لان التكثير و التحقير من

و احد فان كانت في حرف الاسم

الذي يراد تصغيره لامه ثانية لا

اصل لها كالواو اي يبدل الواو عن

نحو ضويرب في ضارب و ضويرب

في ضراب و ان كالاسم المتمكن و سا

نحط في سلكه نحو من على حرفين وقد

حذف منه شيء يرد عند وقوعه في التص

غير يرد على مثال فعيل يقول

شرح الكافية لرضي الدين

للامام الفاضل ابراهيم ابن جعفر
المستر آبادي رحمة الله تعالى عليه

ماكتب بالسواد
الى الكل

الترتيب في اللغة وضع الشيء في مرتبته وفي الاصطلاح ما يتألف عليه الشيء الواحد
شمسية

موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية والمراد بالبحث عن
عوارضه الذاتية حملها على موضوع العلم كقولنا في النحو الكلمة اما معرب
او مبني او على انواعه كقولنا الحروف كلها مبنية او على اعراض الذاتية
كقولنا المعرب اما لفظي او تقديري او على انواع اعراض الذاتية كقولنا
المعرب اللفظي اما مرفوع او منصوب او مجزوم او مجرور داود

الغاية في اللغة ما انتهت اليه من علم او مال وفي الاصطلاح مصلحة تترتب
على الفعل فان كانت المصلحة مقصودة انتهى غرضا

قال الغزالي في الاحياء الاقتصاد بالبدن في علم الكلام معرفة عقائد اهل السنة
بلا استقلال بالتدليل واما الاقتصاد في معرفتها بادلة تقليدية وعقلية بحيث
تتمكن من مناظرة المبتدع مع عدم الاستقلال بافعال المبتدعة ورد شبههم
الرد نادر الشرح

الشيء ما يصح ان يعلم ويخبر عنه صريح هذا عقيدة

الشيء ما يصح ان يعلم ويخبر عنه بالذات والعلة الفاعلية خالفوا
ومختلفان بالاعتبار

الشكلة ما يتوقف الاثبات المحمول للموضوع موصل

الفعل ترتب اثر معلوم للكاتب الى مفعول به من حيث انه مفعول واعلم اذا ترتب على
الفعل اثر فذلك الاثر
نهايته ومرتبته بحسب انه يستحق لذلك
الفعل ونهايته بحسب انه غاية فائدة
بالاعتبار
الفعل ومختلفان بالذات
ثم ذلك الاثر
الفعل

الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصب على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم
كلاما بل هو نحو جنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر من
كلمة وسواء كان مهملا اولا اما اطلاقه على المركبات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة
تركيبا تاما كزيد يقوم بكر منطلق كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فقولك تكلم فلان بكلام
لا معنى له قال الزمخشري والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف
المعجم كان او من حروف المعنى وعلى كل منه مفيد كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ
والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول
قلما يقال لفظ استكتبه الكلام الله وقوله تعالى فاستعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما يقال
خطابا مجيء الفعل لما يعطى ويدل كالكلمة من دلك لحيك بضم الدال بمعنى دلك بعضها
بعضا الطبيعة

المقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى
قال الشيخ

اللفظ المنوي عن المعنى الآخر مع قصد التواطؤ
فيقال اللفظ صدر حيث يزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة يدرك من شخص لمعنى انها لفظ نوعية
لمعاد دون افراد فقصد التواطؤ على ما فسرنا الوضع ليكون محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون
للمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ لفظ لمعنى كان اولا مع قصد التواطؤ اولا فيحتاج الى قوله
لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يفهم اي يراد بمعنى المفعول
منه المعنى فيه يعني به المعنى الذي لا يدل لفظ على جزئه سواء كان ذلك المعنى جزء معنى مركب الدال
على المصدر والزمان اولا فدلالة بمعنى ضرب فرب فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه

على جزئه نحو ضربت زيدا وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناها مفرد وكذا لفظهما لان
اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه
والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ
المركب ولا ينبغي ان يخفى عليك ورود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد
للتبيين وليس له ان يقول اني اريد بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لانه جميع الافعال اذا تخرج
عن هذا الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد دلالته على معنى سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الا عن اعتراض بان المركبات
ليست موضوعة على ما يجيء واجيب بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ايضا دالة
بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز ان يجاب بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل
وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واجيب بقوله وضع عن لفظ دال
على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كالدال على السعال ونحو ذلك وهذا يخرج عنه المهمل والمصحف
لانه لا يدل على معنى [illegible] المتكلم به [illegible]
كالغم ونحوه [illegible] الكلام على هذا الاخير وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب
عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلاكثرة وضرب
واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فيكون ان اللام فيه
ليس للجنس بل للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على قسمين احدهما
استغراقي للجنس وهو الذي يصح حمله لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل
انسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه
وهذا الاستغراقي يفيد الكثرة فيناقض الوحدة والثاني ما يفيد الجنس من غير دلالة اللفظ على

الجنس على قسمين

على القلة ولا الكثرة بل ذات احتمال على كل فقوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب
معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا وكذا دخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من
الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ما يفيد الجنس
من حيث هو اي لان المراد انما ذكر لبيان ما يفيد الشيء دلالة استغراقية ان قيل لم لم يقل لفظة
ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث فيكون اتم ايجاب توافقهما فيه لان اذا كان الخبر صفة مؤنثة غير مبينة
نحو الله حسنة او في حكمها كالمنسوب الى المولد فيجوز نحو هذه الدار طيب وزيد شمة عجيبة
وقوله لفظة ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظة بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل
في مثله نحو امرأة صوم ورجل صوم ورجال صوم وقد يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان
يقول لفظة ليخرج عنه الكلمات اذ هما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بناء الوحدة
لان مثل قوله قال ان هذا كاذب وبرئ من لفظة واحدة وكذا كلما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد
من [illegible] المعنى بقوله [illegible] بقوله وضع عن وقوله مفرد لان الواضع
لم يضع المركبات اما المركبات فترى الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فيكون ان الاتم ان
المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وذلك اي الذي يحتاج في معرفتها
الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الفاظ فرعية قياسية وذلك القانون اما ان يعرف المفردات
القياسية وذلك كما يبين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل وما ياتي افعل على وزن مفعل
وكذا كل اسم المفعول والامر والنهي والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم
التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما يبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه و
الفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية ترتيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالنحو

والفعل المضارع في معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا **ان قيل** ان في قولك مسلمان و
ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذا لواو تدل
على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال
الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والقاف التانيث فيجب ان يكون لفظ
كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمات صحاح مستقلة
الا ترى ان كلمة واحدة فاعلة المركبة من الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلمة المذكورة
وكذلك حركات الاعرابية ومعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول افراد الفعل في المضارع
وغير اسم المنسوب اليه نحو مرزي وعلوي وسوي ونحو ذلك فتغيرت بالحرفين ينبئ المنسوب اليه والمضاف
بنية الكلمة والسكون لام الكلمة بكونه الثاني في نحو ضربت فلا يوجب تغيرا لبنية اذ لا يعتبر حركة
اللام وسكونها في البنية كما يكون اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه
كلمة بلا خلاف معان لحدث مدلول حروفه والزمان عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي
مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع حركاتها
والسكنات المخصوصة في معنى معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذا كلمة مركبة من جزئين بل كل منهما على
جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر نحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب
لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والدلالة الامثلة المذكورة الحركات الطارية
مع الحروف الزائدة ولا يصح ان يدعى هنا ان الوزن الطاري كلمة صار بالتركيب جزء كلمة كما ادعى
في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية قال اعترض بهذا الكلام اعتراض وارد الا
ان تقيد تعريف اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزء على جزء معناه واحد بجزئين متعقب للاخر في

اللفظ المركب ما يدل جزء على جزء معناه واحد بجزئين متعقب للاخر

وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مسموعان معا **قال** وهي اسم وفعل وحرف **اقول** انما قدم الاسم على
الفعل والحرف لحصول الكلام من تركه دون الفعل نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلام
والاحوال التي تعرض من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتبان من الفعلين كلام
كانا في من الاسمين لكنه احتاج الى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى معنى من كلمة اخرى كلام
فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذا ذهب زيد وعمرو كلمة لانه
اسم وفعل وحرف **فالجواب** انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول الشخص
حر وعبد وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ويدخل
بالجزئي ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به
ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف
بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاء زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شيء نحو زيد
قائم وقاعد او في حصول مفعول فعل عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول
احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم وفعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد هذه الثلثة دون الباقيين
بلى ان اريد الحصر مع تقديم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم وفعل او حرف فيكون الفصيحة
ما تعني الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكر المصرلان مقصود الحصر بدليل قوله
لانها اما ان تدل **فان قيل** انه حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب
ان يكونا اسمين **قلت** ان اريد بقولك الكلمة ان لفظها اسم لذهول عدم اسمية الاسماء كالدام
والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلما كذا ان الفعل كلمة من حيث المعنى والفظ الكلمة
اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اريد ان معنى الكلمة اسم لانها

العطف على المعطوف

لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول
ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فتقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو
ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه المقصود حصوله
كلمة ضرب يزيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد بمجرد اللفظ كلمة فوكذا ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان
ان الفعل اسم لعدم اتحاد الاوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب
فعل ماض اسمين فكيف انتفى عنهما بانه الابدق والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد انهما
في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعملها في المعنى الذي وضع له اولا يخبر عنها بانها
حرف وكذا ضرب فعل في قولك ضرب زيد وشبهه اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن
قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه و
قولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب وقصدت
معناه الموضوع له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يسند الى الذي لم يشعر فيه اصلا الحكم
عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعر به ومعناه اذا هو ما لا نعرفه ففي جميع ذلك مبتدأ احدهما محكوم
عليه شيء وهو المذكور في لفظه والآخر محكوم عليه بنقيض ذكره وهو المذكور بلفظه عنه فلا يلزم
التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قال لانا اما ان ندل على معنى في نفسها او لا
الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك
حد كل واحد منها اقول اعلم ان الاسم ان ضم الكلمة والمضاف محذوف اي اسم اسم او مثلها اي لان
حالها اما دالة او لا ان دل لا يجوز ان يكون ان يدل مبتدأ محذوف الخبر اي دالة انها ثابتة وقد
قولك زيد اما ان يبدأ او يقيم واللام في قوله لانا متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى

المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام ويستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني
الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا
في نفسها والاول اي والكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني
الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة
على معنى في نفسها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة
اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس
كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قال الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
الفائدة اسمين او فعل واسم اقول انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم
النحو معرفة الاعراب الحاصلة في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب
على جزئه ويعني بتضمن الكلمتين تركبهما وكونهما جزئيه وذكر من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه
دلالة تضمن وبقوله الكلام يكون قائم وقام زيد وتقديره كتضمن بيت شعر قال
ان زيدا قائم او قام زيد او احدهما مقدر لا دون الآخر وهو اما الفعل كما في قام زيد او الفاعل كما في زيد
قائم او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى قصير هجيل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او
اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اسم ما يخبر عنه بذلك الخبر واختص به فقولنا ان يخبر احترز عن التسمية
الاضافية وعن النعت والتوابع ومبدوءاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في
الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الاستثنائي نحو جاءني القوم الا زيدا وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك
او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من نضرب بالاتفاق وقيل لتضرب بزيادة حرف الطلب
قيل على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة كثرة استعماله بدلالة

قوله كزيد قائم لا يسمى فاعلا منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قلنا في المسند اما وقولنا
بكلمة كزيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد قائم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول
كلمتين او اكثر وليس له ان يقول ان اصالة الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجوز فيه فرق يبحث ان شاء الله
وقولنا على ان يكون الخبر عنه اسم ليخرج عنه اخواتها تركت كون الفعل خبرا ايضا من كل واحد من المنصوبات
في نحو ضرب زيد اما كان يوم الجمعة ضربه وضرب زيد اما كان يوم الجمعة ضربه فان المرفوع في الضربين
اخص بالفعل وايضا بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المفعول وكان على المصنف ان يقول باب الاسناد الاصلي
المقصود ما تركيبه لانه يخرج بالاصلي الاسناد المضاف والمفعول والفاعل والصفة المشبهة والظرف
فانها مع كلمة اليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل ويعناه كما في الحال الافعال
ويخرج بقوله المقصود ما تركيبه لانه الاسناد الذي هو خبر المبتدأ في الحال وفي الاصل وفي الصفة والحال
والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها للتوكيد
بجواب القسم والذي في الشرطية لانها قيدية [illegible] وجواب القسم كلمات بخلاف
الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي وان
كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المضاف والفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسند اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان
مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال باب الاسناد ولم يقل باب الاخبار لانه اعم اذ يشمل
النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله باب الاسناد عن بعض المركب
ما تركيبه كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك
وعن جميع الارفاع الاربعة لان من التركيب الثنائية الحاصلة بين الكلم الثلاث وهي اسم مع حرف

قيل يرد على الوجه الاخير ان الاسناد يكون داخلا في المتضمن فيلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما اذا تضمن الكلام من كلمتين
فقط نحو اضرب فيحتاج ان يقول يتضمنه كلمة واحدة من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد اما اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن
كان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين هـ ش

حرف وفعل مع فعل او حرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الكلام الاسناد الذي
هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم يصلح لان يكون مسندا ومسندا
اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لواحد منهما اذ التركيب العقلي الثنائي بين الشيئين
اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام اسم مع اسم وكلاهما مع الفعل او الحرف والفعل مع
الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذا الاسم
مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذا لو جعلت الاسم مسندا
فلا يكون مسندا اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما الحرفان فلعدم المسند والمسند اليه
والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا لعدم المسند
اليه فظهر بهذا المعنى قوله لا ينافي ان ما يشمل الاسناد الذي في اسمية او فعلية والباء في قوله بالاسناد
للاستعانة اي تركيب كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط قال الاسم ما دل على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة قوله لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وفيما يذكر
حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن
مصرحا به ولما المقصود منه حد يكون المراد منه الدليل على الحصر فقوله ما دل اي كلمة دلت والدلالة
وهي عليه اللفظ والعقد والاشارة والتنصيص وانما اورد لفظة ما مع انها للكلمة وغيرها اعتمادا
على ما ذكره قبل ما كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة
كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه للجار والمجرور صفة لقوله معنى والضمير البارز في
نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله فيما على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف الضمير
في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره مرابعا على معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا

باعتبار غيره كقولهم الدار فيها كذا في نفسها اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط
البلد او غير ذلك وفيه ان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال
في مقابلته قولك فيها كذا في نفسها كذا فيها الدار في غيرها كذا بل يقال في نفسها ومعنى الكلام على ما
اختاره اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير للاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفسها لكن الكلمة والحرف
كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مقترنا
باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون [redacted] جملة كلمة هل زيد قائم لان الاستفهام
معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه
في لفظ غيره اما مقترنا عليه كلمة نحو بصري او مقترنا عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمنا
ذلك اللفظ فيكون متضمنا المعنى الذي كان فيه الحرف بعد دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا
تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال
على المضمن فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن باللام [illegible] الرجل متضمنا لمعنى التعريف الذي
كان فيه اللام المقترنة به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمنا لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد
مستفهم عنه ولا يبعد المستفهم عنه معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف
مدلولا عليه غير مطابقة وذلك اذا كان ذلك المعنى لازما الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على
على معنى التصدير اللازم اضمارها وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كالمشترك في المفردات
الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على
المعاني دون الاعيان وقد يكون دالا على المعنى ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب
في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول له معنى من الابتداء في معنى

من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ اخر
بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر فيضاف ذلك المضمون الى
معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء غير من الانتهاء ولم يجز
الاخبار عن من لان معنى الابتداء الذي هو مدلول له في لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل
في لفظ اخر غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فللحرف وجود لا معنى له
اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب الشيء ليدل على انه في ذلك الشيء فائدة ما فاذا اخرج عن ذلك الشيء
بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الاول اي كالاسم والفعل في انفسهما والحرف في غيره
ولا يصح ان يعترض على الحرف بالصفة وذلك بان يقال ان طويل مثلا في جاءني رجل طويل موجد
لمعناه اي الطول في مضمونه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى طويل وطول فهو دال
على معنيين احدهما قائم بالافراد الطول قائم به وهو معناه الطول وصاحبه لا يجرد الطول
الذي في رجل وانما ذكر الموصوف فيه [illegible] الصاحب الذي دل عليه طويل وقائم به الطول
لا يلزم به الطول اما قولهم النعت دال على معنى في منعوته فكون المنعوت معينا لذلك الذي قام به
المعنى ومخصصا له وكونه اياه بلي المصداق فوجه ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضارب زيد
لكنهم اخترعوا مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح
ان يقول الضرب مفيد ولا تذكر المصدر ولا يخرج بذكرك الوضع ويصح ان يعترض عليه بان قولك
فان ضرب الوضع يدل على ضاربه ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض بما قال بعضهم الحرف ما لا
يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عنه وقوع ضرب وفاعلية ضاربه بخلاف
من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غيره صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى

وقد يكون مقترنا ببيان قوله هذا الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة
اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذكر الزمان المعين ايضا مدلولا للفظ الدال
على ذكر المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولا لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عنه حد
الفعل نحو الضرب والقتال وجب ووضعه احد الازمنة الثلثة معينا في نفس الامر لان ذكر المعين
لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والسرى لان اللفظ دل على زمان كلمة
يسر باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلف النهار وقيام الساعة
لانه وان اقترن احد الزمانين كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لا يدل اللفظ عليه
وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عندنا لعدم الزمان وان كان الحال عندهم الا يشترط
الحال والاستقبال الا ان ذكر الزمان مدلول عليها العارض لا مدلولها وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال
لان ذكر فيها بسبب الوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء بابها ويدخل فيها المضارع لانه دال على احد الازمنة
الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في [illegible] ان قلنا انه مشترك في الحال والاستقبال
لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما فكل منهما وضع لكل منهما وضعا واحدا اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة
معينا وكذا في الاستقبال والتبادر ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا يدخل الافعال
الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لانه
كلمة على وغيره لانه كلمة بعت واشتريت ولا يدخل هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد
بها الفعل الذي مضى والفعل الاتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي لا يوضع للحدث الكائن فيما مضى
من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والا وجاز يقال
الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة من حيث الوضع حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا

قوله للفظ المضارع والمستقبل والحال [illegible]

قوله [illegible]

قد يكون الاحتمال مع الشرط وتبادر المعنى المقصود من العبارة وما اشتهر بين المقصود فلا يمنع الظهور

ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا يدخل الاسم المشتق الدال بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كا
كالغبوق مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف
لا بالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالقيام وغير بغير والحق انه بمعنى المضي او البقاء
في المكان كان او في الزمان قال تعالى كانت من الغابرين فلم يعتبر دلالة الازمنة الثلثة بشهرتها في الماضي
والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاستعمال لا يخرج في الحد ودخول لفظ الاوزان دخل غير ظاهر
فيما ذكرنا من تفسيره ولا يرد على الحد الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل
ان ضمير الغائب واسماء الموصولة وكاف التشبيه كلمة وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة
عن حد الكلمة بقوله في نفسه فيجب ان الضمير المذكور واسماء الموصولة وان اشتهر اضمارها الى لفظ
الذي لكن لا يفيد معناها الذي هو الشيء المبهم ويجدد ثانيا ذكر اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد معناه
الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها انما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه فمن ثم لا ثبات
ذكر الابهام في الصلة [illegible] الضمير الغائب [illegible] اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين
يخصصهما فلذا عدا من المعارف وكذا اسماء الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف
الاسمية فمعناها المتبادر الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة
التي هي معنى فيهما بعد ما يحتاج عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في جرورها واما وجب الدخول
بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي الكلمة والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق
بين الكافين وبين رب وكم بما قرر فيما سبق لكن المباينة الاسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت
مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم
الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو ومن يكرمني وايهم تضرب اضرب

فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط وجود
في الشرط والجزاء وانه المتضمن دال على ذات ايضا وليست معنى فيما بعده فسلم حد الاسم ويكون الجواب
عنه ما قال سيبويه ان معنى الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجد ما قبل مثل هذا الاسم لكثرة استعمال
فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم نقلتم اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما
وان كان الاستفهام وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط كذلك تضرب اي امرأة تضرب فمن بمعنى اي الاستفهام
وكذا من تضرب اضرب اي انك تضرب اضرب اي ان ايا تضرب فمن بمعنى اي الشرطية والاستفهامية
هذا ولو قلنا الحق ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الا عن اضمحلها وبالكاف وبرب وكم **قال** ومن
خواصه دخول اللام والجر والتنوين والنداء اليه والاضافة **اقول** الفرق بين الحد والخاصة ان الحد
مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فيحمد مبتدأ
ويجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله اللام فهو اسم والمراد بانعكاسه ان يجعل كان مبتدأ
نقيضه ما فتقول كل ما لا يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول
في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء
النفي والايجاب بحاله وهذا غباء المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كليهما مع جعل المحدود موضوعا
كقولك كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كليهما نحو كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن اسم
وقضية الخاصة تنعكس كليهما ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام فهو
دخول اللام اي لام التعريف الحق فيه بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل
في صورة الاسم كما يجيء في المصدر وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغيرهما وانما

وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس
الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والمقصود لذاته غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا
وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل للاسم والمقصود دخولها على صيغة
الفعل لشبهه بالاسم المفرد وهو نادر شاذ فيجب ان لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر
بالاسم لانهم قصدوا ان يفرقوا بين الاسم لاصالته في الاعراب وكالثلث وبين المضاف الى الذي
هو فرع فيه واحدهما فاختصوه بما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واختصوه بما يكون معمولا وهو الرفع
والنصب واما التنوين فاختص بالاسم لمناسبته الخفة بالاسم بما ليس للترنم فزيادته اربعة اقسام احدها
للتنكير نحو صه ومه ووج وسيبويه فيها يخصها بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو احمد وابراهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانما اريد ان يكون تنوين واحد للتمكن وللتنكير معا فرب
حرف تفيد فائدتين كالتاء والواو في المسلمات والمسلمون فتقول التنوين في رجل تفيد التنكير ايضا فاذا
سميت بمحمد اضيف اللام [illegible] لمناسبة ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن
وهو ان يكون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما اخذت
علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا بالمشابهة للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن
المضاف اليه كحينئذ ومرت بكل فاما ويجيء ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها للمقابلة نوع جمع المذكر
السالم وجمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعراب من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا ان تنوين
مقابلة اذ لو كان للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى من غير حساب ولو كان للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست
عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا حتى
تناسب الاثر الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالتنوين في جمع المذكر قائم مقام

التنوين الذي في الواحدة المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس
في النون شيء من معاني الالف الخفية فكذلك التنوين الذي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام
الاسم فقط وليس فيها بعض شيء من تلك المعاني كعدم صلوحه عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف
دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات
للصرف قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء كانت لمحض التانيث
سقطت والياء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قال لان عرفات وان قلنا انه لا علامة تانيث لا محض
للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز
مباركا فيه لانها وان بعد كله في قوله ولما الحق بفعل بقالها فانها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو
بتاويل البقعة والا وفي عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه كسر فقط
ليتبعه الكسر السقوط ويتبع النصب وهو خلاف قلما وقع عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع
لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم [illegible] فامتنع هذا حالة بدون المد والزجاج لهذا
مع العلمية هذه التنوين وابقاء الكسر فيروى بيت امرئ القيس تنورتها من اذرعات وهذا بيثرب
ادنى دارها نظر عال بكسر التاء لا بتنوين وبعضهم بفتحها لتاء في مثله مع هذه التنوين ويروى
من اذرعات كسائر ما لا ينصرف وعلى الوجهين التنوين للصرف لا للخلاف والاشهر بقاء التنوين
في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في
الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به ليتمكن ان يترك الترنم عند بني تميم في روى مطلق وذلك ان
الالف والياء والواو في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل لحقها التنوين لمناسبته اياها
اذا فصلت لانها بترك الترنم خالية التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمقرون بالا

لا يختص اللاحق فلا يكون سببا لمنع الصرف ومع وجوده لا يكون تعديه تاء الترنم اذا لم يعد ذلك هو لا يتبع المؤنث من علامة التانيث اما لفظا او تقديرا لا ترنم
لا فرق بذلك هو

بالام فان فلي الكوم عاذل والعذابن وقد يجاء اصبت لقد اصابن ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمتنع
ذكره في القياس نحو تغرن في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص بالاسم الغالي لانه يجاوز
الحد وهذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دالا على ترك الترنم فاذا دخل القافية الى
المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غالب هذا الوجه ايضا وهو كونه وقاعم
الا عاف فاوى المخترق فيفتح ما قبل التنوين تشبيها بالمنفتحة او يكسر الساكنين كما حينئذ على ما يجيء
في اخر الكتاب وانما الحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختصوا التثنية مسندا اليه باسم
لان المسند اليه يخبر عنه اما في الحال او في الماضي كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة
والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه لانه العلة اختص التثنية والجمع
والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع
راجعة فيها الى الاسم وكذا الضمير المتصل في نحو قوله يا ابا المليح غزلا تاشدت لنا من هو لبنا لكن اتصال
والتسمية بالجملة [illegible] والتصغير المتعلقة نحو يا بني فهو شيء وجمع
في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى يا رجعوني على وابل ارجعني
ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا هرسي اضربه عنقه اي اضرب اضرب فليس الا والجمع والثاني تثنية
اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غير في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله او اكثر في اللفظ غير في المعنى
وارجعوني واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله بحكمه اياه في المعنى للتاكيد
والتقرير والقائل فيهما يعيد للتاكيد ان يكرره بلفظه فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع
بالمد ليجري المثنى والجمع مجرى المثنى والجمع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ
وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى فارجع البصر كرتين وكرة

اللفظ في صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما
مختصر كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر
في لام التعريف واما الاضافة في نحو غلام زيد وحسن الوجه وثوب الخزام وانه لم يختص المضاف
ولم تعرفه فهي قرينة على الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الا اسما ولم يذكر المص ما قاس
الاسم كونه مضافا اليه لظهوره عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظرف الى الواقع
وعند بعضهم من خواص الاسم واعتذر عنه بان المراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر
المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف مع خلو
الفعل من التعريف نحو انبتك من الجاج والبارد واما اذا قدر اضمار صحة هذا المثال وجعل
مثلا في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو قدم زيد الحاجة الفعلية لا الفعل وحده كما ان
الاسمية في نحو انبتك من الجاج اعني المضاف اليه واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه
الزمان في الثانية قال وهو معرب ومبني المعرب المركب تركيبا شبيه مبني الاصل قوله هذا حد
الاسم المطلق المعرب لانه صنف الاسماء فلا يذكر الاقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم
المركب وكذا يجمع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين
او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر والاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيد مركب الى ضرب
وضرب الى زيد وهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب وزيد وهذا كما
نقول مثلا الاصلحية هي زوج الاخر ونقول هما معا زوج ومراد المص المعنى الاول وليس
بمرضي لان المركب في اصطلاحهم يطلق على شيئين في كل واحد منهما جزئيه او اجزائه فيرد ان المعرب من
الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا كما ان المص يورد في حد ورد هذا

فيه مناقشة نظرا من الطلوع الغرب بين ان يقال ان صفي الاصل وهذا اصله المتبادر اذا المتبادر من الاول ان المثال المشتق بالفاء وذكر يجب
الاضافة وهو العرض والمتبادر من الثاني ان يجيء اصله ان يبني سواء بنى على اصله او عرض له الاعراب وح يندفع ما ورده ويختص بقي الاصل
في الاول للمثلثة وبالثانية من ذيله الى حد

هذه المقدمة الفاظا غير مشتركة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود
والرسوم الفاظا في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة وكيف يستعمل لفظا في غير
المقصود اظهر عم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين والاجزاء لكن الاسم
مركب الحقيقي وغير شبيه بمبني الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله لا لتركيبه ان المضاف اسم تركيبا الى المضاف اليه
ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول
والحرف المقدر على الاخر يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما هذا التركيب اعرابا هنا وكذا اسماء
الحروف المعجمة في اوائل السور نحو حم ويس هي مبني الاصل هذا ايضا من ذكر لانه اصطلاح جرد منه مراده
الحرف والفعل الماضي والامر على ما قيل في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى لم
دخل فيه مطلقا الافعال وان كانت مضارعة اذا اصل يجيء الافعال البناء على ما ذهب اليه البصريون فيه عند اسم
الفاعل والمفعول والمصدر ويجيء بالاعراب على ان اختيار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصلا في
الاعراب كلام لنا ارادوا اسم عليه كما يجيء ايضا مما ذكرنا ولا يرد على تفسير المبني الاصل بالحرف والماضي
والامر المصدر في نحو ضربت زيدا امس وذلك بان يقال المصدر هنا شبيه الماضي لتغلبه به معنى
اي ان ضرب والامر يعمل في ثوب ايه للماضي معنى معرب لان قرينة المصدر المطلق الفعل بسبب عمله لانه يدل
للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال والاستقبال وانما ذكره هذا المعرب التركيب وكونه غير شبيه لمبني
الاصل اخر لانه قسم المبني وذلك لان الاسماء ان يبنى لعدم مناسبة الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم
الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة بعد بل كاسماء العدد نحو واحد اثنان
ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الفا با ثا وتحو زيد عمرو بكر والاصوات كغاق وبه ع والمعلق الموجبة للاعراب
انما تجيء في الاسم عند تركيبه مع العامل مع العامل والتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال التركيب

اي اسم الذي فيه سبب الاعراب يخرج هذا اسماء الجموع وهي السبب ويجوز في باب التقاء الساكنين بتخفيف
الكلمة اسماء المعدودة تعديدا ان شاء الله تعالى واما ما لا يبنى يعني حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه
والمانع ثلاثة اشياء الحرف والفعل على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والجملة واسماء الافعال والمركبات
وبعض الظروف على ما يأتي قوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذا اسماء وانما صح الاخراج بالخبر ايضا
لانه اخصر من الفصل بالجملة قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اقول هذا الذي
بعده بعد تمام حد المعرب لكن هذا الحكم لازم له بعد الفراغ من حد المعرب فالعامل المعرب ما يختلف آخره باختلاف
العوامل قال المصنف في الخفيف لزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يصح
لفظا ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب اولا فان حد المعرب بالاختلاف فان كان معرفة
الاعراب موقوفة على معرفة الاختلاف توقف كل منهما على الآخر فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة
المعرب لتميزه عن المبني في الكلام فبعد بعد تعقل حقيقته حقيقة من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف
الصحيح لا معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف كما هو صحيح موقوف به كالقوة غير جائز تعريف
بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور
فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في اسم يبنى على الكسر مثلا يمنع العامل نحو جاءني زيد وهو مثل جاءني قاض
قلنا ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي بغير الاعراب على حرف الآخر ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور
او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرف الآخر لوجود المانع من الاعراب في جملته
وهو كاسمه المبني الاصل لا في آخره نحو يا زيد وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو يا هذا فلا يقال
في يا زيد انه في محل الرفع على ما هو الحكم المرفوعي بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال انه في الرفع مقدر
في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما حينئذ الى
اعتبار اسم الفاعل

فهما نصبا على المصدر ويجوز ان يكونا مصدرا اي اختلاف لفظا او تقديرا قال الاعرابي ما اختلف
آخره اقول هذا تتمة الحد على ما يؤذن به كلام شارح الشرح وقوله لبدل على المعاني المقدرة عليه
لعلة وضع الاعراب في الاسماء والتصريح في قوله آخره للمعرب في قوله به كما في قوله المعرب اي المختلف قوله عليه
اي على المعرب في قوله لبدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما وبمعنى الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل
ايضا لانه الشيء الذي يختلف آخره المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالذات التي هي الاعراب منها
في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالذات الاعراب الا ان النحاة
جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار المصنف على ظاهر
اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة المؤثرة بان يقال بالاسم تشابه دخولها في الدلالة اكثر منه في المؤثر ولا
ولا يعترض على هذا بكسر الهاء في اضافة وياء التسمية وفتحه لاجل ياء التانيث بان يقال الاعراب الذي
كان على الآخر انتقل لاجل ياء الاضافة ثم انتقل الى شيء آخر وانتقل لاجل ياء التسمية وياء التانيث و
انتقل الى الياء والتاء كيهما مع اسم وتعبيرا آخر وكذلك المثنى وبابه وواو الجمع وبابه وذلك
لانه قال الاعرابي ما اختلف المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى
الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع على ما بعد لحاق الآخر المذكور بها لانه اخبر مثلا في ذلك
جاءني غلامان عن المثنى ولم يخبر عن المفرد عن تثنيته وكذا الواو في قبيل لحاق هذه الآخر كان اسم مبنيا
لعدم التركيب ولم يختلف آخر المعرب بهذا الآخر ولا يقال ان الآخر غير جامع لان التغير في نحو غلامان وعلى
ليس في الآخر الآخر والنون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعرضه لم يخرج ما قبله عن
ان يكون آخر الحروف فكذا النونان قال المصنف انما اخرت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الشيخ
على ذلك بعض المتأخرين لان الاعراب باختلاف الآخر لان الاختلاف اعم لا يختص بنونه في الآخر حتى يسمى

اعرابا ولهم ان يقولوا ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا ندري يقولون ما اختلفا فيه ولا يختلف
اخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا في امر واحد
كالشيء من مجرى الضم والفتح والكسر لامر كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف
قال الاختلاف شيء واحد والاعراب بالمعاني ثلثة اسباب فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا
هذا متكبر على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا اخر ولا انقلاب هاهنا حيث
الا شيء واحد والحقان معنى قولنا يختلف الاخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها فان زيدا مثلا في حالة الا
لم يتصف بشيء من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقلت من حال السكون
الى هذه الحركة المعينة فقد تصل بالحركة الواحدة اختلافا في الاخر وانتقال الاخر الى الضمة غير انتقاله الى الضمة
وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فهنا ثلث اختلافات مغايرة بعضها لبعض بحسب تغاير كيفيات المختلف بها
اي المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فلا اختلاف اذا ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو
الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف فاختلاف الاخر اما احد نوعيه احدهما
رد حرف بحروف الكلمة فقط او رد معه الغلبة كما اذا اردت اعراب ابيك بالحروف فتقول ابوك
مرفوعا وردتها وقلبتها الفا في النصب ياء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي يزيد في الاخر لغرض
بعينه عوضا ايضا او جعله مع الغلبة عوضا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع
في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع الغلبة علامتي النصب والجر وكذا فو وذو ومال
فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانتصاب الشبه بعدما كانا لشيء واحد وينبغي ان يعد كل واحدة
من الكسرة في نحو المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى قال اختلاف في اخر ثلثة فهما كيفيتي فلك مفردا او
وفكك مجموعا وكذا الفتحتان نحو الحمد وبالحمد وبالمسلمة وبالمسلمة وان المسلمة وبالمسلمة وبالمسلمة وبالمسلمة

وليس كذا الف المثنى وواو الجمع اذا جعلتا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فيتبين
كما بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف نحو الحركة حركة او حرفا
حرفا كما فهم المصنف ايضا لثلث اختلافات بحسب المتحول الى الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة
وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصلت اختلافات والحقان معنى الاختلاف
ما ذكرنا اولا وهو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم اولا بتركيبه غير معرب
كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب عاملا اولا بتركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول الحركة الى حركة
بعد ويجاب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما فيهما اذا اختلاف ثم نقول
ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين الخصم لقولهم ما اختلف اخره
بدخول عامل بتغاير حركة حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال المراد ما يكون به الاختلاف اذ كان قبل العبارة
الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لا ما اختلف به قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب
في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التعبير من معاني الكلام على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر
غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الكلام المشتركة نحو الغرة في الطهر والحيض وقصرة في الناقة والمعروف
والشعر وكذا جمع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها بين الحال والاستقبال والتعبير والتبعيض فمثل هذا
يلزمها العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لا يجاعله لاحد المعنيين واضعا كان او منقولا
لهما في فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيصح العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او
اكثر بطريق احدهما او احدهما على الاخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة ثم من المطرئ عليه
ومن ثم احتاج كل جزء الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم لكلمة لا يلزم ان يطلب
افعال العلامة بل قد يغير صيغة الكلمة كالتصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول

كرجل ورجال وقد يجتلب له حرف دال عليه صامت كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والمجموع على السلم والمنسوب
والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة
كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان
المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل حادثا فيما تركيبه من غير قلب احتاج
الى العلامة لانها تطلب لما يشبه بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فالدال على الكلمة
ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي يطرأ ذلك المعنى كما اقتصر
في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاط واضع هذا
النوع عن الاحتياط حتى ان قاطرا بسبب المعنى كان يتكلف علامة لازمة للكلمة دالة على معناه الطارئ
ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه يعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام
او كونه فضلة فجعل علامته بعارض حرف فلهذا التي هي اخف الحركات وجعلت في بعض الاسماء
حرف فلهذا وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة تذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حرف
مداجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرف التثنية
والجمع علامتها كذلك لا بل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدة وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ
والخبر وجعل النصب للفضلة لانه اقتضاء بنية الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل
وكالحال والتمييز واقتضاؤه بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي لها حرف الاضافة
اعني حرف الجر وانما جعل للفضلة النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلة اضعف من
العمدة واكثر منها ثم ان بدان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميزه مع
كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى اخر منضما الى المعنى

الثالث تلاقي بشرين ذكر وانثى بالفتح حد الشهوة عرفا والاجتماع بينهما فوبدة

كرجل وامرأة وفي يحتمله درفدال عليه صامة كاد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع على المسلم والمنسوب
والمؤنث والمعرفة نحو مسلمان ومسلمات ومسلمون ومسلمات والله اعلم

الثالث تلاقي بشرتي ذكر وانثى بالغين حد الشهوة عرفا ولا محرمية بينهما فوجدة
فينتقض باخت الزوجة وزوجة الاخ شرح المفروض ص ٣٢

فلو لمس لحم الاسنان او الاسنان او اللثة او اصبعه او المرتد او المجوسية
او الوثنية انتقض آثار ص ٣٠

الا محرما فلا ينقض لمسها منها في محل ص

ولو كان بشهوة عمدا فجر ص

بنت او رضاع او مصاهرة ابن حجر ص

وخرج بالمحرم المحرمة عليه بفتح الراء المشددة وذلك كالمجوسية
فانه ينتقض الوضوء بلمسها لان تحريمها لعارض يزول
الحواشي المدنية ص

وشمل اطلاق المص وغيره النقض
بلمس المجوسية والوثنية والمرتدة وبه صرح في الانوار رمل ص

ورابعها تلاقي بشرتي ذكر وانثى فلو بلا شهوة بكبر لا محرمية بينهما
بنت او رضاع او مصاهرة لا انتقاد فظنه الشهوة فتح المعين ص

قوله مع محرمية بينهما بنت اخ خرج بذلك المحرمية الحاصلة بلعان
او وطء شبهة كام الموطوءة بشبهة وبنتها او اختلاف دين
كمجوسية فان الوضوء ينتقض مع وجودها وقوله او مصاهرة

اى تجب التحريم على التأبيد كام الزوجة بخلاف ما اذا كانت
تجب التحريم لا على التأبيد كاختاز وجته فان الوضوء
ينتقض بلمسها اقانة لمب ٧٢

والرابع لمس الرجل ببشرة المرأة الاجنبية اى بشرتها من غير حائل
تعديها او لاشتهاء النساء اى لمسهم لخ ولا فرق فى ذلك بين ان يكون
بشهوة او اكراه او نسيان او يكون الرجل ممسوحا او خصيا او مخنثا
او المرأة عجوزا شوهاء او كافرة بتمجس او غيره او حرة او رقيقة
او احدهما صبيا لكن لا ينتقض وضوء الميت لخ اقناع لمب ٧٤

المعنية المذكورة عن علامة الجرفان سقط الحرف ظهر الناظر الى الله القضاء الله ...

واختصر على الفصل

المعنيين المذكورين علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف
على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم
ان يحدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا يحدث علامات تنسب كذلك هذه العلامات الى اللفظ الذي يدخله
فاثبت هذه المعاني بالاسم فيسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة منه كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل
هو الفعل لانه به صار اسما مذكورا في الكلام وكذا في كل واحد من المبتدا والخبر هو الابتداء على مذهب الكسائي والفراء
اذ كل واحد منهما صار عمدة بالابتداء ومختلفة ناصبة لفضلة فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على
الاصل المذكور اذ يسند احدهما الى الآخر صار فضلة وهما يكتسبان كونها فضلة فيكونان ايضا سببا علامة
الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه يجعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه
اليه كلاما مقصودا غير من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلة
وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل المعهود المذكور ويجعل الحرف الموصل لاثر معنى الكلام الى الفضلة
عاملا الجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر
لزوما مع الفعل الذي وصل الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة
فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع قرينة الحذف
الدال عليه وكان اصل قولك زيد غلام حصل لزيد فاذا اضيف الى ارغام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه
مقام الحرف الجار لفظا ولا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في
نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيحال عمل الجر
على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون عامل الفضلة التي تكون بواسطة

وأضيفت عامل الفضلة

ثم يخرج في وجه تعريفه كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه
اليهم والثاني في الجزء والمسند اليه نحو مرتين وان قدرها ايضا ذكرها بينا وكان قياس المستثنى غير
المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرف لكن لما كان الواو في الاصل للعطف
وغير مختص باحد الفضلتين وكان الا على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالها فيبقى بابهما
منصوبة اللفظ بتلك واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء معانيها طارئة على معاني الفاظ الذكر
في هذا الفصل وفي الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بلى قد يطرأ عليها في بعض المواضع امر
معنى مناسبة كما في قوله تعالى ما بالله حايدة فيظهر على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون
وقالوا الاعراب المضاف اصلي لا فيما يدل الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير
ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل
كيف حكمتم بكون اصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة لذلك حكم تقدم في الاسماء المعربة
قلت انما حكمنا بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف
لنظر الواضع فبناء المفرد وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها
غير مضمحل وقد يخرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صيغتان احدهما الاسماء الاصوات كيخ وبه
وجه لان الواضع لم يضع الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني
اسماء الحروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها كالحروف المحكية
الا لفظة لا فانها لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق
بلام التعريف الساكنة بالالف المحركة اعني الهمزة واما الف فواسم الهمزة لان اول الهمزة فينبغي ان
تقول لا ولا تقول لام الف ولا في لا يكتبان في الطريق لام الف مفصولة عن اللام والهمزة لا صورة

قال صاحب الكشاف اسماء الحروف تفتح في التعديد كما يفتح في التعديد فتحة بالفتح وبه كسر بالفتح لهم الشارح

لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصيغة الى وقوعها مركبة لكانا معربة في نظره فلم يجز ان يبدو منها
على اقل من ثلاثة احرف لانه لا يخلو معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه كيد ودم وقد صاغ
كثير منها على حرفين كخ وبه وبالثاني صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرب انه يكون في التركيب شيئا بها
للحرف كالواو والضمير وكانه فعلهم انه يبنى ليوقف عليه فجرى بناء على اقل من ثلاثة ثم نقول لا يلزم
على الكسائي والفراء ما الزمه في رفع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على
الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما
يلزم هذا لكان العامل المعنوي لا يجوز تأثيره في الخبر فقط حتى يلزم تقدمه على تأثيره وعلى ما مر قولنا
او حينا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من
وجه متأخر عنه من آخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون
تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه يحط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك اذا
ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد
وهو العلة الغائية وهو الذي يقال اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه
فترفع المبتدأ والخبر اذا كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر نحو قوله تعالى اياما تدعوا فاذا
الشرط متقدم على الشرط اذ هي موثرة لمعنى الشرط فيه متأخر عنه تأخر الفضلات عن العمدة فالمبتدأ
والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليس بمجهول لتمثيله في الرفع عليه وهو مذهب
الاخفش وابي السراج ولا دليل عليها يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى
الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور التمييز والحال والمستثنى بالا فضلة
اصول في النصب كالمفعول وليس بمجهول له عليه كما هو مذهب الخليل ولكان مستنكرا في ظاهر الامر

ثم افعل المبتدا والخبر لما تقدم في الاذهان من تقدم المؤنث على الذكر وصحة ان تقدم الشيء على نعوته ضعف
عمله فيه كما كثر عمل ما دخل عليها وفي ثم فيها معنى كان وظن وكاد وان واخواتها واولا التي بمعنى
ما يجيء في ابوابها فصار ان العدة في صحة الفضلة منصبة وبحكم ان ولا التبرية وخبر كان وكاد وعدد
ظن ووجد مشابهة للفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من خبري الاسمية على الذكر لعمل
كل واحد منهما في الذكر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المبتدا ليسبق
ويبقى الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل
لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدا في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموه
وقدمها الطيبي على ما بعد العامل لكونها فضلة فظهر بذلك ان اصل اسماء الاشارة فاولئك منها
مبنية فاطلب لبنائها علة كما ذكرت في المضمرات والموصولات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما
اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلي لا يحتاج الى تعليل واعرابها في نحو قوله تذاكرني بالهم
الشيب منعلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء ساج تبلهم جدا لتعلل لكونها مركبة وهو خلاف
الاصل والله اعلم بالصواب قال وانوا تدرج ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة اقول الحركات في الحقيقة بعاض حروف العلة فضم الحرف اثبات يعد يا فصل
ببعض الواو وكسره اثبات يعد يا شيء من الالف والالف الحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل
الحروف لكنه لما كانت تاتي عقيب الحرف بلا فصل بعض حروف المد سمي الحرف محركا كانك حركت الحرف
الى مخرج حرف المد ويفيد ذلك سكون الحرف فالحركة اذا بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه
لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض المد صارت حرفا مدا واما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا اضفت
الشفتين لاخراج المد الحركة ارتفعتا عن مكانهما والرفع من لوازم مثل هذا الضم وتابعه فسمي حركة

وحذف الالف بعد الواو وفتحة الياء

وان اردت عربت اي جئت للرجال فان الكلمة اذا اعربتها تجيئها السامع وان شئت فلا تجيئه لان المرء عدو ما جهله محصول
الاعراب ما في من فوائد اسماء عربية اذا كانت مجيئه الى وجوها والكلام المعرب قبلها الطباع واقية النفوس من سامع

حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لتبوت نفس الحركة اولا
وكذلك نصب الغنم تابع لفتحة كانه الغنم كان شيئا ساقطا فنصبتها اي القيته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا
وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك مشغول مشغول ومفتقر فهو كالشيء اذا المكسور يستطيل الى
المشغول فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولى اوضح واظهر في المعنى المقصود
من حركة الغنم من الثالثة الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والجزم الجازم كالشيء القاطع
للحركة والحرف فسمي الامر الجزم والبناء وقفا وسكونا واما كسر المعرب لان الاعراب ابانة المعنى
والكشف عنه من قوله صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين وسمي المبني لبقائه على حالة واحدة
كالبناء المرصوص قوله علم الفاعلية اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم
كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها
بالفضلة كما مضى وعلى قول المص الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان
فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم على مضافا اليه معنى ولفظا كما في غلام زيد ووجه
الرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاء مسلم ومسلمان ومسلمون وليكون والنصب
اربعة الفتح والكسر والالف والياء نحو اكرمت مسلما ومسلمين ومسلمين وليكن ثلاثة اشياء
الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وبالحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكرامة سوى الضم في الرفع والفتح
في النصب الكسر في الجر وهي كما يجيء وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه فالرفع اعم فلو قصر
على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون
كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اتفق الضم والفتح والكسر عند البصرية فرق لا
تفتح الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث اول الكلمة فاق فعل ومع القيس تطلق

على حركات الشرايط ايضا كقولك المصر بالضمة رفعا والكسرة نصبا والفتحة جرا احد النوعين على الآخر
مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عند الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب سيبويه
قال الشارح الاختلاف بقال الرفع انتقال الاثر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة و
والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الآثار كان البناء
ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما يجعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال
على قيام الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قال العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى
اقول اعلم ان العامل لا يحتاج قوله قيل ويختلف باختلاف العوامل في بيانه ويعني بالتقوم كونه من
قيام العرض بالجوهر فان معنى القائم عليه وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة
والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم
وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن الفاعل يجعلوا الآلة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها
كما تقدم فالمتكلمون كانوا عوامل في البناء قوله به يتقوم المتعلقة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة هو الله
والمقوم هو المتكلم وليس البناء كما في قوله قام بهذا العرض هذا المحل وكما شك ان في لفظ المصر ايهاما لان
الظاهر في قام به وتقوم به هذا المعنى الآخر واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته ذلك
الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
واعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه الحرف
المقدرة نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموضوع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا اصل غلام زيد غلام
حصل لزيد بمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لا بالحرف ولا ينكر هنا عمل الحرف بقدره وان ضعف
مثله في نحو خير في قوله رويد وذلك لغو الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او يتبين به كما

كما ان نصب المفعول في نحو اضرب الرجل ضعيف فاذا وقع مقدما في السببية او بالطبع كما يجري في باب
تواصيل المضارع جاز نصبها مطلقا او كالجر بسبب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال
ان عامل الجر المضاف وهو الواو وحاله في الجر يشبه عنه سوله والمضاف فقيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام
زيد كمرة كغلام لزيد بمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم
القائم معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى و
القائم ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون
العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال الخلق القائم في الفاعل هو الاسناد
الى الفعل قال فللمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم
بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وهذا وذو وما اضيف الى غير
ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكذا مضافا الى مضمر وانثنا بالالف والياء جمع المذكر السالم
والوعشرون واخواتها بالواو والياء اقول هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعرابها المختلفة
وذلك انا بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعراب
وان كل واحد منها في اي معرب يكون فيه اي معرب اعرب بالحركات لانها الاصل في الاعراب لحقتها و
قسمها ثلاثة اقسام احدها ما يستوفي الحركات الثلاث كل واحد منها في محلها اعني الضمة حالة الرفع و
والفتحة في النصب والكسرة في الجر وهو شيئان احدهما المفرد الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا
او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة
ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب
ان لا يستوفي شيئا من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة فهو الجمع احترازا عن المثنى

اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ فرد مذكر والتكسير احتراز عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف
والمؤنث غير مستوفى للحركات والانصراف احتراز عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب الجمع المكسر
المفرد اي يكسر لحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه
مخالفا بعض في الصيغة كالمفرد ان المخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل
اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا وقوله رفعا مصدر بمعنى
المفعول كقولهم الفاعل رفعا اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور
وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسا بالضمة
ومعنى الكلام ان هذه الحركة المعينة في حالة كونها مرفوعين اي مصاحبين لعلم الجمع وكذا قوله
والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين الجر عند المصنف كما تقول في الدار
زيدا والجر عند غيره على ما يجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا ويوسف
واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي يرد بالواو والياء
والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد وانما
نقص هذا الجمع الفتح وابتع الكسر اجمل له يجري اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد والثالث
ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا ويوافقه في شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو
احمد ومساجد وانما نقص الكسر وابتع الفتح لما يجيء في بابه ثم ثنى يعني اعرابا بالحروف وقسمها ايضا
ثلثة اقسام احدها ما يستوفي الحروف كلها في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة
واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا
اذا صغرت لان المصغر منها يحرك عينه ولامه ويقوبا لتمام وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه

يشابه

قيل لا حاجة الى قوله مضافة الى غير ياء المتكلم لانه اورد مضافة الى غير ياء المتكلم وايضا ياء تصغير المضاف اليه المذكور في معنى والتصغير اي تغير
الاضافة الى ياء المتكلم فحفظ في غاية المقاصد وفيه على التصريح بعد ليس الاحتراز عن المصغر بصيغة الكبير ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الاسم

يشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم كما سيجيء ان المقطوع عنها عن الاضافة تحرك
بالحركات المستذكرة والمضاف الى ياء المتكلم لا يثنيه اعرابه على ما سيجيء وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغني
عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وانما اعرب هذه الاسماء اقوال الاول عند ان اللام
في ابن وابنة وابن وابنة واخوك وحموك وهنوك اعلام المعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقية
منها اعني فوك وذو مال فرق في حال الرفع لام الكلمة وعينها او علم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة
والمضاف اليه معكوسا فايد لام الكلمة وعينها وسيشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها
فعن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بالحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور
لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها في امري وايتم حذفت الضمة
للاستثقال فتبعت الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت
الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني
الحموة اللام اخواتها مما يرد ودم في رد اللام في الاضافة وليس الغرض منه انها اذا لم يكن لا جل
الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف
ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا يجعلها مثلها لا كونها اعلاما على المعاني وقال المص ظاهر قول سيبويه
ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال فالواو هي علامة الرفع
وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف
وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تاول المص كلام سيبويه وقال الاخفش انها معربة بالاعراب
كالحركات وينعته ما قال في فوك وذو مال ليفاد المعرب على حرف واحد وذكر ما لا نظير له وقال
البرجي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها

هذا اجتناب ما قيل ان الاعراب هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يتجنب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان اسماء التركيب الاول لا يكون معربا هت

والقال انتقاح كلمة يا جارية وهو ضعيف لان تغير حركة الاعراب الى ما قبل حرف لم يثبت الا وقفا بشرط
سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف كلها منها الاتباع كما في قوله
اذرو فانظرو وقوله يناغم ذكرى غضب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر
يستغرق حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا ينبغي فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انها اعراب
واما بني فلما لام او غيره فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو الظاهر
على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف
اعراب بدلا من الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها
الا انها كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه وقد قال المص ان الواو والياء
بدلان من لام الكلمة اربعة ومن عينها في الباقية لان دليل الاعراب لا يكون من نفس الكلمة فهي بدل
يقيد بالمبقى المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا
ينبغي ذو وفو على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل
الاعراب من نفس الكلمة لاجل التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من نفسها كما اقتصر في المثنى والمجموع
على ما يصلح للاعراب من نفسها اعني على الالف والنون والجمع اذ هي من نفس المثنى والمجموع ثم نقول انما
يعمل اعرابها بالحروف المجردة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف
لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بالحروف المفردة للحركات والحروف ان الحروف وان كانت فروعا
للحركات في باب الاعراب لتغلبها وقعة الحركات من حيث دلالتها منها على تجديدها المفردة الا انها
اقوى لان كل حرف منه الحركة او اكثر فكر هو ان يسند المثنى والمجموع حركتها فرعها المفرد
بالاعراب الاقوى فاقتضاه من جملة المفرد ان هذه اسماء واعربوها بهذا الاقوى لتثنية المفرد الا

الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها معكوسا فرعا لها وفضلوا
على المثنى والمجموع بما يستغنيان الحروف الثلاثة كلها في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها
ولما كان كل حرف فيها في موضعه وانما اضافوا هذه الاسماء بخلاف نحو غلامي ثم بينها للمثنى يستلزم
واحدها فاذا اضيف كالاخ للاخ والاب للابن وقصروا ذكر بحال الاضافة لينظر ذلك اللازم
فيقوى المشابهة وقصروا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وهي
الالف حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية معها
اللام في ان بعضها كانت مجلوبة للاعراب فقط لكونها كحروف قد قيل شبها منسبا فهي اذا كالحركات
الجنسية للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها
الا للاعراب واما نحو هرق فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فرفع الوصل فيه بدل من اللام بدليل
معاقبتها اياه في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات
من هذه الاسماء واو فاختاروا ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن
ثم لم يجعلوا نحو يد ودم اذ لامه يا دم تقول يدي فجعلوا الواو يا في الجر والالف في النصب ليكون الالف
اعرابا مثل الفتحة والياء مثل الكسرة لانتفاء ما قبلها والكسر وجعلت ساكنة للتخفيف والمعرب بالحروف
التي هي انقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل
ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف
اعراب واما في الباقية فطرد الباب ومعنى هذا ابوه وهذا اخوه او اخوه او ابنه وبالجملة فالحمل نسبة زوج
المراة والاب الشيء المذكر الذي يستر بحيا ذكر من العورة والفعل القبيح او غيره ذلك والثاني من الثلاثة
الاقسام التي اعربها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجر ياء وهو المثنى وما حمل عليه ويعني بالمثنى

كل اسم كان له مفرد ثم الحق بآخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى
فلم يكن كلا على هذا فاذا لم يثبت كلا في المفرد واما في التثنية كلتا فالالف مزيدة
للمفرد كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه
كالف عصا بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصا بخلاف اثنان فانه
ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان وكلتا ابنتان ويزول الالتباس بالتثنية
وكان عليه ان يذكر ايضا انه اذا لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه
كان مفردا ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وكان عليه ان يذكر وذلك ان معنى ثنايان يستعمل طرفي الحبل
وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني في الثنايا
طرفا الحبل المثنى فالثني مجموع على الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هنا هذان
واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكره شارح المفصل انما صيغ وضعه عند المثنى غير مبنية على
الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانه لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان و
اللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلما صيغ وضعه عند ان يثنى في الظاهر
ما يوهم انه مفرد واما اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات مستثقلة فيهما الا هاء مع
ان في آخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد وعلامة اعراب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات
وانما اعربا بهذا اللفظ المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو
في الجمع علامة للجمع لمكانة الالف بخفة لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم
مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما
فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما ففيهما ما يصلح لان يكون اعرابا وليس الالف

الرفع

الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبقيا مدة
الليل وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء لجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت
الف المثنى وواو المجموع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع كونهما علامتي التثنية
بخلاف الرفع ومن ثم فتح ما قبل الياء في المثنى ليفاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم اشتغا
واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاشتغاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره و
بطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واو امعان تغيير الحركة اولى من تغييرين فارتفع التباس المجموع
بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع عن حذف نونها بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا
في الاصل والاصل في تحويل الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في الذم بعد وفتح
في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بحفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو
وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد
في المثنى والجمع حروف اعراب فقال يعني اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على قوله
في الاسماء الستة فالمثنى والجمع اذا معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفرق الاعراب
بهذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيبويه على الحروف
لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين فاك واما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف
دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظا فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء
يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز لها اخرنا ان يجعل فاهو علامة
المثنى والمجموع قد يكون حروف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة
الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما فتقول الدال على المعنى هو الواو والالف والياء لفظا

فان قيل كيف يكون معربا بالحروف الاعراب قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من
الحروف فاما اذا اعرب الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الشاعر والمازني
والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان اراد
انها زائدة من اول الامر للاعراب فيه من اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع ولا تم يعربا وان اراد انهم
يجعلوا علامتي المثنى والجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها
علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ ان انقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا
على مذهب الجماعة السنة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة على الالف والواو والياء والحروف
دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في الجماعة السنة والكلام عليه معلوم هناك فان قيل
علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اقررتم في الجماعة السنة وفي المثنى والمجموع حصولها
قبل تمام حروفها فالجواب ان هذا غير الكلمة لا تكون بعد حصولها بكمال حروفها وفي الاخرة
لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون
على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة وان كان بالحروف
التي هي من مسمى الكلمة فلا بد ان يكون الحرف الاخير حرفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف
الكلمة لانها انما يحصل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوي عندي
انها كالتنوين في الواحدة في كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة كما الفرق بينهما ان التنوين
مع افادتها هذا المعنى تكون على هيئة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شيء
وانما يسقط التنوين مع لام التعريف من المنكرة اجتماعا حرفي التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع
علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا

يا زيد ولا رجل بخلاف نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتنكير
كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها تتحرك وسكان
المتحرك يبقى في الوقف واما الحرف الاخير من كتاب فانه كان بعد حركة الاعراب
وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقيل الفاء بعد الفتح لانها حرف
معرض للحذف بعد لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف
والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لتخفة الالف وحذفت بعد الضم
والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينها و
واما كان الكاف حرفا اصليا من جوهر الكلمة فانه كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن
لم يغب بحالها وكذا اذا كانت الفا نحو فتاها نحو الفتى وحبلى وخشية واذا كانت
واوا او ياء نحو الغاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما جاء
في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه
معا لانا حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها
عوضا من الحركة والتنوين اللذين كانا المفرد بسقوطهما ثم والنحو الحركة واذا كانت
مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكنها لما لم يظهر كانت كالعدم ثم انه جيء
جاء بالحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منها فثبت
معها ثبات الحركة وجاء التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهو
في نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما وهما الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة
فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وفتاه ليس عوضا منهما ولا

من احدهما وفي نحو يان ان ولان حيلهما عوض من حركة البناء فقط وفيهما قال بعضهم ان هذه
العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه
تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اختاره ان اراد وانه كالتنوين في معنى كونه علامة
التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وهذا وهو كحذفه لفظا في الاضافة وقال
الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام
يضعفه وكذا مع الياء والواو والجمع وقيل هو بدل من تنوين في المثنى وهو اكثر في الجمع وبناء على ان
المثنى كان في الاصل مفردا فكرر اكثر منها ودون تصحيح ذلك فرط العناد ومع تسليمه نقول
انما مصوغان صيغة سلم مفرد كلا ومرجالا عشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه
الكاف ذكر المكرر اللفظ واما كلا فاعرب اعرب المثنى لشبهه به لفظا بكونه اخر الفا
ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن التنوين ومعنى بكونه مثنى المعنى وقصد ذكر مجال
اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر
فالاغلب كونه عائدا على المثنى تاكيدا نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئتنا كلانا وجئتكما كلاكما
فانه كما ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا
جئنا واذا كان في الاغلب عائدا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا
قال وكلا جعلوا موافقا للمثنى في الاعراب ثم اطرد ذكر فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا كلانا
وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى
اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكذا نحو يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعرب المثنى
وذكر كلا المعنى ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافتين الى المضمر في الاحوال كلها في المضاف

الى المظهر ولا اذكر كلتا والفكلا بدلا من الواو وعند سيبويه لا بدل التاء منها في المؤنث كما في اخت
وبنت ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من اليائي لسماعه على الاماله فيه واما الكسر
فلالتقاء عند المصنف اما لالتقاء الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الاماله وكلتا فعلى
والالف للتانيث جعل اعرابا كالالف في كلا والفا في بالفا التانيث بعد التاء وليكون مجانسا علامتي
التانيث لان التاء لم تخلص للتانيث فانها جاءت في وصلها بل فيها تحتمله كونها بدلا من الواو
في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تا بنت واشتقاقه الوقف عليها
ولو كانت لمحض التانيث لم يجز ثبت الامر والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها
ليست للتانيث في انه الجمع بينهما وعند الجرمي وغيره فعل ولم يثبت مثله في كلاهما وعند الكوفيين
الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومها للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للا
تحقيق حذف الكلام ولهذا لالف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا
ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين وقالوا يجوز للمفرد المثنى
الواحد فان كلتا رجليه لما مر انه كلتاهما مفردة بواحدة وقال كلتا كغيره نوا واحدا يجوز
عكسه ونعم ويجب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا
افانه وقال كلتا كلتا الجنبتين انف ويجب قلب الفهما تصيا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر
كاثر المثنى واما اليائي فالالف تحذف فيهما لضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب
كسر التاء في قوله كلتا رجليه فلو كلتا وكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى اعلم ان كلا وكلتا
لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يفيد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء
في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى ما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز

تعريف المثنى الا في الشعر نحو كلا ان يد عمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده
نحو كلا المرتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى كما قال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها
وجمعنا ظاهرا بالواو والنون الغالب لثالث ما فيه الواو والياء قال المص وانما اقول الاولون وعشرون واخواتها
بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم يثبت مفرده مع التجريد لكل المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين
وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس اذ لم يثبت اولي المفرد
وكذا عشرون واخواته وليس عشرة ثلثة ولم يعرف احاد العشرة وثلثون واربعون وان اوهم ذلك
اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون
لتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها واما عليون وقلون وعيسون فانها جمع عليه وقلة وعيسى وان كانت
علما فالقياس شاذ وله ولنا ان كل المثنى بالاسم دال على مفرد مرة واخرى الف ونون مزيدتان
فيدخل فيه اثنان واثنتان وبنون وبنات وللذان وللتان وهذا وكذا فلا يحتاج الى الحاق هذه المثنيات
بالذكر ويجمع جمع المذكر السالم بانه اسم دال على كذا من اثنين فاصاعدا واو وياء ونون مزيدتان
فيدخل فيه اولو وعشرون واخواتها واما ذو وفروا خارجة عن الجمع المذكور على اي وجه كان لان واحد
ذو فالكنى بهذه الذي فيها قال المقدر فيما تقدر كعصا وغلامي اي مستثقل كقاض رفعا وجرا ونحو
مسلمي رفعا واللفظ فيما عدا اقول يتبين ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا
وفي ايها يكون ظاهرا فصار الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فينبغي ما لم يذكر منها ظاهرا الاعراب
قوله فيما تقدر اي في معرب تقدر اعرابه فحذف المضاف وهو الاعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير
مقامه فصار مرفوعا كما في الفعل اعني يجب تقدير الاعراب لا حد شيئين اما تقدير التطعيم
وليس الله واما تعسر وتشقه فالمقدرة بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا و

الاولى اي بذلك يعني كما اعرب بالحركات نفسه من المفردات وبلوغ الكسرة جمعي المؤنث السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فيجب ايضا نحو مسلمي وسلماتي ايضا

ونصبا وجرا الاول باب عصا يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر الاعراب لتعذر الاحوال
الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن بنيته وانقلب حرفا اخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف
مع بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد اضيف اليه نحو غلامي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه
يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف شاغر عنه اضافته وذكر لان اسم
انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر فمتى فرض كما جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف
الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ والمقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه
مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجرد مثلا ليس مطلقا الغلام بل الغلام المتصف
بصفة الاضافة الى زيد فالاعمال مسبوقا بالاضافة فلا والا اضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة
ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا اسم المفرد الى ياء المتكلم الزموها ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة
لتوافقها فلما اردوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف
لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل في احدهما
رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول اسم المنقوص اي الذي هو في اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم
والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك مستكره لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة
ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما
الفتحة فلخفتها لا يستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا
لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق
الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا عن الحركات الاعرابية
ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالف وايضا هذا يستلزم ان نحو غلامي مبني على ما يجيء في المقصور

من الفاء المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان فيه وجهين مقدر فيه وذلك
نحو جاءني مسلمي والاصل مسلمي بياء مفتوحة ثم ادغمت الواو والياء مع تماثلهما في الكلمة واولهما ساكنة مستحقة للادغام
فقلبت الواو ياء لاضافتها الى الياء اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا
نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجوز في التصريف وادغم بعد
القلب فيه لما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرع فيه من التخفيف وكون الضمة قريبة من الطرف
والطرف محل التغيير فيه ثم لم يكسر الضم في نحو مسلمي قيل لانه لم يبق تخفيف آخر حتى يتم به ولم يكن
الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة
فان ذلك لا يجوز فيها والا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طيبى واما المدغمة في المتحركة فكانها
متحركة لصيرورتها مع المتحرك حرف واحد فيجري مجرى كهيام ولما كان الضم الذي قبل واو الادغام
في الياء على نقيض الاول اي لا يناسب الواو ساكن الاوسط بعدها وايضا فاء الضم على حاله فقالوا في جمع
الدلو دلي فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب
فالياء باقية لانها ادغمت والمدغم ثابت ولعلنا نعلم بعد نحو جاءني صالحي القوم وصالحي القوم و
مررت بصالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهور شرط وضع الحرف لان الكلمتين مستقلتان
بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا يجري المضاف واما لفظة في اولاد الثلث فقد
ذكرت في باب غلامي فلذا لم نفرد بالذكر وكان عليك ان يعنون قسم المقدر اعرابه مطلقا الحكمي في نحو
زيد ومررت بزيد وفي زيد لكونه معربا مقدرا لما مر وهذا بالتعليل محله بحركة الحكاية واعلم ان
مذهب النحاة ان الياء في غلامي ونحوها اضافة الى المبني وقال الفراء المصرح بان لانه عنده من قسم المقدر المقدر
اعرابه وهو الحق لدليل اعني نحو غلامي وغلامك وغلامه وغلامها ومن ابى ان الاضافة الى المبني مطلقا من

سبب البناء بل كل شيء حكمه يجري في الظرف والمبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما
مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فاعلم ان من المعرب اعرابه ظاهر وهو قوله والمنقوص فيما علا
قال غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة وجمع وتركيب والنون الزائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا العدل تقريبي مثل عمر وصالحة
وزينب وساجد ومعدي كرب وعمران واحمر وحكمان لا اكسر ولا تنوين اقول قوله ما فيه علتان
اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علته كذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى
انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يحتاج المتكلم ذلك الحكم لمقاسية بين ذلك الشيء وذلك
الحكم والحكم في الاصطلاح الاصولي ما يوجبه العلة واياه عنى المحشي بقوله وحكمه ان
لا اكسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين او تسعة
ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة يجاز ان لكل واحد منها جزء العلة لا علة
تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذ هي مجموع علتين او واحدة منها
تقوم مقامهما مع شرط لكل واحد منها وسنعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي
ذكره المحشي لغير المنصرف ما فيه علة الكسر والتنوين للفرق او التناسب وكذا المجموع
بالالف والتاء على والمجموع بالواو والنون على المؤنث كالمسلمات ومسلمون وان لم يحذف
منهما والتنوين لتبعية العلتين في جمع ذلك فيما قبله بعد ويجوز حرفه للفرق او التناسب
نظرا لان الفرق على قصد عبارة عن تعرف الاسم عن التشبيه المعنوي وعن الشبه القائم مقام
مقامها والفرق قال الفرق وفقد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول
ونزول حكم غير المنصرف للفرق او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة

بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاثر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يختلف عنه
الا ترى ان على ما هذا الاخاء غير منصرف على قولهم هو مما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال
يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما هذا المصر يكون مادة ذلك الدام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير
منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا
معا وذلك لان اكثرهم قالوا ان الاسم يشابه الفعل من وجه لما جعل مشابهته اياه علامة تمكنه اي التنوين اي
علامة اعرابه لان اصل الاسم للتمكن واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف جبرانا عن حذف التنوين وقالوا
ثم تبعه الكسر بعد صيرورته اسما غير منصرف وذهب ابن الحاجب الى انه لما لم يكن مع الدام والاضافة تنوين
شيء يحذف فمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاضافة وفي قول اولا نحو الاثم
والحكم منصرف لان التنوين لم يجد فيحذف كما في الحمراء واحمدون وقال بعضهم انه يشابه الفعل من حذف الكسر
والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاثم والحكم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا الدام مع
الدام والاضافة لمنع الصرف والا فيه الاولى اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذكر انه بعد ورود حال الصرف
مع التنوين تابعا له كما انه لا حاجة اليه الى اعادة الكسر اذا لو ورد بمنع بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف
ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بل ضرورة البناء مع الصرف لانه تكلف لا فائدة له والحاجة واما تبعية الكسر في الحذف
لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع الدام والاضافة والبناء قال ادوا النصر من اول الامر على انه
لم يسقط الا تابعا للفعل لا للاضافة والبناء ولا لشيء آخر فحذفه مع صورة الكسر التي لا تدخل الفعل وانما
يدخل في نحو الحمراء وخضرى وبصرى وانما لم يظهر اثره منع الصرف للشيء وجمع المذكر السالم مع ايهام سببين نحو
الحمراء وسلمون عليه للمؤنث لان التنوين فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب
فيهما تابع للجر فلم يمنع الجر النصب كما ان الجر بهما واجب اعني المفرد اي جعل التنوين معتبرا في الاعراب وجب منع

منع من فيما للعلتين لان فيهما اذا انتفت التمكن ولا يمنع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم ان يكون كما ذكرنا ثم قد
ينتفي مشابهته للفعل وهي تابعة لمشابهته احدهما او هو اقوى بها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كان في اسماء
الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيهما او هو اي هما ان يوافقه من حيث
تركيب الحروف والاصالة وبمشابهته في معنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى
عمل الافعال التي فيه معناه ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتعلقه بعمله وهو المضارع على الاسم
في الاعراب فلا يبنى منه الا قوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو
اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كان الافعال
فرع الاسماء اذ الاشتقاق اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما
الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى هذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل
لان ذكر يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل يتميز عن هذه المشابهة علامة الاعراب
فيكون الاسم معربا بدلا علامة اعرابه من ينبعه الكسر في قول او ينبئ على التنوين والكسر معا كما تقدم واما اشتبه في
هذا الحكم الى كون الاسم فرعا لمبنيه ولم يمتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة
غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما
مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلة غير ظاهر كما يجيء فلم تكن واحدة منها الا اذا قامت
مقام اثنين فانه قيل اذا اشار الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم
الفعل اولى من العكس فيجيء لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك مطلقا لمكاسبة
بينهما وذكر كما يصير في الاسم الفعل معنى الاسم وهو معنى الفعل في اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل

وذكر كما يصير الاسم الفعل بعطا الفعل ويتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل

وذكر بينهما الفعل وعمله معا وعمل البدا في حسب هذا مطرد في كل ما يعطى حكما لا بل ما يشبه لنوع على الذكا
اذا التقت مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واضحا وما ولا اهمل عمل الفعل واذا التقت مشابهة اسم
الحرف باعتبار الى غيره كالموصول والمضمر والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذكر
كما يجيء في باب المبني اسم لتطلقه على الحرف فيما يخصها وهنا يكفي ادنى مشابهة لا جرينا اسم بخلاف مشابهة
الافعال وذكر لتمكن الحرف وقبوله نفرة البناء دون الفعل واي مشابهة الفعل الحرف يلزم معنى الانشاء الذي
هو بال اصالة الحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان مشابهة اسم كالمضارع على عن كما يجيء
في بابه فظهر ان اسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه اسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط
قوله والتنوين الذي التنصيص الذي على انها حالة التنوين والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي تدل او وكذا
اي يكون علم منع الصرف عدلا وكذا وكذا والتنوين الذي وقد لحقها بالسبب المذكور مشابهة الفعل الثانية
المقصورة وهي كل الفه الذي في اخر اسم العجمي سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كبشرى
لانها بالعلمية تمنع من التاء كالفه التانيث واذا عدل الالف والتنوين بسبب مشابهة الفه التانيث بالامتناع من التاء
فعدل الالف المقصورة الممتنعة من التاء او لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء واما الفه الالحاق الممدودة
فلم تلحق مع العلمية بالفه التانيث الممدودة وان كانتا ايضا ممتنعة من التاء مثل الفه التانيث الممدودة على الاجماع
حتى يمنع الصرف ما يشبهها لفه الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف في سكرى
لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون الهمزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون
في نحو سكران لمشابهة الفه التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والفه الالحاق المقصورة
وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة
التانيث اي الفه التانيث الممدودة واما مشابهة هذه العلة فان العدل اثر على بقاء اسم على حاله والاصل فيه

قال بعضهم التصغير والنسبة ليستا قياسيات الفعل لان المصغر والمنسوب موصوفات معنى فلذلك لم يعتبر الخلاف في الجمعية والتانيث
فانهما لا يقاسيان بل كان التخفيف لم يعتبر ايضا هنا

فرع على المعرف والتانيث فرع على التذكير والتعريف فرع على التنكير اذ كل ما تفرعه كان مجهولا في الاصل
عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذا
في كلام العجم فرعا والعجمة فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع على التانيث كما يجيء
بعدا وفرع ما زيد عليه كوزن الفعل فرع وزن اسم اذا كان خاصا بالفعل او وله زيادة كزيادة الفعل
لان اصل كل فرع ان لا يكون فيه الفرع المختص بفرع غيره وهنا فرع اذا لم يعتبر فيه كذلك اسم مصغر
ومنسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذكر اقتضاء فهم بما جاء بخصصه قوله وتكملة لا كسر لم يقل ان
لا بد لانه يدخله الجمع وراذا عندهم معرب والجر الفاعل وبدفيه فالفتح الذي في باب عندهم عمل الجار
وهو يعمل للحالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لحقه وذلك لان
مشابهته للمبني اي الفعل ضعيفة فحرف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبنى حالة واحدة فقط و
اختص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه الفرعي من الجر قال ويجوز صرفه للضرورة او التناسب
مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا اقول قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة
الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لا قامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنوا على ذلك لتشبهم فصل الامر
الى الضرورة في الاضطرار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف
ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم لا افعل ذلك ولكن غيرهما اذا لبس بمنزلة الضرورة في الاضطرار كقول الحارث
وابرهم ونحو ذلك واما الضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم
الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعلى في الضرورة لانه مع مجرورة كالمضاف اليه فلا يتنون ما هو كالمضاف
والاصل المجاز لان الكلام في الضرورة وقربه المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض
البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من اسباب لغة ذلك كما يبين

يكن عند الكلام في تفصيل الاسباب وذكر بعدها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها اسبابا والمشهد بقوله
فما كان قصرا ولا هابي بفوقان مرة اسرة بجمع ومنعه الباقي لا استدلالا بالاية الضرورة تجوز
رد الاشياء الى اصولها مجازا حرفا غير المنصرف ولا يجوز ولا يجوز لاجلها الاشياء
عن اصولها وقريب من هذا اقصر الممدود وفي الشعر وفي مد المقصور الا قادرا ومنعوا
روايتهم بان قالوا الرواية يقع فان ثبت والا نصا ان الرواية ان ثبت
عن ثقة لم يجز ردها وان ثبت هنالك رواية اخرى فهي بلا ارجح لتباين المنصرف
الذي يليه اي اغلا لا فهو كقولهم هنا في الشيء وهو اي والاصل اما فاقة قوارس
يعني اذا فرق متوقا لا اذا وقف عليه يا الا لا الا لا الا لا الا لا كما يحتمل ان يكون
بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا
فلا يكون نقصا فيها المستشهد له مواضع غير المنصرف واما فرق لتباين او اخر الاي في هذه السورة
لانا او اخر الاي كالقواف يغير قوافيها ويجانسها وكذا الى كلام مسجع الا ترى الى
قوله صلى الله عليه وسلم خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة اي موهرة يعني كثير النتاج
وقال تعالى والنجم اذا هوى يمال بين المعاقبة قال اول وما يقوم مقامها الجمع والعلم
والغالب التانيث اعلم ان الاكثر منها على ان قيام الجمع الاصلي مقام سببيا وفوت
لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما نحو فانا ورباع اي الذي الغرر باعتبار ورجل رشاح
اي طويل وحمار ضراب اي غليظ قصير قصير واما نحو التراي والتفاري فالاصل
فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو ازاء وسراحيل فمنقول عن الجمع و
ربجي حاكم واما نحو يمان وشام فالالف فيهما عوض عن احدى ياء النسب فهذا

فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب مدخلي النسب والالف الذي
هو بدل من الاخرى وياء النسب عارضة لا تعتد بها في الوزن نحو يماني وكان في المنسوب الى جمال وكمر فكذا بنام يعني
الذاهب للنسوب الى الذهب يعني فيما مد قال ارفي الميلتبر في باب الزهر يا لكن يقول لا يشتغل لا يلم قال سيبويه من
يقول يماني وشامي يشدد بالياء وهو قليل ويجوز وبرية التصريف ان شاء الله تعالى وانما لم تعد ياء النسبة عارضة
في قماري وكرسي وقطاري ويماني وذوي ملي وكثرة لانها تثبت في احادها وصيغت بهذه الجموع على اعتبار تلك
في الاحاد وليس كذلك اي اعتداد الياء في المفرد وهو في الجمع عليه فيقال الاترى انك لا تقول في جمع يمني يماني وان
كان ياء للوحدة كما في يمني وقيل ان ثمانيا مثل ثمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذي هو ثمن ثمانية وفيه اذ لا
معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالرابع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى ثمن
ربعا وتقدير النسب الرباعي نسب فيكون نسوبا الى الرباعية وهي السن ويجوز ان يقول الثماني انه منسوب الى الثمانية
اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل العدد لا المعدود كما تقول في صحيح العدد ستة
ضعف ثلثة ولا تقول ستة ضعف ثلث وقد يجيء تخفيفه في باب العدد فالالف فيها اذا غير المنسوب اليه
تقدير الكوني بدلا من احدى ياء النسب كذلك الياء غير الياء كما قيل في يمان وذكر وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف
مثاذا فالا يجد وثماني فولعا يلقاها وهو على الترخيم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ضعف جمعا اما
مسراويل فيجيء وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربي مفرد مثاذا او جمع تقدير كجبري وتلتحق كلية وايمال
فانها وان كانت لها نظير في الاحاد الا انها كونها جمعا فلذا وتكسير جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه
فانه عند جمعه بها معاملة نسبة كما سيبويه ان افعال مفرد ولذا قال في حمالة نظيره والضمير للانعام وجاز وقف
المفرد له بخوزة اعتبارا في نظيره اشارح ولم يجمع المفرد بغير هذا الوزن الجمع ولا يصح الاعتبار
بجمع افعل في الوزن لدخول درج في اسم موضع كونه منقولا عن الجمع كما في ولا يابى ابدا ابدا ولا يابى

لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة وبتشديد لانه جمع شاذ على غير القياس او جمع لواحد
بدليل قوله بلغتها واجمعت مشتري فان الفعل وقال بعضهم انما قوي هي قام مقام السببين لكونه نهاية
جمع التكسير لجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيزيد ع والاسلم بالاقصى نحو كلب اكالب ونعم
وانعام وانا عجم وانا قوله صلى الله عليه وسلم انكن صواحبات يوسف وقوله صلى الله عليه وسلم الصاريين بالكرور جمع صراة
جمع جار بمعنى الملاح فيه جمع سلامة ونحن قلنا انها جمع التكسير وقيل لما لم يكن في الاحاد له نظير شبه
الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب فيه بالجمع وشبه العجمة وعلى هذا فيه سببان كالسببين وقال
بالخروي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد وعدم النظير فيها عندي سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتي
في سراويل فيه عندي اقتضاء سببان والسببان عندي اكثر من التسعة وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرره
الجمع حقيقة كاكالب وكونه على وزن جمع الجمع كمساجد قلنا اثر عندي كونه اقصى جموع التكسير واما قيام التي
الثانيتين عن الحروف والمقصود منه سببين فلزومها الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التانيث
فانه بناؤها على الحرف وان اتفقه بعض الاسماء لزومها كعنصوة وفحوة وبحان وخراة وغيرها كما يجي
في باب التانيث قال العدل لغة وهو عدول صيغة الاصلية تخفيفا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا
كعمر وقطام ثم اقول العدل اخراج اسم عن صيغته الاصلية بغير القلب للتخفيف والالحاق
والمعنى فقولنا بغير القلب يخرج نحو ايس فانه بايس وقولنا للتخفيف احترازا عن نحو مقام ومقول
وعنق وعنف وقولنا والالحاق يخرج نحو كوثر وقولنا والمعنى يخرج نحو جبل ورجال قوله خرج
اي خرج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو المصدر بقال اسم معدول اي مصروف
عن بنيته والعدل الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخراجه قلنا انه معدول
عن الاخر وكسر عنده قال انه معدول غير منصرف واسم عندهم اذ هما معدولان عن السحر والامس و

والام ليست من صيغة الكلمة لم تصنع عليها الا ان تزول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة
امتزاجها بها قوله تخفيفا نصب على المفعول له لخرج اما اخرج تخفيفا اي خرج تخفيف كرجل اي بمعنى
مرضي او خرج تقديرا اي خرج مقدر ونعني بالعدل المخفف ما يخفف له بدليل ايراد عليه غير كونه اسم
غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر
فانه الذي يصار اليه لضرورة وبدلالة اسم غير منصرف ونعني بسبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه
منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر لكان كاحد واما ثلث ومثلث فعدوله دليل على انهما معدولان من ثلثة
ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ما على هذا العدد المعين
ولفظ المقسوم عليه غير لفظ العدد مكرر على الاطلاق في كلام العرب كقوله تعالى الكتاب جزء جزء وجاءني
القوم رجلا رجلا وابصر العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء و
الحاق للفرع المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر
ولم يبق لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال وفعل في باب العدد من واحد
الى اربعة ثقافا وجاء فعال من عشرة قول الكميت ولم يسرنوا لصي رتبة فوق الرجال خصالا عشارا والبرد
والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو ثناس ومخمس وسداس ومعشر والسباع مفرد وبلى يستعمل
على وزن فعال من واحد الى عشرة مع باب النسبة نحو الاحادي والثنائي والثلاثي والسباعي والثماني وعند
سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعمر فصار في
اربعة نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا
ولا يستعمل الا معه عنه معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والغرض يجيز
صرف هذا المعدول اذ لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ المقصود على الصفة كالمنعوت فيه

الصرف وان لم يشبع المصدر وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظة اثنين
وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مفردا دالا على معنى اثنين فيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان
فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين بجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى
وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كالعمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة
يحمل على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ويمتنع ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون
معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث اخر وهو افعل التفضيل
بشهادة الصرف نحو اخر اخرات اخرون واخر واخرى واخريان واخريات واخر مثل الافضل افضلان
الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل معنى الكرم في الاصل استدانا فلما وكان
في الاصل معنى جاءني زيد ورجل اخر جاءني زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير
معنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وجاءت هند
ولا امرأة اخرى ويستعمل اخر في المعنى الاول فلا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو شهادة نحو
جاءني فلان في اخر الناس في الجماعة المتاخرة وكذا الا واخر فلما خرج اخر وصار نصا فيه عن
معنى التفضيل استعمل مجردا دون لزوم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطريق بالمجرد
عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامرأة اخرى وامرأتان اخريان ونسوة
اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان معينا من المقدرة كلمة الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل
لان افعل التفضيل ما دام معنى ظاهرا او مقدرا لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز
ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كلمة الغاية او مع حذف ما
المضاف اليه وهو التنوين كما مر وكلا اثنتاه او مع بدل الذي اضيف اليه تابعه كما المضاف عليه نحو

معنى اخر في الاصل

نحو قوله الا علا لذا وبذا هذه سابح اخذا من استعمال كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولما لم ان
يلحق الحسن فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونه معرفة بتقدير الاضافة معنى وفيها
من تكلف الوجوه قال الاولى ان يقال في امتناع كونه اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنعه بوجه على كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب
كونه معرفة كما مر وسحر المعدول عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرة كما في قوله تعالى فتر ايام اخر
واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير فمراعى له انه لا يجوز مخالف
المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر
كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريفه سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب سيبويه
جمعا الى ان القياس في اخر ليكون عدل عن اللام والاضافة ان يستعمل من ويقرن لفظه في جميع الاحوال فاخر
في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واخر واخرى واخريان
معدولا لان اضافة لفظ اخر الا ان اخرى واخر غيرانه عن اعتبار العدل بالتانيث والجمعية والتثنية
والمجموعة بالواو والنون لا يتبين فيها حكم منع الصرف في موضع نحو اخران والجمعين كما مر واما اخريات
يستعمل لها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبين فيه اثر منع الصرف لكونه لعرفان
هذا وقد اذعا كون ظاهرها والمؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد قال الاولى
ان لا يدعى كون اخر ونصار فيه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة
عما كان منها ولو لزمها في الاصل اعني احد ملازمها اللذين مطلقا وانما عدل عنه لتعريف معنى افعل
التفضيل الذي هو المستلزم لاحدهما كما يجيء باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى شيء كما ذكرنا
فعلى هذا لا نقول العدل بما فيه المصير عن وجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج

اللفظ كما ذكرنا فما الاصل ان يكون معدولا عن الصيغة او الملتزم كلمة اخرى قيد فخرج فيه سحر
وامس وحرج وغدوة وصباح وبكر اعتبار لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين
مما كان يقع عليه وجعلا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الظرف ايضا نحو قبل وبعد لفظهما
ثم المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب
امتنع صرفه فلم يلتفت نحو اخر فانه لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومثله
اخر فانه من كتع وبصع وتبع قال اكثر النحاة على انه معدول عن جمعاء وفيه بحث جمع وفعلاء
افعل فعل كحمراء وشهر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل الجموع
على فعل ايضا والجمع مجموع على الجمعون لا جمع وقوله صلى الله عليه وسلم في السودة والحمراء شاذ كما يجيء في باب الجمع
ولو كان جمع معدولا عن جمعاء وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز في الرجال جمع قال والحق ان جمعاء
سلم لا صفة وقياس جمع فعلاء كسمراء فعالى النكسر وفعلاء وشذ التصحيح كصحراء وصحراوات يجمع
معدول عن اخر بما ورد عليه ان جمعاء لو كان سلما لكان ايضا كذلك لجمعه اذا على الجمعون شاذا اذ لا
يجمع بالواو والنون الا العلم والوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وهو جمع فعن الخليل انه
تعريف اضافي لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرئت الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو
ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولان يقول انما لم يعتبر لكونه مع وجود المضاف
اليه لان حكم منع الصرف لا يبنى فيه كما يجيء واما مع عدمه فالمانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف
الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيد للمعارف بدلا عما هو التعريف فلو كان لا يكون الا معرفة الا ما شاء الكوفيون
من نحو قوله فلم ابك اربع اجمعا فما كان المؤكد فيه معدودا وفيه ما على هذا القول سيبويه العلمية ويرد
عليه صباح ومساء وبكر وضحى وغدوة وضحوة معينان فانها معارف بدلا عن محصنة بعد العموم كما

كالاعلام الغالبة ذا نحو النجم والصعق فنهما العدل عن اللام مع ان
جميعها منها وانتفاء تعيين العلم لم يتبين جمعه بالواو والنون بل الجموع هذا الجمع اما العلم
واما الوصف قال المص فيه وفي الجمع مع العدل الوصفية الاصلية وان غلبا بالغلبة في
التاكيد فهما عندنا كما مر وواردا رقيم ونحوهما وهذا اقرب لكن يبقى الكلام في ان الجمع في الاصل
عما اي الصفات لم من باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر
جمعه على الجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة اي على
كاسلوة واداهم في اناني وعبدا الحوص عما ان يفعل فيا بيد عمر ولو تبين الاحاد صفات
فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلا لا يجيء في الالوان
الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه عما الاصل افعل التفضيل بشهادة الجمع
وجمع فكان معناه في لنا قرآن الكتاب اجمع في الاصل اذا ام جمعاء فراق من كل شيء تفضيل
لغو لم يجيء نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه واجمع والمعنى عنه
معنى التفضيل فهو معدول في اللفظ عما لو ازم افعل التفضيل اللام والاضافة وما
ذكرنا في اخر يعينه فاخر اجمع فيهما العدل والوصفية والغلبة واخر وجمع فيهما العدل
والوصفية ويرد على جعل اجمع من باب الافضل انه مؤنثه جمعاء وصفه جمعى كاخرى والجواب
عنه انه لما انتفى عنه معنى التفضيل جاز ان يقع بعض ما يقع عما هو قبله وما يقع
فيه فعلى الصفة فمعنى وصفه زنه افعل فعلا كاخر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز
جمعا كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسنا وحسنى وعليا وعليا مع مذكرها حسن وعلي
وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزنا افعل هذا وكان على المص ان يذكر

اما قال رفعا كما ينفعلون من اسمه بهم ان يعرفوه في حال الرفع غير منصرف وان يبنوه على الكسر في حال النصب والجر قال سيبويه وبعض بني
يقولون اسويعد وقال السيرافي لانهم ذكروا صرفه وسيأتي

سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور وبذلك ايضا امس فعا على لغة تميم كما يجيء
في الصرف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان لفظ كل جنس اطلق واريد به فرد مبهم افراده معين فلا يدرى فيه
من تام العدد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول الذي من الفقر
لقيهم فبيت عذبه سحرا وامس محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجيء في الصرف والمبنية وقوله وتقديرا فرضوا التقدير
اعلم ان ما وزن على وزن فعل من الجامد على الشذوذ اما اسم جنس صفة وذلك على ضربين فعل كصرد
وهدد وتجيء كغرف وتجيء فيه كلا منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام
احدها ما بالغة فاعل غير مختصة بالمذكر كحطم وتجيء في مبالغة حاطم وقاطع وهو كثير وفي مبالغة فعال
وثانيها ما بالغة فاعل مختصة بالمذكر كيافث ويافع وتجيء في المذكر كفعال في المؤنث نحو يافث ويافع
كما يجيء في باب الندا وفعل وفعال المختصان بالمذكر معدولان عن الحاق نحو حطم وقطع قالوا ولم
يكن معدولا بل كان كحطم لم يختصا بالمذكر بل ساوقا ما هما لغة في شيوع الاستعمال كما ساوى حطم
في الاستعمال حاطم ولم يختص بباب دون باب واما الاخرى فنقصان بعض الجامد المشترك في معنى يعني بعض
في التعريف تعليلا على ان الناقص معدول عن الكامل يجيء في الجامد ما يبحث في اسماء الافعال وما كان من هذه
الجميع فعال مبنية كانا ومنونة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالندا فرعوا عليه لكذا اجتمعا فعل
لا ينصرف الا فاقا نحو قطف علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وبهذا الذي
قالوا صف لي بيت لم ابه فيها معدولة ولم يثبت ودونه شرط الفتاة كما يجيء في اسماء الافعال وثالث
الاقسام جمع فعل وفعل للتفضيل ولا عدل فيهما الا في الجمع واثباته كما ذكرنا هما واما علم وهو ان يجيء شرطه
ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهي غير منصرفة كقطم ويجيء لانه يثبت قائم وبياح وعدم قطم ويجيء قبل العلمية
فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنس فقلنا هو علم من تجل غير معدول عن
فعل الجنس

من شيء وهو معدول وانما هملنا على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول لكمال وسعاد
لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطر الى تقدير العدل فيه على ما تقدم لذلك لا تحرم القاعدة
الجهة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه
ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب الاكثر فانه وان يجمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا يقدر
العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية ولا فعل او منصرف لو جاء مثل
ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف
كحطم وقطع عليه بل لو تقدمت فعل خاصا وان لا يكون معدولا عن فاعل او فعل كما ان التقدم في الاعلام اكثر
واغلب من العدل لقائم وذو علمية فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء
فعل ايضا نحو جمع عمر والذي يدل على الاعتبار بالظاهر التوقف الذي كان في العلم غير منصرف
حكما بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنس بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما
فلا كلام في كونه منصرفا لو انفتح جنسه فان قيل هلا حكم في المرتجلة التي هي نحو موهب ومكوز ومحبب
وحبق ايضا انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكان ومحب وحبق قلت لانها وان كانت هاربة
عن القياس الا ان هذا التغيير شيء جرى على الحال الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج
الاصل وهذا يدل عليه اما في نحو محبب ومكوز فظاهر واما موهب فلانه وان كان قياس مثل الفاء بالواو
ان يصاغ منه فعل بكسر العين لكن الاصل في فعل بفتح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر
في نحو موضع ومورد لمخالفة للاصل واما قولك حملا على الاكثر وذلك لان مثل الفاء الواوي اكثر في باب
بفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقولك الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما ورد
في مسمع حمل فانما صرف اما بناء على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه اكثر فعل كما يجيء في التصريف

او يوهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل على او سلمين من مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر
في العدل وكذا لزومه فلنا انه منقول عن جمع شحوس والالزم جواز صرفه وتركه صرفه كما في بندلان
امر العدل ظاهر وليس كالجمع في نوح ولوط حتى يقال انه لا يلزم في الثلاثي الساكن الوسط واما ثقل فان
الصيغة لم تتغير والعدل لم يوجد في الصيغة الاصلية فوزن صيغة وصيغ جميعا فعلة فوزن قطام عليهم
اي في لغة تميم لما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل لعدله عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعرب
غير المنصرف ويعني بقطام ما هو على وزن فعال من علم الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة
اقسام كما يجيء ثم فعال المنزل وبناء ظاهر وعلم المصادر على رأي النحاة كفجار للفجور وصفة للمؤنث كفساق
بمعنى فاسقة وهي ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته بالمنزل عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن
للمذكر كسحاب وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان المنزل معدول عن انزل فكذا فساق وفجار في اللغة
معدولان عن فاسقة وفاجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناء كلمشابهته
ايضا المنزل وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم اعربوه وفرقوا بينه وبين اكثرهم على ان ذات الرمة هذا القسم مبنية على
الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وقطام والعدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر
الراء صحيح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية
ولم يتعاطوا ترك الصرف هنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير
ضرورة لانه من باب حضار الذي يجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه
ايضا طردا للباب وافهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لم يكن والكلام
على تقدير العدل في مثله مما لا فعال **قال** الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلذا يمنع الغلبة
فلذلك صرف من نسوة اربع وانتصر سود وارحم للحية وادهم للقيد وضعف منع اصبع للحية واجدل ان

اشار بهذا التقدير الى ان عدد المنع على من ينتفي لغرضه على ما تقرر في الاصل وليس بصحيح ولعل الوجه في العطف الصوري ان يجعل على
المعطوف والمعطوف عليه منفيا كما يكون شرطا للقدم ويجاز في كل فرع الى اصل فيؤخذ المتعلم لكن يزاد الفرع الاول الثاني هو المشترك المذكور
بلا واسطة وان الثاني متعلق بالواسطة الاولية على هذا الشرط اعني عدم مضرة الغلبة واما قوله وضعف فهو عطف على قوله بلا خلاف كما سنذكره

للصفة واقبل لطائر **اقول** تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف من نسوة اربع
فلا تضر الغلبة فلذلك امتنع سود وارحم وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض
غير معتد به في منع الصرف واما قوله من نسوة اربع مصروف فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن
الفعل على ما ذكره وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لعدم شرط الوصف وليس قولهم
ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لجاز ان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر الرتبة قبل
المؤنث بخلاف يعمل وبعمله فان يعمله للمؤنث فالتاء طارئة بشيء وان وقفوا فيه النظر لانه اذا
جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه فرعا لم يعتد بعد ملحوظ عند الاعتبار هو التاء في
المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حاله فرجح بما هو شرط اعتبار الوزن
وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيها والخروج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء
كانت تلك الحال قبل وبعد بل الاولى ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع
للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني يعمل وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال
للمؤنث بعمله فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله
فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاملا استقلالا ثم يصير بكثرة الاستعمال
في امر آخر به بحيث لا يحتاج لذكر الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس
فانه كان علما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار مشهورا في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف
سائر اخوته وكذا اللحية في الثريا والبيت في الكعبة وكذا سود كان علما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله
في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذ غنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف
سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدت من قرينة اما الموصوف نحو ليل سود او غيره نحو عندي سود

وليس بحيث يشتبه فيه ان الاصل
قبول التاء لا التأنيث والتذكير
ثبت التاء في التذكير وفي
قال التاء في يعمل للتأنيث
التاء في اربعة للتأنيث ايضا
في الزيادة في التذكير والتأنيث
جميع سلامة هكذا

من الرجال في هذا الشرح يبين كما انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية وسيما
اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة
تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا
يقال قيد اسم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف
قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله وهذا يبين سيبويه اولى حاشية منقوله من
اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تخفيفها معنى بل المستدل لا في باب الحمراء الكمر بعد العلمية بسواد
الغالب لان معنى الوصف في الحمراء زال بالعلمية تحقيقا لم يبعد بعد التنكير لان معنى الحمراء ان يسمى
بالحمرة كان قبل الحمرة اولا حتى يجوز في السواد ان المسمى كل واحد منهم بالحمرة لغيره فاذا لم يبعد تحقيقا
لم يعتبر منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار
الوصف بعد العلمية بلازم وبوجود الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا
ويقصد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الشاعر والاطبع وان استعملا
استعمال الاسماء وكثر الكثير لم يخلع عنهما معنى الوصف بدليل انهم لم يصرفوهما ولا يجيء في النكرة
فعلمت ان معنى الوصف بقي فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن
نعلم ان معنى سود الغالب هيئة سواد ومعنى رقم هيئة فيه سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة
اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد يسود فلم يثبت نحو سود ان الوصفية الاصلية تغيرت بعد
زوالها فلا حجة اذ السيبويه في منع صرف الحمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت بان يعلم ان الوصفية
العارضة لا تغير وقال بعضهم ربما لم تغير الصفة الغالبة بخلاف فيصرف وذلك لنقصانها عن
سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها فلو ضعف

الوصف من

ظاهر كلام المصنف يقتضي ان تخفيف وان رقم وادهم زال عند معنى الوصفية بالكلية وان الاولى ان معنى القيد فقط والا لم يبق معنى القيد مطلقا ومع ذلك يبقى
ان الوصفية الاصلية الزائلة بالكلية ملغية في منع الصرف ولذلك استدل المصنف في بيان الاسماء على جعله مذهب سيبويه بحجة ان يجعل حجة
المتقدم اجد ولا وجه اصلا في معنى الوصفية سببا للمنع يحتمل بطلان منع الصرف فيها كما انه ذكر المشه ولا يكون الا بعد الوصفية
الاصلية فيها بل الظاهر من قوله لكن علم بعدم تخفيف الوصفية فيها ويضعف منع صرفها نعم يرد عليه ما اورده الشارح سابقا من ان بيان الاسماء
لم يخرج عن الوصفية بالكلية

منع اقعى معطوف على قوله صرفا اي وكونها الوصفية الاصلية معتبرا اضعفها منع
اقعى لانه لم يخفف كونه وضعا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو
ايهم اقعى بل توهم انها موضوعة للوصفية لما راوا انها للحية الخبيثة الشديدة
ما قولهم قعوة الاسم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اي طائر وجدل وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدل فكانها مؤنثا الاجدل
وكذا توهم في اخيل ان معناه الاصلي طائر وخيلان ولم يثبت فانوهموه تخفيفا
ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لانه لم نعلمها لا يقصد معنى الوصف
مطلقا لا عارضا ولا اصليا فاقعى وانا تنزع تعلمها حقيقة واجدل طائر اذا نوه
واخيل طائر اذا اختيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدل فمعناه هذا الجنس من الطير من غير
ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى
من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تخفيفا كما اشار اليه المص فاما منع صرف مثله
فغلط ووهم قال الثانية بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة
او تحرك الاوسط والعجمة فهند يجوز صرفه ومنعه زينب وسقر وماه ويجوز ممنوع فان سمي بمذكر فشرطه
الزيادة فقدم منصرف وشعر ممنوع اقول اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء
فالاول بالالف يحتم التانيث بشرط لزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام سببين ويريد بالتاء
التانيث تاء التانيث في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها بانقلاب الوقف ها فحرفت بنت ليكون مؤنثا بالتاء
بل التاء بدل من الالف لكننا نقتصر هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمكانة التاء للتانيث فعلى
هذا لو سميت بنت وانت ومنت مذكرا صرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء

ان يجيء على ما كان يجيء
في حروف وذلك لان الصلاة
فيها لفظ مختص بالمؤنث
لا يجيء في المذكر

فيه ظاهر اشتراط العلمية سواء كان مذكرا صحيحا كعمر او لا هذا ولا ذاك كعقرب فلا يؤثر دون العلمية
بدليل نحو امرأة قائمة وقائمة الوصف الاصلي والتأنيث بالتاء فالحمل لم يجيء الا من التأنيث لان شرط الوصف
وجوده وتعينه على ما ذكر المصنف اصل وذلك الحمل ان وضع تاء التأنيث في الاصل على العروض وعدم الثبات
نحو قائمة قام فلم يعتد بالعارض وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجيء
هذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحمارة
واما في غير هذا المعنى فقد يكون لازمة كالهاء في حجرة وغرفة كما يجيء في باب التأنيث ثم ان العلمية حيث كانت
في الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عائشة كتاء جعفر
صحت لان مثل الحرف اللازم كالحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل
حرف وضعت الكلمة عليه لا ينقلب عن الكلمة فتوكيد عائشة في الخمسة ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به
فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم
العربية فربما نصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوه كما في جبرائيل وميكائيل
وميكال وسطاطا بسر فقالوا جبرئل وجبرئيل وجبرئ وميكال وسطو وسطاسر ونحو ذلك وذلك
لورودها على غير اوزان كلامهم الخفيفة وتركيب حروفها المستكرهة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم
ولذلك قالوا عجمي وعربي كشت واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف
التأنيث في حبلى وذكرى وتاء التأنيث في حمزة والغالب الحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون
الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذ المستعمل على وضعه العلمي وكذلك الحكم ان لم يفد الزيادة
معنى اصلا ما افاد العلم كتاء الوصل ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى اخر
فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا تزيد عليه التأنيث

لا يصح الحمد لله على كون التأنيث المعنوي ايضا مشترطا بالعلمية بالفرق نحو هند بالنص وامرأة صحيح كافعل المصرح به لان المراد بالمؤنث المعنوي
ما كان التأنيث فيه مقدرا كالمؤنث الصحيح في نحو هند بالنص لانه مقدر لانه لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر عربي وليس كذلك وكذلك نقول
في تصغير تصغير الترخيم فيتضمن كانه قال في سماء سمية وليس كذلك لانا نقول فيقيض وانما شرط ح ح المصنف
هذه النسخة الاصح والاتم

لمعنى التأنيث وان يقع لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له بحيث مطلقا ان لم يخرج العلم
بها عن التعيين كياء النسب وياء التصغير ونون التمكن نحو سيبويه وطليحة وان خرج بها عن التعيين
جاز بشرط صيرورة التعيين بعلامته كالف الزيدان والزيدون على ما يجيء في باب الاعلام فان قيل فاذا صحت
التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرطا فيه مع سببين ولا
يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف
التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرة وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي سواء كان صحيحا كهند
وزينب او غير صحيح كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتاء اذ الالف لا تلزم بالحرف حتى تقدر ولا تؤثر التاء
مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف وذلك مع العلمية ايضا منصرف
كما يجيء وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق
بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة مختصة بالتأنيث مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الوسط
كشاة علما لان الغلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيفة فان كثرت مدة الحرف واثر فيها
والا فقيل الخلاف كما يجيء وما يبدل مدة الحرف الاخير الزائد على الثلثة لان وضع التاء في كلامهم فوق
الثلثة ولا تزاد الثلثة واما نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام وذلك مدة التاء تصغيرهم عفيرا على تغيير
من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة ضعيفا كان اولا اذا زاد على الثلثة
وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا ضعيفا او مؤنثا ضعيفا اولا هذا ولا ذكر وذلك لان قدر تاء مقدرة
وهي كما اذا صرت في عمر تحمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول اما ان سميت به مؤنثا
ضعيفا كقدمة اسم امرأة او غير ضعيف كسقر اسم جهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك
الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جمع سقر سقرات
وجبلوى

في هامش كلا نقول

الكسائي وقال قوم من الانباري في نحو غرفة بجواز الامرين نظرا الى ضعف السبب وهو التاء وان سميت به
مذكرا مؤنثا او غير مؤنث فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقديرها بالتانيث وذلك كرجل سميته بسعد
وكذا سميته بقدم وانما لم يقدم لطريان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول
في تصغير رجل سعيد رجيل سعيد واما اذنية وعينية لرجل فسمي بهما بعد التصغير وان لم يبد مد التاء ولا
مد الساكن الذي بعدها وذلك ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان
سميت به مذكرا سواء كان مؤنثا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سبق مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به
مؤنثا مؤنثا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد يمنعونه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضع الاول والعلمية
فصار فيه امر التانيث وغير مع غيره وفيه سبب الصرف وترك لعدم السبب مد صرف التانيث وما يمد مد التاء
وكذا الخلاف في ساكن حشو للاعلال لا في نحو كدار وزار فهما كهند ودعد وكذا الثلاثي كبد اسم امراة وان كان
فيه العجمة كماه وبور فان سميت به مذكرا مؤنثا او لا فالصرف لا غير اذ هي كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا
مؤنثا او لا فكذلك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي ساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها
عن السببية لا تصير مقوية للسببين حتى يصير كالمعجم بهما فحكم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به
مذكر مؤنث او غير مؤنث بعينه فمنع صرفه زيادة على ثلاثة احرف ولا يغير تحرك الاوسط والعجمة وهم هنا
شرط المنع فالمؤنث اذا سمي به مذكر تركها المصرف بها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا من مذكر فان رجلا
سميته امرأة لكن اذا سميته بمذكر الصرف لان الذي قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الفعل وكذا سميت بنحو
الحائض وطالق مذكر الصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصفة المؤنث لان الاصل للطارئ والصفات ان يكون
المجرد منها التاء صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة
للمذكر استعملت للمؤنث وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لا

لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث وسميت بها مذكرا انصرفت لان تانيثه بالاحتمال
تاويل بالجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل يجوز لنا ان نأولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي
الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في مؤنث او رجال بل تانيثه بما باعتبار التاويل بالجماعة وهذا تاويل يلزم
كما ذكرنا وثانيها ان لا يغلب استعمالها في تسمية المذكر به وذلك لان استعمال المؤنثة السماعية كذراع وعناق
وشمال وجنوب على اربعة اقسام قسم منها ما ان يستعمل بها مذكرا ومؤنثا فاذا سمي بها مذكرا جاز فيها
الصرف وتركه لغلبة استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسميته المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثا فالواجب
ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا ولا تستعمل الا مؤنثا فليس فيها بعد تسميته المذكر بها الا منع الصرف
اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر صغيرين كانا او لا فان كان اسم ثلاثيا متحرك الاوسط
كرجل وحسن او من الدال على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفه لظهور امر التانيث بالطريان مع زيادة مد التاء
او زيادة مد الساكن وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر سميت بهما امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو وعنعونة
الصرف فيهما كماه وبور لظهور امر التانيث بالطريان وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه من هذه في جواز الامرين
ويجوزون صرفه وعدم صرفه نظرا الى اصله قوله وشرط حكم تانيث اي تانيث المعنوي والمراد به تانيث ما التاء
مقدرة فيه سواء كان صغيرا كزينب او لا كهند قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اذا سمي به
المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اقل ما يدل على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك
الساكن مد التاء واما العجمة فلانها وان لم تعد مد التاء ولا مد الساكن المذكور وليست ايضا سببا في
الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تانيثه لكون علامته مقدرة بلا نائب
فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط حكم تانيث اي
تانيث التانيث المعنوي قوله فينبغي صرفه لخلوه من جميع شرائط الحكم المذكورة وزينب لمنع الزيادة وصغر

لتحرك الاوسط وماه وهو العجمة قوله فان سميته مذكرا اي بالمؤنث المعنوي نافي فشرطه الزيادة اي الزيادة على
الثلثة ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقديره علامة منه فيزيل التذكير
الطارئ في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف اذا كان مدة علامة منه صرف ولا يعاوضه الحركة القائمة اولا
مقام الساكن فيكون ماه وهو اذا كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التانيث معتبرة ويجيء ان العجمة
لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم
وهو منصرف لعدم الوزن الزائد وعمر ممتنع لان الباء قام مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان
فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر يشترط فلا كلام في منع صرفها كباهلة وثقيف وبغداد وحضرموت
ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الانصراف فان وجدتهم مستعملة صرفها او تركه صرفها بطريقة واحدة فلا
تخالفهم كصرفهم ثقيفا وعدا وهيتا وذبيانا وتركه صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل
بتاويل الحي ان كان اسمه كثقيف او الحي في الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل
بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة في الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان تصرفوا
صرفها وتركه صرفها كما في ثمود وكلاهما وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية منعهم
لها فذكر فيها الجهات بذلك مما يجعلوا سبب مؤول بالقبيلة فمنعوا الصرف قال وقريش فيمن قريش الا قريش اذا انتهوا
طابوا فرعا في العلى وعرفا وفي صفوة بينت نحو بهم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا في تاويل اسم
الام بالحي فيصفونه بابن نحو بابلة اي اعصر وبابلة امرأة وقد يؤنث المسند الى اسم الاب مع صرفه
بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاء قريش مصرفا اي اولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى
وكم من قرية اهلكناها فجاءها بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بتقدير ثمود ويجوز
ان يكون صرفه لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيء وبعضهم
يصرف ثمود مطلقا فاشرح

شبيه بالمذكر والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم هودا ان جعلته اسم النبي عليه السلام على حذف
المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وهو واما اسماء الكلم المبنية
في الاصل نحو ان تنصب وترفع وجزم فعل ماض فالكثير الحكاية وان اعربتها فذلك الصرف بتاويل اللفظ
وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجيء بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها
في باب الاعلام ان شاء الله تعالى قال المعرفة شرطها ان تكون علمية اقول وذلك لان المعارف في الحصر
والتعريف وهما يبينان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو واللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع
الصرف عندك فالغير المنصرف ما خرج منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لم يجز فكيف
تبعه الكسر وكذا عندنا قال وما خرج منه الكسر والتنوين معا واما عندنا المصرف فيمكن منع صرفها لانه قال
هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامها لكنه لا يظهر فيها عندك حكم منع الصرف وهو ان لا تكون
لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في الجمع واضافته تعريف الاضافة في منع
الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لنزول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قال
العجمة شرطا علمية العجمة وتحرك الاوسط وزيادة على الثلثة فتوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع اقول
قوله علمية العجمة اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب لها علما وليس هذا الشرط بلازم
بل الواجب ان لا تستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم
واسماعيل او لا كالفالوذ فان الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه عبد الجود وقرائنه وانما اشترط استعمال
العرب اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان ينصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي
ان ينصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز
ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين عاينت نحو العجمة حين انكيت فيمنع الكسر التنوين على ما مر

عادته وبقي سلم بعد ذلك قايلا لسائر نصر فان كلامهم على ما يقتضيه ووقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ
يزيل حكم المطرد عليه فتقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض
الحروف وقلب بعضها نحو مرجان واذربيجان في كرمان وادربا بكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع العجمي في كلام
العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذا لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع ان النصر كالجرم
والفرند والبرق والبرج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية
علما فينصرف كان فيه مع العلمية سببا غير العجمة منع الصرف كزينب ويقم فيهما الوزن وكذا ايضا يخففا
وان لم يكونا صرفين كلام علما في العجمة على ما قال المص مجموع الشرطين واجب العلمية في العجمة مع احد الشرطين
الباقيين وهما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا اثر له في العجمة فنحو
كلمة عندهم منصرف وهكذا كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعماله للعرب
له الزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك لتحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر اغاثة لغيا مفعلم الثاني مد
علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يبدء شيء مدة بل الاعجمي يحكم بكونه ثلاثيا ساكن الوسط
او متحركه بشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن نسج كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول والمراد عن
الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري يخالفه عما ذاهب اليه المص بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا
ساكن الوسط جائز صرفه وتركه صرفه مع ترجيح الصرف فقد هو تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف
لا يؤثر مع تحركه وليس كذلك لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه
والذي عن سيبويه نحو ماه وبور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وتركه صرفه وذهل عن ان تاثير
الشيء على ضربين اما يكون شرطا كالزيادة على الثلثة في الثابت المعنوي واما يكون سببا كالعدل في ثلاث
والعجمة في ماه وبور من القسم الاول اذ لو كان سببا في الثلاثي الساكن الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في

في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين مما تقدم علته وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند بعد ان
كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول لحقته بالعربي وايضا فالثالث له معنى
ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة فقدر في التصرف وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها
ثبوتي بل معناه اسم عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالثابت في
منها قوله وشرط وهو حصر بان ويجوز ان يقال ان اشتاعه من الصرف لا جانا ويله بالبقعة او القلعة
الا ان نقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع له الا ضمير المذكر لكن ذكر عالم يثبت فالمثال الصحيح
لمذ لانه كلام ابي نوح عليه السلام قال المص شرط صيغة منتهى الجموع بغيره كمساجد ومصابيح و
واما قول زينب قصرف وحضاجر على الضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسر اويل اذا لم يصرف وهو
الاكثر فقد قيل العجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سرولة تقديرا واذا صرف فلا اشكال وكذا هو مرفوعا
وجر الفاضل قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع اولا جمع التكسير جمعا بعد جمع
فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه بجمع التكسير كجمع كلب على كلب وجمع كلب على كالب وجمع نعم على انعام و
جمع انعام على انائم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه يمتنع جمعه بجمع السلامة وان لم يكن قياسا
مطردا على ما يجيء في التصريف باب الجمع نحو قوله صلى الله عليك ايكن صواحبات يوسف وقوله تذب
الذباب عنا بالكراسي وقوله واذا الرجال راوا يزيد باسلهم خفضوا الرؤوس تواضعا لا يصلحها
ذكر ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مضموما وثانيها الفا فهذه الصيغة
لم تؤثر الجمعية لها في حروف ان في كل واحد منها الجمعية والوصفية وانما شرط
في هذه الصيغة ان يكون بغيرها احترازا عما نحو مذكر لان التاء تعرب اللفظ مؤنثا المفرد
نحو كراهية وطواغية وعلانية فتلك مؤنثة جمعية فلا تعمم مقام سبيلها ولا يمنعها على مذهب

بعض ص

منع ص

من قال ان قيامه مقامها كونه لا تظهر لمنع الاتحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان وربا تع وبالجملة
وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب المؤثر هو المشروط مع الشرط
(ق) وتنصرف على المضيع غير منصرف فيه على ان الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه
على المضيع والضمير لا يطلق الا على المؤنث والتذكير ضعيف وذكر لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع
اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم الجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة يدل على ما يحتمله بال العلم
فقيل اذا الشرط وجوده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان وربا تع
والجواب عند المص ان الجمع الا قصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عندنا ان يكون في الاصل
كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال قلنا انه على هذا القول للعلمية في منع
صرفه علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين **فان قيل** السببين الجمعية والعلمية
تضاد كما ذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليسا متضادين ويصح اعتبار حقيقة
الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا
اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى بابا بين جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية
فرعا وان بعد لكثير واحد مسمى بلفظ المثنى كمنه يفهم من لفظ ابا بين معنى التثنية اذ معناه هذان
الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين
الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق
فنقول فانقول الاطلاق فيه كما يفيد الوصف لا يدفيه ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق
ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام
كلاهما وصفان وان اراد المص الاطلاق العموم قلنا لا نم ان ما يفيده الوصف لا بد فيه من معنى العموم

وكان المعنى الاصلي المانع لها فيها ويوجد الباقي مختلفا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف
الاصلي لكونه كالمنسوخ معنى وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم تعتبر وان لم تنافها العلمية
وامكن تحققها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في منع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف
والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لحوقهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلحق
فيه معنى الجمع وهو حاتم اذا لم يلحق معنى الوصف قال الاولى اذا في منع صرف مساجد علما على ما قال ابو علي وابو
ان فيه العلمية وشبه الجمع حيث يكون له الاكثر نظيرا ان الاعجمي ليس بشبه العربي فيزيد عنده في الاعجمي
شبه الجمع وعند الجزولي فيه سببان تامان غير سببي احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي ان فيه شبه الجمع
وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعد
شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الافغاني يعد عدم النظير في نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف
المستعمل عندهم قوله سراويل الاكثرون على انه غير منصرف فني فارسي في سراويل اعجمي واختلف
في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي نقل عن بابه كما عرب الآجر لكنه سلبه من كلامهم ما لا ينصرف
قطعا اخر فناك بل الجر على ما يكسبه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف
الا ترى الى نحو كلب واجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي
وشرطها ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط ليس الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه
الصرف لا السببان لموازنته غير منصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده
سببا كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبر في هذا الوزن خاصة لا غير لاطراد منع صرف
جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللوم
سروالة فليس فيه تعليل وتشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء في الاشعار

فلا يقال لرجل جاء بكجاء ذكره في الاعلام كمدائن في مدينة معينة وقوله ان الجمع فيه مقدر
لا محقق كعدل عمر وذلك لان لنا قاعدة مهمة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا بالجمعية ولم يتحقق فيه
لكونه لا له مفردة فقدر تاء التانيث لتحرم القاعدة وايضا اذ استعمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق
اسمه لكل الاقطاع على المجموع منها كما يقال اعار وليس للمختصر ان يقول ان قلت مختصر يوزن افعال انه
قد جاء نحو قوله جاء الثنا وقميصي اخلاق وشراذم يجيء منه النواق وشراذم لفظه جمع بلا خلاف
والنواق اينه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل
لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله كاعن الآجر وهو غلط
لان تشبيه سيبويه له بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله لا ترى الى قوله بعد الا انه شبه
من كلامهم ما لا ينصرف فيه واذا صرف قد اشكل لان السبب في العجمة الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط
وهذا هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرفا او لا صرفا وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن
لم يصرفه نظرا الى ذلك المقدر ومن صرفه فلزوال له بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو هارون ان يقدر
الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو ابراهيم واسماعيل وهابيل وقابيل فتقول هو جمع ثمر بالضم اي الارض
الغليظة والجمع الخرابي كالصحاري بالتخفيف قوله وكجواري المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر
على ان جواري في اللفظ كقاضي رفعا وجرا وفيها عن بعض العرب الجواري قال الفرزدق فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال الاخفش هما اصلان فيه فوق سبعة ابيات وهي قليلة
واختار الكسائي وابو زيد ويحيى بن ثعلب والاخفش في النصب الجواري وانه غير منصرف واختلفوا
في كون جواري رفعا وجرا منصرفا وغير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك لان الاعلال
مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو استثقال الظاهر المحتوي في الكلمة وانما منع

الصرف فسببه تعريف لأن هو شبهه غير ظاهر بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم
بعد الاعلال اقول ما قصى الجمع الذي هو الشروط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقطة
في حكم الثابت بدليل كسر الراء في جواري وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم
وكيف ما حذف للاعلال يوجب في بنية الباقي كعم وشج والآن كالمعدو والكيد ودم ومن ثم صرف هجدد
وذلك من مقصور جنادل وذاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال
واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة لاستثقالها ثم جوار بتعويض التنوين من
الحركة لئلا يجتمع الثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم
هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف
الحركة لاستثقالها ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية
وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل جمع الياء الساقطة الرد على ذهب اجتماع الساكنين
لوقعت والاعتراض عليه وعلى مذهب الجمهور انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح
في قولك من جواري كما في النقل القبيلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعيه
الكسرة في الفتحة وصيرورته فتحة وايضا يلزم ان يقال جا الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء
لان الكلمة لا تخلو بالالف واللام وتقل الفرعية باقيهما وفسر المبرد في وهو الحق قول سيبويه
بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد
الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف
نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم نقلوا الضمة على الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المشتغل لفظا
بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو اهوى وشتى فانه قدم الاعلال في

وأما ما قال من ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعلال الذي يطرأ على الاسم بعد اعتبار تركيبه مع غيره والاعلال متعلق به حال افراده
المتقدم على التركيب وتقدم عليه فقطعا فيه يحتاج الاعلال جميعا كان في الاسم لا يتصور الا بلفظ الاعراب هـ

فسيبويه يقول الذي قاضي ومررت بقاض ورايت قاضي ويجعل التنوين عوضا من الياء كما في جوار ومن ذهب الى صرف هذا جعل يقول هذا الذي قاضي
بالياء الياء ورايت قاضي ومررت بقاضي ثبات الياء وحذفها لفظا الاعلال في هذا لفظا الاعلال في وجوب ما يمنع الصرف فلا يتصور تقديم الصرف بخلاف
جواري حيث اختلف في وجوب ما يمنع صرفه هـ

في مثلهما ايضا ووجه عدم منع الصرف بعد الاعلال حاصله لان الفاضي المنون ثابت تقديرا فهو على وزن
افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان
الكلام بالالف اخف منه بالتنوين واما جواري فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير
المنصرف بعلة ما يمكن بتنبيه بذلك على ثقله المعنوي بكونه منصوبا بالفرعية الاثرية كما تقول خطا يا و
برايا واداوي بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار
فيما ذكرنا ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض سلم امرأة واعبل نصغيرا على واذا يفعل هذا التوجيه في جوار واعبل
علما فيوجس يجعل ما الخالفة الالف التنكير وذكر بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الكسرة
الرفع ومنقوصة في النصب نحو جاءني جوار وقاضي واعبل بياء ساكنة ورايت جواري وقاضي واعبلي
ومررت بجواري وقاضي واعبلي بياء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلة سببية قوية
حتى منعت الكل فيتوهم الصرف لها وحدها في نحو قوله يقود فان مررت بالجواري في نحو كما تقدم واما عند سيبويه والخليل
فالنحو جوار واعبل علما كان او لكن سواء واما الكل اذا صغرت نحو اهوى قلت اهي بحذف الياء الاخيرة
نسيا لكونها منطوقة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او جمع كاهي والجمع وقياس مثلها المحذوف نسيا
كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا عن منع الصرف لانه يبقى في اوله زيادة دالة على وزن
الفعل وعسى تمام وبصرفه لنقصانه عن الوزن نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسر الراء كما
ذكرنا فلم يسقط عن وزن افعى الجموع والاولى قول سيبويه الاثري كما لا تصرف نحو بعد ويضع علما وان كان
قد سقط صرفه في فعل الفعل وابو عمرو بين العلامة بحذف الياء الثالثة من نحو اهي نسيا بل بعلة اعلال اعبل
وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالكاف يجري
الفعل الحق الجمع في الاعلال فاهي عنده كاعبل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء

والباء للملابسة اي ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا للهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة من مركب اصل بناؤها على السكون
المنقول عنه ومعنا يا عينان البعلبك يصح اعينان فتح حرفها يا عينان وضمها العلمي لا منادى اعينان كلمة عينا لفظ من عينه بيدي
المنقول

كما ذكرنا وبعضهم يقول اجيوة تصغير اجوى كاسيود تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف
وتركه كما عن على الاطلاق المذكور قال التركيب شرط العلمية وانه لا يكون باضافة واسناد مثل تأبط قوله
انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا تدلان في وضع العلم فيؤمن حذف احديهما اذا العلمية كما قلنا
تؤمن النقصان ولولاه لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وانه لا يكون باضافة واسناد
لانه لو كان باضافة او اسناد لجرى على ما هما قبل العلمية لما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول
ولا معربا بنزع الاخير قبل العلمية ليخرج نحو زيد عالم وكذلك نحو مازيد ويقول ايضا وانه لا يكون
الثاني مبنيا قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر على فان الافصح اذا امر اعادة البناء الاول على ما يجيء في باب
المبنيات قال ما فيه الف ونون انه كان في اسم فشرط العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقبل وجود
فعلى ومنهم من اختلف في حمدون وسكران وندمان اقول اعلم ان الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما الف
التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول التانيث عليهما معا وبقوة هذه الجهة يسقط الالف والنون
عن التانيث ومشابهتهما ايضا بوجوه اخر لا يضر فوات بعضها نحو تساوي العددين وزنا فكسكران كحمراء
وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث
في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة
في فعلان فعلى تغير حاصلة في عمران وغمان وعطفان ونحوها ومشابهتهما ايضا بوجهين آخرين لا يغيران
من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادتهما في الذي حمراء معا وكون الزائد الاول
في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وغيرهما معا انصرافهما فاذا اصل على هذا هو الامتناع من
تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه صنعاني وبهراني
في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها وانقاص

واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك
للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجرأتهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى الحيرة والرقمة
لحياني وقمي فبالي تبدل الواو كما غير ابدل حرف قريبا منه معكوسا فابدل من حرف بكلمة اولى ثم انهم
بعد اتفاقهم على ان تانيث الالف والنون لا يدل شبهة التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى
سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذكر الاخر اما العلمية كعمران
واما الصفة كسكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست
سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في سكران سبب وليس شرط
والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام علتين قوله ان كان كلها اي غير صفة وانما شرط قيد العلمية ليؤمن
بها دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين
عطف صفة على كان وقوله فانتفاء فعلانة على ان الفقه بدا وان كان صفة فشرط انتفاء فعلانة
وليس هذا مما هو من المصنف كما يجيء في باب العطف قوله وقبل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى
ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة لغتهم الا عند
بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون
اذا فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تانيث الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا
كان المقصود منه وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في حمراء بواسطة وجود حبلى لانهم
قصدوا هذه اللفظة بالبناء كما فلم يطلقوا على غيره ولم يضعوا له مؤنثا لانه لفظه بالتاء ولانها
غير لفظ اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف قال فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب لينصرف فيه الى انتفاء
فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجوده مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث

لكون نون هذا على غير لفظه كان مذكر ذلك على غير لفظه **قلت** هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما
مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة ضروريا بحيث لا يوثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما
ذكرناه الثاني انتفاء التاء الاثري كما عدم انصراف مروان وعثمان يجوز انتفاء التاء من دون وجود فعلى
ثم نقول منع قولهم اولى لان الممنوع من الصرف مما على هذا الوزن وضعا في كلام العرب اكثر من المصروف
فثبت بهذا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى والخصم ان يقول بل الصرف فيما يشاركه
فيه هل صرفه العرب اولا والحق انه الاصل ولهذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه
فعلانة اولا وهل يجعله فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف
لان الغالب في فعلان وفعلى عربان في صرفه العرب ممنوع الصرف يشبهها بباب سكران فالكم دون بشبه
من حزن ومن علم كانه لا يمنع بنيان مصلوب وورجاء ان الغاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون صرفه
اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تصرفه نحو حسان وفيان فيما اما من الحسن والغيب فيصرفان واما من
الحس والغيب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ومرجان قال الاخفش اذا سميت باصدال منعت الصرف
لان اللام بدل من النون كما لا يصرف اذا سميت بهراق اذا الهاء بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف في نحو
يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك ايهم يضرب لحصول
الشرط اذ لم يجيء فعلانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجيء فعلى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط
على المذهبين ولا في صرف نعمان لانتفاء الشرطين على المذهبين **قال** وزن الفعل شرط ان يختص بالفعل
كشمر فضرب او يكون اولى بزيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع اهمر وانصرف يعمل **اقول** فعل يختص
بالفعل ولم يشاركه الاسماء الا نحو يعلم ونحو سلم ليست المقدرة وكلما اشتق في كلام العرب او نقل الى الفعل
نحو شمر نحو شمر وبدر لما وعثر على وضع وخضم لرجل فاصل الكل افعال فعلى هذا نحو يدحرج ويشكر ونحو

بعلان فلان ذو ندرة اي ذو عدة وقوة على وضع علامة عدة نعمة هنا

وسرهبس فعلان لعدم هذا الاقتران في اجناس الاسماء العربية فيه ويشكر في الاسماء منقولات
وزهبس لغة ونحو تنصب في برمع واعصر واصبع وندر واما من القائلة في الفعل واما فعل فمن الخواص
اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الادنى لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الى اسماء الاجناس وان كانت
قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر يشبه ولا امر تنوط لتنوطه
عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اي اسرع والدال ان
مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دال والتغيير دلالة النقل
الى العلم كما قيل شمير من ماكر فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية والصحيح ما نقل ان الوزن لغة في
الوزن والزنة بمعنى الثقل فيه هنا اذا قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي في الاسم
زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيره فاولغ المشتق منه مالوف اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية
وكذا ابقع علما كرنه ملحق بجعفر مدة فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب
واما البيت علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا لا من جمع ليلة والغلا شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون
ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع قول المص او يكون اوله زيادة
كزيادته او غلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل
فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي
حمل المص على هذا الغلبة شيئان احدهما انه راى فاعلا في الافعال اغلب وسميت بحاتم لانصرفه اتفاقا فلو كان
الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي
منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه راى نحو احمد وانهم لا ينصرفون وعندنا ان هذا
الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل تلاقى بين الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل

وربما يقال ب الافعال ليس بتعليل فاذا قيل افعل التعجب فعل التفضيل بغير ذكره الاسما افعل فعلاء وافعل اسمي من غير فعل كاربب واخواته وبقي في الافعال
ماضي الافعال مضارعه بفعل من فعل ومن فعل ومن فعل ومن الثلثة تنوب على افعل فعلاء وافعل اسمي زيادة ظاهرة

ومن الالوان والعيوب يجي افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجي منه
الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو افعل وانصر
واذكر على الاخفش فيه اسهب واقال واضرب واوجد وانعم على اعلم واسرى قال ويجي افعل ماضيا
للافعال من غير باب فعل ثلاثي قليلا كاشحم والحم واثمر وبغالبة في الاسما من غير الفعل الثلاثي
ايضا في الثلثة نحو ايدع وافكر وارنب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجي من جميع الافعال
الثلاثية بل جاء على ما اشرت انتهى مذهب البصريين ان افعل الذي للتعجب فعل من كل ما يجي منه افعل
التفضيل اسمي افعل التعجب الفعلي والذي جاء فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في
الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب به احمد يريد على افعل فعلا اذا لا
يجي من غير فعل يفعل الا قليلا كاشهب على ما يجي في التصريف ان شاء الله لكن الانصاف الغلبة
في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المص معرفة علة الوزن في احد الفعلين لا يمكن الا بعد الاحاطة
بجميع اوزان الفعلين وهو اما متعد او منعد وكلاهما على المبتدا فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط
وزن الفعل وقيدك اذ مما يمكن معرفة ذلك بجهة كون ذلك الوزن فيكما في احدهما دون الاخر كما يعرف
مثلا ان افعل في الفعل قياسي في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمر وبشر اسم فيكما في مثل كاصبح
وايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد الفعلين وهو قال في نحو شتم وضرب لا يمكن الا بالاحاطة
بجميع اوزان الفعل الاخر وهو متعد ومنعد وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة
لكون هذه الزيادة فيه سببا في جميع الافعال المتصرفة دون الاسما اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع
ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصار هذه الزيادة
لاطرادها في جميع الافعال دون الاسما مشلا اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كا

كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا
لمعنى واما في الاسما فقد تكون لمعنى كاحمر وافضل فتك وقد لا يكون كاربد وافكل وايدع فكانها لم ترد
فيها فاختصت بالفعل لشرفه وانصف لان اصل الزيادة ان يكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا
يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج عن اوزان الفعل
اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء وكما يجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل يجر التاء الى جانب الاسم
لاختصاصه بالاسم ويترجح التاء في الجر اذا الوزن في الاسم فانصرف ال مل ويعمل مع الوصف الاصلي السليم
من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة يجوز لحاق التاء نحو ارملة وبحالة اما لحاق التاء بالسودة في الجنة
فلا يضر لان هذا الكاف عارض بسبب هذه اللفظة في الاسما وانما اصل ان يقال في مؤنثه سوداء
هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل وسيبقى يجي ومنها تفاعل
وتفعلل وتدحرج وتدحرج وافتعل وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا اجتمعت
بزيد حسن بكسر النون وزينب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن
فلا نظر الى دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنهما المشهورين اعني زيد على وزن
ضرب وزينب على وزن تفعل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول
الوزن حرفا كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بكون وزن الفعل وان كان الابدال اختصاصه بالفعل كالهمزة
وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الكلمة في استعمال اراق واراق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان
بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لان نحو وزن الفعل ودل
عليه نحو يعد ويسر وكذا المحذوف العين كتقل وبيع وتخفف فوزنه لم تقل ولم يبع ولم تخف
وكذا المحذوف اللام نحو يخشى ويرمي ويغزو وكذا اخشى وارمي واغزو لان الاصل بالفعل ايضا

وهمزة الثانية وبابدال بتقدم التاء الاولى في فتح التاء الثانية وفي زينب وزينب الفعل مع التاء الاولى وفتحها الثاني

انفصل لانها مطردة بالفعل اذ لا فعل لثلاثي متصرف الا وقياسا امرا ان يكون بهمزة الوصل نحو عد
اقل اصله اعد لو لم يتحرك المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا كانت بفعل مجزوم العين او الدال
لاجل الجزم او الوقف مردود الى الجزم لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون
في اسماء فتقول في المسمى بيغل واخشى جاءني يغول واخشى وكذا في المسمى بغل ويبع جاءني قول
ويبع وان لم يكن في المغير الزيادة المغيرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بغل ويبع وعد
او بغيل وبيع ولم يغير الوزن الفائت الاصلي تقول جاءني قيل وبيع وفي قل وبيع وتقف قول
وبيع وقاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا بالوزن كما في رد
وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع حاذا العلمية واما ان كان
بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن
فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن
العلمي الا مخففا هذا ٥ اعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل
يوجب لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب
فمنع الصرف من نحو جبل وعضد وكتف وبعفر وهامة اعلاما واعتبر عيسى بن عمر شرطا كونه منقولا
عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
وبجواب اذا ان كان علما فحكي تكون الفعل مسمى به مع الضمير فيكون بجملة كيزيد في قوله ليست
اقوى بنجزيه ظلما علينا لهم قريه وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل
جلا امر اي انكشف او جلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط
تنكيره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر وسيبويه اذا التزم فيه اضافة غير المعرف الى الجملة فان

قال وما فيه علمية مؤثرة اذا انكر صرف لما بينهما من الاتحاد مع الاصل بشرط قيام العدل
وفرع الفعل وهما منتفيان فلا يكون الا احدهما فاذا انكر يبقى كالسبب وكالسبب واحد اقول
يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذكر على ثلاثة اضرب لانها اما
ان يكون سببا لا غير او شرطا وسببا معا قال ولكن في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم
لم يجتمع الا علما كعمر والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوعا من الصرف قبل العلمية كاحمر ولا
كاصبع واحمد ويزيد ويشكر في موضعين على الخلاف والاول باب احد علما فان العلمية سبب فيه
عند ابي علي والجرجاني والسبب الثاني عند ابي علي منه العجمة وعند الجرجاني عدم النظير والاحاد
ليست سببا عند المص لا غير بل الجمع الاصلي فيكون اذا نحو عمان ومرابع علمين منصرفا عند المص غير منصرف
عند غيره وكاسرائيل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وفي بندر كمن التانيث اغلب
فلذلك اعتبر كاثرة التانيث بدليل سرويل كقعبر اذا سمي به وعند الجرجاني فيه العلمية والتانيث
والعجمة وعدم النظير لكن عادته وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عند حصول الاكتفاء بالعجمة
الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يعتبر سببا فيقول في اسماء عجمية سببان الثاني من الموضعين
كل عدل كان قبل العلمية ممنوعا من الصرف نحو مثنى وثلاث قال الاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف
بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدل وذهب الجرجاني وابن يعيش الى منع صرفه اعتبارا للعدل
الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في اسماء المذكر بعد العلمية ولا تفاوت بين العدل والعلمية بدليل
عمر وزفر والاقوى واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
وكذلك لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفعل من قولك افعل فانه ينصرف اذا علما
في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع علما اذا العلمية وضع اخر في سيبويه

اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعلى سيبويه الا فيما سمي به غير
ما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذكر الظاهر وقع في باب
العدل نحو عمر وزفر وكيع عندهم بخلاف فعل والثاني اعني كون العلمية شرطا ثالثا في وجوب واحد على
الخلاف في والالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها تمنع بها
من التاء فيشابه الف التانيث فتقدم مثلها مقام سببين وعندنا في العلمية سبب معها كما مر
والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا سببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا
وفي الابجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا
يجامع السبب ذكر مع الوصف على ما ذكر المص وقد ذكرنا انها يجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما
ان يجامع ولا تؤثر وهذا اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء ويشترى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا
فخلاف العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص فنقول لما انصرف كل ما فيه علمية
مؤثرة اذا انكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا هي ثلثة اشياء التانيث
بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في
اسم يكون حالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتا
والعجمة والتركيب الالف والنون كما في آذربيجان لكان بزوال ثانيها الجميع بزوال العلمية لان المشروط
لا يوجد بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة
او عدم النظير في الآحاد في باب معدول على الخلاف المذكور لا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة
لوجهين الاول ان كل واحد منها بدل على الآخر لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل
او فعل او فعال كثلث ومثلث واخر وسحر فسحر عند بني تميم وقطام عندهم ايضا وبني تميم

منها فوزن الفعل ولا اوزان الجموع الا قصى وليس الجموع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد
الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذا منقولا اما اجتمع فيه اثنان
منها فلم يكن العلمية الطارئة مؤثرة مستقلا لها بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع
مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا انكر ذلك العلم بقي على سبب واحد
فينصرف ايضا هذا غاية ما امكن ان يحمل التمشية قول المص ويمكن ان يركب عدم التضاد بين العدل
والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان الغفر اذ اصله اصمت بضمتين فعدل الى
اصمت في حال العلمية ولم يطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست مؤثرة مستقلا لها
بالتاثير وفيه ان انما عدل عما كان قلنا في شمر ابن مالك فاذا انكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا
ينصرف لان العدل ان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا انكر عن صيغته ومن ابن له ان
صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو
مذهب الاخفش وان اعتبرناه كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي اقتضاه لاجل العلمية قلنا
في ثلث ومثلث وباب اخر ان لا ينصرف لاجتماع الوصف الاصلي مع العدل كما في اخر وفرق بعضهم بين
هذا الباب وبين باب اخر بان قال الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا
يرجع بعد التنكير اذ معنى ثلث مسمى بهذا اللفظ بخلاف اخر المذكر فانه لا يمنع ان يكون
معنى اخر مسمى بهذا اللفظ فيه الجزء والذي يقوى عندي ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا
كان او غيره في باب اخر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في اخر
ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل التفضيل
لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا انكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه

اذا ولا عدل اذ العدل انما يثبت قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس فعلى هذا
تميم واذا انكر مثلا صاحبه بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المص فلانه يعتبر
الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرا مناقض له فكيف لما يعتبر بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب
واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبه سبب آخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه وتنسيبه يوعلى الى الاخفش
انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين اسم بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف
اسم اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب واوكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين اسم ولا نص
للاخفش في تنكيره واذا انكر حسن اوبل بعد التسمية فهو عند المبرد كما هو اذ هو جمع حسن واوبل
وقياس قول سيبويه ايضا انه الصرف اذ هو انما يحمل على معارفه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي
يعني فيه عدم النظير والعجمة الحسنية كما اعتبرت قبل العلمية وكذا صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها
واما الكلام في اسم بعد التنكير فيجيء وقوله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش
خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب آخر جزليه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو
معدي كرب او معدي كبد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة
اذا ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنع الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد
التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير
جزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم قوله مؤنثة حال ومفعول بجامع ما
وبعني ما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب الالف والنون في الموضوع لهما قوله الا العدل
مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي المستثنى منه لفظة ما بعد المستثنى اي لا يجامع بسبب غير
السببين الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو فوكل ما ضربت الا زيدا الا عمرا

٨ لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو انتفى اجتماعهما لم يكن العلمية مؤثرة لان قبل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسم قبل العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه
العلمية الطارئة كما في عمر او سعدى عند ابي لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض فلا شك ان حكم منع الصرف حينئذ
الى التي منها غير معينة فيكون للعلمية تاثير في كونها احدى الثلثة المؤثرة منها اثنان ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريان العلمية اذ لا على
الوزن والعدل كما في نحو اصمت على ما مر تح نسخة غير المص

اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة بجامع الاربعة الاعتبار وهي شرط فيها وبجامع
العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت مع اسم واحد مع الاربعة الاول
كاذربيجان فاذا انكر بقي بالسبب لزوال الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة
وان كانت مع العدل او الوزن قال فيمكن ان يكون معهما تضادهما فلا يكون الا مجامعا هما كما في نحو
عمر واحمد فاذا انكر الاسم بقي على سبب واحد قال فانما قلت هما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما
فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان
ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما
فما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاشتراط اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا
في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما اذ كانت العلمية اذا طرأت عليهما يعتبر مستقلا لهما بالتاثير ويجاب
عن الاعتراض بمنع وبتسليم طريان العلمية على العدل والوزن اذا كما ذكرنا في اصمت والا عترض الحق
ان نمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصر وزن العدل فيما ذكر قبل على ما بينا قال وقال سيبويه الاخفش في مثل
اسم علما اذا انكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين
في حكم واحد اقول قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اي قال سيبويه معتبرا او فعلا
لقوله قال سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب
عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز
اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فان المص
عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف اسم
المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية

وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلي لكنه على خلاف الظاهر عنده وعلى القياس عند سيبويه فلا تناقض بينهما في الحكم ح هكذا

المخصوص وبين العموم والخصوص تناف فيه في حكم واحد يعني بالحكم منع الصرف لانك تحتاج
في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين
في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع اسم على اسم لان اصله صفة وعلى
اسم لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكرت
اسم فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى احمر
رجل مخصوص فيه معنى الحمرة بل معنى احمر شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى
اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت معتبر له لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية
فصار اللفظ بحيث لو اراد منه ايضا معنى الوصف الاصلي يجاب بالنظر الى زوال المانع هذا والحق
ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء هذا قال الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بحيث يكون
موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كالمسمى مثلا باحمر مما فيه
حمرة وقصد ذكره ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر
فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك ترى في الاغلب
مجردة عن المعنى الاصلي كيزيد وعمرو وقليلا ما يلحظ ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف
الاصلي بل قطع النظر بالكلية عنه كالمسمى باحمر اسود او شغلهم بعتبر بعد التنكير ايضا وقال
الاخفش كذلك الا ان فلانا في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف
لهذا كما في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته
فان كان مجردا من التفضيل لم ينصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سببية الوصف الاصلي كما عتبر في نحو احمر
وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في

في معنى الوصف لذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا نحو من التبس بافعل التفضيل الذي
لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فليس بهذه الظاهر
قبل العلمية كاشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا
اتصل افعل بمن تمحض نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فلما وافق الاخفش
سيبويه في منع الصرف مع كون الظهور وصفا اذ بسبب وجود علامة للوصف غنى من تخلل افعل لعرية عن
العلامة الدالة على الوصف وسميت رجلا باحمر الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه
في معنى الوصف الخفي من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية والخفي عنده معنى الوصف على ما تقدم
في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعد تجرده عن العلمية بخلاف التصغير يحل من اسباب منع الصرف
بالعدل فرقة الى الحاق لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذكر الوزن مراعاة العدل اذ العدل
امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يحل بالتصغير لوجوده الى واحد ويقال في رباع ومثاني ربيع ومثيني
وسميت بالجمع المذكر تصغيره انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل عالم
ينصرف لان التصغير لا يذهب التانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق فاذا صغر بعد التسمية يحل
بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج
واما ان كان اوله زيادة فان التصغير لا يزيله كانقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر ونغلب
اجيمد ونريجس ويشيكر ونغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو يبطر بيطر واما ان مرض الوزن في المصغر
ولم يكن في المكبر كانقول في تصغير علما تصغيرا وفي يحلي يحيلي فبعضهم لا يغيره لعرضه والاكثرون
يغيرونه لان التصغير يجمع منافع قال البعض يغير الوصف العارض في التصغير كونه بناء مناقضا
كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وصفا مناقضا كما اعتد فلا ينصرف اذ تم تصغيره اذ قد

للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون
في جمع مصغر غلام ورجل قال وكان القياس ان ينصرف العلم في نحو جحيش تصغير جحش لعروض الوصف
المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل على ضعفه معنى الوصف في المصغر
عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادبه والاولى
ان يقال المنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع
صحيح لتبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الغرض انما التبيين
في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون فنقول ان بغي الالف في التصغير
كان فلا يخل التصغيرين نحو سكيران وعثيمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان
سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلبا لفه مما لا يقلبا يتبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا
التصغير يخل بالوزن العدل ثم وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل
بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب البتة قال وجميع الباب باللام والاضافة يجر بالكسر اقول
اي كان بدلها يجر بالكسر بالفتح فصار بسببها يجر بالكسر اعلم ان ما ذهب منع غير المنصرف الكسر الحاله
لا اصل بتعدية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين
معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته شعر
بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان تعدي المثنى والجموع ويجوز ان يقال لما حذفت
اللام والاضافة التنوين صارا كالعوض منه فكانا ثابتين فلم يحذف الكسر ومما لم يقل بتبعية الكسر للتنوين
قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فتمنع بهما جانب الاسمية فتضعف شبه الفعل
فكانت اسبق في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في او

قال عطف على قوله الالف والنون في التصغير اي الالف قبل ان النون اصلية والالف الاخر في التصغير على الالف

اي كان بدلها يجر بالكسر وفي بعض النسخ بدلها يجر بالكسر

في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه يجر في جر ظاهر او مقدر
من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر والاول اولى قال المرفوعات هو ما يشتمل على علم الفاعلية اقول قدم
المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل
فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب
المحل كما تقدم تخفيفه قوله ما يشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى غير الضمير
اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كما يطابقه المعطوف اليه ومثله قولهم من كانت امك
ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعني بعلم الفاعلية
الضم والالف والواو اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد
هذه الاشياء مرفوع والا ولحان ما اخترنا قبل ان يقال المرفوعات ما يشتمل على علم العمدة لان المرفوع
في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما يتبادر بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل
قال فمنه الفاعل وهو المسند اليه الفعل وقدم عليه على ما فيه مثل قام زيد وزيد قام ابوه اقول
قوله فمنه الفاعل اي مما يشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر هما على معنى اقدم الفاعل
على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه
قوله المسند وقد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اشبه بالفعل منه ليدخل فيه فاعل الفعل
الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر كاسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير نحو
زيد قدامك وفي الدار والظاهر يجوز زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل كاسم
الفاعل المقدم خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدا قوله وقدم الضمير

قال المصنف هذا الخبر يدل على توهم وجود زيد من يقوم وقد الفاعل والمفعول اليه الحقيقة لان كل مسند الى ضمير مستتر والمجموع ان الضمير يعود الى الاخر المتقدم لان المبتدا عليه وعلى هذا لان الضمير بالمبتدا الثاني هكذا

فيه للفعل او يشبهه وفي عليه لما واهتز بقوله وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد في قولك
زيد قام مسند اليه قام لانه قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل كما مر
في هذا الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند
الى ذلك الضمير والمرجع الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ
وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انما زيد ان قيل فالمبتدأ في قولك
قائم زيد يدخل في هذا الفاعل لان المسند قدم قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة
قيامه او قيام الفعل او شبهه والضمير في بها اي على طريقة قيامه وكيفيته سواء كان قائما او لا
عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طريقته وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق
باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك الجهة ان لا تغير صيغة الفعل
الى فعل وفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو طرق
زيد عدم التغير فكلما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل
قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان
الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا تقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه
على الاخر وبقوله على جهة قيامه يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل
اصطلاحا فلا يخرجان عنه ليدخل في الحد وعند من حده بالحد ليس بفاعل وقلدهم لفظ راجع
الى ذلك ليقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس فاعلا معنويا وبمثله يزيد قائم ابوه لرفع ابوه
الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابوه لكان نصا والعامل
في الفاعل المسند فلا فالخلف فانه قال هو المسند وقد ذكرنا في هذا الاعراب عمله وجوب تقدم الفعل على الفاعل

قال

الفعل

قال والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا اقول يلي فعله
اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليه الشيء اي قربه. ذكر قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة
معللا بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد بعد ان ما يرجع الضمير
اليه مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير وكذلك عدم جواز ضرب غلامه
زيدا معللا بما ذكر وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل
فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولما يجوز ذكر ضمير مفسر بعد الا في ضمير
الشان لغرض تفخيم الشان بذكره اولا مبهما مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض مقصودا
فيما نحن فيه وفي الضمير الذي يجيء مفسرا فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجاء به
الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يليق بحالنا في مسئلتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه
للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء الغرض من مجيئه تفسيره فقط لم يبق الابهام واما اذا جئت
بعد بشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول هاهنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو
المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا انوجه
الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوزه الاخفش وتبعه ابن جني نحو
ضرب غلامه زيدا اي اضمر المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به
كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزيتهم عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله
لما عصى اصحابه مصعبا اذى ابنه الكبل صابا صابا ويجوز التاويل بهربه الجزاء واصحاب العصا
وبقوله لا ليت شعري هل ابوه زانيه على ما جرى من كل جانبيه والا والجيد ما ذهب اليه لكن
على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم باب التنازع بما قالوا وكذا نقول بحسن اعطيت درهمه

الشان

زيدا لان مرتبة مفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول
ما لم يسم فاعله وبفعل نحو اعطيت صاحب الدرهم قلت ضربه غلامه زيدا وكذا اذا كان لفعل مفعول ينعدى
اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باضربه زيدا او مقدرا نحو
اخترت فهو مزيدا اي ما قومه فمن ثم قيس رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين قال واذا انتفى
الالتباس فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معنا وجب تقديمه
اقول هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه قوله لفظا
منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الالتباس لا تقديره قوله فيهما اي في الفاعل والمفعول الذي دل عليه سياق
الكلام اي اذا انتفى الالتباس اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تميز احدهما عن
الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الالتباس المانع والقرائن
اللفظية والمعنوية قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الآخر كما يجيء فيلزم كل واحد
مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالالتباس الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو
ضرب موسى عيسى لظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول
نحو ضربه فتاه موسى والمعنوية نحو اكل كمثرى يجيء واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ونحو ذلك
وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول مماثلا له كضربت
زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل
ففي المثال المذكور انه اخير اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان المتاخر
فاعلا وضميرا متصلا وكلما الامرين يوجب الاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الذي الى
السكان لا تضربتك فضربه ذلك انهم لا يجوزون نزولا الى اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كا

والقرينة اللفظية كالتباس الفاعل والمفعول

الكمثرى موسى

كالكلمة الواحدة عاملوا معاملتها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة
فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالفعل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصاله بالكلمة الفعل
المتصل غير متصل بعامله ولما هو كالجزء عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء
لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد
الا عمرا وينبغي ان نعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فاما بعده وجب
بكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية او غيرها كمحصورة المناظر وما لكل المناظر
من تلك المعاني باقيا على الاهمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا
فضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضارب الا هذا الا عمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاهمال اي يجوز
ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضروبية عمرو محصورة على زيد
اي لم يضرب الا زيد وضاربية زيد باقية على الاهمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا
في نحو ما جاءني زيد الا اكبيا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاءني اكبيا الا زيد فاذا
تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في نحو ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاهمال فلو
قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه مع بقاء الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية
خاصة والضاربية باقية على الاهمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند
هذا تقول ان اردت ان عمرا وزيدا مشتركان معا والمراد ما ضرب احدا الا عمرا زيد اختل ايضا لان
مضروبية عمرو في اصل المسئلة على ما ضرب زيدا الا عمرا كانت على الاهمال وبالتقدير المذكور الا ان
صارت مضروبية مختصة بزيد لان الاهمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت
مفعولا خاصا نحو ما ضرب الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا

الا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربية زيد مقصورة على هذا بهذا معان

قوله لا يخرجها الا يكون فيها غير ذلك الا يخرجها بهذا في الاول يعني يختص بحيث ولا يعطيها في حال الكون والتخصيص في حال الكون ولا يختص بحيث في حال زيد ولا يختص بحيث في حال الكون يجوز ان يجيء غير زيد في الحال كما اذا اضمر زيد ايضا

زيدا اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عاملين فليس فيما بعد الا الاهمال المذكور فاعلا كان او
مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد
في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عاملين نحو ما ضرب احد الا زيد عمرا او قدمتهما
عاملين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي احد الا زيد عمرا يعني المستثنيان غير محتملين وانما
كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل
العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد
المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والفاعلية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية
عمرو بزيد وذلك عكس المعنى لان المعمولين المستثنيين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا
عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان على وجه
البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما اخذ احد شيئا الا عمرو درهم ولا تقول في غير البدل
ما اخذ احد شيئا الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى
منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين
يكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما واقعا قبل الا وليسا بمستثنيين
فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان
والتقدير ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان
احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين
لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا والزيدان التوط لم يجز لان المستثنيين اذا يساكلوا فيين
قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى

وما يذكر الا اولوا الالباب وما يذكر الا الذين هم اولوا الالباب وما يذكر الا من ينيب فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما يذكر احد
الا اولوا الالباب وما يذكر احد الا من ينيب فلغير هم ان يقدروا بانه منصوب بفعل مضمر اي يتعمد في
بادي الرأي وبان الظرف بكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المحصل اعني
ما ضرب الا عمرا زيدان زيد مقدم معنى وليس مستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا بعكس
ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا الا ان كثرة الحاجة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان
يكون معمولا للواقع بعد المستثنى او المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا
زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قوله تعالى اذا لم يبغ الا الموت ضاحكا وذلك لانه ما بعد الا
الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد
وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالا ولى لا يتوغل المعمول في الخبر الا اجنبي عن
عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الخبر غير المتوغل واما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى
بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا
فليس في الخبر الاجنبي عن عامله اذ قولك اذا لم يبغ الا الموت معمول لمرابك ضاحكا معمول الآخر فاذا
ثبت هذا فان وقع معمول الخبر ما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب
ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يعف كي سوار ولم يقم على احد الا عليك النواعج وكقوله لا الفتى الا
قوم الا كان لم يكن الا الفتى الا قوم الا كان لم يكن الا الفتى الا قوم الا كان لم يكن الا الفتى الا

قوله وانما قلت الخ قد فصل هذا المعنى سابقا بالمفاضة في بعض النسخ ومع ذلك اللفاظ لا يحتاج الى هذا الكلام هـ

الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضربت زيدا
الا عمرا ضربت الا عمرا زيدا وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضربت
احدا الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد فيه على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضربه زيد كما كان
في ما ضربت زيدا الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناه يعني ما في انما من معنى الحصر وذكر ان
المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضربت زيدا عمرا ما ضربت زيدا الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس
الحصر كما ذكرنا فيما ضربت زيدا الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر مستدلا بالاية نحو قوله صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد في المثبتة التاكيد وكانه ليس على الانبيات وليس
الولاء الا بالعتق كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد قال فاذا اتصل بضمير
مفعول او وقع بعد الا او معناه او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره اقول بيان لما يعرض
فيوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع
الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمه لكان اضمارا قبل الذكر
لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير مفعول
بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم رجلا من ضربه او هكذا قيل ولو قيل يجوز
اكرم رجل هذا ضربه بالجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والمحمول
اذا الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضربت عمرا
الا زيدا او معناه نحو انما ضربت عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل هنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب
زيد الا عمرا فان هذه مثل ما قبل الا محصورة فيما بعده والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بدلا الا
لانعكس المعنى ولو قدمته معه لجاز الحذوق والمذكور قوله او اتصل مفعوله اي كان مفعول الفاعل ضميرا من

الصواب ان نحو كان من تمام جملة الحمد صريح وفعله حقيقة لان الحمد تمام بالفعل اولى كنت لما اريد الاختصار ودل بكثير واحد على ذات الفاعل
ومعنى من تمام انقلبت الى الحمد فتى لكن ح على التنبيه على اصل السؤال وقد بينا هذا المعنى في كتبه لمختصر المفتاح فارجع اليه هـ

منفصلا وهو غير منفصل اي الفاعل غير الضمير المنفصل وغير الضمير المنفصل اما غير منفصل نحو ما ضربك
الا انا او منفصل نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير منفصل لانه اذا كان منفصلا نحو ضربك
لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قال وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك زيد
قصدا لخصوصه وورود بلية مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذف وجوبا مثل نعم لمن قال اقام زيد اقول
قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله لمن قال
من قام الظاهر ان زيد مبتدا لا فاعل لان مطابقته للجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان
ذا بمعنى الذي اشير فيه لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا للاستفهام فان الاولى نصب الجواب كما يجيء
في باب الجواب وايضا فالسؤال عن الفاعل لانه الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه قال او وان يقدر زيد
قام بلى فورب الخطيئة فلا البتة برفع خطيئة من باب حذف الفعل بدلا خلافا اي ان لا ينفعك خطيئة
من النساء فان لا البتة اي غير مقصرة فيما يحظى به النساء عندنا وهو من ما الحرفية والتضمين وروي
النصب فيهما على تقدير ان لا اكون خطيئة فلا اكون البتة قوله وليبك زيد بضمار عن هذا ايضا من جنس الاول
اي مما الغرينة فيه السؤال ايضا هنا مقدر مدلول بلفظ الفعل المبني للمفعول الذي يلتبس الفاعل
اذا على السامع فيسال عنه فكانه لما قال ليبك زيد سال سائل من يبكيه فقيل ضار عن اي يبكيه ضار عن
والسؤال في الاول مصرحه والبيت للحرث بن زهير قامة ومخبط مما تطيح الطوائح يقال بكيته اي بكيت عليه
بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي قسم الافعال والضارع الذليل
من قولهم ضرع عضرعا قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي بمتعلقه
الفعل اي يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان زيدا كان ملحا وظاهرا لاذلا والضعفاء وتعليقه
يبكي المقدر ليس بقوي في المعنى والمخبط الذي يابك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبط فلان

واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا لتسقط ورقها تطبخ اي تذهب ذهبك والطبخ
بمعنى المطبوخ يقال طبخه الطبخ واطاقته الطبخ اي ذهبت به ومرت به ولا يقال المطبوخ
ولا المطبوخ وهو اما على حذف الزائد مثل اورس فهو وقرة واعشب فهو عشبا وعلى السلب مثل دافف
اي ذو دفف يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي مثل فعل يفعل بكسر العين
فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بخبيط اي يا لها من اجل اذهاب الوقائع مالك وما ملكت يداك او
يبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التي اي لاجل خلال الكرام التي
طاحت الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا
لتصيره للمخاطب نحو فوكزه فاقضي عليه فاضربه فافتله قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
انتصب جوازا ووجوبا على انه مفعول لفعل يحذف اي يحذف حذفا جائزا او وجوبا اما كان الحرف واجبا مع
وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج
الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التغيير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام
ثم التفسير لا يحصل وقوع التشويق لذلك الابهام لان التشويق اذا كان بعد الابهام الى العلم المفصل وهذه
وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا تأكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ وهو استجارك
خبره لعدم كونه مشتقا باشتمال حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جوازه ووقوع الاسمية بعده
بشرط كون الخبر فعلا قلنا على مذهبه اذا لم يرد قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب
في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا يجوز ان منفس اهلكته ومع ذكرها او لوه
الا باضمار فعل رافع لمنفس اي ان هلك وان اهلكه منفس وهو مع ذكره مرة ودعا على يجيء الكلام على بعد
وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو جئتني لاكرمتني وهلا زيدا قام اعني كل حرف لا يليه الا

الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان المصدرية للثبوت
والتحقيق في اذا الدالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبره فعلا كما يجيء في قسم الحرف ليكون ان فعلا
بمعنى الفعل المقدر وخبرا في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكون تاما كالفعل الصريح المفسر وذكر بعد
لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق الله هداني فان مع ما في حيزه فاعل اذ ذلك المقدر
قوله وقد يحذفان معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي
كما يجيء في التنازع واما حكم بعد نعم يحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الا فلا يصلح
الا بانضمامه الى غيره كما سيجيء في هذا الباب وههنا افاد المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول
عليه بقرينة الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية
واذا كان النحو الجملة الاسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ايزيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم و
وحذف المخلتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان قال واذا تنازع الفعلان
ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وفي
الفاعلية والمفعولية مختلفين اول لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا
لكان اتم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اول المتعددين وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما
انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو اما ان يكون متصلا
او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المنفصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث
يمكن ان يعمل في المتنازع فيه ويرفع مكانه كل واحد من المتنازعين اذ لو خلا الاخر والعامل الاول يستحيل عمله
في المضمر المنفصل بالعامل الاخير لان المنفصل يجب انفصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا ينفصل بعامل اخر واما المتصل

فانه كان مرفوعا نحو ما ضرب واكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد
الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي اشترطه البصريون وهو اولى
اذا نسبه الى التنازع بالفاعلية والقسمة فلا يبقى ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون
منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمر فيه ضمير مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا
ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد
المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين
من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع
بعدما كانا مثبتين له وكثيرا باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار
في الملغى مع الاقلية في الاول ما ضربت الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل
بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون هاهنا بطريق العمل في المتنازع وفي ثانيه
اعني الضمير كضربني واكرمني زيد وكذا ضربني واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه ثانيا عن المتنازع
اعني الضمير في نحو ضربني واكرمت الزيدين ليظهر كون ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي
بعد ما ضربت نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهر في الضاربني نيابة عن الزيدين في قولك ضربني
واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضربت ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر
على السواء وكذا يجب ان تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم
بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل
محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا القسم متابعة
الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه هاهنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذفوا الفاعل مع الاعلالة

الثاني

شبيه بجعل لان الاختلاف في الاختيار الثاني في المتاخر لا في المتقدم لان الاول اخر وابهم في المتوسط لان العامل الاول قد يغلط عليه والمخالفة
للمصنف في اعماله مع شاذ بهما في الضرب وامتهان الاول بالاهمال عصي

عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجري مثله في اعمال الاول فيه وان كان
المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربني واكرمني الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف
المفعول مع الا من الاول لعمل اعمال الثاني ومن الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف
الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو مررت وقعدت به فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب
والمجرور سيما اذا تقدم ذكر الضمير على العاملين نحو ما ضربت واكرمت وبك مررت وقعدت فقول المص
ظاهر اغير ظاهر موخر وكذا قوله بعد هما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا
نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت وبك مررت وقعدت قوله فقد يكون اي التنازع اعني حكم
العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما
اما ان يتفقان في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربني واكرمني
زيد او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر المص هذا الثالث لانه يتبين بالقسمة الاولين
لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان
على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربني
واكرمني زيد ففي تينك المختلفين كل من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي قد
يتنازعان لفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام
المتفقين لانهما تنازعا في ذكر الضمير الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما اضمر
عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا ينكره بعض الناس قال ومختار البصريين
اعمال الثاني والكوفيون الاول اقول اما البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا
وكذا الكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال

يجوز التنازع في الضمير

من التنازع اصطلاحا عامه وخاصه

الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول
في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء
وقد رغبت منه بغيره وكلاهما خلاف الاصل ولا يخفى ان هذه العلة في غير العطف نحو جاءني واكرمه زيد
وكاكرمني وجزيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتيج الى ذكر المطلوب اقرب
احتياج الثاني ومثله مع استغراء ان اعمال الثاني كثير في كلام قوله الاول اي اعمال الاول فان
اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء
وحذفت المفعول لاستغنيت عنه والا اظهرت اقول هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو مختار البصريين
فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذا اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول
نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا لاسم المتنازع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فنقول ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين
ضربني واكرمت هندا ضرباني واكرمت الهندين ضربني واكرمت الهندات ويلزمهم الاضمار قبل الذكر
كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول لاجل الاضمار قبل الذكر لحاله كما قيل فكنت كالساعي
الى منتعب مع انه لا مرسل الرائد وذلك لان حذف الفاعل استغنى عن الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء
بعد ما يفسره على الجملة وان لم يجئ محض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني واكرمت زيدا او
الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المصرح الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال
الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في
مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اضمر على الموجبين الثابتين على انه واحد مدلول على فساده في كل

مسيل الفلاة الرود والمنتعب الموضع والتعب

حرف لعله

في الاصول وهم يجوزون عوامل النحو كالمؤثرات للمفعولية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد
المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمتصل لتعذر المنفصل للزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو يتعين عند الايثار بالضمير
بعد المتنازع كما ابنت كل هذا ضرورة لما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
قوله وحذفت المفعول لاستغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية
فالواجب حذف المفعول وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك
ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر لما انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع
مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المرجح اعني الاضمار قبل الذكر قوله لاستغنيت
عنه في مثل ضربت واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم يستغن عن
المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاظهر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور
عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما
مضمون المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد
منهما مفعول في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضمار
لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق فضلة للحذف والاضمار الا الاظهار واعترض
على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب اعطيت عند قيام القرينة لان كل
واحد منهما في الظاهر منصوب بنصب ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك
في القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي
بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولا وقال الشاعر لما تخلفنا على شرك انا ظالمون وعشينا الاعداء اي تخلفنا

اذ لا يجوز فيه ما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبته وحسبت زيدا قائما قوله
لكونه اضمار قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل
فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز
حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء
في ضربني واكرمت زيدا وقولك هذا صاحبي وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكره السيرافي هذا
الخلاف بقاء في هذا الاخير لان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح وسيما اذا صار الخبر
اسم مفرد بسبب كونه مضمونا مفعولا صحيحا العلم وبابه قال وان اعملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار لا ان يمنع مانع فنظرنا قول هذا بيان انه اذا اعملت الاول
على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال الشيخ اما ان يكون يطلبه للفاعلية والمفعولية
فتقول في الاول ضربت وضربني زيد وضربت وضربني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتني
هند وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربتني الهندات فضمير الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا
خلاف من احد لانه ليس اضمار قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على
الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني
كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا
لكونه فضلة اما اضمار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه
مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يتركه كما المطلوب للابعد الذي هعلك
لا يعمل مع وجود الاقرب وهي لا يظهر بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه
الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني ط

طالب المفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني من الضمير في قوله تعالى
هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا
كان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله
الا ان يمنع مانع من الاضمار فنظرنا وذكر اذا كان ذلك المفعول هو المفعول بباب علمت ويلزم من
اضماره مطابقا للمعمول اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع والتذكير
التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المص لم يجز حذف منطلقين
لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضمار لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا
وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب خالف المعمول اليه
وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجع عليه خالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف
والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز اضمار مفعولي حسبت وزيف وسلم
له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعمول اليه اذا لم يلبس لخالفة بينهما قال وان كانت
واحدة فقيل فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني
وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعمول اليه مفردا مراعاة للمبتدا اليه وكذا تقول
حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياه هند قائمة وحسبتني وحسبتهما
اياه هند قائمة وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبي بين الفعل والمعمول في بعضها بين المبتدا
والخبر في الاصل قال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى قول
هذا جواب عن استدلال الكوفيين بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاهد
فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل الثاني

لم يلزمه محذور اذ يكون الفاعل مضمرا كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزم شيء غير مختار بالاتفاق
وهو حذف المفعول في الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العامل لا يخلو
احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذكره دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن
على الاخر اجاب البصرية بان ذلك انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه
لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة ان لو نفي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين
فان كانا مثبتين وجب انتفاء ما يحكم لو كان ما يحكم فالمجيء ووجود المال منفيان وان كانا منفيين
وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالمزارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما
مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك وهو شتمني لم اكرمك فجعلنا
الى فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك ان قوله انما سعي لادنى معيشة شرط لو فيكون منفيا
فيكون المعنى لم يثبت ان سعيه لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله
لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجزاء فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي يثبت
ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات ما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى
فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو
للحال فلا يكون اذا استشهد بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر
من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله ويحتمل غيره على
السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالام توجيه قوله
ولم اطلب اذ لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى الجار المحذوف المدلول عليه بقوله وكنت اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنه

لم يكن بقي وجدان قليل من المال من السعي والجد ويمنعني منه ولم اكن اتاخ

لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف
نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا هنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل
من المال المغني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن من طلبي مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن
ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم
انه قد تنازع على لفعلان المتعدي بان الى ثلثة خلافا للجرجاني نحو اعلمت واعلمني زيدا عمرا قائما على اعمال
الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل
الثاني والاولى ان يقال واعلمته ذلك قصدا للاقتصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو
مضمون المفعولين فيكون ذكر مثلث اليه وانما منعه الجرجاني لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا
تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى فلان نظرا فعل التعجب نحو ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني
وحذف مفعول الاول وما احسن واكرم زيدا على اعمال الاول قال مفعول ما لم يسم فاعله كل
مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ولا يغير المفعول
الثاني من باب اعلمت والثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به
تعين له نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في دار قنعين زيد وان لم يكن فالجميع
سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اقول قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول
الفعل الذي لم يسم فاعله وقوله فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف
الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله في
الماضي ويكسر ما قبل آخره هي يعم افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وفعلل وتفعل وانفعل
ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره هي يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وانفعل كنا افتعل

على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجوز فيه ما به
والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا
فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت الثالث فاعل اعلمت
فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك
او اليوم منطلقا وفي الدار لم يقع مقام الفاعل اذ معنى الظرف لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او
الجر بمن نحو من قبلك وللجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء وللجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع
موقعه بضابط اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى قيل
يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله وهي في الحقيقة ماولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا اي يتبين لهم كم فعلنا
بهم واولم يهد لهم ابدا كذا فيصير نحو يتبين لهم كيف فعلنا وما اجاز الكسائي والفراء من قيام الجملة
التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كان يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين
الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا مع
كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المقدر ايضا عن الفاعل نحو كان قائم وقد اجاز الفراء دون الكسائي
والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكون القيام
والمتغدر مؤولا منعوتا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قال الوالد مسند مسند الى المفعول
الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند البه مطلقا حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيه ما قالوا
نظرا لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعلمت زيدا عمرا فا

فاعلم مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند مسند الى شيء لمسند ذكر الشيء الى ذكر اللفظ بعينه
لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما
المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين نكرة معرفة نحو
ظن زيدا قائما لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي كما انه يجوز فيه نيابته عن الفاعل
معرفة كان او نكرة والبس يرتفع مع لزوم كون المفعولين مركبة وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل
بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اياك مع البس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو خير موسى
عيسى وكذا في نحو اعلمك زيدا اياك فاذا لزم كلا واحد مركبة لم يلبس اذا قام مقام الفاعل وهو مكانه وليس
معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان به يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول
علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين او اعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ
المراتب في باب اعطيت اذا البست مخالفة نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لغرابته جاز العدول
كقوله تعالى افرايتم من اتخذ الهه هواه الذي قلنا من حيث القياس وسيأتي ان السماع لم يأت الا بقيام
اول مفعولي علمت لكونه مرتبة بعد الفاعل بلا فصل وللجار اهف بصفته وكذا لم يسمع الا قيام اول
مفاعيل اعلمت كقوله تنبأت عمرا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا
وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت
اولى فنقول [illegible] مقام الفاعل ولا يلبس مع لزوم كلا مركبة قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك
انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى
وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل وكما ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو بعض منه
وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا

المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كالمجرور وليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للتعلم ولا يقال جئتك للتعلم أدب فعل لما عرض كونه علة فهم
لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب وربّ فعل يفعل بلا
مصاحب نعم ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو قدرنا
لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليس من ضروريات الفعل كونه في
الاصل فاعلا فقائل طاب زيد نفسا طيبت نفسه واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن
قلت مجيئها في الكلام متعينا من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به
تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل لشدة مناسبته لسائر المنصوبات
هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به
مقام الفاعل اولى لانه واجب عندنا لا بالقراءة الشاذة لو انزل على القراءة بالنصب ويقول الشاعر
ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسبه كل بجرو الكلاب وامثاله ومنع الجرمي نيابة المنصوب بشرط الجار
مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير والتوجيه الجرمي لالحاقه بالمفعول به
الصريح والاخفش جاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمها على المفعول به
ووصفها والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه
اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعدا والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع
اي قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ الفعل اذا كان المصدر
مفعولا به نحو فكيف تنتظر اي تنتظر فيما مر ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون
لمجرد التاكيد اذ الثابت الثابت يجب ان يكون مفيدا فائدة ما لم يفد الفعل حتى يتبين اختيار الفعل

الفعل اليه ليصير معاكلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك
ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال المص ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة
في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شيء ولا جلس مكان او زمان او موضع لان هذا من الفعل
معلوم من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكره ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به
وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بشيء واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع
القرينة نحو انت في دار ضرب اي ضرب فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل بمسئولا
المقدر المعتبر مسئولا الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن لا يبقى مسئولا المضمر
ضمير كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلو منه بخلاف
اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوى البواقي في النيابة ولم يفضل
بعضها على بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم
الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه
اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم وارتسامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى
بالنيابة وذلك اذا الى اختياره قوله والاول من باب اعطيت اي عامله مفعولان اولهما يسند اليه ولما
كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي آخذ والدرهم
معطوف كتوب عمرا جبة بمر ومكسر والجبة مكساة وكذا غيره قال فصل المبتدأ والخبر المبتدأ
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
رافعة لظاهر مثل ما قائم الزيدان وقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز للمبتدأ والخبر او
المجرد المسند اليه المغاير للصفة المذكورة قوله اعلم المبتدأ اسم مشترك بين معان

فلا يمكن جمعهما في حد لان الحدين للماهية يجمع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا
في حد فافترق المصدر لكل واحد منهما واحدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمص العوامل
اللفظية في هذا المبتدا بنواسخ المبتدا وهي كان واخواتها وظن واخواتها وما ولا وان ولكن لا تطلق
ولا تختص عليها دون غيرها صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيء في قولك ضربت زيدا وما في الدار احد
بزيادة الباء دون فكانما معدوم وان وشرط قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على
محل اسم ان لكونه مرفوعا على المحل بالابتداء بجواب فيه بين الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها
معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف
في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل اسم الذي هو المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش
والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها كما هما منصوب الموضع ووجه الاشكال هو ان
لا بسيطة لا ولا جاز بل يجري الزائد كلها اذا لم يجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدا والا لم يجز
الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع
كونه خبر المبتدا فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي
هو لا مع اسمها وهذا المركب يجرد عن العوامل فالجواب انه قد صرح اذا هذا المركب عن هذا المبتدا لقولهم
هو اسم مجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسمه الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد
لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة لا النافية اذا كان مضافا نحو لا غلام
رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وجعلهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد دليل
عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقولهم سواء عليهم انذرتهم عندنا قال انذرتهم مبتدا
لتاويلها بالاسم اي انذارك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لد

لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب
مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا الثاني وبقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة
الواقعة الى اخره هذا هو المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدا الاول
فقالوا ان خبر محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس شيء بل لم يكن هذا المبتدا اصلا من خبر حتى
يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له
فيه ثم يتعامل كلاما من بين جميع الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر
ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احترز عن نحو اقائم الزيدان واقائمون الزيدون
فانه خبر يريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مرفوعا نحو اقائم الزيدان او منصوبا
كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام
كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدان وهل من الزيدون
والا اخفش والكوفيون يجوزون رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على مقدم او
النفي نحو ما قائم الزيدان كما يجوز ذلك في نحو في الدار زيدان لجعل الظرف بعد اعتماد واجيب بان غيره قائم الزيدان
يجري مجرى قائم لكونه بمعناه قال غير مسلوك على الزمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقلم رجل يقول
ذلك الا زيد عندي على كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئته يوم لا اصيد فيه اي قلما رجل يقول
ذلك ويخطئ يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل
ولا يدخل نواسخ المبتدا عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الحكم وبه عند الاخفش مبتدا لا خبر له
كالفاعل لما فيه من معنى التعليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش

والفراء ان قائم الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظننت ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما
بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يكسب الفعل عليها
كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديره فعلا معه كاللام الموصولة واما ان ظننت فليسا
من ذينك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديره فعلا معهما واما العامل في المبتدا فقال
البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد المسند عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدا الثاني
تجريد المسند عن العوامل للاسناد اليه واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل
في كلام العرب علامات في المفعول لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون
علامة لشيء لخصوصيته فالعامل على هذا تجريد المسند للاسناد اليه في المبتدا الاول وتجريد المسند
للاسناد الى شيء آخر في المبتدا الثاني وفسر الجزولي الابتداء في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد
البدا والاسناد حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يعتبر ثم قال المتاخرون كالزمخشري
والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لها على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان
العامل في الخبر هو المبتدا وبحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان
وقد قوينا هذا في صدر العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع بالضمير مستكن الخبر اليه كما قال
خلف ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه مستاخرا
الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء في قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة
المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها فاعلها وكونها خبرا
عما بعدها فتكون الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردة اولا فان كانت
فالمسند اليه بعدها اما مفرد اولا فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي

العوامل اسباب الاعراب لا مؤثرات

التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها
لها نحو اقائم الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا
ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والفاعل في المبتدا الثاني يجوز ان يكون العوامل للاسناد
الى شيء آخر وعلى ما اخترنا في صدر الفاعل يرتفع هو وفاعله كالمبتدا الاول ويجب ان يكون كل واحد
منهما عمدة تقدم بالاثر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو الجزء المخصص داخل فيه المبتدا الاول والثاني والسببية
المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدا الاول والاسماء المعدودة قوله المغايرة للصفة المذكورة
اخرج المبتدا الثاني قال واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز في دان مزيد وامتنع كما جيء في الله ما قول
اما كاصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان
يكون ذكره قبل ذكر المحكوم عليه واما تقديم المحكوم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة
العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغى الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم
عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه واما وجوب تقديم الحكم
في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاثر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل
في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى المسند والمسند اليه قال ادوا
في الجملة منه ما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الا يتقدم اول الامرين فعلية ولو بدئ
بالمسند لاحتمل جزءه كلا المسند والفعل فلم يتعين للفعلية من اول الامر قوله ومن ثم اي ومن
جهة كون اصل المبتدا التقديم جاز هذه المسئلة يعني ان قيل لم جاز وجوبا اضمار قبل الذكر قلنا
لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير هو في دان فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله
وامتنع كما جيء في الله اي امتناع هذا ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير صالحا

ولا يقدم الفاعل ومتعلقه لتقدمه من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما بكم اخر

راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون اضمارا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز غلامه
زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدا بخبره كطلب المفعول للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكتاب
يقتضي ان يذكر المصنف هنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر
المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدا. قال وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل
وبعد مؤمن خير من مشرك ورجل في الدار امرأة وما احد خير منك وشر منك وفي الدار رجل وسلام
عليكم اقول اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما
قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع
انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فغير تام
لانه اذا اختص بخصيصة الحكم فقط كان بغير الحكم غير مختص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته
وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا اختصت
الفائدة فاخبرت اي نكرة مثلت وذكر لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا اختصت جاز الحكم
سواء اختص المحكوم عليه بشيء او لا فقياسه يجوز ان يخبر عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مختصتين بوجه او نكرة غير مختصة بشيء واحد ومع عدم علم المخاطب بحصول ذلك
الحكم له لكونه عليه فلو علم المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم
يعلم كون رجل قائما من الرجال قائما في الدار جاز ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يختص النكرة
بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الشاعر وجوز بوم ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب
بقيام زيد ان تقول قائم زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام
في الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة سيشبه الخبر بالصفة كثير من

ما ذكره ابن الحاجب ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم وجود باقي المحكوم عليه اذا اختص يعني الحكم قبل الحكم على غير مختص فان قلت في الفرق بين الفاعل والمبتدا
حيث جوز تنكير الاول بالتخصيص دون الثاني وهو مثله وجوابه ان الكلام في المسند الفعلي لا يتقدم الكلام وهو ان القيام يتم اذا كان
كذا بخلاف ما هو متقدم على المتوجه بل يتوقف السامع عند سماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل فانه ما سمع الفعل لم يتم القول فما سمع القول المقتضي الفتح الاسود ثم قال يكفيه ان يقال
بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم. جلبي

من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم تقول يقع المبتدا نكرة
من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء بابه والثاني المبتدا
الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب واما فعد من الحرب يوشر ما الجارس الحجة غرقوب الثالث
المبتدا الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كان المستفهم نحو من عندك وما تمرك او ما يقع بعد حرف
مستفهم نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وابرجل في الدار ام امرأة وارجل في الدار او امرأة الخامس
ما بعد واو الحال نحو ما ان كل مختص بضربك والسادس بعد ما نحو انا غلام فلا يقل سكر وايا جاز انه فلا
ملكها الا بجفو نحو لو كرر رجل في بيوت جاءك رجل جاءني لان السؤال بالتعيين فالجواب بمثلها
اولى وغيرة لكثرة ما لا يحصى ولا ضابط له كقولك شهر مبارك وشهر رمضان وقولهم امنة يجر
لا فيكره وقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة واما قول المص ما التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذكر لما كان
في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه هو ان
المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانه حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذ لا تعليل كون المبتدا
معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز ان المبتدا
باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان الاختصاص الحاصل بالخبر حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص
الحاصل بتقديم الخبر كالدار رجل لا يصح ايضا واما في نحو ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص
عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فتقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم لجوز
تنكير المبتدا لجاز ان المبتدا باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص
في المبتدا عند المخاطب على ما ذكرنا ولو كان يجوز للمتكلم ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم
يكون احدهما في الدار لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار او امرأة لعدم

لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء اخر هنا يختص به المبتدأ في قوله
في ما احد خير منك ان وجد التخصيص فيه ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فقولك احد عم بجنس سلم
بحيث لم يبق عندهم احد فيه نظر وذكر ان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شاملا لبعض اخر اقائله وانت
اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يخصص بعض
الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك تثبت
المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو كنت الخبر به على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين
المحكوم عليه اما اذا ثبت ان حكم على الواحد حكم على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد وكذلك
كلمات الشرط نحو من جاءني اكرمه فانه يفيد بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها
بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الناظم ان الخبر هو الشرط دون الجزاء وعلى من صير
كلمة الشرط اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد
للشرط من خبر يكون قام فمن في الدار من كان اكرمه ومن جاءه فانه يكفي ومن جاءني وقيل
الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسببه كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا
خبر له وهذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط على الابتداء والاستفهام
كانت مع ما وقالت الشرط والاستفهام فيرفعنا كثرة استعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط
اما فاعلة للفعل المقدر ومفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان من قام قمت اي ان
انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته ضربته فهو مفعول
للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا في نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذلك
كلمات الاستفهام وقوله سلام عليك لانه مختص بنسبته الى المتكلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المد

بعدم

الفعل المقدر مفسر بالظاهر

المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه حال النصب غير مطرد في جميع
الدعاء اذ ليس معنى ويل له وويل لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدر ايضا ويلا لك لكان خلفا من القول
بل المراد مطلق الهلاك قال ولي ان يقال الكسائي لم يراعي اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا
تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما يكون بذكر الفعل الناصب والمسند اليه
وانما ناظر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاسم والتبادر الى ما هو المراد اذ لو قلت
الخير وقلت عليك فقيل ان تقول سلام عليك بما يذهب بهما لوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة
ولهذا نخل ابو تمام وتركه الناشد على ما يحكى لما انشد القصيدة وقال في مثلها ثمانين ربيع وتعيب
فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع عن ذلك المعنى
الدموي على السواء بهذا معلوم ان سلام عليك لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشعر بسلام
عليك كما بينت من بيتك وسبحانك من سبحان الله فمعنى سلمت فلك سلام عليك كما ان بيت وسبحت
بمعنى فلك بيتك وسبحان فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما قلت المص
ينبغي ان يكون بمعنى سلام عليك فهو في لفظ سلام عليك عليك وليس كذلك بل سلام في قولك سلام عليك
بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما قال الله تعالى سلاما ثم حذف الفعل لكثرة استعمال فبقي المصدر
منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على المصدر فلما قصدوا منه دوام سلام الله عليك واستمراره
ان لا النصب الدال على المصدر في نحو سلام وكذا اصل ويل له هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف
الفعل تقضا لتعبار معنى المصدر قال والمقدر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من حائل
وقد يحذف اقول اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المص واما ان يكون
جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين

الفعل المقدر مفسر بالظاهر

لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما انوا من قبيل ابهام لفظ خبر
المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا نحو قولك
اتريد عندك يسمون الظرف غير معانه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المخبر وهو الجزء المسند الخاص
للصفة المذكورة ويدل عليه الرفع في نحو قولهم ما زيد قائما فخبره وقال الفيلسوف يجوز ان يكون قسيمة نحو زيد واسد
لا خبرية والا والجواز اذ لا مانع قوله فلا بد من عائد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان يكون اي المبتدا معنى
اولا فان كان لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكلمة فوك مفعول زيد منطلق لا زيدا
بدا ضمير لانها هو وان لم يكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما اعدل
الى الضمير لان الجملة الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من ان يعلقها بالمخبر
الاخر وذلك الرابطة اي الضمير اذ هو المقصود بالشرح هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاحيان لا يجوز الظاهر
قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابطة يجوز حذفه فيكون حينئذ في موضع ه وان يكون الضمير مجرورا
بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمفيد فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بسنين اي الكر منه لان جزئيته
شعر بالضمير فحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو التمر منوان
بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بسنين لان التعريف غير مقصود قصدا موكوله ولقد
امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حال من الضمير الذي هو الخبر والفاصل فيه الخبر اي البر الكر كائنا بسنين كائنا
منه قال الفراء ويجوز فيما اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال قد اصبحت ام الخيار
تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال قد كنت عدا فانتهت عدا فانتهى الله بعد تعود قال لان كلام خبر بمعنى
الجزاء اي ما منهم احد الا ضربت وقال الفيلسوف ليس هذا بجيد اذ كل مخاطب يتبادر الى الجزاء كما تقول في زيد ضربت
ما زيدا الا مضروب ثم يقال له لا تاثير لجزئية جزء حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور نحو

اي تاثير كان ذلك باعتبار طول الكلام تقديرا منه

اذا كان المبتدا نكرة فالجار والمجرور صفة له

فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فشرط كونه منصوبا
بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب ابرا او بصفة محلا نحو زيد انا ضاف ولا يختص معمول كونه كما بالشعر
خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة ولا يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونه مسندا
ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجيء في باب الموصول ويجوز حذف الضمير في الصلة اذا كان منصوبا في الصفة
لكونه اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى ايهم الذي يبعث الله رسولا
ثم الخبر في بعض الصفة اصدق منه في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربته لانها مع الموصوف بمنزلة الجملة بخلاف الخبر
فانه مع المبتدا بمنزلة فالتخفيف فيها وهو مع غيره كلمة واحدة اولى انما كان الحذف في الصفة انقص
حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضروريات
فالحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدا على ما قال سيبويه يجوز في الشعر لا ضعف وهو في غيره ضعيف فاما
وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز فيكون كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي وان لم يكن
فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسي معروفه
منشر يجزى منشر واذا وقعت فهو خبر مقدم على المبتدا وقال الاخفش المؤخر يسبق المؤخر مطلقا وان لم يكن
بلفظ الاول لم يجز عند وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او غيره قال اذا المرء
لم يغش الكريهة اي سكت جبال الهوينا بالغنى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدا قال فيجوز زيد قام ابو
طاهر اذا كان زيد مكنى بابي طاهر قال تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا
اي لا نضيع اجرهم ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع ورود قال وما وقع ظرفا
قال كثر انه مقدم نحو قوله اقل اي ظرفا او جارا ومجرورا والمبتدا المجرور مجراه في جميع الاحكام حتى سماه
بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبر المبتدا عند الكوفيين على الخلاف بعينه الخبر لما كان

لا هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كائن في نحو وزيد اليه اما لانهم ارتفعوا بفاعليه ولما كان فاعلا بحيث
لا يطلق اسم الفاعل على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك فاعله الا ان فيكون العامل عندهم
معنويا وهو معنى الجملة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق الخبر واما البصرية
فقالوا لا بد للظرف من متعلق يتعلق به لفظي اذ يخالف لفظ الشيء الذي لا توجد نصبه وقال بعض النحاة
العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست
امامك وضربت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت
بزيد الا ان العامل هنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما يأخذ منه فعل
نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاستقر وثبت وتاصل يجز لعدم الدليل
عليه وقد يكون خاصا لقيام القرينة على تعيينه وهذا الظرف معلق كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فاذا قال
زيد كائن في الدار وقال ابن جني يجوز وكان الله وما قوله تعالى فلما استقر عنده فعلى انه مستقر عنده
متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اما الصفة والصلة والحال فيما عدا المواضع
الاربعة لا يتعلق الظرف والجار بالملفوظ موجود واكثرهم على ان الجزء المتعلق به فعل لانا نحتاج
الى ذكر الجزء المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مارون لمشابهته للفعل فاذا اضفنا
الى المتعلق به قال الاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والله
والمتعلق في المواضع فعل لا غير كما في وذلك بين السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل
في خبر المبتدأ ان يكون مفردا ولما يجوز فالوا المكان اصله الاقرار لانه القول المفتقر نسبته امر
الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والمكان شيئان او اكثر فيكون خبرا
او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد في غلامه زيد مالك لغلامه ضارب ويجيء ان المنسوب يكون شيئا واحدا

واحدا كما قلنا لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب عليه
الذي تضمنه الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين وجوبا ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء ويحكى ان
الظرف في مثله ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما فيك فزيد قائم
فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط اعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب
بعد ان لم تكن لا تدل على كون اي تقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد ولما كان
بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام الفعل ومن ثم وجب تقديمه
وقال غيره هو للفعل المقدر لان الظرف يحل محل الفعل في تركيبه دلالة في الفعل في تركيبه دلالة في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر ايضا وكذا الحال في ان الخبر اي هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير في
وذلك يعود على ما تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادي عندك لدى اجمع و
يعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عند الحال كقوله تعالى فهي
الجنة خالدين فيها قال ابو علي واذعى بعضهم انه يجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول
او ذي حال او ذي استفهام او ذي نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله تعالى ومن اياته انك
ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله اخفاني ابنا سلمى بن جندل ترى زيدكم اياي وسط
المجالس فلاعتماد الظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهه بما في المضمرة انها لا توصف فلا يجوز
ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدئه اما في غير الموضع المذكور نحو في الدار رجل
فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر عند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل الظرف لتضمنه
معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ

مفردا او جملة فيوجبون ارتفاعه بنحو الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير
على مفسره وليس شيء لان حق المبتدا التقدم فالضمير مناف تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الافعال
فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ يجوز تقديم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل
الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد فاعلا ايضا وليس في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف
اضعف اهل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في دار زيد يصح تقديم الخبر ومنع
كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا الا على ان زيدا كان مبتدا
والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في دار قيام زيد وفي دار عبد هند وذلك لان المبتدا حقه
التقديم فجاز عود الضمير الخبر اليه في نحو في دار زيد قائما اما اذا اشتغل المبتدا فليس له التقدم الاصلي
والا وفي جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه يعرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلي بينه
وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد من بنية التقديم تبعا للمبتدا وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد
وفي كلامه في الفائدة درج الميت ● اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه
ولا صفة له لعدم الفائدة اما في المواضع الاول فلان العين المعنية هي زمان وقتا دون وقت
نحو الليلة الهلال لثاني يعلم صفة معنوية تقديره نحو قول امرئ القيس اليوم خمر غدا امر
مشمر وقولنا كل عام تمر نحوه اي هو اليوم ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم الجمعة لم يجز لانه
لا فائدة في تخصيص حصول شيء بزمان لا يوجد غيره حاصل منه ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى
بشرط هذا ثم ان الظرف المستغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو
الصوم يوم والسفر شهر اذا كان السفر اكثر الزمان بمستغرقا اياه كانه هو اياه مع التنكير المكسب
للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره يعني نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك

وذلك في عندهم يوجب التبعيض فلا يجوز صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب الاولى
جوازه كما ذهب اليه البصريون ولانه افادة التبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة
لم يكن الرفع غالبا كالاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب او جواز المنكر لعلة المذكورة
فان وقع الفعل في اكثر الزمان سواء كان الزمان منكرا او معرفا فالغالب نصبه او جره بفي اتفاقا
من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعالى
الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء المكلف الى استعداده له متى كان افعال الحج مستغرقة لجميع
الاشهر الثلاثة واذا كان ظرفا لمكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف
نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو لكن فالرفع راجح نحو انت مني مكان
وذو مني يمين وشمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اي انت المبتدا اي مكان
مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه
وليس بظرف كما يجيء قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك فذلك
لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفعه المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الا ضربا اي امامك خلافا
للجرمي والكوفيين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اتفاقا وان كان خبرا عن المكان نحو دارى
خلفك ومنزلي امامك جاز رفعه في السعة واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين
المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل هذان الا مستعملة العرب فلا تقول هو مني مجلسك ومنكان زيد
وذلك المكان يستعمل في بيان في تعيين القرب والبعد وهي مستعملة العرب قوله تعالى هو مني منزلة الكعبة
اي مكانة ومقعدا لغابة اي قريب وكذا مقعد الازهر ومقعد الخانق وهو مني مناط الثريا اي بعيد
قال ابو ذويب فورد والعيوف مقعدا في القرباء فوق الحج لا بنك الحزن اي اشرف كالامين على

الكسرين فان مفعوله اعلى منهم لينزي عليهم كما يجوز قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى الغير
نحو بعد لان الرفع جعله ظرفا او لمن رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان
الظرف حاو للمظروف فغيره من المظروف يجعله الاحتواء وبعده عنه ببعده عن الاحتواء وفيه وذلك
لان الظرف في نحو فيكما انت من مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه كنتما بعيدان عن المتكلم
ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا مجردا واخبر به عن اسم عين لا ارادة
تقدير المسافة الغيبية او البعدية نحو داري مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ
على حذف مضاف وكذا ومسافة سري ليلة ومني متعلق بمحذوف لا بالخبر اي بعيدة مني هذا القدر وكذا
قولهم هو مني فوت اليد اي ذات فوت اليد ورويت دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل بليلة صيحته
والتقدير ومكان فوت اليد وذو ومكان بلوغ دعوة الرجل واما النصب نحو داري خلف دارك فرسخين
وميلا وبريدا ويوما وليلة فلبيان الخبر او حالة دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر
اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو مميز عن النسبة اي بينا عن فرسخين فالفرسخان
مبعدان لها كما ان المادة امتلاء الاناء ما في الاناء ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت اثنتين
اي دنوا اثنتين اي دنوا ما كان في قولك فرسخين ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعهما وخلف ظرف
للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك او بهما خبران وكذا قولهم داري من خلفك دارك فرسخين
او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كقولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو
اذا دخلت من وجب الرفع على الخبر في الظروف التي بعد الجر ومن لان الخبر فضلة وبدخولها خرج
الكلام عن التمام وليس شيء اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز انه مني فرسخين بالنصب
ايضا على ان مني خبر المبتدا اي من الشباني وفرسخين حال اي ذو سير فرسخين او منصوب على

على الظرفية اي في فرسخين اي انت من الشباني مكانا فرسخين كقوله عليه الصلاة والسلام منا من
اعلك نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل
وهي عند الكوفيين لا يكون ظروفا الا مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست
خلفا عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا حطيا اي مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب
عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا
وانكر رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج عن معناه
خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه قوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات اي قبل ذلك يقوي مذهب البصرية اعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظ
الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونه في الاصل مصدرا بمعنى اليوم الجمعة والسبت اي
الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم
خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليومين واجاز الفراء والشام وذلك
لتاويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن فمعنى اليوم الاحد الآن الاحد والآن
اسم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا لعد اذ كان مفردا
فنقول اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا اولا والاول اما ان يتحد به معنى
نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لك وانت في معنى كقوله تعالى
وانتم واجدكم او لحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان
او داري منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدا والخبر معنى والآخر عينا ولزوم ذلك
المعنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال

وادبار وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف مثله في المبتدأ نحو لكن ذا البر من آمن
وحالها اقبال وفي الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المشتق بمعنى الصفة نحو ولكن البار
وهي مقبلة جاز لكنه يخرج عن معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدأ لفظا بذكر الدلالة
وعدم التغير كقولنا انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنعت لا يشبه امر كابل مثلا
شعري جليح ونقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال الشاعر فهم في وفا وايا خو بلد لا ترى
فقلت واكثر الوجوه انهم اي انا الى آمد فان كان مؤولا بالمشتق تحمل الضمير نحو فكذا هذا الفاضل
يخرج اي كلامه غلط وكلامهم شاهد لتأكيد المضمر ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا
به لم يحمله خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد
اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن
فلا بد من رابط وهو الذي يفيد ان اهل المنطلق بين المبتدأ والخبر في الحمل كله على هذا
محمل المضمر عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك
الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو يحمل المضمر اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا
او حالا فيسكن فيه ان يجري على من هو له نحو زيد قائم وان يجري على غير من هو له اكد المستكن
بمنفصل خبرا كان المحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا
نحو لقيت زيدا مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان اجرى اللبس جاز ترك الضمير المنفصل
في الاول الصحيح عند الكوفيين واما البصريون فاوجبوا طرد الخوهند زيد ضاربه اي وتمام البحث
فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى قال واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام
نحو من ابوك وكانا معرفتين او منكرين او مختلفين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وح

على الشهرة حتى
انا انا
هم هم

وحينئذ يجب تقديمه **قوله** قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة تكون
مضمنة للاستفهام او تكون هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو هذا رجل
افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في هذا المقام
من قام ومن جاءك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني
ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام من تنبيه النصدر لان التابع يتبع الكلام الذي لم يصدر بالمغير
على اصله فلو جوزنا ان يجيء بعد ما يغيره لم يبق لان التابع لا يصح بذلك المغير هو راجع الى ما قبله
بالتغيير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعد من الكلام فيتوقف لذلك ذهنه
وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره في نحو غلام من قام وغلام من يقم
اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ما له الصدر **قوله** او كانا
معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين
مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كقوله تبوأ بيوتنا بيوتنا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التنبيه الذي يذكر
للجاهل لا جاهل فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي ح ولو لم يشبه ابي ح بابي يوسف
فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعل الا في الفائدات لغاية وابي الجنى اشتاق نه
ايد نحو اي بيوتنا مثل بيتنا ولعابه مثل لعابه الا في قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا
مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشبه المبتدأ بالفاعل **فان قيل** فليجز ان كان
الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا **قلت** يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير او
بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول يمنع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى

ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدآن مقدما الخبرين
ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب
وايضا لكونه فاء الجزاء وهو يعقب الشرط الذي له صدر الكلام لاستحقاق اداته صدر الكلام ويجب
ايضا تاخير اذا جاء بعد الا لفظا ومعنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لا لكان قد مثله من غير
الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز التقديم معها لما يجوز في باب الاستثناء
ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان لزوم
صدريتها قال واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مضافا مثل في الدار
رجل ومتعلقه ضمير المبتدا مثل على التمر مثلا ما زيدا او تمرا ان مثل عندي درهم وجب تقديمه
اقول هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي
صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذا استفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام بكثير ان
يقع صدر جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها اصلا كتي تلك الجملة ولما صدر من تمام تلك الكلام
المفردة لمعناه كان واخواتها وسائر ما يكون معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من
يأتني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس الاثر المعنوي
بظاهر كافعال العلاج فانها محتوية الاثار كالضرب والمشي جوز تقديمه على الكلام المصدر
باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع ثابت فيه معنى معلق تقديمه كما تقدم اذ معنى ظننت
زيدا قائما زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا اجراء للفظ المقتضي لصدر واما قولهم الذي
ما تضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول مع الصلة كلمة واحدة الا انه لا يوثر صلته
معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يوثر معنى من المعاني في

في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا
ابن مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا قال الكرماني مقدر بجملة قلت مثله ان لفظ ابن اسم مفرد في
الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فابن في ابن زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح
ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد المقدر به وجب تقديمه على
المبتدا اما مع الخبر نحو غلام اي كبير زيد او بدونه نحو غلام زيد اي كبير قوله واذا تضمن الخبر المفرد
اعلم انه لا يخفى من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها
نحو غلام من زيد قوله او كان مضافا اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجيء المبتدا نكرة على ما ذكر
قبيل في جواز تنكير المبتدا ان يتقدم حكم النكرة عليها فتصحبها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا
عليه ما فيه كفاية والا وكان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب عما لا
يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه ليس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قال وقوع
الظرف خبرا عن المنكر اغتفر لكن الليس الغليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ويومئذ باسر
وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم فلم رجل
احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه
لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عمل في الاسم
الذي بعده فليس اذا من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز عن نحو قولهم اسد في الدار فلك وقولنا
مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر المذكور
قبل قوله او متعلقه ضمير المبتدا اي المتعلق الخبر بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزء الخبر فقوله على
التمر فيه الجار والمجرور جزء وهو يجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق والمجرور

وهذا متعلق بمحذوف لان الجار ليس متعلقا في الحقيقة بل بسببه يتعلق الجر وبالفعل القصير يعني
اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى خبر الخبر وجب تقديم خبر لما يلزم اضمار قبل الذكر فلو قلت منها بدا
على لكان مثل صاحبه في الدار وقد تقدم امثلته واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على الثمرة زيد منها
جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان يتوسطه بينه وبين الصفة نحو زيد على الثمرة منها اذ الفصل بين الصفة
والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار مالكها
قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا لليزيدي وكان المانع نظرا الى ان المفسر رتبته
التاخير لتعلقه بالخبر وليس كذلك لان التقدم اللفظي كافية في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه واتفق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضربت لان في نحو زيدا غلامه
ضربت وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخرا بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة
والاولى الجملة في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او من ان يعني وكان الخبر عن
معلومها وخبرها يريد اذا كان ان معلومها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم ان ما مع معلومها
فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر
بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم صفة لمشبهة المفتوحة
بالمكسورة ولم يمنع الفتحة الخفيفة للبس لكون الموضع موضع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف
المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع بعد خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما
يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرفت انه
خبر المبتدا وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا
يتقدم على الموصول ولا في خبر خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المتقدم خبر والمكسورة مع معلومها

وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير
واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعدا ما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما ذكر
في صدر الشرط ان الجملة الثامنة لا تتوسطها اما وفي انها فلا تلبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير
المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته دون الا انعكس
الحصر وان قدمته معها لم يجز لتقدم ما اذا الا على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذكر كما يجيء في باب
الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك فيمن ان اذا كان
المراد التفاخر بينهم او غير ذلك مما يقدم له الخبر قال وقد يتعدد الخبر بلا تعدد مثل زيد عالم عاقل قوله اعلم
ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره قال والخبر زيد عالم عاقل وليس قولك زيد عالم وجاهل من هذا
القبيل لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا الخبر عن زيد الجاهل والثاني على خبرين لان
الافعال المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا ومعنى من هذا في الحقيقة نحو زيد
جائع نائم لانهما معنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله وهو
الفعل لو وذو والقرب الجيد فعال الماجد فهي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا والكلام
فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين وذلك لانها اما ان يتصف خبر المبتدا ببعض ذلك الافعال والخبر
الآخر بالخبر الآخر او يتصف الخبر بكل واحد منها فالاول نحو قولك لا يلبث هذا ابيض اسود ولبس
هذه في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك زيد عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد
من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل المعنى زيد رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض
واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل مطابقته له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان
وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما

عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الأول فإن كل واحد منهما منفرد عن الآخر وإذا جاز
إسناد الشيء إلى الشيء مع المسند إليه الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام
بنصب الغلام وجره فلأن يجوز إسناد الشيء إلى الشيء مع أن المسند إليه الحقيقة غير المسند إليه الظاهر
أولى وبهذا كانوا الثاني خلاف ظاهر قيد ومنه قوله تعالى ضربه حسن لوجهه وحسن وجهه نصبا وجرا
وأما الثاني أعني الصفة فيه المجموع بكل واحد منهما لخبر هذا هو حامض فلا إشكال فيه لأن الضمير يرجع من
كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ إذا المعنى في جميع أجزائه حلو وفيها كما هو حامض لأنه انتزع الطعم
في جميع أجزائه وأنكر أحدهما بالآخر وفصل بالأنكر سلكيفية متوسطة أعلم أنه يجوز أن يعطف
أحد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصافه بمجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين نحو زيد كريم شجاع وزيد كريم
وشجاع كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة المزدحم
وكذا ما يوجد فيه رجوع الضمير إلى كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ نحو هذا أبيض وأسود وهذا هو وكاتب
وأما إذا لم يرجع ضمير كل واحد إلى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لأن المبتدأ متفكك
تقديرا أي أحدهما عالم والآخر جاهل قال وقد ينضم المبتدأ بمعنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر
وذلك في اسم الموصول بفعل أو ظرف والنكرة الموصوفة بهما نحو الذي يأتيني فله درهم وكل رجل
يأتيني فله درهم وليت ولعل وإن وأن بالتخفيف والحق بعضهم إن بهما أقول أعلم أن الفاء
تدخل المبتدأ الواقع بعدها وهو إما نحو إما زيد فقائم ولا يكون إلا نكرة كقوله وأما القتال لا قتال
لديكم أول أضمار القول كقوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أي فيقال أكفرتم ويجيء علة الإتيان
بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حرف الشرط وتدخل جزاء خبر مبتدأ مذكور هنا وهو شيئان أحدهما
اسم الموصول إما بفعل أو بظرف وتدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة أيضا في نحو الزاني والزانية فا

فاجلدوا وصلتها لا تكون إلا فعلا في صحة دخولهم الفاعل أو المفعول لما يجيء أن الأسماء الموصولة إلا على
الأعم الموصول الذي دخلت فيه الفاء أن يكون عاما وصلته مستقبلة كما في أسماء الشرط وفعل الشرط
نحو من يضرب أضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات لأن الآية
مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين فصلتهم أعني الماضي أي الإحراق وكذا قوله تعالى وما أفاء الله على رسوله
منهم فما أوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل إن الموت الذي تفرون منه
فإنه ملاقيكم إذ لا يرد كل موت تفرون منه بل فإنكم إذ رب موت تفرونه الشخص فإذا أفاد ذلك النوع
كموت بالقتل بالسيف مثلا ولا أفاد نوعا آخر منه فالمعنى بهذا الماهية التي تفرون منها فإنكم وجاز
دخول الفاء في خبر المبتدأ هنا وإن لم يكن موصولا لأنه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول
المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقوله الذي أتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي
في الدار فله درهم وإنما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء أو وقع بالفعل أو الظرف فقط لكون
الموصول والموصوف كلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة لكونهما كالشرط
فكان حق الموصول على هذا أن لا يكون إلا بهما كاسم الشرط نحو من وما الشرطيتين وإنما جاز
أن لا يكون بهما كما في قوله تعالى إن الذين فتنوا لأنه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة أن لا تكون
إلا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما إلا أنه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز أن لا يكون مصرحا بالفعلية
بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وأن لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى وما أفاء
الله على رسوله وقوله إن الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر أن يلزمه الفاء لكونه كالجزاء من حيث أنه ليس
جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد التسبيب نحو الذي يأتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء
أن يكون الأول سببا للثاني بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط

والجزاء ففي قوله قال ان الشيء الذي تفرق الابنة الملاقاة لازمة للقراء وليس القراء سببا للملاقاة
وكذا قوله تعالى فما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يفرق قول بعضهم ان
الشرط سبب للجزاء ويحتمل تخفيفه هو وقال الشرط ان شاء الله تعالى والثاني الكثرة الفاء المصحوبة بالفعل او الظرف
او الجار والمجرور نحو كل رجل ان اتاك غدا فله درهم لماذا فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى
نحو كل رجل ان اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصول
نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الاسماء
المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش
يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فهو منطلق وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة
الحيين خلو كما هيا وسيبويه يؤول مثله بنحو تقديره خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان باتفاق
جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخلت
الفاء لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط ويلزم بها التصدر ولما دخلها نواسخ المبتدا لان لكل النواسخ
تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلام التصدر الا ان ولا
المبتدا لكونه غير نواسخ العرفية الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان
قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية والحق ما لكي يها ان المفتوحة وكسر من غير سماع لكنه لما رأى
انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى
بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار اليه اجراءها
مجرى المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخل شيء من نواسخ الابتداء
الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعده ضمير الشان حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملتها وذلك

وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان ما اي المحق
ان في المغني دخول الفاء ليت ولعل قال المص تبعا لعبد القاهر ان هذا المذهب سيبويه خلافا للاخفش
ونقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله
وليت ولعل مانعان باتفاق اما وجه تخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء لكذا سوى ما استثنى وما ذكره المص
من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجملة لا يكون
الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان لذلك لتضمن قولك ان جاءك زيد
فاخبره قال تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط
من الناس فبشرهم بعذاب اليم قال في قد يحذف المبتدا لقيام قرينة جواز كقول المستهل الهلال والله
والخبر جوازا نحو من جيدة فاذا السبع واتفق وجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا علي لهلك عمر وضربي
زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا اقول اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا انقطع
النعت بالرفع كما يجيء في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه لعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء قد ظهر المبتدا لم يتبين ذلك وجوبا ايضا
عنده قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وقد نظر على ما يجيء في بابه قوله جوازا ووجوبا تصيير المصدر
اي حذفا واجبا او جائزا واذا في فاذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فقال المبرد انها ظرف مكان
فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها اي قبل مكان السبع فتقول على هذا عمرو فاذا زيد قائم
فاذا عندي متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف المقدرة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا
الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية
وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالبادية ثانيا

وهو لم خرجت فاذا السبع بالباب وقال المرجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قوله
فاذا السبع خبرا عما بعده بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي فتى ذكر الوقت حصوله لان ظرف الزمان
لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير مستعمل اي فتى ذكر
الوقت السبع بالباب محذوف بالدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة
الاسمية وعلامة محذوف على ما قال المصري ففاجئت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخرج لا اذا
عن الظرفية اذ هو اذا مفعول به لفاجئت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح
وتقرر ابن هشام ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا فخبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بدلا خلاف وفائدة
الداخلة على اذا المفاجاة فتعلق عما اليزادي انها بكون شرطا مقدرا ولعله اراد انها فاء السببية التي المراد
منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني اي الذي ويكون
اذا لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف عطفا على المعنى اي خرجت فاذا السبع كذا وهو قريب قوله
التزم في موضعه غير مخبر فالخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع الفرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر
من بين سائر الاخبار لفظ سائر ذلك الخبر وروى ان يعني ابو على ما ذكره المصري وهما المبتدا الذي
بعد لولا بناء على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالابتداء
كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من مذهبه
وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تقيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على
لا وكانت لان من الفعل كما في حروف شرط فتبقى معه دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا
باق على ما كان كما يبقى مع غيرها من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فيبقى الاول اي
انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء يكون قرينة ثم كانت لولا مفيدة بثبوت الاول وانتفاء الثاني

الثاني كافادة لو ذلك لو لم تاتني لشتمتك كما مر في بيان قوله فلولا الله لهدى لاذى معيشة ليست لكن
منع البصريون من هذا التقدير وهما هم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لولا الداخلة على لا ان الفعل
بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا
لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررة الا غلبة كما يجيء في قسم الحروف ولا يكرر بعد
لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعدها مبتدا ولا يجوز ان يكون بفعل لولا فيه كما مر في اذا مر فقائم
لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدا في الا غلبة كما في لولا علي لهلك عمر فيجب محذوف وجوبا لحصول شرطي
وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا وهي موضوعة للدلالة على انتفاء اللازم
فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غيرهما من الاول على الخبر والثاني
اللفظ السادة مسد الخبر وهو وجوب لولا وبعد دخلت لولا ايضا على الفعلية قال قالت امة لما جئت
انبئها تهلا رعيت بعض امرها السوء لا درك اني قد رمتهم لولا حذر ولا غير حذر وذا اي
لولا الحذر وهو الحرمان وثانيهما كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل
مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون الامير اي كونه واكثر شربي
السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيدا او اليهما نحو نصاري بكرا
وبعد ذكر حال منهما معلقة المعنى نحو ضربي زيدا قائما او نصاري بكرا قائمين او نصاري بكرا قائما او نصاري زيدا
قائما او قائمة ويقع بعد الحال فعلا ايضا فالفعل نحو علمي زيدا كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا
يقول ذا اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير
الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو
ساجد اذ الحال فضلة وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وتقوم

الكسائي يجوز ذلك عند الواو ولو قوعها موقع خبر المبتدا فتقول ضربي زيدا اليوم قائم كما في كلمة فو الى في
ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قائما ومنعه
لغلبة معنى الفعل عليه وابن درستويه واجاز بابشاذ الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع المنتقر وفي خبر مثل هذا المبتدا اقوال الاذب
ابن درستويه واجاز بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضرب قائما
وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل
فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب
الاخفش الى ان الخبر الذي هو الحال مقدر مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا اضرابه قائما اي
مضروبا اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول
المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال مقدر اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان
مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق
عليه يستغني الامر تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع
على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر
مستغرق للجنس اخذا من استغراق كلامهم فمعنى الكتاب ما يبس والماء ما يبل اي كل ما فيه ماهية الماهيتان
حالة كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر
ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص وهو المخصوص نحو اشتر الكتاب وشرب الماء لان شرى الجميع وشرب
الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال يخصصه
بل الحال عندهم قيد الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون كل ضرب سبق واقع على زيد حاصل في حال القيام

القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس
عندهم مقيد بالحال المخصصة له فيكون المعنى ضربي زيدا المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق
للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا
في وقت آخر فلا يتقرر هذا المعنى المتفق عليه وهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا
لانه لا حصر في ما اضرب زيدا قائما ويبطل مذهب الكوفيين خاصة زيادة على ما تقدم من ان اللفظ
انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعد اللفظ واقع موقع الخبر
وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا تقدم قولهم اكثر شربي السويق
ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان تقول هذا
اللفظ اذا من شربه ملتوتا عشرين مثلا وغير ملتوت الف ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا شربي مرة
مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم
ممتنع اذ هو بتقدير ان المصدر مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية
دالة عليه فقد يجوز حذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير ما لك وزيدا ما لك وما يشتركه هذا
والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام
لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الدال على الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف
واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا كالاستقبال هنا بل هو كاستمرار كما في قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل لم يحذف
متعلق الظرف والعامل في زيد عندك والكوفية المبتدا فيبقى اذا كان قائما لغوا فاذا مع شرطه
العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لانه في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت

ملتوتا اكثر ما شربه ملتوت فلو قدرنا على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق حتى

الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر **فان قيل** لم لا يكون
كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها **قيل** لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المنوب مناب الفعل
المذكور لا يكون الا نكرة لم يسمع معرفة الا كان فلو كان خبرها كان يجب تعريفه ولم يسمع ذلك مع طول
استقرائه هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع جملته المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذكر لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما
ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم
فيما لزمهم التزامه اعتقاد الفصل في الحال كما جاء بايدلهم دليل ولا ضرورة الى ما ذهب اليه والحق انه يجوز
اختلاف الفاعلين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقدير ضربي زيدا حاصل قائما والفاعل في الحال
حاصل في صاحبه بضربي والياء او زيدا فنقول حذف كان او حاصل في الحال لكونه عاملا لجميع
الافعال كما حذف في زيد عندك في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف
مقام العامل كما تقدم بيانه **واعلم** انه يجوز رفع الحال الساكنة سدت الخبر عن افعل المضاف الى ما
المصدرية المقدرة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائما هذا عند الاخفش والمبرد وسيبويه
والاولى جوازه لانك جعلت ذكر الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر
صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائما اذا لا يجاز في اول الكلام وعلى ان الجاري يجري مجرى
ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف اكثر سرجي السويق وضربي زيدا وذلك
لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما زرتك فيكون التقدير اخطب وقت ما يكون
الامير قائما اي وقت كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهارك صائم وليلك قائم
ويخرج هذا التقدير انه يصح اخطب يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما

ما المصدرية مزمان وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم وقنع
المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذكر لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بفعل القيام
واجاز الزجاج وابو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذكر ياضافته
الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة الغلة وهي هنا كناية عن الصنعة
وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا
لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرح بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع
الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذا مما نحن فيه اي مما حذف فيه وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى
مع تكون في اللفظ للعطف فيجب المعطوف معه فاذا كانت وضيعته معطوفا على المبتدا لم يكن خبرا **فان قيل**
يجوز ان يكون مرفوع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكون ما خبر المبتدا كما هو مذهب ابي الحسن في نصب
المفعول معه على ما يجيء في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا
حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك
كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال
اذ يلزم تقديرهم لفظ سادا مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فحمله بعد
المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولو جاز ان نقول ان المعطوف سادا مسد
الخبر المحذوف بعد لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما بضربي زيدا
قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا ضربي الحال محله ولو تكلفنا
وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم
وعمرو حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي الحجة في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير مسوغ

ويجوز ان يقال عند ذكر ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان
حذفه في هذه مثله غالب لا واجب في ايجاز البلاغة وانتم والمستعين في قرينة فلا يكون اذا من هذا الباب
فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولى معطوفا على مبتدأ وفعل لا هذا واقع على الاخر جاز ان يكون ذكر
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذكر الفعل على التفاعل او لا قال الاول نحو زيد والبكر يتبارزان والبكر يتبارزان فيه
عنهما لكونه بمعنى متبارزان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريبه فقوله احبى الحوجبة فهم وبلغته
كم قد رحلها وانما جاز ذكر الخبر ضمير ما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل
خبرا اذا الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضارب بالاتفاق ويجوزون على ان يكون الفعل
حالا لا خبرا فزيد والبكر عندهم مثل كل رجل ضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما يضاف
اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقه الخبر كما يقال مركب الناقة طليحان وقوله مقابل اربعة قوبان
قوله فلعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كلاهما
في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين خبر المحذوف فاي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم
مسادا مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع لكثرة
استعماله وقد يستعمل لعمرك قسم السؤال ايضا نحو لعمرك افعلن وقد ترك المقسم اقسما آخر هما يجب فيه
حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد في الدار على ما ذكرنا
قبل ويجوز ان يجوز اظهار ذلك المتعلق ليس بواجب لان الاية اعني الدالة على تعيين الخبر والعدة
بشيء اخر مسدد حاصلان فوجب الحذف ولعل المص انما ترك ذكر كون هذا الساد مسد الخبر مرفوع
المحل لكونه خبرا وكثيرا ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب استعمال تعريف
المبتدأ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فاية الفعل وا

والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه
مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان كمن وانما كان الاصل في المسند
الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير
فصار الاسناد دليلا له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون
مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو
النسبة ذكر المسند الى المسند اليه فالمجهول في نحو زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد وافادة
المسند اليه لا اخوته واذا تعدد المبتدأ نحو زيد ابوه اخوه عمرو خالد ابنه بنته هند جاريته سعيد صديقه
قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سعيد وهكذا الى
المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جملة خبرا عن الاول ويضاف كل واحد
من المبتدأ الى ضمير مشترك الى المبتدأ الاول وان لم يضف المبتدأ الى كل واحد منها الى ضمير ما قبله
فالكل ثاني بالعوائد بعد ضمير المبتدأ الاخير فيكون الخبر العوائد الاول المبتدأ وما قبل الاخر
لما بعد والمبتدأ وهكذا على الترتيب وذلك نحو زيد منطلق عمرو بكر خالد قائم عندي دار يا من
معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد
خبرا عن عمرو مع ابطة في دار فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في دار اي عمرو دار مشتملة على بكر
خالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع ابطة يا من فكانك قلت زيد عمرو دار مشتملة على بكر
وخالد يا من اي يا من زيد امر اجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع ابطة
معها فكانك قلت هند زيد امر اجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كان المبتدأ اكثر
قال خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كاخبار المبتدأ

الذي تقديمه الا اذا كان ظرفا **اقول اعلم** انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل
وفي نصبها المفعول لم يكن يتمشى ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما وما شبههما بالاسمين وجه
كما يقال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه لكونه ثانيا جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه
لكونه ثانيا كان واخواتها شابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه فشبهها بفرعيه العمل
على فرعيه الاصل وخبر لا التبرئة يشبه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه باسم ليس الذي
هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول
ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات وامن قال وهو الحقان الرفع
علامة العمدة فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلة مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه
المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد واسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها
وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها
عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل
الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب
تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان قلت معنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا
لفظها لفظه والمشابهة فيه كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهي اذا تقدمت معموله بتقديم
على الرفع وعندك كون قيد ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوعا عما ارتفع به حين كان
خبر المبتدا لا بالحروف لضعفها عن عملين ومنه البصريين اولى لان اقتضاءها الجزئين على السواء فاولى
ان تعمل فيهما وكيف جامع مشابهة قوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف يجيء خبر المبتدا وكل ما
كان اصلا ذكر سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير الحدود فان نحو صنعة قولك ان رجلا صنعنا غلامه في الدار مستند

مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر وكذا برد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل صنعنا غلامه في الدار وكذا
برد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو غريب الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه معه انه ليس باسم
وكذا برد على حد الخبر المبتدا بقوله المجرد المسند الى اخر صفة المبتدا في نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير وقوله تعالى
المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدا وقال بهذا المسند بعد دخول الذي كان في الاصل خبر المبتدا
وفي اسم ما ولا المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر
المبتدا اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه مخبرا ومتعددا ومثنى ومجموعا وغير ذلك وفي
شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر
المبتدا في تقديمه قوله لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما ذكر ان لان الحروف
فرعه على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما مر في باب الفعل عند قوله والاصل ان يلي
فعله فلما عملت العمل الفرعي لفرعيته بالم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل
لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبر ما لا يكون مفردا
متضمنا لمعنى الكلام كما يجيء في فصل الحروف قوله الا ان يكون ظرفا مستثنى من قوله في تقديمه الذي كان منفيا
لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه
الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذ حكمه في جواز التقديم اذا كان اسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان اسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك للتوسع في الظرف قال ابن السيد في غير ما لان
كل شيء من الحروف كما قلنا يكون في زمان او مكان فصار مع كل شيء كظرفية ولم يكن اجنبيا منه فدخل
حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مع المجرور مجراه لمناسبة

بينهما الذكر ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل او معناه كما صيغ الظرف قال خبر لا النفي للجنس
هو المسند بعد دخولها مثل لا علم رجل ظريف فيها ويجوز كثيرا وبنو تميم لا يبنونه اقول وجه مشابهته للفاعل
مشابهته لجزء المشابه للفاعل في وقوعه بالمشبه ووجه مشابهته لا البتة لان لا للمبالغة في النفي لكونها
لنفي الجنس كان لها مبالغة في الاثبات وفيها حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن
سلم بانها عند جميع النحاة وان كان سلم بانها بنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل
مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما حذف الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار خبرها عليه بسبب بنائه
مع قربه منه استبعد ان يكون الخبر البعيد منه يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء
وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المص ليس بمثل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل
ظريف بحسن لانه في الصفة كاسمها والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقيم اذا كان فيه اشكال
ما مثل به احتمال غيره على السواء وقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يجوز كونه
فظريف في لا رجل ظريف ظاهر في الصفة قال في مثالنا لا يحمل ظريف الا الخبر لان المضاف المبني بلا لا يوصف
الا بمنصوب هذا اقر كلامه والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المبني بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة
وفرقوا بينه وبين مرفوعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسمها ان وان كان معربا
الحمل على المحل كذلك في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا والاولى ان يفرقوا بينهما وان في هذا الباب بان لا تزيل
معنى الابتداء بل معناه توكيد مضمون الجملة وكان المبتدا باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة
بتغيرها كانت عليه فلما جوزنا نفيه كالعدم وجعل اسمها بعد كالمبتدا فيه كما فعل مع ان وكان مقتضى
ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على المحل
الظاهر اي النصب وفي الرفع البعيد الذي ان اعتبر فكونه اصلا في هذا الباب مع مشابهته لا لان التي الآية

الابتداء معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب تعلق بسببه البناء فبقي فصار
نصب تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب لعرضيه بلا وفرط له بفرط لها ما وبالرفع تابعه حملا على رفعه الذي
كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له
ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لقائلهم رجل ظريف في الدار وهذا معنى سخيف مثاله ايضا ظاهر بسبب هذا
الظرف في كونه ظريفا صفة لغلام رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قلنا غلام رجل قائم فيها
لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يبنونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي
لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يجيزونه وجوبا اذا كان جوابا او قائما قرينة غير
السؤال دالة عليه واذا لم تقم قرينة لا يجوز حذفه لما اذا لا دليل عليه بل بنو تميم اذا كان هو الجواب في ايجاب الاتيان به
فعلى هذا القول يجب بناؤه مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز
ويجب عند بني تميم قال واسم ما ولا المشبهتين بليس والمسند اليه بعد خبرهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل
منك وهو في لا شاذ اقول اسم ما وخبرها يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما
الجملة الاسمية التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدا فيها معرفة مع تنكير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون الخبر
نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ فالواجب في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل ليس في لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرها
منصوبا بالخبر ما ولا ليس فنفي نحو لا براح ولا مستصرخ الا والحان يقال هو الذي في لا الا اي الا البتة لا انه يجوز
لها ان تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجيء كذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة وبثبوت غير
ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجوز في المنصوب عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع
ارتفاع المبتدا المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس

او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار
بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نصوصة في الاستغراق كان ما جاءني من رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز
العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني من رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نصوصة في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل
بل رجلان **قال المنصوبات** وهو ما اشتمل على علم المفعول به **اقول** قد تبين مما ذكره ما ذكره من المرفوعات وعلى الفضلة
كما تقدم ان بعد الفتحة والكسرة والالف والياء نحو اتى زيد ومتى وايا وحليلي ومليني وقد تقدم
المنصوبات فسميت اصلاة النصب بعنوان المفعولات الخمس وهو المفعول به وهو غير المفعول معه والحال والتمييز
وغير ذكره والذي يجعل غير المفعول معه يمكن ان يدخل بعضها في غير المفاعيل فيقال الحال هو مفعول مع قيد
مضمونه اذا لحق في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف التسمية والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء
فمن جعل المفعول معه والمفعول له اصلاة النصب كونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا
مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل
فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ ب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع
على حالة من الموضع او الموقع عليه والفقهاء يقال النصب على الفضلة في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة
والحال والتمييز والمستثنى واسماء المنصوبات لم تجد شبيهة بالفضلة كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما
الحجازية وخبر كان واخواتها **قال** فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه **اقول**
قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به
صار فاعلا لانه ضارب زيدا فوقع ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به
نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربنا قدامك يوم الجمعة فليسا ما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا

وكذا المفعول معه والمفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا عنه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا
المفعول به الا ترى ان كون المتكلم مزاحا في قولك ضربت كلما ليس لاجل قيام الكلم به بل لاجل الزيادة
فبان ان المفعول المطلق اختص بالفعل من المفعول فهو اعرف بتقديم ذكره وايضا الفعل الاول له
مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل لا علة وقدم المفعول به بعد المفعول
المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله يصوغه
على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب
زيد عمرا يوم الجمعة ضربا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وضربا
مضروب معه واكراما مضروب له فتعلق ذكر الفعل بالمفعول به بتصيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد
واما الى غيره فجر في جر نحو ضربه يوم الجمعة واما قوله تعالى سير فرسخان وصيد يوم كذا فجاز قليل وكذا فرسخ
سير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في يستغفر الله ذنبا في سيبويه وقوله تعالى جئناك
فخوف النجم اصله جئناك فخوف النجم فاتسع في الكلام واختصر قال في لبس هذا سعنا الكلام يا بعد من
قوله تعالى صيد عليه يعمان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان بمعنى انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به
اتساعا واختصارا فجعله كالزمان في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان اختلاج
الفعل بالزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل
الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل
اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولو امراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول
معه ولكن اذ الفعل لا يخلو عن حالة حيث المعنى وانما سمي ما اخذ فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه
حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه قوله تعالى ما فعلته قال انما قلت هنا اسم

قال فيما قبل هذا يكون ضربا في ضربت ضربا داخلا ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله الذي هو الحدث اجيب بانهم يجعلون صفات المدلولات
المطابقة على الالفاظ الدالة عليها دون صفات المدلولات التضمنية هكذا

بخلاف سائر الافعال لا يخرج نحو ضربت الذي فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل
المذكور قلت بقوله فعله المتكلم وبدل بالقول الى ماله فالمفعول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان
الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذا داخلا في
قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد بهذا اللفظ
المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله كونه اسما بدليل ما قيل بالفظ فدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا
ويوم الجمعة واما مكة لفظ او هذا الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة اما مكة وان اراد وهو
الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه ولم
يفعله هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربت ماضيا ضربا لانه لم
يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان نقول النفي فرع على الاثبات فجرى مجراه والحقه وكذلك نحو
ما ضربنا وفتى فتاة جاريجري ما فعله الفاعل وهذا بقوله فاعل فعل مذكور عنه نحو اعجبني الضرب فان الضرب
فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا
احببت الضرب فقوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما
قوله بمعناه احترازا عن كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس
كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات
مفعول بها قال في يكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة قالا ولا يثنى ولا
يجمع بخلاف فائدته اقول المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه
من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم كثروا تاكيد الفعل توسعا فقولك
ضربته بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعد ضربا حصل بمنزلة قولك احدثت ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المكنى

المضمون وهذا لا الاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ثلاثة
لانه اما ان يكون موصوفا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر
المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او غير ذلك فالجلسة ليست مطلقا بل جلوسا قبيحا
بذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة
مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب
الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير لانك
حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة اسما مرعيا كونه بمعنى المصدر اما ايضا نحو ضربته انواعا
من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد
خبر مقدم لان اي او افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما سيجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا الحذف
موصوفا اي ضربا اي ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير بين
في اللفظ نحو ضربته انواعا واضربا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو
ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب
معهود شديد او ضعيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر
بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقرى
في رجع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل وكانه قيل
يقهقر القهقرى ويقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماعه ووقوع هذه الاسماء صفة للشيء وعدم
سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات
معينا كان او لا وهو اما مصدر موصوف له نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه

قال لا تعتبر فعل يقول
وهذا ان يكون

نحو ضربته ضربا كثيرا واما عند صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلثة قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد
عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما الذي موضوع عند موضع المصدر
نحو ضربته سوطا وسوطين وسواطا والاصل ضربة سوط ضربة بسوط فحذف المصدر المراد بالعدد واقيم الالة
مقامه الة على العدد بافرادها وكذا في ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الالة مقام المصدر المثنى
والمجموع مثناة ومجموعة فعمل ضربته سوطين وسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الالة
وجمعها لانكم ما قلتم ضربته سوطين او سواطا مع انكم لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنه
تثنية الالة وجمعها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة
سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام قيد الالة مقام
المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضربا قاصدا اختلاف التواعي قوله فالاول
لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث
هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان
الا مع النظر الى كثرتها فتنافضا فتخالفا اقوله بعض النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين
قصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قال وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اقول اي قد يكون
المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يدل في الفعل في الاشتقاق
نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان يدل فيه نحو قعدت جلوسا و
مذهب سيبويه في كلهما ان المصدر منصوب بفعل مقدر اي يتبتل اليه وتبتل تبتيلا وانبتكم
من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والجرمي انه منصوب بالفعل
الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكر ناظر الجيش

منه وفي الضمير الراجع الى مضمون الجملة نحو قوله تعالى ولله عاقبة الامور والمراد عند الشيخ
ان يلقها ذنب في يد رسل الله او الى غير مضمون الجملة نحو اجتنبي الفرس الذي ضربته وامر السلطان
المشار به الى غير مضمون الجملة نحو اجتنبي ضربك فضربت زيدا ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته
كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء من الافعال قال وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
غير مقدم وويحه ويحا نحو سقيا ورعيا وخيبة وويحا وشكرا وعجبا اقول اعلم انه لا يخلو
الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا تنصب على المصدر بفعل محذوف اي بعضه
يستحق فيه وجوبا كما اولا يكاد عليه في بعضه يكاد عليه ووجوب الحذف قياسا واقول الذي اراه ان
المصادر سواء اما ان يكون بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول او مجرور او باضافة
اليه فليست مما يجب فيه حذف فعله نحو سقيا الله سقيا ورعاك الله رعيا وبعدك الله بعدا وشكرن
شكرا وحمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة الكاملة تحمد على عظيم احسانه وتتابع نعمائه وتوالي
فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله و
صبغة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله
ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا
لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عفرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد
وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط
كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر
مضافا اليه او بحرف الجر لبيان النوع او المتعلق نحو قوله تعالى فاما منا بعد واما فداء وسعيكم مشكورا فالضابط
حذف الفاعل مع هذا الضابط لان حذف الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به ولا يحذفا

وانما حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه لقصد الدوام والتزوم بحذفه ما هو موضوع للحدوث
والتجدد اي الفعل كما في نحو هذا لك وشكرا لك وتجنبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لكثرة ما يدل
عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستعمل الفراغ منه
بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وبحاحيك فيبقى المصدر بهما لا يدري ما تعلقه من
فاعل او مفعول فذكرهما هو المقصود المتكلم من ايرادهما بعد المصدر يختص به فلما تبين بعد المصدر
بالاضافة او بحرف الجر فيجب اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضرب ضرب
الرقاب وسبح سبحان الله واحمد حمد لك وغفر الله غفرانك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول
ان يتصلا بالفعل معمولين فلما حذف الفعل لدلالة الداعي المذكور وبين المصدر المبهم اما بالاضافة
او بحرف الجر فلو اظهر الفعل برجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا له فيفوت
وزان نحو قوله تعالى ان امرأة هلكت واما قولهم ضربه ضربة وشتمه شتمة وقصده قصدة ونحو نحوه ونحو
ذلك فليس تنصيب المصدر في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله
ذاك نقد اذ من هواكا والمعنى فقصدته جهته التي ينبغي ان يقصد من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى ضربته
ضربة الذي يليق به وشتمته شتمة الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم
وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى كادحا فالجار والمجرور بعد هذا المصدر في محل الرفع على انه خبر
المبتدأ الواجب حذفه لبيان الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد هذا الفعل كانه قائم مقام الفعل
كما كان ولي الفعل والمعنى هو كذا اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التثنية المبينة للمعاني نحو قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الآية
نكرة موصوفة وقد يحذف ايضا بعض افعال المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بك

بعد اي هذا الدعاء مختصر بك هذا ان فسرت مرحبا بمعنى الرحب اي اتيت موضعا رحبا وان فسرته
بالمصدر اي رحب موضعك رحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المخروقة المبتدأ لا محل لها
لانها مستأنفة ثم اعلم ان هذا المصدر مع الحال المذكورة من استحقاق حذف فعلها للدواعي
المذكورة اما ان تنوب في حذف فعلها بحيث لا ينوى فيها تقديره بل يصير المصدر عوضا منه وقائما
مقامه كالمصدر السادة مسد الافعال كما يجيء في بابها نحو هبك وريد وشتان فيبنى لقيامها مقام
المبني ولا يكون لها اذا اعتبر الامر بكلام يكون للفعل الذي قامت هي مقامه بناؤه على الفتح اكثر
اذا ان تزاد على مرفوعها لينبغي بينه على الامر الذي استحقه حال المصدر به فيرفع اذا استعمل
الفاعل والمفعول بعده الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل بصدور المصدر كالفعل
فيقال هبك زيدا ويجوز بناؤه على اصلها في المصدر به مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول
بعده استعمالهما مع المصدر قال الله تعالى هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعد لما توعدون
استعمالا واما في المعنى فهي تستعمل فعل والا لم يبن واما ان لا ينوب في حذف فعلها بل يكون
فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصدر المذكور هنا فهذا المصدر كانها قائمة مقام الفعل كالمصدر
الاول من حيث لم يستعمل قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم
تكن تنتصب فانتصابها من ان الفعل مقدر قبلها وبينا الاول من قيامها مقام افعالها ويجوز
في بعض المصادر ان تستعمل مستعملها اي اعني كونه مصدرا وهو فعل نحو زيدا وزيدا وبله
زيدا وبله زيدا ويجوز ان يكون هذا من هذا الباب فيكون هذا زيدا مصدرا مضافا كزيدا زيدا بدليل
القراءة الشاذة هذا الله منونا ويكون هذا زيدا هو فعل مستعمل استعمال المصدر كما ذكرنا في
لا يهنك زيدا ومن جملة المصادر الكثيرة المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يصح

افعالا اصلا نحو ذقرا له اي تنشا وبرا له اي تعنا اما برا بمعنى غلبه فله فعل مستعمل ضربا مثل
الفرنفري والفرقصاء اعني ان جميع ما مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان ذقرا
وبرا له لم يستعمل ناصبهما وبينا يجر فيه بخلاف نحو الفرقصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب
المقدر لذقرا وبرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انشئت ذقرا وتعنت بهرا ومنها اسماء اعيان
بها له مقامه مقام المصادر نحو زيد بكر وبندلا اي ربيت ربيا بكر. وجندل فهذا مثل ضربه سوطا والفرق
بينهما مثل الفرق بين برا والفرنفري ومنها صفات قائمة مقام المصادر نحو انبتك الله نباتا وعافاك الله
اي عيشا او يرى مثل قيام قائما اي قيام وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرناه في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا
القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قائمة مقام المصادر كاما مثل
اي تقف وواها كاي عجبا وفاوفاة اي كره ابنه فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب كان
في الاصل حروفا وانما قدر بيت بالحال نحو اما اي كفا وواها اي زيادة وذكر لان الاصوات بعدة من الاشتقاق
والتصرف والمصادر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع ما عداها من الافعال والاسماء المتصلة بها صادر عنه
على التصحيح من المذهب فلما صار مالا يشتق منه فانما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب نصب المفعول
المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعول المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها
نصبا الا ان يكون على صرفين ثانيهما حرف متخوري لزيد وذلك نحو اما وواها ويجوز اعرابها على البناء الاصلي
نحو اف لكما واوه على اقوال وآه من ذنوبي والظاهر لك ويحك وويبك وويبك من هذا الباب
واصل كلها وي على ما قال الفراء حذف لام الجريدة مفتوحة مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم قلب اللام
بوي هي صارت لام الكلمة كما قلبت اللام ياء في قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يا لا
فصار معربا بالمامه لا بالياء لان الياء تقلب بعد لا ما اخرى نحو ويلا كما لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى

الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما من سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كذلك ثم ويل وهذا كما قالوا
قاتل الله بمعنى قتله ثم استعمل فكثر فيه بالغا فيه وكانه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام مقام
المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم وفعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما تذكره في اسماء الافعال كما يقوم
المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبيل ويجوز في كل صوت يدعى به صرورة اسم فعل ان يقال
ينقاد على مصدر بنه ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصار انت وزيد نحو ضربا
انت وزيد وذلك لانا علمنا صرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبينة كما ذكرنا فاذا كان الناظر الى بنائها
اسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تحوجنا الى كون اسماء افعال ومن المصادر
المنصوبة بالضابط المذكور قول عمر بن ابي ربيعة قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني كعنك كسرة عن لالتقاء
وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمر بخلاف قعدك قال عمر بن ابي ربيعة الا اذكرني لنا
مهلا كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدك الله وكثر ما يستعمل في قسم السؤال فيكون جوابها ما
فيها الطلب كالامر والنهي قال فقعدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكلي قرح الفؤاد فيبجعا وانشد
وقال ابو الهيثم الرياشي سمعت بدلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يماني
وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك وعمرك في القسم الذي كالسؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك وكذا قعدك
وقعد الله لا آتيك وقعدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن بري
لا يستعمل الا في القسم قال الجوهري فرجاء عمرك الله في غير القسم وشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان
وقال المعنى سألت الله ان يبطل عمرك وليس في القسم وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال والاصل
عند سيبويه عمر الله فحذف الخبر وزيدت الواو المصدر واقيم مقامها الاصل الفعل مضافا الى المفعول به
الاول وكذا قعدك الله تقديره ومعنى عمرك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما صار عمر بمعنى السؤال

تعدى الى المفعول الثاني عني الله وكذا قعدك الله وان لم يستعمل اي جعلك قاعدا متمكنا بالسؤال
من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك ليكون فاعلا اي عمرك الله نعمرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما
على المصدر ويكون التقدير اسئل عمرك الله اي اسئل الله تعميرا واسئل الله عمرك واسئل الله قعدك اي تقعيدك
ملازمك العالم بما هو لك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل تمكينك على حذف الزوائد
واسئل متعد الى مفعولين او يكون المعنى سالك بحق تعميرك الله اي استعفاءك بقاءه وابديته وتقعيدك
الله اي تسبيبك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن
وهما مصدران بحذف الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك
الله بكسر القاف بحذف قعدك اي قعيدك وملازمك العالم بما هو لك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد
هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالخليط والخليفة فعلى هذين
سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تاويلهما باسئل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما
مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء الذي خاطب به مجرى قسم السؤال
لانه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للسؤال كانه قيل طول الله عمرك فعلى كذا **قال** وقد جاء في معاضيع منها
ما وقع مثنيا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الا سيرا وما انت
الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سير سيرا **اقول** قوله وما وقع مثنيا الى اخره هذا مصدر يجب حذف
رافعه بشرطين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا
لكونه صاحب ذكر المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعدلا او معناه نحو زيد الا سيرا واما الدهر
الا نعلبا وانما انت سيرا وزيد سير سيرا والمعرف تعريفا تعريفا وكذا ان دخل على المبتدا نحو نحو
ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود منه

من مثل هذا الحصر والتكرير وحذف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث
والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو فلان يكرم الضيف ويؤدي الطريد ويؤمن
الخائف والله يقبض ويبسط وذكر ايضا لمشابهته اسم الفاعل الذي لا دلالة فيه على الزمان فلما
كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل الفعل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد
او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار الفعل لازم الحذف فان اراد الزيادة المبالغة يجعلوا
المصدر بعد خبرا نحو زيد سير سير وقد يجيء الخبر كما ذكرنا في المبتدا في قولها فانما هي اقبال واذبار فيخبر اذا
عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ومثل هذا المعنى اعني
زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة
او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما يبينها معنى الدوام **قال** تجب لذلك فضيه وانما هي فيكم على ذلك
الفضيه تجب كما يسوى به كمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت **قال** احمد الله واثني عليه
ومنه سلام عليك وويل لك **قوله** مثنيا بعد نفي اي شرطيا لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد
نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ فصد هو الموجب لحذف
الفعل كما ذكرنا **قوله** داخل على اسم صفة لنفي ويرد قول النفي على اسم المذكور شرطا وذكر لانه يجوز
كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجد ذلك الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر على مفعول مطلق
كما يجوز ان يكون كونه خبرا لفعلين مجازا فالشرط اذا اما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون
اي المصدر خبرا عنه الا مجازا **قوله** او معنى نفي تريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا **اعلم**
ان هذا المصدر الذي بعدلا او معناه قد يكون منكرا كما ذكرنا او معرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير
البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد الا سير سيرا قال الرضي حذف الفعل اوجب

لقيام الاول مقامه فلما ووقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده اووقع مكررا بعد الخبر يكون خبرا عنه
حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى اذا كنت الارض دكا دكا ولا يعطى لفظ الدك الفائدة الا بتكلف قال وقد ما وقع
تفصيلا لانه مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اقول يعني مضمون الجملة
مصدرا مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ويعني بانه ذكر المضمون فائدته
ومقصوده وغرضه المطلوب منه وهو انه لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذكر الشيء كالثمرة الذي
يكون بعد المؤنة ويعني بتفصيل ذكر الغرض بيان انواعه المحتملة واعتبر الشارح ان ضابط هذا القسم
ان يذكر جملة طلبية او خبرية تضمن مصدرا يطلب منه فوائده واغراضه فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض
بالفاظ مصدرية منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وتحذف افعالها وذلك لان
تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمر فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة
مقام ما تضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وكثرت تلك الفوائد استغنى عن ذكر افعالها
قبلها والتزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تعالى فشدوا
الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلق من شد الوثاق اما قتل او اسر فاما منا او فداء فقد فصل الله
هذا المطلق بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول في الخبر تجر به يكتب فقراءة بعد او يبيعا وتمر وتشتري
طعاما فاما يبيعا واما اكلا ونحو ذلك قال وشبه ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
مثل صوت حمار وصراخ الثكلى اقول يعني ان قولهم صوت حمار مصدر فائدته التشبيه
اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها التي لصوت حمار وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر
المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير
المجرور باللام في مثلنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون بمعنى اسم المضمن بالجملة الذي

الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارض الصاحب بغير لازم فتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله
هدى الصلحاء فان الثاني اذا يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذا على معنى الفعل اعني على
الحدث ولكن النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر يدل عليه الجملة المتقدمة وهي المصدر تدل عليه الجملة
المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وقع حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار
فاقيم المصدر كلمة اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل
مقدر قال وانما انتصب لانك مرتب به في حال تصويت ومعلجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفعل
فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر
الحادث اي الحال الماضية وهي لفظة مثلنا في مثلنا فالجمود عن الفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان
العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت
مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يجوز في باب المصدر حتى يكون نحو قولك تعجبت من ضربك
ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضربا يزيد خير من ضرب عمرو ضربا وفي هذا رد لان
المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه وسيجيء لو قلت مررت فاذا له
بصرخ صراخ الثكلى يعني لصراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اي يصرخ وفي عمل الفعل منه ولا يمتنع وليس
قطعا بدون عمل الفعل بخلاف الصراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجه الثاني لا يكون من
هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله
تعالى صنع الله ووعد الله كتاب الله وصبغة الله لان ما قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر
منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب
اعني صوت حمار صراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل

اسم مقام

كما يجيء في باب البدل وأما على الوصف وذكر على أحد وجهين قال الخليل على حذف المضاف أي مثل صوت
حمار فيجيء إذا تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لأن مثل لا يتعرف بالإضافة وبني عليه يجوز هذا رجل الفوز
على الوصف أي مثل أبي يزيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل أي مثل الطويل
وقال غير الخليل هو على حاله ما ول بالمشتق أي صوت منكر كما تقول مررت برجل سداء حمرة ومثل قليل
كما يجيء في باب الوصف فإذا تعرف فهو عنده لا يدل إلا غير وإذا انتصب المصدر أعني صوت حمار جاز أن
يكون حالا على أحد التأويلين المذكورين في الوصف وذي الحال الضمير المستكن في له وأما إذا كان المصدر
للتشبيه جاز نصبه نحو فإذا الصوت صوت حسن وفي سيبويه يجب رفعه على أحد وجهين أما على أنه بدل
من الأول أو صفة له وإنما حكم فيه بالبدل لأن التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لأن الثاني مع وصفه
صار كاسم واحد مفيد ما لم يفد الأول ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيدا لا غير ومن جعله صفة جاز أن يعني
الوصف ليس فيه فيكون مع وصفه كاسم واحد لا ترى أنهم يجعلون الحال الموطئة حالا لأن في وصفه معنى التأكيد
كما في قوله تعالى أنا أنزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو الماء ماء بارد إن كررت فصار وصفا
فإن شئت فيه بالخيار وإن شئت نونت وإن شئت لم تنون فجعل الثاني لكونه تكريرا للأول موصوفا بشيء
كالوصف للأول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف تابعة الظاهر لا فيه ولا منع عندي أن يكون الثاني
أعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء وأجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب أيضا
أما على المصدر أو على الحال وإنما أفتى سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ
الأول ومعناه فالأولى أن يجعله تابعا للأول وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون غير
تكرير المصدر فالأولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا
أي صوتا حسنا وكذا انفصلت الجملة المتقدمة ما صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالأولى اتباع الاسم

المصدر وإن كان للتشبيه وصفا أو بدلا كما ذكرنا نحو مررت فإذا له صوت صوت حمار وإنما ضعف نصبه
لأن الجملة المتقدمة ليست إذا كالفعل لخلوها عن المسند إليه الحدث معنى ولا يد للفعل من مسند إليه وقد جاز
النصب فيه على المصدر أو الحال كما مر وروي في بيت رؤبة فيها آذن بها آذن بها نصب بما مع أنه لم
يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف قال ابن الأنباري في مثله قال ومضمونا وقع مضمون
جملة لا يحتمل لها غيره نحو له علي ألف درهم اعترافا وهو توكيد لنفسه أقول يعني بكون المصدر
مضمون الجملة لا يحتمل لكل الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر فلا يحتمل لها إذا إنما المصدر إلا ذاك
المصدر ولهذا قيل إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا في علي ألف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف
الذي تضمنه الجملة المذكورة كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا إلا أن المؤكد هنا مضمون المفرد
أي الفعل مرادون الفاعل لأن الفعل يدل وحده على الضرب والزمان وأما في مسألتنا فالاعتراف
مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزئيها ومنه قولهم الله أكبر دعوة الحق لأن الله أكبر
أولا الأذان الذي هو الدعاء الحق إذ هو دعاء إلى الصلاة قد دعوة الحق كما مر وهو
ومنه قوله أني لأمنحك الصدود وإنني قسما إليك مع الصدود لأميل لأن قسما بمعنى التأكيد وهو
الحاصل في الكلام السابق بسبب إن واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على
ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وكتاب الله ونحوهما لأن ما تقدم من الكلام نص على معنى هذا
المصدر ويجيء بالمصدر مضافا إلى الفاعل لأنه حصل الأمر من أجله فعلها كما تقدم ففي مثل هذا
المصدر ضابطان لوجوب حذف أفعالها الإضافة المذكورة وكونها تأكيدا لنفسها ولا يمتنع
في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الأفعال
الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو له علي صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب بالآن ثم امتناع

قال ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اقول اعلم
ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد اخوك يعني زيد اخوك في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان
المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفردا اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان قولك
المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان يكرر واذا
لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه
على التفصيل ان جميع الامثلة المورودة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما في معنى القول قال تعالى
تبين من مريم قول الحق الذي وقوله هذا القول لا قول لكم اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك
انه باطل وهذا زيد غير ما تقول فيه مصدر به اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قولك انا ابو النجم
اي هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا
وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا لا نبغاه على كل حالة من الدهر هذا
غير قول الهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا فعلته البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة
واحدة والمعنى انه ليس فيه مرة دون مرة بحيث اجزم به ثم بدا لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت
به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة
مني لا مرة فيها فتقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا لها
لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة
لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي بمعنى جميع هذه المصادر لانه كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا
حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من جهة

معنى البتة

حيث مدلول اللفظ اذ جميع الالفاظ من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس مدلول
اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر
كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا
ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة يدلان عليه دلالة تضمن لان الامر قاطع بطلب الفعل و
والنهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال احدكم لا تقضيان كراه ولا يستعمل الا مع
النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله يعد كما قوله لا تقضيان لكان مؤكدا
لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو جعل زيد الفرس لان عدم القضاء يكون اذا هو المحتمل
للجد وغيره فيكون كالرجوع الى المحتمل للمفرد وغيره فان قلت هذا كما مضمون عدم قضاء المخاطبين
لان قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد
والهزل سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض نحو زيد يرجع المفرد فان المفرد في هذا
المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان هذا كما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا
المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدك
اقول لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول انبغاه على كل حالة جدا لفساد المعنى فنصب جدك
اذا بطرح الباء والمعنى اجدك منك كما قال الاصمعي وقبله قوله اصفا بني انباء بني جندل منذرتكم اياي
وسط المجالس اي الحق ومعنى صفا وجدك متغايران او نقول انتصابه على الحال كما في فعلته
جهدك على الحذاف الذي يجيء فيه والتقدير اجدك الفعل الذي يعد اذا لم يكن مصدرا بالالف اما صدر
الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير الجد آية جدا ثم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذا
مما يجيء حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قررنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيره

ينبغي ان يكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكد لنفسه ويقوى
ذلك انه لا يجوز كان تقول زيد قائم غير ضد او ابو عبد الله قول باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه
فظهر ان قولهم نحو معنى زيد قائم ظنك ان ظنك معتقد مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس شيئا اذ ليس
قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه ينزع الخافض كما قيل في اجتدك وعلى المصدر كمنه غير
مؤكد ولا يجوز اضماره ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا اثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر
مؤكد لغيره معنى ان اللفظ السابق دال عليه نصا لا انه انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذ اتوهم المخاطب ثبوت
نقيض الجملة السابقة في نفسه لامر وغيره في ذلك كذب مدلولها فكما اكدت باللفظ النص في معنى لفظا
محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل
هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص
والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المص معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال غيره وليس شيئا
لانه في مقابلة التاكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب
في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين
مقامه اعني قيل المصدر فلا يجوز تقديم المصدر بين على الجملتين لكونه كالفصل الضعيف قال الزجاج
ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اقول وانا لا ارى بما ذكر كون الجملتين بانفسهما عاملتين
في المصدرين لافادة معنى الفعل كما ذكرنا فلا تتقدم المصدر ان عليه لضعف الفصل فلا يكونان
اذا من هذا الباب قال ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اقول ليس وقوعه مثنى من الضوابط
التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اي ارجعا
كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفتين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله ان

اي وتعوث متعوذا لما نابني من الحادثة فلبيك اي اجابتي ثم قال فلبي يدي مسور اي اقيم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذي يدور اي اكون كذلك

اضافته الى الفاعل والمفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس فليلفظ
يا الما اضيف الى المضمر كالغلامي وليس بوجه لبغداد بانه مضافا الى الظاهر قال تعوث لما نابني مسور
فلبي فلبي يدي مسور قال ابو علي معنى المثنى يجوز ان يقال لا يجري الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة
وقف عليها افعى افعى بالياء واصل لبيك الب لك الباء بين اي اقيم لخدمتك اشتقاقا مورك ولا ابرح
عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين والمعنى الباء كثيرا
متتابعا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف والله ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر المتعلق
واضيف المصدر اليه كما ذكر ليفرق بين المجيب بالسرعة من التلبية فيتقرر ثم استعمل لما يوجد في
بمثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو
مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله
والمسبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتق من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل
لبيك اي اسعدك اي اجيبك اسعادين الى ان اسعد يتعدى بنفسه تارة فالب فانه يتعدى باللام و
قولهم دواليك اي تداولا الدوالي وهذا ذيك اي سريع اسراعين قال هذا ذيك وصفا وقضا اي جريا
يقال فيه هذا ذيك كقوله حاذ امذق بل رايت الذئب قط ويحاجيك اي كفاحين كلها مصادر
لم يستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف هنابك وهنابك وانك كان ظرفا فانه يستعمل هنان
وهوال قال قالت هنان ما انا بكرهها اذ وثب ام انت بلحي عارة ومعنى هنابك اي تحنن بحننا
بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها فيها ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان اولا
نحو قوله ارضى وذوبان الخطوب تنوشني واسرا وانشد في الحديث وقياما وعلم الله وقد قعدا لكل
وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر

في التوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس وأقائما وقد علم الله وقد قعد الناس وكذا قوله أيهما مرة وقيسا
أخرى وقد قيل إنها أحوال كما يجيء في باب الحال وهما يشبهان بكون وهما يشبهان كل مصدر عطف على هذه بالواو
والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول لحبيب الطالب نعم ونعمة عين أي أفعل وأنعم عينك
أنعاما أي أقر قرة الزائد وأضاف إلى المفعول أو نعمت عينك نعمة أي قرت وهذا مضبوط بضابط
الإضافة أيضا كما تقدم ويقول الراد لا أفعل ذكر ولا كيدا ولا بعا وهو مصدر كاد أي قرب ويقال أيضا
ولا كوذا ولا مكاذة ويقول الراد على النابي لا أفعل ذلك وتحاوبوا وتحاوبوا ويقول أغنيت أغنيته الفقر
بل أسرع من ذكر وأما وبيضة في الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر وأغنانه عنه
من الغصان نحو وينبل إليه ينبلا عند سيبويه وهذا أمر الغصبان وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر
وهي فإما بك كي في الدنيا والمعنى ذهبت ذهابا والأصل فإما بك كي أي في كيك واللام بمعنى الى كما تقول
في الحال كلمته فاه الى في أي مشافها ويجوز أن يكون هذا أيضا بمعنى المصدر أي كلمته مشافهة إلا أنه لا يجب
حذف ناصبه كما وجب في كلمته فاه الى في بل جعلت الجملة التي هي قولها بك كي بمعنى المصدر أي أصابه الدنيا
فانحى عنها معنى الابتداء والخبر وكذا صار معناه الى في المصدر أي مشافهة أو مشافها من غير أن يقدم
من المضاف والمضاف إليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أعرب مثلها ما قبل
الآخر وهو الجزء الأول بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر أو الحال فقيل في فوه وفوه فاها
وفاه وترك المضاف إليه والجار والمجرور على ما كان وقيل انتصب فاها على أنه مفعول به أي جعل الله فاه الدنيا
الى كيك أي جعلها مشافهة قال المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا وأعطيت عمرا درهما
أقول قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار مجرور متعلق بقوله ما وقع عليه أو هو يجري الواقع لبدخل فيه المنصوب
في ما ضربت زيدا وأوجدت ضربا وأحدثت قتلا فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا أو

قد يقال هو مسند الى زيد وعمرو معا عند المعنى المقصود والمسند لا يسمى مفعولا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو فاعل بفعله
وفصيحا حال لا يسمى فاعلا للفظا ١ واما قوله فصاحت زينب بما قلبي بما فيه مما قصدته فهو فاعله بل هو مفعول به على تعلق الفعل به أو حينئذ ١٢

١٤

أوقعت عليه الإيجاد وفسر المصروف وهو عمل الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي أن يكون المجرور
في مررت بزيد وفررت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها وكذا أنا يقال لها
مفعولا بها لكن لو سلط مرفوعه ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم وكلامنا
في المطلق وأيضا فإن معنى المشترك كمررت وعمرو لا يفهم بعد إسناده إياه الى زيد لا بشيء آخر وهو واو
وليس بمفعول في الاصطلاح والأقرب في رسم المفعول به أن يقال هو ما يصح أن يعبر عنه بأسم مفعول
غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا فيقول أسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع
المعمولات أما المفعول المطلق فلأن الضرب في قولك ضربت ضربا وأحدثت ضربا وإن كان مفعولا للمتكلم في
المثالين إلا أنه لا يقال في الأول أن ضربا منصوب ولا يقال في الثاني أنه محدث وكأسائر المفاعيل فيطلق
عليها أسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيد بالجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا
أكرمها كان اليوم سيرا فيه وكذا فرسخان وزيدا مفعول معه وأكرما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد
وقمت الى زيد ممرورا به ومقوما اليه وزيدا في قولك زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلمت زيدا
طعاما وبعت زيدا ثوبا وأمثالها ملحق بالمفعول به بحرف الجر لأنه مفرغ منه ومجيء اليه وبيع
منه ومكيل له ومبيع له وقولنا المثبت أو المجعول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وأفعال
القلوب في الحقيقة لا تتعدى الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الأول فالمعلوم
في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن يقتضي ما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قال حد واحد وهو الآخر
مع أنه في الأصل مبتدأ وخبر لأنك لو حذفت أحدهما كنت كالحاذف بعض الكلمة وكأسائر ولعطيت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر إذ زيدا في قولك كسوت زيدا جبة وأعطيت
زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطلق وهي هذا الفعل إذ الجبة مكساة ومعطاة أي مأخوذة

وكذا اخترت زيدا النهر زيد مختص والنهر مختص والمعنى جعلت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوه ويختص النهر
وليس انتصاب الثاني مثله بالمطاوعة على المقدر كما قال بعضهم اي اخترته فختص النهر لانك تقول اخترته النهر
فلم يختص بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الجعل وذلك الفعل المطاوع اي جعلته
على ان يجعل النهر كامر وباب علمت زيدا فاضلا المفيد متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وفيام زيد
هو المعلوم كما قلنا في كسي واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا
في علمت وقولهم المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يفعل بالفعل ويوقع
عليه يقال فعلت به وفعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه
واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه يقوم المعنى المقتضي لرفع الفاعل والمعنى
المقتضي للنصب على المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام من نحويي الكوفة هو الفاعل
وقد ذكرناه عند الحال ان المذهب الاول اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية
وقال خلف من الكوفيين ان علامة كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان علامته الاسناد على ما تقدم قال
وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء والمفعول معه
وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه
ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة قلا تقل زيدا اضربنه ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب
على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهتم والا لم يؤخر عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل
مؤذن بكونه مهتما فيتنافران في الظاهر وكذا يجب تاخيره عند توسطه المنصوب بغيره بسبب التقديم
كما لو قلت موسى ضربت فيجب ضربت موسى نظرا الى ان المتقدم مفسره وكذا لو كان الناصب فعل النفي نحو
ما اضرب زيدا لانه لا يتصرف في معمولها كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة لا يجوز في نحو اجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يتقدم

لا يفصل بين الحرف والمصلة وصلتها كما يجوز في باب المنصوب ويجب تقديم منصوب الفعل على ان تضمن
المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب
وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمول ما يلي الفاء التي هي جواب اما
اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك في حروف الشرط من انه لا يدخل
مثل الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم ان شئت وتخلي الاخر بعد عامله
نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو ان لقيت زيدا فاضرب خالدا
لم يجب تقديم المنصوب ومنعه الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا مفسر في التقدير من وجوه احدها
بالنظر الى غلامه لانه من تمام ضميره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب
لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه مكانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم
ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المعمولية
والمفعولية واجاز البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا متعلق الكوفيين نحو غلامه واغلم
اخيه زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصورة هو الفاعل
ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فيبقى مفسرا هو
متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وبذلك خالف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير فيجوز
تقديمه عليه واجاز البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر
وهو اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا
منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واثبتت بالمفعول
الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجاز البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل

● اما اذا وصل بعد فاعل الا فيه اضمار مستثنى لا يصح اليه فلا ما صح هنا

واعلم ان لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا
ضربه كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قال وقد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه نحو زيدا لمن قال من اضرب
ووجوبا في اربعة مواضع الاول السماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم وارسلوا سهلا اقول القرينة
الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما تقدم اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية
كما اذا رايت شخصا في يده شيئا قاصدا لضرب شخص فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه اي دع امرأ ونفسه
والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت كما عدا لعدم ضابط
يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى و
انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا على التثليث والتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا
لكم وليس بوجيه لان كان لا يقدر فيما قلما يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على
اضمار كان لجاز انتهوا محسنا اي كن محسنا وهو عندك بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم
صبحك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير صبحك وانت خيرا لك ووراءك وانت مكانا اوسع لك يقوى
مذهب سيبويه اي تقدير انتهوا الاية وكذا قوله فواعدي سرحتي مالك او اتبرئي بنفسها سهلا اي قولي
انت مكان سهل وكذا قولهم انه امرأ قاصدا اي انه مرئ هذا وانت امرأ قاصدا وقرينته انت في هذه
المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب
بانت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه و
اورده الزمخشري في ذكر واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وصبحك خيرا لكم فيهما وجبا اضمار فعله ولعله
سمع انه وانت امرأ قاصدا باظهار ناصب امرأ ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا
فالثلثة متقاربة المعنى ومعنى امرأ قاصدا امرأ اقصد والقصد الامر خلاف المقصور والافراط قال

قال الكسائي تقديره انتهوا يكن خيرا لكم وانت امرأ قاصدا هذا
قوله وانت امرأ قاصدا اي انه مرئ هذا وانت امرأ قاصدا
عاب الشارح الزمخشري ان امرأ قاصدا
فيما ان انه مرئ هذا وانت امرأ قاصدا
فيما ان انه مرئ هذا وانت امرأ قاصدا
فيما ان انه مرئ هذا وانت امرأ قاصدا
فيما ان انه مرئ هذا وانت امرأ قاصدا
فيما ان انه مرئ هذا وانت امرأ قاصدا
فيما ان انه مرئ هذا وانت امرأ قاصدا

قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك
لا وعرا وقال المبرد اي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي نالت
ناهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو الغمغمي على ما ذكرنا وسهل من قعد سهلا على
وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضماره فعلها اما قولهم هذا ولا زعما انك كان الخاطب كان زعم
زعما كاذبة فلما ظهر ما يخالفه ذكر من قول عليه سيماء الصدق صادقا غير قيل له هذا ولا زعما انك اي هذا
الحق ولا اتوهم زعما انك ويجوز ان يكون التقدير لا زعم هذا ولا ان زعم زعما انك او ان زعم زعما انك
ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى زيدا وكان اسم رجل مشهور
فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من انت كون
كما قيل له كيف انت وقصده من تريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر شخصا بسوء اي من انت تذكر
زيدا ويروى بالرفع اي كلامك تريد نحو كلمته فوه الى فيه والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك
من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع والمعذر كالاليم بمعنى المؤلم واعذر وعذر بمعنى فيجوز
ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل
والشهيم فكثير والعذير انما الحال كما وطئ المرء تعذر عليها قال جارية لا تستنكري عذيري سيري
واشتاقي على بعيري يقول سيري واشتاقي الحال التي ينبغي ان تعذر فيها ولا يلام عليها يقال
هذا اذا استعجل شخص الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك وعذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي
فعل المكروه الى ذلك الشخص اي كل العذر فيما تجازيه به وصنيعه اليك ومعنى منها فلان اي من اجل
المسألة اليه وايثاره اي اثره وعذره ما تعامله به من المكروه ومنه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لابي بكر اعذرني من عائشة اي من اجلها تاديبها وتعريكها في الخير ليهلك الناس حتى يعذروا

يعني الحال المعتمد الاولى
اعني العاذر والعذر فقدر
هذا التقدير يعني قوله اي سيري
اي كما انه مما يلقى هكذا

من انفسهم اي يفجعوا الغير بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فمعنى من انفسهم اي من اجلهم
انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائه اياه اعلى عذره في ايذائه فهل ههنا
من يعذرني ومنها قوله لما اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى لخفت اهلك مع الليل
اي لا يسعك الليل الهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اي لخفت اهلك ويلحق
الليل وتنهاكليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زيد وعمرو وتمرا لاكثر
اي هذين زيد مشيرا الى زيد والتمر فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلأ على البغرى ارسل واعتقا
وسوكيه اي اجمع حشفا وسوكيه وكل نحو وشتمه هو اي اصنع كل شيء ولا تركب شتمه هو
وان تاتي فاهل الليل والنهار اي فتاتي اهل الليل والنهار هذا لك بالليل والنهار ودار لابيه
اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف
الى اليوم وكاليوم رجل قدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وهو اي وكل شيء وشتمه هو اي كلاهما
وكل شيء لم وربما الحذف في جميع ما ذكر وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال
لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا اذا في افعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المنبه به
فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما اهلك واجمل اذا قلت في التعجب ما ادرى المتعجب منه
ولا يحذف في التعجب الجاب نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى
نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعالى من يشاء اي يشاء
او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون وقولهم
وان تعذر بالمحل ما ادى ضرره الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يعذر بالجرح واما للمبالغة
بنزلة التعميم كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط قال الثاني المنادى وهو

الاولى ان يقال في قولك لفعل زيد فان ما ذكره ظاهر في الانشاء فلا يكون زيد فيه مطلوبا بالفعل بل يجيء طلب اقباله هكذا

والمطلوب اقباله بحرف نائب منابه ادعو لفظا او تقديرا اقول اي الذي يطلب منه ان يقبل
عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله المدعو المنادى لانه المتنبه عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب
منابه ادعو صريح نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلح بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يجد المنادى
كالمتكلم وذلك لانه لو هذا يامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال قل فيه زيد اطلب اقبال زيد ولو هذا يامر
لفظي اي ما دخل عليه يا واخواتها قل فيه المدعو وليس بمنادى والظاهر ان هذا الله لم يجد الظاهر
كالمتكلم فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمدعو عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام
المنادى في الامر والنهي وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المنادى منادى على وجه
التنبيه فاذا قلت يا محمد فكانك تناديه وتقول له تعالى فانا مشتاق اليك ومنه قوله تعالى المراد لا تبعد اي لا
تهلك كانهم ضمنوه بالمبيت على الموت وتصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تهلك ولا يهلكت
وكذا المدعو المتوجع به نحو واويلا وواثبورا وواحزنا اي احضر فهذا وقت تعجبي فحضاعك والدليل على انه
مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول يا ثبورا وكذا المستغاث
منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا للدواهي
حضر فهذا وقت تعجبي منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل له معنى الاختصاص والعارض غير
معتد به هذا والنصب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده
يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته ولحال
المدعو نصب المنادى على حرف النداء لسد مسد الفعل وليس بمعمول له بحال اما له الفعل فلا يكون
اذا من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بفعل واجب الحذف وعلى المذهبين بان يدعى جملة وليس المنادى
احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد

يا زيد ثم قال او هذه يا
كذلك يا زياد

قوله التعجب عن حضور الله مخلوقا
فلذا يا الله مستغاثا
بالله يا الله مستغاثا
بالله يا الله مستغاثا

احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى ستة مسندة بها والمفعول به بناء على المذهبين
واجبا الذكر لفظا وتقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورده بناء الزامه من ان الفعل لو كان مقدرا
او كان ياعوض منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء قلنا اولى ان يقدر بلفظ
الماضي اي دعوت او نادبت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي فقال ابو علي في بعض
كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال وتبع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من ثلاثة والهمزة مما ادوات
النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوزت فيه ما لا يجوز في غيره الا ترى
الى الترخيم وتبع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون فاعلا لعدم تقدم ذكره ولا المتكلم لان اسم
الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم فالجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كونه فاعله ظاهرا او
مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر فتقول صه في المفرد المذكر
والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير فيكون
كما قال بعضهم في اقبل انه بمعنى اقبر او تعجب او في او انه بمعنى اوجع او تويعت وقيل لو كان اسم فعل
لتم من دون المنادى كونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية
والشرطية والنداء لا بد من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المضاف اتفاقا نحو
يا زيد دعاء صفا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الخف وزيد قائم صفا اي فنصبا بفعل مقدر كما قيل
فيهما واجاز المبرد نصبه بالحال نحو يا زيد قائما اذا نادى شيئا في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا
لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي هو بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل تقديره الزمه الله
فهو مثل الجنبي يجوز ان يكون مركبا قال ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل
ويا زيدان ويا زيدون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا

وما يزيدون خارج منه وما يرفع به اسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد
المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في
المبتدأ بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الامر ثم انا لو فرضناه لشابه
المضاف الى ياء المتكلم اذا حذفت الفعل الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولو نونا ليكون
فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر قال
وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوب في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب
بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفي بيا ونوى الالف فصار
كالقاضي فبني على الضم وفتح المضاف لوقوعه المضاف اليه موقع الذي يستحق الحركة عنده لست نصبا
ولا ادري ما يقول في نصب المضاف والمفرد النكرة ولم لم يجري المضاف مجراه في كونه منصوبا
قوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ويعني بالمفرد
ما كان مقصودا قصدا سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا
ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا
هؤلاء ويونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعد لانه المنقوص
ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذفه نحو يا قاضي من الآن فوقا من الالحاق بالكلمة
وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه
مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف كالكاف ذاك لفظا ومعنى وانما قلنا
ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف
والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع

موقعها وان وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظر الى المظلوم قال يا ايها الرجل يا ايتها
الذى طلقت عاما فقد جزيت جاز يا اياك نظر الى كونه مفعولا كما ورد فى كلام ابن الاعرابى يا اياك قد
كفيتك فانه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضمر اقتصر على القدر المضطر
اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا به
الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرفا
فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركة المنادى المفرد نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم
كما علوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك قال ويخفض بلام المستغاث نحو لزيد ويفتح للمتاق
الفها ولام نحو يا لزيد وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين
اقول هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او يتعجب منه نحو يا للماء وهى
لام التخصيص ادخلت علامة للمستغاث والمتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما
اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالتخصيص لقرابته
فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول
وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه لانك
تقول ضربت لزيد حسن وانا ضاربه لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر فى المستغاث
لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلى يا ما هو مستغاث
له بكسر اللام والمنادى مكسور نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اى قوم والثانى وقوعها على المستغاث
موقع الضمير الذى يفتح لام الجر معه لما يجئ من حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو
قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث لم

حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا
لعطافنا ويا لرياح وانما كسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للعلماء
وفتحت فى المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسرها مع على انه مد نحو قوله فلا تجزعوا يا للدواهى
ويا للماء ويا للغليغة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فحذف وهو ضعيف لانه
يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهى ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له من غير يا سواء الفرق
وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث يا لله من الم الفراق واما اللام الداخلة فى المستغاث
له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين ادعو الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى
عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المدعو نحو لزيد لافتك قال
مهلهل يا لبكر انشروا لى كليبا يا لبكر انى اى الفراق وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لبشر
كليب واستغاث بهم للفراق تكلف ولا معنى للاستغاثة هنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام
على المنادى فى غير المعنى المذكور فلو قلت يا لزيد فدعا كذا وانت تريد لم يجز ولا يستعمل ما هو فى
النداء فى الاستغاثة والتعجب الا باو حتى تكون اشبه فى النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى
المستغاث به والمتعجب منه والمدعو قوله واللام قال الخليل اللام بدل من الزيادة فى اخر المستغاث به و
المتعجب منه فكل واحد من الالف واللام يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب
فتكون ترى ياء ومن واوا ومن الفا كزيادة المندوب كما يجئ والخاصل المستغاث والمتعجب منه معربين
عند الكل وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء فى المنادى ضعيفة لانه لما اشبه كلام المبنى
المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء
عما فلما منع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام

المنادى

كان او مع الالف والمسواها ثلثة المضاف والمضاف اليه والمفرد النكرة ويعنون بالمضاف المضاف
اليه يجوز بعد بنى اسما تامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا وحسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع
اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو يخرج عنه الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين ان يكون عطفا اولا فانه مضاف مع المضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول
لا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضاف عطفا اذا كان عطفا والا فلا فيقال عند
رجاء غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد وثلاثة اذا قصد جماعة معينة والا فلا يا ثلثة
وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباطه بعضه ببعض من حيث المعنى
كالمركب يا خيرا من زيد يا ثلثة وانما نعت بهما لانه وصف نحو يا طالعا جبلا لا يجعل او يا جوادا لا يبخل قال الشاعر
اليوم مثلة بربه ولكنه في كلبه تواضع وقال اعبدا حل في شعبي غريبا لوما لا ابا لك واغترابا وقال
اذا رجزي يحت للعين غثه فما ادهوي يرفض او يترفرف وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله
السلام فكل هذا مضاف مع المضاف سواء جعلته علما اولا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد
كقولك يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ويا ظريفا ويا ثلثة وثلثين
ظرفا ويا عبدا حل في شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان العباس
في المنصور يا طلعة او الظرفاء ايضا لا يجوز نحو يا طالعا لا يجعل القدس واذا لا يجوز الدرس لكنه كثر وصف
الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير ان كان موصوفا بجميع تلك
الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا طالعا لا يجعل غفار الذنوب الملا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع
المعطوف اسما لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس من

ايضا التوبيخ فتقول اما البدل وعطف النسق فيجوز لتكرر اسم نحو ثلثة وثلثة واربعة واربعة فلا يجوز ان يكون المنادى المنون مضافا
لانها كالمستقل بالتركيب فلا يكون كالمفرد المنادى واما عطف البيان والتاكيد فلا يجوز المنون كالمضاف في كونه حيث المعنى جزءا منه بل يعطف
عطف البيان عند الصريح بعد تمام المنون لرفعه لمحله وكذا التاكيد بعد تمام المؤكد لرفعه لمحله في الاسم او النسبة من جانبين قوله وبع ح

منونهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة متنقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف
ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل
دون الثاني ما هيئة المعنى وبخلاف نحو يا طالعا لا يجعل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى
انك لا تقول في يا رجلا لا يجعل ولا في يا غلامان الفهامة الداسلان الجملة والظرف يصح وقوعهما
وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا طالعا لا يجعل واذا لا يجوز مضارعا للمضاف مع قصد
التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل لجعل الجملة او الظرف صفة للمنادى وفي صح وصفا للمعرفة قيل
يبعد الكلام اذ اجتماعهما اصله زيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف
حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بجوز نحو يا رجلان اكيا لمعين يجعلهما قبيل المضاف في المضاف هي
انهما اجازا يا رجلان اكيا لمعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز يا رجلان اكيا لمعين وفيه
اشكال لاستلزام جواز لا رجلا اكيا ولا قائل به والمسائل التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد
فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شبهها بالمفرد مع منونهما اسما مسمى واحدا كما في ثلثة وثلثين
في العدد ولا يلزم من ضم منونهما فساد كما لزم في الصفة نحو يا طالعا لا يجعل قوله ويا رجلا لغير معين
الفراء والكسائي لا يجوز النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا لكيا اما
ترضين فيك عن نداي من يجرؤ ان لا للاقيا انما جاز عندهما اما لكون لكيا وصفا لموصوف مقدر اي يا
رجلا لكيا او لكونه معينا ولا يرى البصريون بناء لكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير
اذ لا مانع من ذلك واجاز تعليق ضم المنادى المضاف والمضارع عليهما اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا طالعا الجبل
ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذكر المضاف لكون
جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير صحيحة وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا رجلا

الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضاف على المضاف اذا صلح اللام
جرى المضاف قال وتوابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف
الممتنع وقول يا زيد يرفع هذا على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والخليل والمعطوف بحرف الرفع وابو عمرو
والنصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضافة المعنوية تنصب والبدل
والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مصلحا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه اقول
كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا
ترفع نحو يا زيد وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام
لا يكون الا مجرورة تقول يا زيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المبني وانكر المجيني
ضرب زيد وعمرو فيسجن الكلام عليه باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه
بالمضمر الذي لا يجوز وصفه قال تقاع نحو الظريفة فرفع يا زيد الظريف على تقدير انك الظريف والنصب
على تقدير اعني الظريف وليس شيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى
على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيره مما بقية التوابع المختصة وهي النعت و
التاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي
يباشره حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا فتقول يا زيد ورجلا ويا
عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضافا اليه نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا
وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف فاذا
لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام فعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي يباشره
حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا على الموضع اذ بين ما يباشره حرف النداء

* اذا اضفت الشيء الى نفسه كقولك يا زيد ورجل واذا اضفت الشيء الى غيره كقولك يا زيد ورجلا ويا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل

النداء ضعيفة وبين ما هو في حكم المباشر فرقوا قالوا ونظير ذلك من كلامهم زيدا وعمرا وعلى ما اجاز لا يمتنع
يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز
في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل لسلامة المتبوع وجاز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ
كالمنادى المستانف والذي كان عطف البيان هو البدل كما يجوز في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا
عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل اي لما يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما
يجوز في التوابع فان قيل اذا كان البدل والمعطوف بحرف من الام في حكم ما يباشره حرف النداء لمتبوعهما
فليجز يا رجل غلام عمرو في البدل ولا غلام وجاريته في العطف قلت لم يطرد ذلك اما البناء لهم لا التركيب
على ما قيل ولا التركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما
يجوز في يا ايها الناس الى انفرادها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز انفرادها بتكرير
اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهوره فكيف تؤثر مع تقديره بخلاف يا على انه قد جاء ولا غلام
وجاريته بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني التاكيد والنعت وعطف البيان عند النحاة
وعطف النسق ذا اللام فتقول اذا كانت تابعة للمنادى المعرب بنيته اعرابا معرفا كانت او نكرة
اذ المحل المتبوع بها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع اتصاله يا
رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستانف معنى فكانه يباشره حرف النداء كما
تقول يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا
موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد منا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذا
ضمه اذا كان مفردا تبعا لمعرب او لمبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به
سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخ التوابع اما ان تكون

مضافة اولا والمضافة اما تقديرية كما في يا ربّ الحسن الوجه قال يا ذا الخوفنا يغفر لنا بحق بحق معنى صاحب
الاخلاص وكذا المضاف المضارع للمضاف نحو يا ربّ الاعشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى
حكمها حكم المفرد لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذا في حكم المضارع للمضاف
والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف
في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان
ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تاكيد كلكم في التاكيد وجاز يا تيم كلهم نظرا الى لفظ تيم قبل النداء
لان المضاف قيد عارض وعطف النسق والدائم لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري
يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها
تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيد وفي التاكيد يا تيم
اجمعون واجمعين وفي المعطوف في الدائم يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد باللفظ فان حكمه الاغلب
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو ومعنى فكان في النداء بمنزلة الاول فيجوز
اعرابه رفعا ونصبا قال الرؤبة اني وكل شاعر من البشر شعرا نظرا في جعل الى على يا زيد
بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظرا الى ان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيد الاول من غير معنى
التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصف الثاني نحو يا زيد الطويل فابو عمرو يضم
الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول معنوي او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة كما ذكرنا في زيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز
مثله لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عمارة انه كان يقول يا زيد الطويل بنصب زيد الثاني
على انه توكيد مثل يا تيم اجمعون فلا يمتنع اذا رفعه وذلك لانه لما وصفه صار مع صفته كالوصف للاول فعلى

فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه معا الوصف اكثر مما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف
للاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء بارد انتهى اعلم ان انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ
ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع
لخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا المبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر
الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كان الضمة التي هي حركة البناء تخص في النداء
بحذف حرف النداء ونزولها اليها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو يا رجل
فلما بنيت الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقال سيبويه استنكار
تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه
لو كان منادى لكان يشبه الرفع كما في الفاعل بخلاف التابع للمضاف اذا المنادى المضاف واجب النصب واما ابن
الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهته منصوبها المرفوع وتابع المرفوع
مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم يجز بناء التوابع المفردة
وسيما الوصف منها كما جاز في يا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف والدائم لا يمنع البناء كما لم يمنع في
الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في يا رجل المنفي لخفته هو الوصف لا الموصوف فكان لا يشترط الوصف
وذلك لان معنى يا رجل ظريف فيها الظرافة في الرجال الذي فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرافة لا
لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المنوع فان الفرق
على انه اورد الاخفش من امثلة الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل
ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والتقليل في
المعطوف يختار الرفع لان في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

الخليل ان يقول ان كان الرفع اولى للمنبه على استقلال معنى غاية الاشتراك اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المنبوه مضموما واما السؤال
عن ابي عمرو فساقط لان المنبوه اذا كان منصوبا تعين النصب في التابع قطعا واذا كان مرفوعا يحمله على لفظه كما مر

مستقلا معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له قال الرفع اولى بتنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل
وابو عمرو بين العلماء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المنبوه فكان بعيدا ان يجعل مركبا
كمركب مباشر للحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع منبوها انما في الاعراب لا في
البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون
المنبوه غير المضموم قولهما وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا
كان ذو اللام مثل الحسن بعروض اللام ويجوز حذفها فكما اذا تجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب
مع لزوم اللام كما في الصعق لانتفاء مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة
لزوم اللام في الاعلام وعدمها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل لجنس كثر
استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك
الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة استعماله علما له ويسمى ذلك العلم الاتفاقي
كانت اللام مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصار كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في اسم
كابن والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابا الزبير
وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين
والفضل والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد
اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية
الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالحرث
كالقبيح والجشم وكسى بها فكانت فيها عن العلمية واطلقوها على المسميين بها اوصافا ومنهم قيل في المثل
اذا جئت بها مثلا لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعضها يصلح له كانت مع اللام كالصفات لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانها في الاصل اوصاف موزونة وعدل
وليس يجوز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول الحسن
وعلى الجهد والعلى بل يجوز دخول اللام في اكثر ما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل
المنقول منه معنى المدح او الذم قالوا وفي جواز محل الاصل نحو الحسن في المسمى بها والكلب في المسمى بكلب
قالوا ابن اللبن في بني لبنى بكرين مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا
وقع الاشتراك اتفاقا نحو اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كانت في الاصل فعلا ايضا وليس بمطرد
قال غدا زيد نا يوم النفار كس بزيدكم يا بيض ماضي الشفرتين يماني وقال الراجز الوليد بن اليزيد مبارك مزيد
يا هنا ملتقاه كابله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فمن
الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد اثنان من اللام دون اقرانه نحو قولهم هذا يوم اثنين مبارك فيه واما
حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجتماعا بمعنى الثالث والرابع والخامس
محافظة على القاعدة المهمة في كون الاعلام اللازمة لاسمائها في الاصل اجتماعا صارت بالغلبة اعلاما
مع لام العهد فيقدر كونها اجتماعا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الغالب اجتماعا
ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولا اخواته كما عرفناه في الثلثاء والاربعاء وما يكون
في هذا الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته اما في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب
المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراك فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فالحق
بما عرف وعند المص ان لام الاعلام التي لم يثبت استعمال الغالب في الجنس اصل الذكر للعين
وغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار
بالعلمية علما فاما بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ذكر سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لام ما يجري

واحدة التقدير لما امكن وكان الاكثر ما يثبت جنسيته ثم اقتصر بواحد من الجنس في الحق القليل بالاسم
الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما يثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام المشكل الجمع
المعين ولا فرق له كالجهم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا
كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته لفظه كالمشترى ورابعها ما لا يعرف فيه ذكر المعنى
ولم يثبت جنسيته لفظه كالديران والعيوق لكوكبين لا يعرف معنى العوق والدبور فهما هذا بطوله ومذهب
المبرد ليس ما حال عليه المص لا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اقترنت مذهب الخليل
لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يجيء بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد
عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اقترنت مذهب ابي عمرو لان اللام اذا افادت
التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اعتبار الرفع لان اللام
لا تفيد التعريف وبهذا كم ترى خلاف نسبة ليه المص قوله والمضافة المعنوية اي التوابع المضافة وهي في
مقابلة قوله وتوابع المبني المفرد وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية
كما ذكرنا جارية مجرى المفرد وذكره شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا المجتهدان بمنعه في نحو يا صاح
يا ذا الضلال الحسن معا لانهما مضافان عندنا احدهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجيء في باب
الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر الحسن فالصفة في الحقيقة مفردة والثاني ان اللام في الضامر والحسن
اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضافا في اللفظ فكانه قال الذي ضمر عنه ولو كان قوله
الذي ضمر عنه بفعل صريح لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ويرد علينا في قولك يا زيد الحسن الوجه
فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول فيجوز رفع
اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا جريه للمضاف

المضاف في وجوب النصب انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ذا ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي
مفردا كان او لا وكان منونا مضموما او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنه حكم ابن فيما ذكر وابنة
فليس مثلها في النداء اما في غير النداء فيجري مجراهما وجهان طالما في المنعلات التخفيف معهما لفظا وخطا
انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترز
عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة
وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو
في الدار على ان ابن عمرو منادى وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد
ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب في قول سيبويه بعضهم الى وجوبه وانما اختير
فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها ولكثرة مكانه للتخفيف فحققوه لفظا
بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركة المستخفة في الاصل لكونه مفعولا وحققوه خطا بحذف الفا بين
وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع
بين متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المضاف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربعة في غير
النداء يخفف بحذف تنوينه ويجريا ويحذف الفا ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله قارئة
من قيس بن ثعلبة شاذ وان افضل هذه الشرائط لم يحذف الشرين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر
في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا
المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما قال
واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل
لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة اقول لو دخل

٣ العلم الموصوف بابن صفة مفردة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البيوت يجوز فتح المنادى المفرد صحيح لفظه

اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين وهى كالتنوين فمن ثم قرنت باسم
مبهم كالخمسة عشر واخواتها والا ان فيسكن دونها مطرح فى المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد
لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله فى الافراد والتعريف وقال بعضهم
انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف وفيه ان لا اجتماع حرفين فى احدهما من الفائدة
ما فى الآخر وزيادة لا يستنكر كما فى لغة الا ان على يكتفى من ضعيفها قالوا وليس الخلاف فى اجتماع التعريفين
المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا ابن يل المختلفين اجتماعا ادائى التعريف بحصول الاستغناء
باحدهما قال المبرد فى الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا تنكر ما قال فى يا عبد الله ويا الله
وقال المازنى فى اسم الاشارة يتكرر ثم يجيء بحرف النداء الغائب من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى يا هذا
ولا يقال ما اركبا اذا لم يكن الشئ المعين مولها مقصودا بالنداء واى مخالفة اجتماع مثل
هذين التعريفين هنا وما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا لهما بدلا غير دال
على ما يعينه معينة محتاجا يا لوضعه الدلالة عليه الى شئ آخر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم
لشدة احتياجه الى مخصص الذى هو واللام وذلك من ضرورة المنادى ان يكون متميزا الماهية
وان يكون معلوما لكن قد يعنى بنحو شئ ويا موجودا الا ان يكتفى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شئ مما
يكون فى الفعلاء الا انه يقع عليه اسم الشئ والموجود وهذا يجان وكلاهما فى الحقيقة فوجد واسم
المتصف بالصفة المذكورة انما يشترط قطعه عن الاضافة اذا لم يخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة واما
لفظ شئ وما يعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى
واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ان لا ابهام بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او
بالوصف واما اى فباسم آخر يعين واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ان لا ابهام لكن بما قبله لا

لا بما بعده وان اتفقا ذلك قال الخليل ان يكون ذكر مكررا كقولك ربه رجلا واما تخبر انه زيد فقليل واما
المجهولة فانه وان انزل لا بها بعد لكنه لم ثم تقول ان ايا المقطوعة عن الاضافة الموجه الى
الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد
يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم يجوز بعضهم نعت يا
هذا النصب والرفع كما فى يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم فى وصف يا هذا فقال
ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب
نحو يا هذا الطويل واما المازنى والزجاج فجوزا النصب والرفع فى وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يا زيد
الظريف ولم يثبت وانما قطعوا اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من فصلا لابهام و
ايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه
على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب ايدل بناء التنبيه بنصبه على كونه
مقصودا من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو اما المضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو يا مائة
وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين بدل عما مضاف اليه معلوم مقدر كما فى الحكم فرفعنا
بعضهم فى بعض وكلا اذ نا والقصد هنا الابهام وفى التنبيه بضاف تكلفه للنداء اذ النداء ايضا
تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اى وصفه اى فى بعض المواضع نحو يا ايها فيقتصر عليه والمنادى
باى الى نداء اسم الاشارة لانه اسم الاشارة فى الاصل يا يشار به المخاطب الى شئ فهو فى اصل الوضع
لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحرف الخطاب كما يجئ فى بابه فنحو شئ فى بعض الا ماكن من ان يدخله
حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء فيفصل بينهما بانه فى بعض المواضع لشاكر هذا الظاهر
ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل فعلى هذا يسر نحو يا ايها الرجل لا اجل

ثم المعرف باللام على ما اورد المصنف بل لا جل هذا اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا
ايها هذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاشفهني يا ايها الرجل اي موصول وفيه واللام بعده موصول
خبر مبتدا محذوف والجملة صلة اي والذي وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى وصلتها
اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها ويصح تعليله مذهبه بكثرة وقوعه اي موصوله في غير هذا الموضع
وندور كونها موصوفة كما يجي في باب الموصول قيل لو كانت موصوله لكانت مضافة للمضاف فوجب
نصبها ويجاب انه اذا اتحد حكم صلتها فالاغلب بناؤه على الضم كما بالنسبة الى الموصول فحرف النداء على
هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضافا للمضاف كلمة قوله كذا قال كذا
والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات
المبهمة وهو الرجولية وهذا هذا لتعت كما يجي اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان
لعدم الاشتقاق ويجاب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجي في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم
الجنس المعرف باللام كما يأتي في باب النعت اسم الجنس فلانه يدل على الماهية مابين الاسماء
والمحتاج اليه نعت لسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم فهم نعتها من الصفات المشتقة الا
بما يخص بعض الماهية نحو هذا العالم فيصح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية
حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افراده عدم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت
مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل
وهذا الفائدة تحصل من لام العهد فظهر ان احتياج المبهم الى صفة فمن ثم لا يجوز الفصل بين
النعت والمنعوت هنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير النوع ولا يجوز ايضا تعريف صفاته نحو
هؤلاء الرجال والفرس والبقر قوله والنزوا فرع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لذا وهذا وكان اكاه

وكان العباس جواز نصبه ايضا كما في باب الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه
باشر حرف النداء واما الظريف في باب الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكر في المغني
في تجويز نصبه فيقال قوله وتوابعه اي التزموا رفع توابعه اعني ان تابع تابع المنادى عند النحاة
مثل تبعه مطلقا اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا بمحل تابعه المتابع على ظاهر اعرب التابع سواء
كان المنادى اي او هذا او غيرهما نعوت غير بما باب الطويل في الحالة اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته
على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصبه في الحالة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما اي فان التابع الذي
يجي بعد وصفه لا يكون الا تابعا لوصفه اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي جملة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك
التابع مضافا معنويا قالوا يجب رفعه نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام
ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه
وان ابدل من وصفه اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون المبدل مما يجوز كونه صفة لذا
اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل
زيد برفع زيد ويجوز في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح جاز وتركه نحو يا عالم زيد بالضم
ويا عالم زيد وزيد بالرفع والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع
ان التابع الذي يعد وصفا اي لا يتبعه اي واما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم
الاشارة قد يستبد به دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو واللام حملا على الوصف وزيد
بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجرد عن اللام لم يجز الا حمله على
هذا نحو يا هذا الرجل وذو المال لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي

حكم فلذلك اي ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد
الطويل او ذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان ضمة المعطوف هو نائب
فيه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد وجاز
الجر في الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا الذي
الى قوله يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والحسن اي كان الفعل اشتاق نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان
المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انتفا
اجتماع الصورتين تقدير الظاهر قوله لانها تابع معين يومي الى ان المعرف لا محل له او الى انه لا محل لها
محله ويرى ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اضافة غير محضة له محل من الاعراب
مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني
فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر وان جاز في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقولهم ضارب زيد وعمرا ان التقدير ضارب
زيد وضارب عمرا ولا يجوز في نحو الحسن الوجه والبدل الرفع في المعطوف كل هذا كل انه مخالفة التابع للظاهر
اعني المبني على المحل للحق لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق
وعمرو وله ان يركب ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبر المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان معها وخبرها
ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا تقول في نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
العواذل بنصب دون وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والرفع في الرجل
كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما في يا زيد الظريف
قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اذا كان المقصود بالنداء والمقصود به

عدنان اسم

بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم وعلى هذا صار نحو الرجل في يا
ايها الرجل كالنعت اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي يباشره حرف النداء كونه مقصودا وفي
موصوفه فاذا قيل فيجب ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم
بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما
ذكر الجماعة يشير في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاة الا ناكر قال يسمعها لاهه الكبار وكونها
بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال تعاذ الالهة كون كظبية ولاذ به ولا عقلة زبرج
واما النجم والصعق والذي وبابه فاة لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه
عوض عن الفاء واصله ناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله اذا المنايا يطلعن على الناس الا منيا الا انها
ليست لازمة اذ يقال في النعت ناس قالوا واصله اله فعال بمعنى المفعول والالاهة العبادة والتفخيم
العين اي عبد فاله بمعنى مالوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام الغالبة كالنجم والصعق كانه
كان علما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اي يعبد وصله مع لام العهد على ما له فلكثرة
استعمال هذه اللفظة صار تخفيف الهمزة بها اغلب من تركه وهما اللام والالف واللام كالعوض من الهمزة لغلبة
اجتماعهما ولا تقول اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الناس وذكر انه قد يجيء الاله في النعت
اورده ابو الفرج الاصفهاني ان ابيه ابن خلف كان يسمى عبد الرحمن ابن ابيه عبد الاله قلما خففت
الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها ساكنا وحذفت فصار الله ثم سكنوا اللام الاولى وادغموها
في الثانية ولا يدغم لو خفف نحو الا الله بمعنى العبادة لان التخفيف مع عوضه غير غالب كما غلب في
الله فكانت اللام ثم لم تنقلبا والكثير يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام
غير جائيتين على الاصل وصار الكلمة هنا لا يستكن اجتماعهما واللام فلو كانا باقيا على اصلهما

الاصل كالنعت

الاله كالاسم وكالكلمة فان الكلمة بمعنى المفعول به فكذا الاله بمعنى المعبود فيكون صفة فتاوى شيخ زاده

الاله فعال بمعنى المفعول

لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام للمعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وهو سيبويه
ان يكون الله من لا يليه لها اي ستر فيفارق قطع همزته وابقاء اللام وبا ان اللفظ اختص بها ولا يجوز
في غيره كاختصاص سبحان الله وصوصه ملة اللهم وتالله والله وبالله ذا والله مجرورا بحرف مقدر
في السعة وافالله بقطع الهمزة كما يجوز في باب القسم وقوله من اجلك يا الذي تيمم قلبي وانت بخير كل يوم تلاقي
شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا لعنة الله اللذان فرا اياكما ان يتقبلا سر احمدا
وبعض الكوفيين يجوزون دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والهمزة في اللهم عوض من يا ولهذا
تقطع كما بسم الله تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فحذف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤخرهم
بالخير وتجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد في اخره ما
قال ما عليك ان تقول كلما سمعت او صليت اللهم ما امرد علينا سخنا مكما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اخواتها يعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا لؤمان ويا مكعان وقال والجاز المبرد وصفه
لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند
سيبويه على النداء المستانف ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع يقوي فيها
قال وكذا مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب اقول يعني بمثله المنادى المفرد اذا تكرر وولي الثاني
اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجبا النصب وكذا الاول الضم والنصب قال يا تيم عدي لا ابا لكم لا
يلفينكم في سوءة عمر وقال يا زيد تزيد العوسجا الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم الاول فواضح
لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما بقي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه
ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني
ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول

محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني معه لانه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف
والمضاف اليه في لا ابا لكم لتاكيد اللام المقدرة وانما بني تاكيدا لمضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا
يعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز
الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف
خاصة في الاغلب كما يجوز في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني
هو الاول بلفظه وحركته فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل
بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصول بينها وبين لا النبرئة واجبة
الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال فلا والله لا يلفي لما بي ولا لما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر
لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليا كما يؤفين من هنا فلا يكون في البيت دليل
على سيبويه الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم
يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى كلا اذا دكت الارض الغرينة الدالة على المحذوف موجودة
بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف
واذا جاز حذف المضاف اليه مثل هذا لدلالة المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم
نصف ودرهم فهو مع انفاذ ما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى استكراه فهو عند المبرد في
الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد
موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي
اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي
لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يظهر له هنا ان يقول

ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تميم تميم عدي فالاولى قول المبرد وقد
اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا
لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وبذلك ذكرنا في قوله والعلم الموصوف يا بن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى
العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كانت لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف البين قال والمضاف الى
ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابن ويا ابن ام فتحا وكسرا
وبالالف وبالياء ويا ام ويا ابن عم خاصة مثل يا غلاماه وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف
في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل
كلمة على حرف واحد كالواو العطف وفائه وياء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن
واصل حركتها الفتح لان الواحد وسطها حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة
وقال بعضهم اصلها السكون وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال
افرادها ايضا وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والا لم
لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب
كلمة البناء على ثلاثة احرف فاذا دل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكاف نحو ماوما
الذا وعلى كل حال فسكون ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم
الاحتياج اذا الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وبذلك
اعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو جاءني غلامي واما يا غلام يحذف الياء في النداء فلان
النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود تنبيه فيقصد الفراغ من النداء بسرعة
ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة ليدل عليه وقيل الياء انما

انما لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وبذلك الوجه لا يكون في كل منادى مضاف الى ياء
المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المقدرة بالحذف
او الغلبة وذلك نحو يا عمر ويا عمرو او قد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا رب بالفتح اجتزاء
بالفتحة عن الالف اما فتح يا بني واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ نحو يا غلام لا يشتمني الناس
وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذكر في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد وهذه
القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في النداء الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الواصل والقوافي
ليس بشاذ طلبا للازدواج قوله يا ربا ووقفا اذا وقفت على يا غلاما فيها ابيان الالف كما يجيء
في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا قالوا الوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
وسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف يا فيه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي بسكان الضاد
كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء
السكت مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابي ويا امي نبه بهما على سائر المنادى المضاف الى الياء وتزيدان
عليها بجواز ابدال الياء تاء ثانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون
بينهما وانما ابدلت تاء التانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة وكتب
والام مظنة التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون الهاء للتانيث
وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه الهاء
المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابت ويا ام على ما حكي يونس لئلا يلتبس بندبة الاب
والام بلا هاء والفراء يقف عليهما بالهاء لانها ليست للتانيث المحض كما انت وبنت والاولى الوقف
بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وفرقة بخلاف تاء انت وبنت فمن وقف عليهما بالتاء كتبهما بتاء ومن

وقف بالهاء لكونها ذات معنى الخطاء على الوقف وانما يفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء دركها الفتح لو
حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف حقيقة لا
تستقل فتحذف وانما حذفت في يا ابن ام ويا ابن عم فحمل المنفصل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت ويا امت
انهما مما يحذف التاء ثم ترك التاء مفتوحة كما يجيء نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت
ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا
ابتا ويا امتا لانه جمع بين العوض والمعوض بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض
عند وقوله يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا غلامي في المضاف الى الياء اذا اضيف اليه المنادى فهو
كما اضيف اليه غير الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف
الياء فيكما بالحذف او القلب الغالب كثرة استعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعماله نحو يا غلام
اني فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم
نحو يا ابن ام ويا ابن عم اكثر يا بالفتحة عن الالف لزيادة استعماله فيهما وتخفيفه اكثر من تخفيف
يا غلامي وانما كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف يا نحو يا غلامي قال وترخيم
المنادى جائز وهو في غير ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته وكون المقصود في النداء
هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف اخر اعنيه ط قال وهو
حذف اخر تخفيفا اقول يعني بالحذف التخفيفي ما لم يكن له موجب كما كان في يا قاض وعصا والا
فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد
في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكر ان كان حد الترخيم
خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الجامع لجميع افراده قلنا هو حذف اخر الكلمة الخ

اعتباطا جوزا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء
والجزء الاخير من نحو يعلمكن لان المحذوف صار اخر الكلمة بدلالة تقابل الاثر عليه فيخرج منه حذف
الياء في نحو يا غلام اذا المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان موضع الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف
في يا قاض وعصا وقاض لان الحرف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب
قال وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما او نكرة مقصودة وانما
بناء الثاني اقول شروط ترخيم المنادى خمسة ان يعني منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا
ولا مضافا اليه وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ليس في غير
متعين بل واحد الشرطين احدهما كونه علما او نكرة مقصودة والثاني كونه بناء ثانيا وانما
لم يذكر المص مضافا على المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده
ليس منادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله فدوا
لكم يا آل عكرمة واذكروا ... واصرنا والرحم بالغيب يذكر وقوله انا غرو لا نعد فكل ابن فتى سيفعل
داعي موته فيجيب اي آل عكرمة وانا غرو وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قوله في الرجز
دعاني من نجد فان سيفي ... لمن القوم الكرام المعدي
وقول المتنبي ما فعل الصوارم والقنا
عمرو وكاب وضبة الاغنام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والغرا والاقفل
يجوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط عملا لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو جعل و
نقل ابن الخباز عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي عما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى
للضرورة وان خلا من تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه
والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله انا اصحت فيما كم زمانا فاصحت فكم

مرسلة اما اما اي اما منه وانما لم يجز ترخيم المتعدي المضاف على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة
علمين لانا اذا سمينا بما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية استقلال كل واحد من الجزئين باعراب على ما يجيء
في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل
العلمية وانتفى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى المستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث
كونهما مركبين ومرعي اللفظ والمعنى معا لم يكن المحذوف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يكن حذف
الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم
المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يحتج بالمضاف احتياجا تاما بحيث يصح حذفه بل
او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف يلزم والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا
عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة
منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء
الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما وللمضاف حكم حكم المضاف و
انما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه
الترخيم الذي من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وا
وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب
فيه زيادة مد في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما على الذي
انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته يكون فيما
ابقي منه دليل على ما الغي وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلاثة لانه لو كان هو انقص الاسم نقصا
فاحشا مطردا اسما اقل ابنية المعرب اي من الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فانه

فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشاذ لا يقاس عليه وبخلاف نحو غم وشج
وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة موجبة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني وكيف
المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمة شبيهة
بالمرفوع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بناء
ثابتا نحو سعاد وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع البناء على الزوال
كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وسعاد بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس
لاجل الترخيم بل على الثبات ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذا الثاء كلمة اخرى لكنها انحذفت بما قبلها بحيث
صار معتقب الاعراب قال الامرؤ فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقيل التفاس كنت مضمرة ولو
اعتبرنا سر الثاء مستقرا الكلمة يكون معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث
بما يصير اليه حال الكلمة بعد والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار
والشمس وليس لا لنفي الثابت هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام
العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر
غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله يا صاح يا ذا الضامن العهدة وقيل
الكسر يعطي الكوكبا فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين
يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا آخر الهاء فيقولون في يا طلحة يا طلحه
وقليلا ما يوقف بسكون وذلك لانهم يلحقون تاء السكت بآخر ما ليست حركته اخر اعرابية ولا شبيهة بها
نحو ره وقه وانه وجيء به وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك

يشبه المرفوع

الكسر والضم على مثال الجمع والعرب الاول وهو الضم بالفتح وبالضم اعتقدوا والضمة وضمة هكذا

بها في الاصل اولى ويغتفر الهاء في الشعر لقلة الاطلاق نحو قوله فقي قبل التفرق يا ضباعا ولا
بكر فرقفنك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الكائنة من نحو يا صاح ومع
شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس ضرورة كثرة عند لان الكثرة ذكر الكروان وقال
المبرد هو ترخيم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز وقف المرخم الا عند
الفراء وابن السراج قال فقالوا لعال يا يزيد بن مخرم وقلت لهم اني عليه مصمم وكانهما ارادا ان
الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء مما هو من تمامها لا يراد
عليه شيء من الخارج وعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع قال فان كانت في اخره
زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح يليه وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان
مركبا حذف الاخير ان كان غير كلمة نحو واحد اقول قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو
اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كانا في اخر الكلمة زيادتان في حكم
الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا بمعنى واحد لان كل واحد من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلهذا يحذفتا
حذفتا معا وبيان ان الزيادتان سبعة اصناف زيادة التثنية نحو زيدان ويضربان عليهما وزيادتا الجمع
المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون عليهما وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان
ومنعان وضربان وياء النسبة كالتي فيهما نحو كوفي وبصري ومروي وكسري والفا التانيث كحمراء وهمزة
الالحاق مع الالف التي قبلها كالف قرباء وعلباء قوله اسماء هذا ان بعلتا فعلا من الوسامة اي الحسن
على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا لا يجمع لسم على ما هو مذهب غيره لانه اذا يكون مرابا اسماء لا مرابا حمراء
وقد يجوز في التصريف جمع الفريقين فيه وترجيحا قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح
غير تاء التانيث فيه قال لان وذلك لانه لا يحذف في نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وهذا وذلك كما ان كلمة

كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المد غير زائدة لم يحذف كالف مسماح وصحيح
وتقرف الالف بهو حذف المد الاصلية ايضا والمشهور خلافه ويعني بالمد الفا او واوا او ياء
ساكنتين ماقبلهما حركة من جنسها فلا يجوز مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كمثرى وشبرق
لتحصنهما بالحركة وتغيرهما بها ولا يجوز فيها ايضا اذا لم يكن ماقبلهما سواء كانا للالحاق نحو سوسو وقبرقبر
ملحقين بجردحل ولم يكونا كعلدى وقيطر وذلك لانهما اذا لم يحذفا الصحيح بقلة المد فيهما
لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ماقبلهما من جنسهما واما ذهاب
وشرب مد نحو ذهب وشرب والحسنيين وقفا فما انفرد به واما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد
الزائد لكن لما لم يكن آخر والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار منطرفا فيتبعه
في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل آخر حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان
وكلمة فصل هذا التفصيل بينهما على تخالف عكس الحذف على صنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف
انما اشترط هذا لئلا يبقى الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا
يجيء كلمة في نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله
مد لان في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يهم يحذف زيادته لان
بقاء الكلمة على حرفين فيه بس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو يد وشاة وذهب
الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي ولما اولى والمالم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا
بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو
حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز ياحمراء مفتوح الهمزة فيكسا على ذي التاء في نحو
قولك يا ايتها ناصبة والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا مما كثرة وقوع الترخيم

الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم وكذا الكاف والالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم
المؤنث بالهاء على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذا لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث
السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا لالتباسه بالواحد
وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو يا زيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف
الى الياء وبذلك منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكرا فيشتبه به
اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذا لا مذكر له اذا من لفظه فيلتبس به قال المص الظاهر
جواز الضم في نحو قائمة علما كان اولا اقول مثله ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم
بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية لشرط المسمى بعلم مما يزيل اللبس في محاليه الغالب
ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم ما ذكر على نية الضم كان اولا والا فلا
والفراء يجوز الساكن ايضا في العلم الذي قبل الف ساكن نحو يا زيل ويسطر على نية المحذوف لئلا
يشبه المرفوع نحو يا زيل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يجوزون
في نحو صلاة يا ويزدايا الحرف الثلث اعني الالف مع الياء التي بينهما لزيادة الجمع والبصريون يجيزون
بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاخير
لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظيمة متصلتين عندي فهو
اقبل المفكر من مفصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالاتمام بسبب التركيب
العارض ضعف بحذف الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب تاء في التنوين
ولا تحذف تاء كالكلمة سمية جملة بمسلمة فلذا في الوقف يا مسلمة بالهاء لان التاء تعرف لفظا
ولا يوقف على هذا الثالث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي

واثني عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة وكانت ترخيم اثنان
واثنتين ومثله لا يضاف اثني عشر كما يضاف ثلثة واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المص فيه ترخيم
ان الثاني اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه في لغة وان كان غير ذلك اي غير ما حذف
منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف
منه كلمة وهو المركب قال وبعد حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا حار ويا بكر وفي يجعل اسما برأسه
فيقال يا حار ويا بكر اقول اي الحذف في الترخيم في حكم ما ثبت فينبغي الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد
الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المفهوم من
استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة فكالمعدوم كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف
من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة فكالمعدوم كان لم تغن يا حارث فلذا صار ما قبل المحذوف
في نحو يد ودم معتبرا لا معتبرا وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوا لا لعلة موجبة
لكن لما كان الترخيم لعلة فكالمعدوم مطردة قرينة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن
شيء فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى مثل كونه في صورة المنفصل مال يا ابت وفي نحو يا زيد
ابن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذكر لما فرغنا من ان النداء ليس مقصودا بالكلام بل هو للتنبيه المخاطب
ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب
معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد او واجب ومن بعده اسما برأسه نظرا الى انه ولا كان فيه
مطرد ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه
وبعضها متفق عليه فمن المختلف انه ان الترخيم بسبب حذف حرف ليس منه قال الجمهور في ترخيم نحو اغلى
وقاضون على هذه اللغة يا اغلى ويا قاضي بالرجوع على الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير

فيه كان في نحو يا حارث وفي نحو حيد لغة وان المحذوف في صحيح كان مهملا وان المحذوف لعلة موجبة فكالمعدوم في حكم الثابت

الذي حذفه وقال المصر وهم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاول
كالثابت لفظا ولا فرق في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا
وتقديرا وقد سلم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي ساكن كان مقتضاه ذلك المحذوف وقبله الف نحو سحار
بفتح الهمزة وكسرها والكلمة اكنة او هو بنت فيبقى الحرف الساكن ما قبله مثل الفتحة والالف
فيقول يا سحار بالفتح لانه الذي كان ساكنا فتح لاضطرار ابقاء لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان
وفهم انطلق في تحقيق انطلق وذلك لانه لما تعذر فيه بعد الترخيم بضم راء على نية من استقلال
الشابه الفعل الذي هو الاصلية النصر تحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله
كما اتبعوه الفعل اصالة من الكسر اكثر نحو لم يلد وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير
سيبويه يجيزه في نحو سحار من الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اصلا واما اذا لم يكن قبل المدغم
ساكن آخر نحو ازرق وقد فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي الكثيرة كما في يونس والفراء
يحذف الراء الاولى استحسانا مع الالف قبلها والساكن المدغم في ازرق بناء على اصله في حرف
فاما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصله حركته ان لزم سكونه التقاء فانهم تقول
في المسمى يحب يا محب وزيد يا زيد ومضاربكم مفعول يا مضارب وان لم يلزم سكونه التقاء فالنحاة
يبقون الساكن على سكونه اذا المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا
سكون الحرف الثاني في الترخيم فيقول يا حجر بكسر الراء ويا قف بسكون القاف وفتح العين في مفرسوا
يحذف الحرف الساكن كما تقدم في نحو قد لانه قاس على الزاد سكون الاول من حرفين بغير الحذف وذلك يا هذه
الى اصله ولم يكن ذلك في نحو قد اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم
الى اصله حركته فيكون مذهب الجماعة في قولهم يا قاضي يا اعلى في المسمى يقاضون واعلون الا انه الفارسي فرق

فرق بينهما بان الياء في قاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو ابنة قاضيا وقاضيه بخلاف
الكسرة فانه لم يثبت في موضع من المواضع وفيه ما يكون فانه يجوز عند الجماعة جعل المحذوف منوي
الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمود لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك
لان الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وبذلك قال في ترخيم رجل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف
الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف منوي في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على
مذهبه من نحو يا عم وسعيد وعادكم مرو واذا جعل المرخم سلما ايضا ضم ما قبل
المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قرى في حار ومرو وقرى وتقديرا ان
كان يا مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشترى في قاضية ومشترى وان كان واو ابعد ضمة كما في
قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمو في الكثير قلت يا ثمو ويا قلنسو
لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو الغاشي
والمادي لمشابهة التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل
المحذوف ياء او واو بعد فتحة قلبتها الفا نحو غلامان وثوران بلغا ويا غلا ويا ثو في الكثير يا غلي
ويا ثور لانك اذا نويت المحذوف لم يجز الفعل تغييرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنو كما يجيء
في التصريف ان شاء الله تعالى وان كان واو او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا قنا آخره
شقاوة وقنائية في الكثير يا شقاو ويا قنا وان كان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة
اذا تطرفتا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما هو من
الاصول رددته لانه كان كيسمى في ترخيم شاة او فاء كما تقول في ترخيم شية وديه يا شي ويا دي يرد
العين الى سكونها عند الالف نحو يا شو ويا دي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في باب النسب فان

يقول ومشى وسيبويه يقول ومشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كاقول
يا الذي المسمى بالماء وان لم يكن الثاني حرف لينا لم ترد المحذوف كما تقول يا ثبة يا عدة ثبة وعدة كل
ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعرب كما مر وليحكم المعرب بحكمهم ثانيه حرف لينا لئلا يسقط
ذكر اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان ادت هذه اللغة اي الغاء الى قلب
لا يكون منقلبا كما يرجع حبلان وحبلوى فقد ذكر المبرد انها لا يجوز اذ الالف هو الذي الى كونه الفا فعلى
منقلبات ياء او واو لم تعد الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش جوازه لانه اذا
يكون نعتا يجب بفتح الدال واما السيرافي فاجاز وان لم يثبت وعللا قال لان الدال شيء عرض
وليس بنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كلما ادى نية الاستقلال فيه الى قرب لا تظهر انه
لا تظهر الا على نية الحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقد تعمل وسعود وتنبلع
واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال يا منصور في خضم يا خضم معان نفع وفج لبيان
ابنيتهم فتقول يا طيلس ويا فرزد ويا قدم ويا سعو ويا تنبل ويا عنق قالوا واذا نعت صحاوك
على الغاء قلبت الواو همزة فلو ازلت عنه الدال لصرفته لان نصرته اذا ليست منقلبة من الف التانيث بل
لا منقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث فيعد التانيث فيها والاولى ان لا
نصرفه نظرا الى الاصل قال وقد استعمل اصبغة النداء في المندوب وهو المنفجع عليه يا اوا واختص
بها وكلمة الاستغراق والنيابة حكم المنادى وكثر زيادة الالف اخرا اقول لا شك ان المندوب
غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيد قوله المنفجع عليه دخل فيه المحزون في تفجعت على زيد فلما قال
يا اوا اتفجع وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا ادوات
النداء المشهورة اعني ما ذكرنا دون اخواتها لانها انما قصرت وخصت في جميع انواعه وقد اهمل المبرد

المصرح بالمد فسمى المندوب وهو المنفجع منه نحو وا هندا وا ويلا وا بثوبا وقوله واختصر بالبعض
اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وقوله مختص بالندبة وتطرد مشتركين النداء والندبة
وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه الاعراب والبناء حكم المنادى وازيد واعبد الله
واطالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك
لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المصرح بناء على هذه بيانا على ان المندوب غير المنادى ان
المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال وكما يستعمل لفظ المندوب في المندوب يشتركان
في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب يا على يا اذا اجتمعا فصلا وقد يحذفان اذا اجتمعا في امر عام كقولهم يا
الانتصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل وكما يستعمل في صورة النداء لمثال كذلك في معنى الانتصاص
كما سيجيء قوله وكثر زيادة الالف اخرا اي كما لحق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان
مع يا او وا وقال الاندلسي يجب لحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض فلا وجه ان يقال ان دلت
قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا زيدا على بلا الحاق
ويجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد وواز زيد ولم يثبت وقد يلحق
هذه الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والمالكي في غاية البعد
ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه اقول فان قلت الليس قلت واغلاميه واغلاميكمو
اقول اخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب
بالحركات لا يلحقه الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المثنى يضرب الرجل وكذا واضربي
الرجلاه واغلام الرجلاه والغرض يجوز انها على المد لكن كان قياسا على مد الالف نحو واضرب الرجلى
وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل ندبة الندبة دون مد الالف لان الندبة

من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر
منه في الواو والياء فلا يقلب الالف واوا او ياء الا لضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مدا تاما
فليس اصله ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء والمعترض ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات
الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يؤد الى الالف الى اللبس كما في قطام وحذام
وحيث اعلاما شهرة فالاولى الالف لانها الاصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس
وقال الاندلسي والمصرية بعدها مدة من جنسها ولا تغير حركة النداء للزومها قال سيبويه وتقول يا زيد
ويا غلام يعني كما سقط منه ياء الاضافة يا زيداه وغلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت
ولو اضمرنا ههنا اتباعا لمد الحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد نون
التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوزنها بنية اكثر من وزنها اذا لا يشبه المثنى بفعلان واما
التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو يا يحيى الشاميتياه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى
اللبس لتغيرها من جنسها اتفاقا نحو واغلاميه في غلام الخاطبة للمذكر لئلا يلتبس بغلام المخاطب
وواضربوه في المسمى به لئلا يلتبس بالمسمى بها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامه لان الخطاب
المضاف والمضاف اليه معلوم حالهما واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متوجعا عليه جاز
واغلاماه والساكن الصحيح اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيره فالتنوين
يحذف للساكنين نحو واغلاماه زيداه ولفاه قد مع مد الندبة دون مد الانكار لان اصل المندوب
هو المنادى الذي هو محل التحقيق واجاز الفراء في المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل
الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباعا لمد حركة ما قبلها نحو واغلاميه بناء على مذهبه في جواز
اتباع مد الندبة لحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباعا لمد كسرتها كما في مد الانكار وما

[illegible]

وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفاء حذفها لالف الندبة عند النحاة نحو واعلاه
واغلاماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف وقال المص بل المنقى
بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه
ويا داعياه ويا بربياه ويا محمدواه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا
غلاميه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها
في المضاف الى الياء نحو وانقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لالتقاء
الساكنين قال المص الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه او وجه اما لان اصلها السكون فيهما قال
بذلك فلا تزيد عليها مدة اخرى كما يجيء واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك رأيت
مصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها لمنعنا بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب
لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها
لا تلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض
فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان تغني عنها كما ذهب
اليه واما الياء فلا تقول ذلك يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن الواو والياء اصلا في الحركة فانا كانتا
مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلاميه وواضربوا واضربي
اذا سمي بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مدتيهما اصليتا بخلاف مدتي يا قاضي فانه
اصل مدة الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس
في آخر المندوب مدة نحو وازيد فكيف اذا كان في آخره مدة اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف
الندبة بعدهما ان شئت نحو وا قائل كواه ويا قائل كياه واما ميم الجمع فلا يأتي بعد الف الندبة

لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكمو وا اغلامهمو والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا
في الجمع لاستثقال كما يجيء في المصنف ثم ذكرنا المد للندبة وستغني بما عن الف الندبة كما قلنا في غلاماه واو
وغلاماي واما الفا المد قبلهما واو او ياء للبس واما الساكن غير هذه الثلثة فيفتح ويلحق الفا
نحو يا ساداه في المسمى بزيد وسيبويه يجيز نحو وا قسرناه اذا لم يلتبس وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر
ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز نحو وا زيدوناه وان اعربته
بالحركات ويعلل الكوفي منعه الاعراب ولا بد اذا من ان يلزمه الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز
ندبته نحو وا زيديناه وا قسرينا وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا صغرت بالمثنى واعربته بالحركات
والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس شيء اذا لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع
فيما امتنعا فيه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف
وغير مقاف للنون فكانك قلت واثنان وقال الكوفيون واثني عشراه بالياء يشبهانه بالمضاف
لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قال وكل الهاء
في الوقف قوله يعني ان الهاء في السكت بعد زيادة الندبة واو كانت او ياء او الفا هاء في
الوقف لا واجبة وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا
نحو يا غلاماه وينبغي ان لا يجيء عند هذا القائل مع واو او ياء تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال
بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر في البيت اذا حاصل مع الهاء
ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا بعد الهاء بيان الحرف المد وسيما الالف لخفائها فاذا جئت
بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجيء في بابه من التصريف وهذه الهاء تلحق
وصلا وربما تثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير

بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمكان الالف قبلها واثباتها في الوصل
لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار جئته والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي
غيره قال ولا يندب الا المعرفة فلا يقال وا رجلاه وامتنع وا زيد الطويلاه خلافا ليونس اقول
هذا الذي ذكره في المنتخب عليه واما المتوجه منه فانك تقول وا مصيبتاه وليت معروفة ويعني
بالمعروف المشهور سواء كان اولا فلو كان غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه
وانما ذكر التفصيل عند النادر في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلزم النادر في الندبة
عليه ولو لم يكن علما وكان المنتخب عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول باضاربا زيداه
اذا كان زيد رجلا عظيما وتضربه المنتخب عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجهه في المشهور
بذلك فضابط المندوب ان يكون معروفا مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بعدها
تقول وا من قلع باب خيبر وا من هضم بنت رسول الله مشتهرا لرجلين بذلك ووضع ندا الندبة
آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير
الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو لم تضع مدتها المضاف لالتبس من المضاف اليه فلحقتها
المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول هب ربعي وان لم يكن ملكت الربعان بل الحب فقط وكذا
تقول في المضاف للمضاف واطالعا جبلاه وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وا من هضم بنت رسول الله
وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو وا زيد الظريفاه وقال
الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل
من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته ويونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا
واتصاله في المعنى اتم من اتصال الموصوف بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان

انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة
على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له فرخان فقال واهجتى الشاتيتا والجمع الفدح وحكى الكوفيون
وامرأة سجاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعرفة وهو شاذ عند البصريين
وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوبة في الوصل نحو وازيداه يا زيدا قال ويجوز حذف حرف
النداء الا مع الجنس والاستغاثة والمندوب نحو يا عبد الله واقبل الرجل وقد اصبح ليل
وافقد مخنوق واطرقا كرى اقول يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء كيا رجل او لم تعرفه كيا رجلا
وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فصدت
بهذه الثلاثة واحدا بعينه اولا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى
مقبلا عليك فتنبهه لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة فصدت وانما لا يحذف
من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذا عرفت بتعريف وصرف التعريف لا يحذف مما تعرف به اي
لا يطرأ بفاق على اصل النكرة الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى
منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف منه اي ايضا اذ هو
ايضا اسم جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء
باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا هذا من غير ان تصفه بهذا بذي اللام كما لا يجوز
الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء منه اي بوصفه نحو يا ايها الرجل او بوصفه
نحو يا هذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا
قبل انه وضع في الاصل لما يشار اليه المخاطب وبين كون اسم الاشارة يشار اليه وكونه منادى اي مخاطبا
تنافر ظاهر فلما انضم في النداء عن ذكر الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على التنبيه وجعله

وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون يجوزون حذف الحرف من اسم الاشارة اجتزاء بكونه معرفة
قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى انتم هؤلاء وبسرة الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجيء في الحروف
فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصول
اما المضمر فشذ نداؤه نحو يا انت ويا اياك تعرف الموصول من لا يزال محسنا احسن الى ومما قال
في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا فاضلا
زيد مع تنكيرهما وذكر مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب قلت لانها
بحال ولا يقصد فيها صفة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى آخر
مع بقاء معنى النداء فيهما بحال الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين عنها ولم يذكر
المص لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في
آخر نحو اللهم وذلك لان ضعفا فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة
مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي دخل في الصباح
وصار صبحا فالنداء جنده زوجته امرئ القيس بن مالك وكان يغزوها ويقال انه سئلها عن سبب تغيرها
له فقالت انك تقبل الصبح فخفف الجر بعد الرافة بطي الالف قوله اطرقا كرى اترقبه يصيدون
بها الكرى يقولون اطرق كرى اطرق كرى ان النعام في القرى ما ان ارى بناكرى فيكرى ويطرق حتى يصاد
وبهذا شبه فيه الصبح خاري استنام والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وصل الى القرى
فلا تخلي ايضا وشاذ ذكر قوله افقد مخنوق فانه شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم
مستلق فخنقه وقال افقد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مغتر اتئت آمن من اي اغتر فقبضا
سليك الكرة الى صدره ثم ضغطه سليك فقرطه فقال سليك اقرطا وانت الثاني قد بيت كلها امثالا قال

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة
دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف بسبب كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف
تنبيه وبا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يا اسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع وغنى
نونها في لام لا يسجدوا وفعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا او لان لا
او نقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون
لان لا اى فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا ايضا واعلم انه قد يجاء بالهمزة مستعملة في غير النداء
وهي قد وقلة وليس قلة فيهم فلان وان لم يجز في المذكر الا يا قلما الا على مذهب الفراء كما تقدم مما يجوز
نحو يا عم يا عماد ولو كان نزيهم فلان لغيرة المؤنث يا فلانة بحذف تاء فلانة ومن ذلك مكرمان ويا مدأمان
ويا لؤمان اى يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا مكعان اى يا كمع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء
والغالب فيه النسب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعالة في سب المؤنث
نحو فسق وكمع وخبث ولكاع وفعال بنى في مذهب سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكره
ومفعلان كما مضى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في لجة اسد فلانا
عن فلان فقال اطرق ما اطرق ثم اوى الى الخبيب فعيدنه لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا
ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك بان ثاني باب وتجريه مجراه في النداء من ضمه والجري بها التنبيه
في مقام المضاف اليه ووصف اى بذى اللام وذكر بعد ضمير المتكلم الخاص كانا والى او المشارك فيه نحو نحن
وانا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التعاظم نحو انا
اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين
ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر

قوله ايها الرجل اى مضموم والرجل كلمة النداء لكن محله في محل النصب على الحال مطلقا رد على السيد الجرجاني حيث قال ايها مبتدأ خبره محذوف اى مراد وبالنفس اى الرجل جلبي

للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم وكل هذه صورة النداء وليس بل المراد بصفة
اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب انما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة
معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار
حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في المنجي بني المتدوق
فكن مستعمل علم النداء في الثاني مما معناه بالكلية وحافظا هراى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع
الثاني كما في العلم في النداء لكن محمد عن نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع موقع
الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء انت ام قعدت ان انت ام قعدت وان كان في الظ
جملة معطوفة على جملة الا انه في تقدير عطف عليه اسم آخر اى سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف
العطف وقد يقوم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام
نحو نحن العرب اقرى للضيف او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معشر الانبياء فينا كرائم اى في كل كرام
وقول نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب
نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال ابن ضيبة لا نعرف اول مسئلة ان الاربعة
المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المص المعرف باللام
ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل
الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بها المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني
او اخص او امدح قال والنقل هذا الاصل قالا ولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب لهذا كلامه والاولى ان
يقال المجموع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد ثم نقول
كلامهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب

الاضافة يعود ضمير المخاطب نحو سبحانك اللهم وبحمدك اوصل الى الواو وان كان الاختصاص بالاسم صح لفظ

الا اختصاصك صرف النداء المكروه بجامعه للام وقد يأتي الاختصاص الذي بالالف واللام والاضافة بعد
ضمير الغائب نحو مررت به الكاشف او بعد الظاهر نحو لله در الجميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل
هو منصوب اما على المدح نحو لله در الجميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم ولكم يوم
نظير البائس ولا نظير وقوله وبأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو
اعني والنصب في الجميع واحد واذم والترحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم
يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فتكون. فلما صرنا هذا الباب يجري واحدا وكان ينصب على اليوم ما هو
المراد مما قبله نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه به في الفتح شيء مما قبله كقوله تعالى الله
صمدا كما ذرسارني وهو كلاب هارشا فاهرب وقال اقارع عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي
من تخاذع واعصم الله تبركا نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان يجعل المسلمين صفة
للرجل وعبد الله لا فضلا فاعرابه فرع مثل قولك اصنع ما شئت واحبا قوك الصالحين فاما ان تنصب
على المدح او ترفعه على اي هما المسلمان واعني الصالحين كما يجوز في باب النعت واما اذا قلت بانت وعمرو
الطويلين او الطويلان فهما صفتان لا تفارق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا زيد الطوال وزيد الطوال
ولم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفه كما مر وعلى الجملة كل اسم
فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يرفع او ينصب على المدح او الذم
او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قال
الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حسبت
عليه بنصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت وانت ولابست اقول انما وجب اضمار الفعل هاهنا لان

الكرات والطعن بالسيف فيه الاباء من النفس والهاء لنفس الرجل يقال هذا عابد هلس يقول مثله عابد هلس

الهلس والهلسة بالكسر الكلب تنفش وتأكل بعض الاعراب اي الانفس هلس

لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقديم الناصب لتفسيره فاظهار الفعل يغني
عن تفسيره فحكم الناصب هنا حكم الرافع في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل
وهذا عند الكسائي والفراء ليس فيما ناصبه مضمر بل الناصب هذا الاسم عندهما لفظ المذكور عنه اما
لانه ادى معنى المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما
لغيره ان افضل احدهما بتسليطه عليه والعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وعند سيبويه كل زيدا مررت
به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو فعل مررت به لستة مذهب جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه لستة مذهب
اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الظاهر
لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة
تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تاكيدا بفعل الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما
من احد التوابع المختصة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل
الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذلك الا ترى في قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما
ان المنصوب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم
لكان قولا وبطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا كذا والجار والمجرور في زيدا مررت
به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت عمرا في حال ان اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف
من زيدا اي متعلق زيدا ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في دار وزيدا لقيت عمرا واخاه تبقى
ملابسة زيدا ضربت وملابسة زيدا لقيت ثم يبين الملابسة بقولك عمرا في دار فانه ملابسة زيدا يكون
مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابسة زيدا يكون ملقيا لكل هو واخوه زيدا وان كانت
الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجوز في بدل البعض ايضا وافتقار البعض الى كون المنصوب

اذا المفسر تفسير ناصب هكذا

ح قيل فيه نظر لان النظر من نحوي فانه اراد بجميع النحاة البصرية واشار بذلك الى غيرهم كالعدم لضعف مذهبه عند البصريين والمراجع هكذا

معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع نحو اما امس هلك معلل انه فوزه لبيت شاذ منهم الى ان
المرفوع بعده مبتدا لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يركب ارتفاعه على امر يهلك المؤخر
كما ارتكبه في هذا الكتاب ان انتصاب اسمه بهذا المشاهد لان الفعل باتفاق جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله ولا
بعد فعل اخر اي عن نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله بعد فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل اشبه به
ضد الكلام الذي يعد نحو زيدا عمرا وضربه وزيدا انا ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا
محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا
ينصب بنفسه مسلط لا يفسر كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب
ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصلح الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون
المفسر الا فعلا صالحا للرفع والنصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعود عليه
اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هذا ضاربه او بعده نحو زيدا انا محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا فرق
الاستفهام وفرق النفي نحو ان زيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود
ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه
بضميره اي مشتغل عن العمل في ذكر الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم
المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذكر العمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربته فانه ليس من هذا الباب
لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل او شبهه لا يعمل
الرفع فيما قبله حتى يقال مشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد مسلط عليه هو او متعلقه لنصبه غير
محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذكر المتقدم
والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن

عن نصبه بضميره اي مسلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره
او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون مرة وهو كثير نحو كونه مضافا الى ذكر الضمير نحو زيدا ضربت
غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف
او موصوفا لعامل ذكر الضمير او موصولا نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه وما عطف
عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه
وغير ذلك من التعلقات وقوله وكذا ان اسم صحب ايعملونه صحبت مال طالعات نحو هم مشتغل الفعل
فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعملونه كذا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب مما تمت المنصوب
بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته
او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك
تقول زيدا ضربت من غلامه او مررت بمن غلامه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكا او مررت
ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله مسلط عليه هو او متعلقه لنصبه
عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة النصب كان واخواتها نحو زيدا كان ضربته وعمرو
زيدا ظننته يضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب نصبه لكن لا يعمل ما بعده فيما قبلها لكونها حرفا
مصدريا ومن الواجب نصبه كم نحو زيدا كم ضربته وحرف الاستفهام نحو زيدا هل ضربته وانتبه
وكذا العرض نحو زيدا الا تضربه وحرف التحضيض نحو زيدا هلا ضربته او الا اولا اولوا
وكذا الا للتمني نحو زيدا لا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيدا لعمرو يضربه وكذا ما وان من
حيث حرف النفي نحو زيدا ما ضربته بخلاف لم ولن ولما فيجوز عمرا لم اضربه ولن اضربه
اذا العامل يخطاه قال قد اصبحت ام الخيار تدعي عليّ ذنبا كله لم اصنع بريد يرفع كله

ونصبه اما لرا وقبل ذلك فيها كونها نقيضة سوى التي يخطابها العقل يجوز سوى اضربه واما لم
ولا تزايها بالفعل بتغير معناه الى الماضي ضي صلت يجزئه واما لا فلكثرة ما في الكلام ضي انها تفتح بين
الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء اسلم الواقع قبل
هذه الحروف الثالثة لا يجيء نظرا الى كونها للنفي الذي نفسه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام
اكثر مما يجيء به هذه بمجرد الفعل عنها نحو زيد ضربه وما الواجب نصبه ضربه الشرط نحو زيد ان ضربه
يضربك وزيد لو ضربه ضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اذا اذا الشرط
كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قام اضرب اما معمول الشرط فاجاز الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضربه يضربك ومنها اسماء
التي فيها معنى الاستفهام او الشرط بعد من يضربها اضربه او ايكم يضربها واضرب به ايضا من اسماء
الذي بعد فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيدا ما احسنه واحسن به وكذا افعل
التفضيل في نحو زيدا انا اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو
زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيدا رويدا به وكذا الصفة
والصلة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
في تاويل اسم المفرد فلو عملتا فيهما لكانتا كل واحد منهما مع معموليهما المتقدم عليهما كلاما فالرفع
اذا واجب في نحو ايهم اضربه مر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل يقيمه كريم وكذا لا يعمل الصلة
والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في نحو زيدا ان تضربه تهن وزيد رجل يضربه موقف
وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لتوغل المعمول حيث لا يكون وقوع الفعل وانما لم يعمل المضاف اليه
فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان الا

كنت بلا مال

القسم له الصدر لما ذكره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد لا فيما قبلها فيجب الرفع في نحو ما رجل الا اخيه
كذا وذكر لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة ما تقدم لكن صيرت الجملة
في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك
على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وقيل بذلك العمل فيما بين جملة واحدة على
الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا اقترن بعض اسم بعد فعل
مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا
اسم الا الرفع على الابتداء وذكر لكن عطف عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظنه منطلقا لم يجز لان
المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذكر الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلما
يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو ولما لم يجز الاول
اعني زيدا ضرب ولما العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان
زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر والغالب المشهور
حتى يكون تفسير كلمة ظاهرا وتحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز
زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعول في ذلك
ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول
الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو ظننت زيدا قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان
يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا فظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل الى ان
يتقدم عليه مع قوة صورة المفعول ليس لان الفاعل بل الى الضمير المضاف اليه ولما ذكر تقدم
قبل وما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز تقدم الفاعل نحو زيدا

لم يضرب الا وهو في المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله مستقلا له مصاكاة
الظاهر فجاز فيه ما لا يجوز في المضمر نحو اياك ضربت بجمع ضميري الفاعل والمفعول لواحد وقلة
لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين بدلا وقد يجوز بعضهم نحو غلام زيد ضربت على قلة وهو
والضمير لزيد اذ ليس المفعول هو المفسر وكذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصوف
بالفعل العامل في المفسر نحو الذي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه
زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي ان يجوز تفسيرها اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو
غلام هند ضربت ان يجوز تفسيرها اضيف اليه المفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف
اليه يجري المضاف فيكون معنى نية التقديم كما كان معنى نية التاخير في ضرب غلامه زيد والذي
ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسرها اضيف
اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسرها اضيف اليه المفعول الفاعل
فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختاره الفراء اذ التمانع في المسئلتين متحقق والعكس ايضا فيهما
لان الفاعل لا يجوز اضافته للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول
لا يجوز اضافته للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيد سيدته وضرب زيد
سيدته فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر وكذا يختص بقوله
مشتغل عنه وبقوله مسلط عليه لنصبه مما يعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف
وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعدها حروف لا يعمل فيما قبلها لانها دالة على ان ما بعدها
من ذيول ما قبلها فيكون وقوع ما بعدها معطوفا قبلها اذ ينعكس الامر اذا اي يكون شيء مما قبلها
من ذيول ما بعدها واما قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبله

قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجوز في الظروف المبنية ان العامل في اذا بها لا شرطها لان الفاء
لا تدخل لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء
للشرط كما يجيء في الظروف المبنية واما قوله تعالى فوربك لنسئلنهم اجمعين فطرة والتزيين فلا يجوز
وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء
غير موقعها للغرض الذي ذكرته في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل يأتيني فاكرمه لانها فاء السببية واقعة
موقعها اذ هما داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة و
الصفة كالشرط فيما بعد الفاء لا غير كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان
الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل يجيء قوله تعالى فوربك لنسئلنهم
واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في
قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه ويعني هذا
فليذوقوه ويعني هذا جهنم فليذوقوه ويخرج ايضا بقيد المذكور الفعل الذي لا يكون اسم المتقدم
عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون اسم المتقدم من هذا الباب اذ مسلط عليه لم ينصبه لانه
لا نصب لفعل الا ما هو من جملته وذيوله فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيد اضربه
او لاضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب اسم
المذكور الا قبل ما مسلط عليه هو الناصب له لنصبه لان المفسر يخص من الناصب ودال عليه فلا اقل
من ان يكون مستعدا للنصب ويحتمل العمل لو لم يشغله بنائب اسم المنصوب المقدم اعني

بضمير او متعلقه لنصبه فانه يصلح هو او متعلقه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا
لان زيدا كلام فان قيل مستثنى هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مفسرا مفسرا بالظاهر ويؤدي
الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا
اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذا فارقني فكان
يجب ان يتاخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل
في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل آخر اضطر
الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيدا ضربته وزيدا ضربته للفعل محل آخر غير التفسير وهو
كونه خبر المبتدا فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذا ان شاء لطمئني فلم يكن
للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على اسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل
الفعل على التفسير زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ان زيد قام بل يقول زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر
وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانه لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذا الهمزة تدخل على اسمية ايضا وهذا
مذهب سيبويه والجرجاني واختار الاخفش في نحو ان زيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا
الى همزة الاستفهام ومثله قال سيبويه في نحو انت زيدا ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدا لا فاعل على ما
قررنا فبقي خبر المبتدا وهو زيدا ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه كما بينهما في شرح قوله عند
عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام واسم المرفوع ظرفا نحو ايوم زيدا ضربته
فالمختار النصب تفاؤلا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى همزة الاستفهام اذا ان تقدر داخلة على الفعل
وقال الاخفش في انت زيدا ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا
مفعوله اي ازيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المنفصل ونظر سيبويه ادق بناء على الفعل الذي لا

لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ان تفاعل زيد
بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختصا فعلى هذا تفسير المرفوع لا يكون الا فعلا اذا لا يضطر الى اضمار
الفعل الرافع لا يعدو ان لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه
فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيدا ضربته وعلى نصبه بيرة اكثر النسخ
هذه اللفظة اعني او متعلقه والظاهر انه ملحقة ولم يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق
انه لا بد منها والا فخرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد هنا من تعلق في نصب
زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى وتسلط ضربت على زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح
المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالتعلق اذا بطلب
في الموضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر
نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظ
او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه
والاولى عند قصد التسليط فيه المتعلق فيه المفسر متعلق الضمير بلا حرف جر ان تسلط ذلك الفعل
بعينه على الاسم المجرور بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا
ضربت اي غلام ضربت فتقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضمير او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم
اسم آخر مرفوعا ومنصوبا لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او كليهما او رفعه لذلك الاسم
ايضا اولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو ان زيد عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا بضرب
المقدر بعد زيد المبتدا خبرا عنه اي ان زيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز ان تعاقب زيد بكونه فاعلا

الخوان بالكسر الذي يوضع عليه والمائدة عليه من ذلك المترية وصنيع الجبابرة كرماني المائدة خوان عليه طعام والا لم يسم مائدة كما في الصحاح
شرح شمني

لضرب المقدر قبل زيد و عمرا مفعوله اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم مما مذ لا يسمى واما نحو ان زيد عمرا ضربه
فالفعل يختم التقديم قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا
بالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يذكر عن الاسم المحذوف اسم اخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه
نحو الخوان اكل عليه وان زيدا انا محبوس وقد يكتفى بهما نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا انت محبوس
وان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يكون اي اسمان منصوبان بغير عن او اكثر نحو ان زيدا اخاه ضربته اي انت زيدا
ضربت اخاه ضربته وان زيدا اخاه غلامه ضربته اي لا بست زيدا انت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب
بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر نحو زيدا ضربته
ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به ومررت بغلامه ويسمى عليه
وهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول
لذلك الفعل الظاهر خاصة بل على معنى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل
زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بكاوزه به او في بغلامك او في اي شيء كان لا ينفك معناه باعتبار
المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر
ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان انت المقدر ههنا قبل زيدا ليس بمعنى ضربت
مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما يجري مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت
زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه انت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا عدوه فظهر ان انت المقدر
بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي معمول له كان وان
لم يكن هذا الثاني ايضا اضمرت معنى لا بست فانه يطرد في كل فعل متعد بغير او بمتعلق الضمير اي متعلق
كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم

اي سواء كان ذلك فعل متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل الذي عمل في الضمير بواسطة حرف الجر او لا وما صار شرحا للتفصيل الذي اشار اليه بقوله وهذا ان تفصل حتى

الاسم المقدم بلا واسطة فرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيدا قام وان زيدا ضربته وان عمرا في
الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به فكان نصر فعل المطابقة مطلقا اي وان
لو يسر زيد وان لا بست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه ان لو يسر الخوان وان لا بست
واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضربه بزيد وكان تفصل بان تقول ان كان ذلك
فعل متعد الى ذكر الضمير بنفسه بمعنى ذكر اللازم اضمرته كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به اي ان
هو مررت به وان جاوزت زيدا والا فعل المطابقة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه
وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فكان نضمر فعل المطابقة مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف الجر
او بنفسه نحو ان زيدا ضربه غلامه وان زيدا مررت بغلامه اي ان لو يسر زيد وان لا بست زيدا وكذا
في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه وكان نفصل فنضمر العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر
بعينه مع مضاف الى ذكر الاسم المذكور فنقول في ان زيدا ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب
متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول
الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيدا لغو عمرو واخوه وان زيدا لغيث عمرا واخاه والتفصيل
اولى من اضمار المطابقة مطلقا لانه يتعذر اضمار المرفوع في ان زيدا قام غلامه بل المعنى ان زيدا قام
متعلق زيد قام غلامه ونضمر العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل
اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فنقول في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوز
متعلق زيد مررت بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالمطابقة
نحو ان زيدا اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي ان لو يسر زيد اكل على خوانه وان لا بست
زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاز في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفا او جار ومجرور

نحو اليوم زيدا ضربته واما السوط زيدا ضربته لم يتعلق الامر لان الفعل المفسر يعمل في ذلك الظرف
ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل اسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيما مع تقاربه
المعنى كان ان زيدا عمرا ضربه اي ان ضرب زيد عمرا ضربه وكذلك ان زيدا عمرو ضربه واما اضمرت
فعل المطابقة كان ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لابس اللحم الخوان قال ويختار الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كما مع غير الطلب واذا المفاجاة اقول حال اسم المجرور
لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر
جمهور النحاة ما يجب رفعه واثبته ابن الحاجب قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمحرور به يحذف فاعله الفاعل
بان يكون الفعل نحو السوط ضربه زيد لانه لما حذف فاعله الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر
انه لا يجوز نصب اسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوبه وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه
جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوبه محلا بالي ما بعد اذا المفاجاة ويجب الرفع في نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم ان المصر ابتداء بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم
احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فيما يقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز
رفعه في هذا الكتاب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه
الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا اسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء
او بنصب فعل بعده اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده
مسلط عليه والمعنى يختار رفع هذا اسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي
يختار معها النصب والتي يستوي معها الامران على ما يجيء شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولم يرد مطلق
قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدمه ليس اسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التي

التي سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب
الى حذف الفعل واضمار والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط
في اللفظ حتى يقال الحذف فاضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع على النصب
لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اي عند وجود قرينة للرفع هي اقوى
من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكر
اما واذا المفاجاة اما اما فتجامع تلك قرائن للنصب هي معها هي بها مغلوبة ومع الاخريين غالبة
اما الاولى فالطلب على ما يأتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعليته وكونها جوابا لجملة استغنائية
فعليته واما اذا فلا تجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة
بها معطوفة على فعلية كما يجيء اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح
في مثلها بغيرها اما كان لمراعاة التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته
ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب ايهم اكرمت فاذا اصدرت
الجملتان باما نحو قام زيد واما فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من
الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها
لكون ما بعدها تقدر مستأنفة مع بعدها لما قبلها اعني الاستئناف فرجحت بسببها الجملة التي هي كانت في الاصل
عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير واما في الخفيفة ليست مقتضية للرفع لان وقوع
الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى واما النبيهم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها في
الصورتين انما منعت مقتضى النصب من التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل استئناف
الكلام من الحذف والتقدير واما في نحو قوله تعالى في الصحيفة كي يخفف عنكم والتزاه في نعله الغاء

فهي وان كانت بسائر بعد الكلام الا انها ليست متمحضة للاستئناف كما الا ترى انها لا تقع في اول
الكلام كما قلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت
اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك
تضربه وان تضربه يجب فيها الجزم معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو امازيدا فاكرمه واما بكرا فلا
فلا تضربه واما عمرا فهما سيان واما صاحبك مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدا قليل في الاستعمال
وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف
الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها
فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك نحو زيد اضربه وكذا في نحو هل زيد صاحبك وزيد هل ضربته وعمرا لا
تضربه واما قولهم ان ذلك نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق
والكذب لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملها الا بتاويل بعيد يخرج الامر والنهي والدعاء عن حقيقتها
كقولك زيدا اضربه زيد اطلب منك ضربه فتنقض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يجب جعلها كونها
خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدا نحو زيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابن وعمرو
هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحيا
كما ان الفاعل سمي فاعلا ولم يكن الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب
كما ذكرنا وما ليست من قرائن الرفع كانتفائه في التعارض نحو اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة
من الحذف والتغيير وترجيح الطلب اولى لكثرته ووقوع الحذف والتغيير في كلامهم وقلة استعمال
الطلبية الاسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستئناف
بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر الكلام مجردة ان يتقدمها شيء كما تقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا

في بعض كتب ان المناظرة الواقعة بين سيبويه والكسائي في اذا هي اولى بالاستئناف على الخلاف وستتضح الحال في مباحث الظروف المبنية هس

١٢٢

اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذا اولى من
النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وقيل قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها
لا تبقى بعد الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها
مع مجيئها بعد العاطف بل يرجح نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا فالفت
اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المعطوف عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها
نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الباها على المذكور قال
ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث
وفي الامر والنهي وعند حرف الليس المفسر بالصفة مثل ما كل شيء فلقناه بقدر اقول هذه قرائن
يختار معها النصب الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا
مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين وكذا نحو ضرب زيد ضربا عمرا
بفعلها لعطفه على مشابه الفعل واما نحو احسن زيد وعمرو يضربه فلا يرجح النصب لكون
فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الفعل ادخلها بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية
اعتراضية لا معطوفة قوله بعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرا به لكم ولا جدا
اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيد اضربه وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة
لمضمون الفعل فاما لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة
في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا نضربه ولما لن يكرم تقدمه كما
يقال ان زيدا نضربه او ضربته لقوة ان بجزمها المفعولين واما ليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من
هذا الباب لان ما بعدها واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته ويعضد من

الجملة خبر المبتدا الجملة الفعلية

قال يجوز فيها جواز الغاء ما من العمل الغاء مطلقا لا يقول لم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء
في باب ما يحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله فيجيء ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والا فيه
ان يرفع خلق الله من حيث توجيه الفعل الى مرفوع واحد وخلق غير ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي
قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى قل هو الله احد فانما لا تعمل الا بصلة قوله وهي في الاستفهام
عملها اولوية حرف الاستفهام بالفعل كعملها اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس يجوز الرفع في الهمزة
يجوز في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني الرفعة الثاني احسن فليس طلبها لمشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه
اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة سلبا اقتضاء له وكذا
يجعل سيبويه الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة نصير طلبية وكون
الطلبية فعلية اولى لان الاسم كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان الاستفهام
حرفين الهمزة وهل اعرفهما فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الحالية من الفعل
نحو ايزيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ايزيد تضرب وثانيهما دخل فيه وهي هل
التي اصلها ان يكون بمعنى قد لازمة للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية
التي ليس خبر المبتدا فيها نحو هل زيد قائم لمشابهته الهمزة واما الاسمية التي خبرها الثاني فعلية فلا
تدخل عليها الا على قبيح نحو هل زيد ضرب لانها اذا لم يخبر فعلا نسلت عنه فان كان الخبر في الجملة
التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب تولية اياه وكذا يقبح
دخولها على فعلية معها فصل بينها وبين الفعل بالاسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مفسر فعلها
مفسر الفعل ظاهرا نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر الخلاف فيما سيبويه
والاخفش في ان الرفع اولى والنصب نحو ان زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب نحو اليوم زيدا

اليوم الآخر

الكثيف اذا خذ الابل مناكبها فيطلع منه وبشي مخرفا بغال كالبعير فهو الكلب قال العدلس لا يكون الكلب الا الكثيف قال الشاعر في المضمر
وهو من صفات المتطاول الهائل

المفتخر من الجوز وهو القشر

زيدا ضربته والاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى
زيدا ضربت ومتى زيد ضربه فالرفع في متى زيد ضربه اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل ويحسن متى زيد
خارج كما ذكر لان كل متشغل بشيء يحقه لزوم اصل المشتغل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام
دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن
لمعنى الاستفهام لا يوجب الجزم دخوله اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملة بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون
الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الرأس انكبت ونقل عن سيبويه والاخفش
موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما
ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء وقال
المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عندنا تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت فقوله
واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اقتضاها بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل
اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست حرفية في الشرط كان ولولا
في تضمن معناه كمتى وهي على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها
الرفع الا على وجه اذكره وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا وتذكرانه فتنصب بفعل مقدر
مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هذا زيد
قتلته بتقدير هذا قتل زيد قتلته وروى الكوفيون لا تخبر ان تنفس ان تكنه فاذا الكنت
فعندك فاخبر عني اي ان انكك تنفس وان تكنك تنفس فعلى هذا يقدر على مذهب
المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفاس بين وشليك جانبه على

رواية فعلى هذا اي اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن
قوله وحيث حيث دالة على الجهات في المكان كاذا في الزمان نحو حيث زيد يجد فاكرمه ولكن استعمالها استعمال
كلمة الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسماء التي ضمنها اسماء الاستفهام اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس
اما اذا كسعت بما نحو حيثما تري وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايما لا يفصل بينها وبين
الفعل الا عند الضرورة قال في وفعل تزرهم بجو ويعطف عليه كاس الساقي وقال الصعدة ناتية في ما
انما الريح غيبتها نمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزرهن يزرك فالنصب واجب لو يكون تقديره
الفعل بعد قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند هو فالمفسر بالصفة ان ارت مثلا
ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرة دنانير وانكم ملكا احدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن
فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرة بنصب كل فهو نصب المعنى المقصود لان التقدير اشتريت
كل واحد من مماليكي بعشرة واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرة متعلقا به
اي كل واحد منهم مشتري بعشرة وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك
بعشرة هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرة فرفعه اذا مطرد لاحتمال الوجه
الثاني الذي هو غير مقصود ومخالفة للوجه الاول اذ ربما يكون كل على الوجه الثاني منهم من اشتراه
كذلك بعشرة او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا كل منهم جماعة بالهبة او بالوراثة او غير ذلك
وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذا اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره
والمثال الذي اورده المص من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت في
المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذا للتمثيل وذلك لان مراده تعالى
بكل شيء كل مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان ذكر

لما اي ان يقول اذا جعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق منصف بانه مقدور لنا وعلى هذا لا يمنع نظرا الى هذا المعنى ان كل مخلوق منصف
بكونه الصفة فلا يدرج تحت الحكم واما اذا جعلناه خبرا و نصبنا كل شيء فلما لا يتهما الاتفاق نظرا الى نفس المعنى المفهوم من الكلام فقد اختلفا لفظا ولا يجوز
تعلقا ان كل مخلوق منصف بكونه الصفة لا في الواقع لان الواقع منهم من خارج الكلام ولا كلام ان المقصود ذلك المعنى الذي لا احتمال فيه فلا يسلم ما ذكر فتقدم
تم حسن

قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير
المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى وانه على كل شيء قدير
لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر برفع
كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائنا بقدر والمعنى
واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مخصوص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس معنى التقدير الاول
اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة
فعلية كما اذا قيل رايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب في المطابق
لجواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضرب الزيدان احدا فقلت زيدا يضربانه لان معناه
اضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية واقتضاء الكسائي النصب في كان الكلام المحدود بعدم هو
فاعل في المعنى نحو زيد هند يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا فنصب هند اولى
لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قال ويستوي الامران في زيد قام وعمرو اكرمه اقول يعني يستوي الرفع والنصب
في الكلام المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه
يمكن ان يكون بعد الواو عطفا على الجملة التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب بسبب المعطوف
المعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز
الرفع لتناسبهما في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير على عرضه يكون الكلام
المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو اكرمه مثال الاخفش وسيبويه والغرض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم منه ويمتنع
عليه والواجب الجملة التي هي زيد المبتدا وهو ضمير الى المبتدا وبين عمرو اكرمه ضمير راجع الى زيد وبعبارة

الثرى وهي انه يجيء المعطوف جوازا قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمنا عمرا لم يجز وبعبارة
اخرى للاقتضاء وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعتذارات احدها
للمبرد في وهو جواب عما يجمع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية
الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على جزء منها وتصحيح المثال بكثرة زيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته
في دار او لما جاءه او نحو ذلك وانكر سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة
من ضمير فيصح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم
المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم جاءت شاة وسخلتها وربات سخلتها ايضا لكن كما يأتي
في باب المضمر واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز
فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاقتضاء بان الاعراب
لما لم يظهر في المعطوف جاز ان يعطف عليه جملة لا محل لها وهذا الاعتراض اصلا لا الاول وبالجواب
ما قاله السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجاز سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر
كلامه ومنعه الاقتضاء لخلو المعطوف عن الضمير وجوز ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب
وان كان في الجملة المعطوفة ضمير راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا
اكرمته قولك زيد ضاربه عمرا وبكرا اكرمته سوى في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به
كالفعل واما اذا قلت زيد قام غلاماه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسم الفاعل والمفعول
اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابه
للفعل نحو زيد مصري كما قال ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا
ضربته اقول حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت تكون في الشرط الا ان المختار بعده الرفع

اسم في الشرط ويجمع بين هذه الاصول اعني ابقاء على الاصل من الاختصاص والغلبة في الافعال والاشتراك بين القسمين والاختصاص بالاسماء
امور معنوية فيه على التحاق الاطراد للقياس فيها ولا غاية مخصصة لكل واحد منها اختص بهذا وفي جاء في التخصيص فيه سببه مشاركا
قال وثبت لليل الرسل بشفاعة الى قريبا نفس ليلى شفيعها واما حرف الشرط فلا خلاف في انه مختص بالفعل وما يأول في كل البصريين
على انه لا يدخل الا فعلا ظاهرا وقد يقدر وقد يقال من الا فعل بعد ان الا بشرط كون فعلا ومتأخرا عن الفعل
وقد يقال في الافعال الا للعرض تجب النصب بعد بها على ما يأتي الكلام عليه في الاسم لا النفي الجنس

قوله تقدم الرفع على ما تقدم لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم
واجب الحذف كما يجيء غير مفسر شيء فلما يكون من هذا الباب وتعدية اما يكون من شيء وليس الشرط من تفسير هذا
الثلثة الا اذا ما عند سيبويه ويفسر الفعل بينها وبين الفعل باسم مرفوع على وينصب نحو اذا ما زيد قام
واذا ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو ان يعني هلا والا ولولا ولوما وعند
لتقليل الا المخففة فيكون للتحضيض كما يجيء من قوله في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا تمدحون
اي هلا تمدحون وحرف التحضيض لا تدخل الا على الافعال بالاستقلال اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها
اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا
الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر الفعل بعدهما مفسرا نحو ان سيفا فيسيف ونحو
اطلبوا العلم ولو بالصين وعلم ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تلحق
بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذكر الاصل من
الاختصاص بحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كلها ولعل وبعضها استعملت في القبيلين
معا ولو نبها بالافعال كلها للعرض على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا النفي الجنس وكذا ان الشرطية فان
المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب
في ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته في العرض قال وليس مثل ان زيد ذهب به فالرفع اقول اي فالرفع
واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعد فعل ولكنه ليس مشتغلا عنه اي عن
العمل فيه اي من نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او بمتعلقه
اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فنحو قولك زيد ذهب
خروج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره وهذا

قوله لحصول الشرائط اي من جملتها كون المشتغل به منصوبا كالمشتغل عنه فاذا كان ذهب مسندا الى المبتدا يكون الجار والمجرور منصوب المحل فيوافق
المشتغل عنه ق قوله بفعله متعلق بمدلول يعني ان المصدر الذي يسند اليه الفعل شرط ان يفيد فائدة خاصة لا تفيدها الفعل كامر في ضربا ضربا مثلا
وهو هنا ليس كذلك فلا يصح اسناد الفعل اليه ق

على انه يجوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اي
اريد ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف
لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق مرادون باضافة الى
المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا مثل يا اخوا اذهب شخص زيدا ذهبه فالدال
مفسر المقدر كما ذكرنا قيل عما بعضهم انهم يجوزون في نحو ان زيدا ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس
اي ان ضربه زيدا ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع او
النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتنوي في ان زيدا ذهب
او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب غلامه رافعا وتنوي في ان زيدا ضربته او وقف عليه الضلالة او ضربه
غلامه او وقف على غلامه الضلالة ناصبا قال وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اقول اي ليس هذا لانه خرج
بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شيء بفعلوا لم يبق معنى
الرفع اي يصير المعنى فعلوا في الزبر في صحف اعمال الكتاب اذ لم توقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها الكتابة وان جعلنا الجار لغا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان
كان معنى سقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر وفعلوا صفة كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا
الكبيرة قال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والفا
فالمختار النصب اقول جميع الشرائط فيه حاصلة وبدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها
كما في نحو زيدا فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب
والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقراءة لا يجوز على غير المختار تحمل له الفاء وهما يخرج به عن

جوب لا

عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فتقول بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كان ذلك كما في
قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما يجوز في الظرف والمبتدا او يكون الفاء غير واقعة
موقعها لغرض كما في قوله تعالى فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم يكن ذلك وكانت واقعة موقعها فابعد
لا يعمل فيما تقدم وفي الاية اي كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط
كاسم الفاعل الذي هو مثله كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء
واقعة في موقعها فيخرج عما حد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدا
محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر فاجلدوا اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعدوا
بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زنا فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه
بضميره كما قدمناه قوله والفا فالمختار النصب اي لولا التقدير ان المذكور ان للمبرد وسيبويه لكان ما هذا الكتاب
وكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير
سيبويه هذا اكثر شرح ما ذكره المصنف اعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور
او متعلقه ان وقع بعد الفا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان
قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم
المذكور يرفع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر وكذا زيدا الا ترى ان احد واقع من
استحاك المقدر مقام الضمير من استحاك المفسر وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربنا المقدر
موقع الضمير من المفسر وما بعد الفا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبتا لا غير لان الاسم المفسر لا يكون
الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا شيء ينقض نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به
نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا فقام زيد في مثالنا

في المعنى لم يفهم الا هو وكذا اضرب زيدا واقعا لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر
ضميران كالاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلقه كذلك اي مختلفان رفعا ونصبا
وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان
او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب
مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبت اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيد لم يعطك اياه الا
هو فلو سلطت الفعل عليه فقلت زيدا لم يعطك اياه الا هو وان رفعت اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه
زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذا بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر
هم بناء على الاسم المذكور حال اذا الفعل لا يرفع فيما قبله وان كانا احدهما متصلا والاخر منفصلا
فالاعتبار بالمتصل يعني اذا كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول كقولك
زيدا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما
منفصلا وكذا ان زيدا لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب
الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي
هو ضمير متصل وقد بينا ان اشتغال ذلك مع تقدم المفعول في زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان
بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون تاخر زيد وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان والثاني اي الذي المتصل
فيه منصوب كقولك زيدا لم يضربه الا هو اي ان لم يضرب لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير
ان ضربه زيدا والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم انشاء على ذلك وان كان متصلين
ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما للتحويل كعدت وتقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول
في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها نظرا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب

صورت المتوان لا يسر زيد فقد يضرب غلامه فالمعنى صحيح لكن العبارة مختلة كما ذكرنا ولا يصح ان يقدر لا يسر وتحتمل للغلام لانه مفعول
مناقض فلا يصلح مفسرا لضمائر زيد اجد مفسر
ويكون اياه

١٢٧

وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت
لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لان افعال
القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط
ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضمير راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه
اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك يعجبني ان زيدا اياه علمه قائما اي ان علمه علمه قائما اتصل
الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما
باستثناء الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلقه مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا
ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيدا مر بغلامه وان زيدا مر به غلامه قال اعتبارا بالضمير
المتصل لا بالمتعلق فيجب ان زيدا ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير
ان لا يسر زيدا او ضربه لا يسر لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل ما كون المضاف محذوفا فلا
يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل
وفي التقدير قبل المفعول مفسر الفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول زيدا وغلام الذي ضربه
فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لا يسر وان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما
ان كان الضمير في المثلثة منفصلا جاز رفع الاسم ونصبه نحو ان زيدا لم يضربه غلامه الا اياه
وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلقه زيد لم يضربه
غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط
ان زيدا ضرب غلامه لا كما اذا حذفنا الضمير المستثنى حذفنا اذا الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليستقيم
مع ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب

غلام الامير وتقدير النصب فيهما ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه
الامير وان لم يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الامير وعلى تقدير المص
وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الامير وعلى تقدير المص ان زيدا
لم يلابس يضرب غلامه الامير واما المفسر الذى معه متعلقان بضمير الاسم
المذكور فمثالان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك فى الاسم المذكور
الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير
النصب ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى
اياه زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المص ان زيدا لا يلابس يضرب ابيه هذا ما عرض الاعلام
هذا الباب والله اعلم بالصواب **قوله** الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تخذف والطريق
الطريق يسمى اللفظ المحذر به منه نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه
ليس بتحذير بل هو الة التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده وهذه
بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف
والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه
مكررا معمولا لفعل مقدر نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده
معمولا لفعل مقدر اتق تحذيرا مما بعده مفعول له والفعل العامل فيه المصدر
اعنى التقدير اى بان تقدير اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول كالاسد الذى بعد
اياك وتقدير اتق هذا بعض الشارحين من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك

نفسك من الاسد ولا يقال زيدا من الاسد اى يخشه ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى قوله او ذكر
المحذر منه مكررا فيه نظر وذكر ان ذكر مصدر فهى عطفه على قوله معمول بعده حيث المعنى ان يقدر
فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه ايضا ان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه
فى تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله قلما يصح الرابع ذكر منصوب
كذا فى بعض النسخ وذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بجيد لان او هنا منفصلة حيث المعنى
فينبغى ان يبدل مثل المذكور بمثل كانه جاءنى زيد او عمرو بل لو كانت منفصلة بان المخالفة بينهما بعد
وما قبلها نقول انا نعم ثم يبدو لك فتقول او اشى بمعنى بل انا اشى فيكون للاضراب عن الاول
والاثبات للثانى كما يجرى صورة العطف فى سيبويه فى قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فالوقوف اولا
تطع كفورا لا تغلب المعنى لانها اذا اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهى عن طاعة الاثم فيرفع النهى
او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه فى النظر نظر وضابط هذا
الباب ان تقول كل محذر معمول لحذر او يقدر اتق بعد ما هو المحذر منه اما بواو
العطف او بمن ظاهرة او مقدرة بجر اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لفعل يقدر فى
الاول نحو اياك والاسد واياى والشر وما زيد والسيف فالمحذر اذا اما ظاهر او مضمر والظاهر لا
يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ فى الغالب الا مخاطبا وقد يجئ منفصلا كما مر واذا كان معطوفا
على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجال السنين فاياه واياها
الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة اياها الى المظهر
وسيبويه يقدر نحو اياى والشر بنحو احذر ونحوه قال الخليل وبعضهم يقول له اياك فيقول اياى اى قيل
شكر وسخاء كانه يقول احذر نفسى واحفظ وغير سيبويه يقدر نحو اياى والشر خذ خطابا

كاياك وقد صرح سيبويه اولى ليكن الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر
وقول عمر لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليدنكم الاسل
والرماح يحتمل امر المتكلم اي لا يبعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب
اي بعدوني عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا
ومضمرا كاياك الاسد ونفسك نفسك واياك واياه واياه واياي اياي
سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور
الفعل مع هذا القسم كاحذر الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير
المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون
وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مكررا مع المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب
لحذف عامله وحكمته اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على
مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك
بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا
قال المص كان اصل اياك والاسد اتقك عن انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل
والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك
ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع
الضميرين بان لا يحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ولم يمكن ان يكون منفصلا
لان عامله مقدم كما يجيء في باب المضمرات فيه وارى ان هذا الذي اركبه تطويل
مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او نحو باضمار العامل بعد المفعول

المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما
جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في
الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا
اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت
قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر منطقا كما ذكرت في اول باب المنصوب
على شريطة التفسير لكونه مشتغلا مثله وقد صرح الشيرازي بجواز نحو اياي
ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر
وان منعه المص في شرح المفصل عند قول جار الله احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت
الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك
والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك
اي بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى والاسد اي
بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان
تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك
محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة
الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة
انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعدا اذ المعنى اياك بعد
وبعد الاسد قال ونقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من
ولا نقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اقول اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان

قال ابن بعيد الشرح يكون تعلق بعد اياك العاملين

يكون مع ان اولا معها فالذي يغير ان نحو اياك وهل يجوز فيه وجهان مع الواو ومع ثم وفي غرفة معنى
العطف واما مع فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسه من الحذر والذي مع ان يجوز فيه بذلك الوجهان
نحو اياك وان تشرق واياك من ان تشرق ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول طويلة
بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل مصدر فلما طال لفظها بهذه الجملة صار واحدا جاز فيه التخفيف
فيصير تشرق حرفا على الذي هو مع الجر وركب مع شيء واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد حذف الحرف صارت
مع جملتها في محل النصب على مذهب سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر قال اول
اولى لضعف حرف الجر عن العمل مع غيره ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماعي نحو استغفر
الله ذنبا اي من ذنب ويخاه الخير اي بخاه وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا امن اللبس
وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك من اشرق اذا لم يسمع فان قيل
فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو شاذ من حذف حرف الجر لانه ليس مع ان وان شاذ كثير
في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم
قلت اي وقلت واما قوله الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما الضرورة الشعر واما
لان اياك اياك من باب اسم الفعل اي الحذر الحذر مثله مكرر والمراء بالهمزة وهذا قول سيبويه وقال ان المراء
مصدر بمعنى ان تماري فحذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياسا سائر المصادر عليه
وهذا قول ابي الحسن ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في الحذر بمعنى مع وذكر المصر بابا آخر يجب اضمار
فعله مكررا وهو باب الاشغال وضابط كل مغرى به مكرر او معطوف عليه بالواو مع معطوفة فالمكرر
نحو ولدا فان اذا ان كنت على الجار غير مسلح والذي مع العطف نحو شانك والحج و
نفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وتلك وبقي حذفه ما تقدمه في التحذير والخلاف في وجوب

في وجوب حذف فعله في المكرر هنا فعله هناك وان لم يكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف
كما هناك وكذا يجوز هنا ان يكون الواو بمعنى مع قال المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور زمان او مكان اي
يعني بقوله فعل مذكور الذي تضمنه الفعل المذكور الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذكر لانك اذا
قلت ضربت اسم فعل فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه وفعلته اسم فاعل
ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عما نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا يدل على فعل في يوم الجمعة
فعل لكنه لم تذكره لكن الفعل فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك ضربت في يوم
الجمعة اذا قلت لانه لا يدل على الضرب ولهذا قال بعد شروط نصبه تقديره في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه وما
ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح المعلوم فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقديره في قال او كان يقول اي المقدر يعني من زمان او مكان
فعل فيه فعل مذكور قال وشرط نصبه تقديره وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما
قبل والا فلا وفسر المبهم بالكلمات الست وهل عليه عند ولدى وشبهها بالابهام ولفظ مكان لكثرته وما
بعده فلك على الاصح اقول ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في
والمبهم من الزمان هو الذي لا دليل يحصر مدة كان معرفة او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت
منه ما له نهاية تحصر مدة كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان
قوله وظرف المكان ان كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء نحو جلست خلفك
واما ما نصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير محصور كلمة الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير
المحدودة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية وقال هو لا ينتصب من المكان الظرفية بتقدير
المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبينا وانا وهنا وهناك وثلثا وما

في بعض النسخ بالتذكير وانتصابها على الظرفية وجعل المبهم من المكان ما يكون مبهما في الجهات الست وهو ضعيف

هو بعضها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من يمينه ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب
عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا
يقال داخل الدار ويقال البيت بل في داخلها وفي جوفه وكلف المص لا دخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم
ما ثبت له اسم بسبب مرتبة داخلة في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا
بالنظر الى ذاته بل بسبب تقايس المساحة الذي هو امر خارج عن مسماه وقال المؤلف ما كان له اسم بسبب مداخل
في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا قبل بلد وسوق ودار فانها اسماء تلك
المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين
وشمال وبين وعند فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه فعلى قوله سمي المكان
المبهم بهما لانه لا يطلق اسم عليه بمجرد النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شيء آخر
خارج عن المكان فهو مبهم لان ذاته فتعيين اسمه بذكر الخارج فظرف المكان عندنا قسمان مبهم ومؤقت
وعند النحاة على ثلاثة اقسام مبهم ومعدود ومؤقت ثم نقول يقتضي ما عدا المصر بهم المكان ان ينتصب
على الظرفية فيما نحو قوله بوق الليل وخارج البيت وداخلها ولا ينتصب على ما نص عليه سيبويه وينبغي ان
يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا ما في اوله بعض
مبهم ثبت له اسم مكان لانه انما يثبت هذا الاسم للمكان باعتبار سكان الواقع وكذا يستثنى خارج ث
سمي المكان معلوم لا ينتصب كلها هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع
من المكان يدخله نصبه وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من كان بمعنى الاستقرار والكون في مكان
اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصبه على الظرفية المختص من المكان كدخلت
ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية بالفعل الذي

المشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمعد والمقيل والمبيت تقول اقمت مقامه
وجلست مجلسه وبت مأواه وسددت معده وتنتصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق منه
نحو جلست موضع الغلام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعه ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت
مركزه قال تعالى وقعدوا لهم كل مرصد وكذا ما في معناه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينتصب فلا
يقال كتبت المكان مكانك وربطت الفرس موضعه وكذلك مكان الفرس وشمالك منزل فلان وكذا الاكثر
من المتقدمين المبهم من المكان هو ما يحتمله الست والمؤقت ما سواه وهذا القول هو الذي ذكره المص الكافية ثم
قالوا العامل عندي وبين ووسط الدار من المؤقت على الاصح فانتصابها بالمشابهة بالمبهمات في الابهام
قال المص وكذا عامل لفظ مكان على الاصح لا بالابهام فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام بمعنى لفظ مكان
بل لكثرة استعماله فحذف منه تخفيفا ولا ينبغي للمص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا ما فيه
معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمناه وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان
يحمل المقادير الممسوحة على الست لشبهها في الانتقال فان تعيين البلد الفرسخ
مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلق قدما والجمع مثلا هذا
اعتراض على المص انه انما نصب الفعل بصيغة الزمان لان في بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله قطعا
النصيحة مدلوله وفي غيره واما المكان فما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل الدال عليه عقليه لا
لفظيه لان كل فعل لا بد له من مكان نصبنا المكان مشابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة
الثلاثة وهو غير المخصوص منه والمعدود ووجه المشابهة التعرض والتبدل في كل من المكان كما في الازمنة الثلاثة
واما انتصاب فوق بمقعدك وجلست مكانه ومنه بدنه فلكونه متضمنا لمعنى معناه الاستقرار
في ظرف متضمن مستقر بكونه ظرفا فلذلك بمعنى الاستقرار كما ان تحته ظرفا متضمنا بخلاف نحو المضروب

قوله ولفظ مكان ليس مطلقا بل بالشرط المذكور وهو ان يكون الفعل المتعدي اليه ما مشتقا من تلك الواقع فيه نحو قعدت مكان القتال ومشتقا من فعله
يعني المصدر نحو قعدت مكانه وقوله لفظ الموضع والمقام وكذا نحو المقعد والمجلس والمثوى كما مر خ

كما اشار الى ذلك بقوله

والمفعول فلا يجوز نصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المصنف الشارح لما كان ظرف الزمان
المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة نشأت من الاشتراك في لفظ المعين وذكر ان الفعل يدل
بكونه من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به هنا اي المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله
الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذكر ان الفعل لا يدل على المكان المبهم
اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على
المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتعيين الذي فسر
قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحو بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار
قوله وما بعده ظلت اعني ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه
بهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت المكان وسكنت العرفة وذلك كثير استعمال هذه الافعال الثلثة
فحرف جر قبلها عنها مع ما في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي ذلك بعد
فما بعدها مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ان غير الامكنة يعد دخلت بلزومها نحو دخلت
في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا يستعمل في محل الامكنة ايضا بعد نحو دخلت البلد وكذا نحو قوله تعالى
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وفي كم نزلت في المكان وكون مصدر دخلت الدخول والمفعول في مصادر
اللازم اغلبه كونه ضد خروج وهو لازم اتفاقا بل مجاز كونه لازما فهم ثم قال الاصح واما نحو ذهبت
الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وشاذ وكذا قوله ولا يغيبكم فنا وعوارض
ولا قبلهن الخيل لا تثير غبارا فنا فناء وعارض ضاحية ومثله لدى بئر الكثيب يعيل منشد فيه كما غسل
الظريف النعلب وبكثرة حذفه وان كان شاذا من كلامهم مكان يدل على معنى القرب او البعد دنى بها كما يلحق
بالمكان نحو هو دنى من غير الكلب ومناط الثريا ومقعد الخائف ومنزلة الشقاق ولا يشترك بذكر بعض ما اهمله المص كقوله
على الاول ولا يجوز على الثاني

الشقاق خلاف الغيد وهو ثلثة دون كالجب هكذا

المص من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء
كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا
مستغرقا لجميع الشهر جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد ليالي الفقه والجمعة وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن
مستغرقا للجميع مستغرقا منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت قال الاولى يعم جميع ايامه والثاني جميع
لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا ومحدودا
كان كيوم الجمعة او لا كالزمان الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوم من رمضان ويوما
قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عند بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان
لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض
ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان
ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو كيوم الجمعة في جواب متى ضربت هذا البلد فما لا يصلح الا جوابا
متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا كم المعدود غير المختص كثلثة ايام
وكثير وكثرة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان قال سيبويه
الدهر والليل والنهار مفردة باللام لا تصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا
عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سرت
عليه النهار وسرت عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى
وفاسيد لدخول الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر
فهي كالدهر والليل والنهار والابد لا تكون جوابا لكم لانها غير قال لانهم جعلوا
من جملة واحدة لعدم الايام كانك قلت سرت عليه الثلثون يوما اذا قلت

ثم ان الظرف كلما توغل في استعمال اسميا بان يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا على غير الظرفية وظرفا بان يقع منصوبا على الظرفية و
مبتدأ وموصوفا جاز ان يضاف عليه العوامل ومستعملا فرقا لا غير ويسمى غير متصرف وكله احد من المبتدأ وغير المتصرف اما متصرفا او
غير متصرف فان تمام اربعة والمتصرف المتصرف الغير متمكن لانه على الاصل ونحو ما تم النصب بتقدير في نحو سرنا ذات مرة وهو
اضافة المسمى الى المسمى نحو سرنا مدة صاحبة هذا الاسم عيانا

سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليوم الى يوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا بهذا كلام وان
كان مستندا الى مرفوع نحو فيها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه
الثلثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بما يتم من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الخوخ من رمضان
عجبا ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده في الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من
الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر بالى وحتى ايضا ويجر ايضا بالى
ايضا مع عدم تصرفها ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثر معنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك
ومن بيننا وبينكم حتى اما نحو جئت من عندك وبدأت من الدار فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم
انتصابه بمعنى او بجر بمن فالاول اكثر الظروف المبنية لتركيبها كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف
المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد يجيء حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته
وقوله تعالى بعد اذ انزلنا ومنه من المعربة بعد بين وذات مرة وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات
الزمن وذات العوام وذات صباح وذات مساء وذات اصبوح وذات غبوق فهذه الاربعة بغير تنوين والمكسر في هذه
الاوقات ولا يقاس عليها نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يرفعونها
فيقولون هم عندنا على اقامة ذي صباح لا ترى بسوة منا بسوة واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا ما تنصرف
كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظرف في المركبة المذكورة يجيء في باب المركبات ومعنى ذات من واخواتها يجيء في باب
المركبات الاضافة وقولهم لقيته بعيد بين اي فراق يقال ذكر اذا كان الرجل ممسكا عن البيان صاحبه ثم
بانه ثم بينا عنه نحو ذلك ثم بانه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف
غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عينا من غدوة وبكرة وضحى وصحى وبكر
وسحر وسحر وعشية وتمة ومساء وصباح وزمان وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرة وضحى
السحر قبيل الصبح يقال لقيته سحرا اذا اردت سحر ليلتك لم تصرفه لانه معدول عن المعرف باللام وهو معرفة ونقول سحر على
فلان نعمة سحرا اي
غير شكر
الا بعينه صرفه
السحر الاشا هكذا
والسحر بالضم

وضحاه وضحوة وبكرة وسحر وعشية وتمة ليلتك ومساء بها تقول سيبت عليه ليلا ونهارا اذا اردت بارك
وليلك وغدوة وبكرة وبكرة بكرتان ابضا عليهن ولا يزيد بهما بكرة يومك وتمة كما يجيء تمة فذكرناه اذا انصرفتها
والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة مادون العلمية وذكرتهم جعلوا الزمان المعين
مادون علمية ولما لم تعريف كهذه الظروف المعينة لانها لطرافة واحدة اعني الظرفية بينها على حد الغنية
لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صالحة معرفة فلا بد فيها من العلمية ومن اللام او الاضافة وهذه
الظروف كانت نكرات فتعينت بحكم دخول المتكلم لها بالذ ولها بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان
تمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على الشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف فتعريف
هذه الاعلام بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت اسماء لغة اهل
الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنها لبنيت بناء اسماء والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من اعدادهم المهملة ان
لفظ الخمس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا باللام بلام العهد سواء كان علما
او لا كالبيت والنجم والصعق في قوله تعالى فصعق من في السموات ومن في الارض ويجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة
ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدول عن اللام لتحصيل التسبيب وقال بعضهم
انه عند تعينه متضمن اللام فهو عنده معين كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته
المذكورة من ضحى وبكر ومساء وصباح وليل ونهار معينة فانها منونة اتفاقا واما ما زعم الجوهري
ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عندي لقائل عشية وضحوة معينتين يسحر في منع
الصرف لا عن كمساء والاولى منعها اذ لم تسمعا الا منونتين فكلما يثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن
اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة
فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كالاضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال

ابو الخطاب انه كمع ممن يوثق به انه يكن بكرة ويريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيما ذكر النحويون
مع التعيين كما كانا كذلك عليه الجنس كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في سحر في المقصود مما تقدم ان عدم
تصرف هذه المعينة مبني على تعينها دون العلمية ولذا انه تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا
يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر كذا وسنة كذا وغدية وغيرها فلا يثبت اذا عدم تصرفها فهذا الظروف
الثلاثة غير المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة
واذا تصرفت وارت تعينها فلا بد فيها من الاضافة او اللام تقول رايته غدة السحر الاعلى ولا تقول
عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان
لم يكونا معينين لكونهما اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير
التعيين لقيته العام الاول ويوما من الايام غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما
تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب
الاعلام وان عليها لفظية لا معنى تحتها واذا لم تقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد
صبحهم بكرة واذا اقتلكم غدوة وبكرة او ربما غدوة وبكرة وهما منونتان لا غير لان كلا وربما من خواص
النكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لما يتعلق من الكلمات نحو اسامة وثعالة
وجعل في مجلة اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة اي الجنس
كقولك هذه غداة باردة وتحت غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي
كما سيبويه والاصل في هذه الاسماء غدوة وبكرة محمولة عليهما لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان هذه
محمولة عليه في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مجلة كما مر وهكي
ابو علي عن ابي زيد لقيته فيئة بعد فيئة ولقيته الفيئة بعد الفيئة اي الحين بعد الحين في علم الجنس كما تقول لقيته

التسليمة الغروب وكذلك الصلاة بالبعث قال امرؤ القيس هل غدوة او صلاته فتنظر فاضلن الى الحنظل لانه يعلق بها اذا يبس
والعرب تبني اصغر بالبعث تحقيقه الغروب
الغروب ملك الكف
المدار نجو سحق شبه الطير

١٢٤

لغيته في ندري ولغيته في الندري اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدخل التنوين في عشية كما في غدوة
يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كلام قال السيرافي حكاية سيبويه لا ترد
وسحر غير منصرف لكونه علم الجنس بل اذا اريد به سحر يوم كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عدم التصرف
كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بدليل اضافة وحوالي وحول وحولي واحوال للتكسير كما في
قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذا يمنا وقوله وبدل وهكذا يلفظ يمينا وشمالا كثيرا التصرف وكذا ايمن
اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم تركب واما عند وسط ساكن
السين وهو بمعنى قدام فنادر التصرف قال الفرزدق فصلاه وسرت وسطها قد تغلغلا وسط بتحريك
السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام بعينها لفظا في اي اسما متصرفة وذلك معنى كقولنا جلست
دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة دونها فهو صل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف
فيها بهذا المعنى نحو هذا كدون اي خسيس ومعناه الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى
اتخذوا من دونه الهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولما اطلب الله الذي هو خلقهم وبراهم فهم
كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه وعما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان افعل مقامه نحو قوله تعالى
لخشيا يوم لقيتهما ان كذبتنا لعم البال اقربها اي زمانا هذا وهو في لفظي ملبا وقريبا خاصة التصرف
نحو قولك سير على القرب ملي من الدهر وقريب وملبا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات
المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب لكونه ادل على موضوعها الذي هو النظرة المنصوبة
واما عدم تصرف سائر ما ذكر من الظروف فسماعي واعلم ان انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة
الكلام نحو انتظرني هزيزي وسير عليه دبيبا وجيئتي اي مثل زمان هزيزي ومثل زمان دبيبي وجيئتي
قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها فكذلك على حذف المضاف وغلب على ان المصدر يقام مقام

الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينتصب الفعل بهما
وبفيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس ذلك لان مقدما يكون اسم الزمان ويقال
قيام الحاج مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف مقام المضاف
الذي هو مكان نحو بت غنوم كرم وربعة نشابة اي مسافة غنوم كرم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم
زبيرا قصبة فرسه وقد يقوم المضاف الذي هو اسم ثبت مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضاف الذي
هو مكان نحو لا اتيكما السمن والعجوة منه قوله باكرت حاجتها الدجاج اي وقت صياح الدجاج اذ كان
باكرت بمعنى بكرت لان الباء بالكسر قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فيجوز ان
يضمر منتصبا بفعل نظرا في كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشبهة منه نحو قوله
بل مكر الليل والنهار وقوله يسارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه توسعا فيه وغير متوسع
فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة
اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه ويجوزه الاكثرون واما التوسع
في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنا متعد الى اكثر
من ثلثة ويجوز في الناقصة نحو يوم يسر زيد قائم هذا ما قالوا والذي يرى ان جميع الظروف متوسع فيها
فتقول خرجت اليوم يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان معمولا له بسبب حرف الجر
ثم صار مفعولا به بتغيير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة
مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا في قولك استغفرت
الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اكثر واللام صالح لكل المعاني بين كما كان حذف حرف الجر فيهما صالحا لها
وليس بقياس في غير الموضع الثلثة قال تقول في سرت بزيد وقت الى عمرو سرت زيد وقت عمرا وانما كان ذلك

قياسا في باب المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكونهما لغوة دل انهما على الحرف من المفعول
فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالشرطين المذكورين واما قول
المص في نحو يوم الجمعة صمت ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان
فتعوض بنحو فرجت هذا اليوم فلفظ هذا يدل على تناظر الفاظ الدال الذي صفته وقولهما ان الزمان في نحو سرت الليل
وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا
قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانه انما يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة
نحو ضارب زيد وكذا في سارق الليلة فتقول اضافة الصفة المظرفة كاضافتها الى المفعول به لكون غير
محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام كما في يوم الدين كما في واضافة المصدر
الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام قوي محضة الا انه كاضافة الى المفعول به الذي كان منتصبا
بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحر اي حاجتي اليها قوية الحقيقة بمعنى الدائم لان اللام
للاختصاص وبخفض الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقتيل الطف وليس بمعنى كاذنب اليه
المص على ما يجيء في باب الاضافة قال وينتصب بعامل مضمر يجوز اظهاره التفسير قوله اعلم
ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بفعل جائز الاظهار او بممتنعه كما في المفعول به اذا هو كما ذكرنا
قال اول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم
الان اي كان ذلك وكلمة الان والثاني كلمة المنصوب على شرط التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به
مفصلا مما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة
سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه او اسرت فيه
ومثال ما يجب فيه الصفة كل يوم صمت فيه في القيظ وما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة

الشرب الشاق يقال على وعلى نفسه يتعدى ولا يتعدى هكذا

الخرقاء المفازة التي لا تنبت فيها شيء تحوطه اليوم وتقوم الليلة وتخوذ الان

سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وبدا يوم الجمعة سرت فيه **قال** المفعول له هو
ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر **اقول**
قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احترازت
قولك وقد ضربتك ضربا لاجل التاديب يعني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انه لم يذكر
الضربة قولك عاملا فيه والمخفي ان يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه
هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد بنحو ضربته وقد يجيء التاديب وسرت
ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف التاليف المفعول له ليتبين انه قد لا يتقدم وجوده على ما يفعل
علة له كقولك ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كقولك قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل
سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك
لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور
في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الفاعلية
وليس بمجعول له كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة لتحقق
عامله التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله
يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب. ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل
وهي تدل على العلة لا المعلل نحو فعلت لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسميه
النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كونه مضمون عامل المفعول له تفصيلا
وبيانا له كقولك ضربته تاديبا فالتاديب مجمل والضرب بيان له وكانك قلت اديبته بالضرب. تاديبا
ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول وذلك

المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر
اقول قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احترازت
كما في قولك وقد ضربتك ضربا لاجل التاديب يعني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انه لم يذكر
الضربة قوله عاملا فيه والمخفي ان يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه
هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد بنحو ضربته وقد يجيء التاديب وسرت
ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف التاليف المفعول له ليتبين انه قد لا يتقدم وجوده على ما يفعل
علة له كقولك ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كقولك قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل
سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك
لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور
في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الفاعلية
وليس بمجعول له كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة لتحقق
عامله التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله
يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب. ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل
وهي تدل على العلة لا المعلل نحو فعلت لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسميه
النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كونه مضمون عامل المفعول له تفصيلا
وبيانا له كقولك ضربته تاديبا فالتاديب مجمل والضرب بيان له وكانك قلت اديبته بالضرب. تاديبا
ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول وذلك

ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فانه الفعود لبيان الجبن ولا يقال قعوده جبنا الا
مجازا وكذلك قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح ونحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح
بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف
المضاف وهو تكلف قال المصرح على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك
للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفيه نظر وذكر ان ضرب تاديبا ايضا
بعيد معنى للتاديب مجازا لان الاول مفعول مطلقا اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق
في المعنى المقصود المختلفان في الاعتبار الا ترى ان معنى جئت مجيئا جئت وقد ركبوا والاول
حال والثاني مفعول فيه والجرجاني يقول انه ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر
التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله تعالى حذر الموت بحاذر الموت لتكون الاضافة لفظية
ولا يطرد له ذلك نحو قوله وفرعل الجبور والهولا نهر الجبور الا ان يجعلا مصدرين للحالين
المقدرة قبلهما اي زعلان على الجبور وهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي فعلت به هذا
وذلك على ما يجيء في باب الحال ومذهب البصريين او من الباقين المسلمة من الحذف والتقدير
الذي يعين لغيره وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها فيهما اذا كان فعلا لفاعل الفعل
المعلل وفعلا له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه اسما مقدرا له
فتحي للسمن واكرامك الزائر قولك جئتك للسمن واكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه كلامه
وبذلك قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا
من حيث اللغة لان السمن فعل له الجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له
الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المعلل باللام المعلل به كذلك لفاعل

والزمان ومعنى تشاركهما الفاعل ان يقوم بشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم
ويشاركهما الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجلست طمعا وقعدت لكن جبنا او يكون
اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك سحرا فاما فلان او بالعكس نحو جئتك اصلاح الحاكم
وشرط ايقاع المجانسة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفسيرا وتقييدا للمصدر بالحال كما في ضربته
تاديبا واعطيته مكافاة فليس هناك مشاركة الزمان بل هي في المفعولية
واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة
هنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتاديبه
لكن لو صرح بها هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل والزمان اذ ربما
لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخان قوم من ربيعة لم يغم
الشفيعة ما الذوى وانما نصب هذا المصدر لتضمن العلة الحقيقية ومشاركته في الفاعل
والزمان اذ هو كاينا وبعض النحاة لا يشترط مشاركة الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان
الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم المشاركة قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه
الله النظرة استحقاقا للسخطة واستمتاعا للبلية ويخالف للعدة والمستحق للسخطة ابليس
والمعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لانه استمتاعا اذ لا يكون حالا
الفاعل وكذا يخالف للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور
مخافة وزعل المحبور والهول من اهوال البحور فان الهول بمعنى الافزاع والتوبيخ ليس بمفزع بل
هو مفزع وكذا ابو حيان ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذكر انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي

اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل
الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المص على شرطية
مما شرطية المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لذهول في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط
كونه بتقدير اللام ويكون له وان يكون متاخرا لفظ الفعل لانه علم ذلك مما مر وشرط بعضهم
كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء يتقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب
والقتل لا يتقدم على الفعل وانما تتبع حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالخوف والعلم والارادة
فانها تتبع ويكون انه ان اراد وقت تقدم الحامل وجودا فهم وان اراد وقت تقدمه اما وجودا او تصورا
فمسلم ولا ينفعه وينتقض بقوله يجوز نحو جئتك اصلاح الحاكم وضربته تاديبا لفاقة قال هو
بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا يجوز ايضا جئتك اكرامك وجئتك اليوم اكراما
كم غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتك سمنا وبينا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر
المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مفعوله
عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على
الفعل تصورا اي يكون غرضا وله يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تعليما
وجئته اصلاحا قال المص وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران
لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطية ظاهرة
مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة
للعلة وحصول الشرطية دليل عليها ويؤدي الى الترامي وجوب تنكير
المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج قاض عليه وكذا قوله

حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى فاقدر ماء وقال الجزولي
اذا انجر بالام وجب نعته فلا يقال جئتك لاكرامك ومنعه الاندلسي وقال الاكثر منه ما تعاو قال
ابن يعيش انه في حال التنكير يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر
جواز ذلك لانه في قوله فبظلم من الذين هادوا وامرنا قال الباء للسببية هنا كاللام قال المالكي اذا
حصل الشرائط فجر المعرف بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف
وبذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل قال المفعول معه هو المذكور بعد الواو المصاحبة
معمول فعل لفظا او معنى اقول قوله المصاحبة معمول فعل احترازا عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته
فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا للمتكلم في السير في وقت المحمول
في ذلك الفعل واحد او في سير جماعة في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا
كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله
بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما نحو عمرا في المثال المذكور للعطف
فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعدها عن العطف الى النصب نصا على
المعنى المراد من المصاحبة لان العطف نحو جاءني زيد وعمرو يحتمل مصاحبة الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء احدهما
قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة في نحو ضربت زيدا وعمرا فالتنصيص بالنصب على المصاحبة
لكون النصب في العطف هو الاصل اظهر قال فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا
وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعينا
نحو ما لزيد وعمرو والا تعينا النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان

ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا
الواو في موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذه الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع
كما يجيء في بابه فكانت بمعنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة
استوى الماء كما تقدم سائر المفاعيل على عاملها ويجوز الوا الفتح تقديمه على المعمول المصاحبة كما يقول
جمعت فتى اغيبة وغيمة ثلث خلا لك عنها يمر والاولى عاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال
الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما في الظرف فيجب للمبتدا والاولى حالة العمل
على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت
جاء البرد والطيالسة وصاحب الطيالسة وكذا غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو
منصوب بنفس الواو والاولى عليه اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا للنصب
في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظرف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب
بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب فعطى النصب ما بعدها عاريا كما ما بعد الا اذا كانت
بمعنى غير اعرب نعت غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته
قوله وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه
لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع ولا يلزم
هذا ايجابا وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيد مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان
يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر واجبة لكون توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب
للعطف وهل يشترط نصب كالم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال
الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك

تريد وطلوع الشمس وانما ذكر عنده من اعانة الاصل الواو في العطف واجاز غيره السند لا لا يقدرهم
فانه لا يسير والليل ولا يقال سار الماء بل يجري ولذا يقول ان ذكر الاستعانة السير يجري الليل لما اقترن
بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وضد لا لهم بالغدو والاصال
وقرينته في الاستعانة من يمشي على بطنه ومنه من يمشي على رجلين او على هذه صورة المعطوف
كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء باردا قبل لا يجوز العطف في المستوى الماء والتبن ايضا لان
المستوى هنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولذا لا يجوز العطف في هذا
المثال ايضا وبقوله المستوى هنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا بمعنى ارتفع والمعنى تساوى الماء
والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مفعول به
قدر ارتفاع الماء وفيه تاملات ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة
لمخاطبة العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك مخفف بتاء فعول
اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا الجزءين ويقدر من ذكر حذف الجزء
الثاني من المركب المضاف والاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثالث عشر على ما بالي
في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل
بينك وبين مالك ولا اتعرض عليك بما يتعلق بما صلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم
وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل الله تعالى عليه لما علمت من تركه مكافاته بالجزاء
فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى بدليل مالك
في باب التهديد والتخويف وقال العيني الظاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على تقدير حذف
خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العيني ان تقديره انت اعلم منا غيرك وربك

وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف
تعين النصب نحو جئت وزيدا بجهد النجاة على ان النصب مختار هنا لا واجب وذلك يبنى على ان العطف
على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح
لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معنى اي وان كان الفعل بمعنى والفعل المعنوي على ضربين
لانه اما ان يكون في اللفظ مشعرا قويا او لا فالاول نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل او بما فيه معناه
ومالك لان قولك ما لك بمعنى فعلك وصنعك وهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وشبهك وقولك
وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وهو المصدر بمعنى
الفعل وكذا قولهم رسلك والحائط وامرأة ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان
فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا
تكلف او لا فالاول نحو ما لك وزيد وعمرو ومالك وزيد وعمرو وشانك وزيد وعمرو قال المص العطف واجب فيه اذ هو
الاصل فلا يصار الى غيره الا لضرورة وليس شيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب
ضرورة وسلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره
العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب
والا فلا والثاني نحو ما لك وزيدا ومالك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور قال الكوفيون يجوز
في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة
فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا الضعف فقال المص هنا انه يتعين النصب
نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف لانه لم يقصد النص على المصاحبة
وهو اولى لورود القرآن كقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بالجر قراءة حمزة والنصب مثل هذا

اعني مشاتك وماكر وزيدا ومشاتك زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انتصاب الفعل المدلول
عليه بمشاتك وماكر اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعث الجار والمصدر
وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومنهم امتنع في الاختيار بقولك واياك لتعوث
ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره مشاتك ومشاتك ما يشتكي زيدا وماكر وما يشتكي عمرا ومشاتك زيدا
وما يشتكي عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى
ما صنعت وما تصنع لان هذا ما يشتكي ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ما يشتكي ان اسم
منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل هو معمول له كالموصول وصلته ولا يجوز حذف
مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا التبيين المعنى
فقط لئلا يلزم اللفظ مقدر بلا ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز
ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان ماكر ومشاتك اذا جاء بعدهما نحو زيدا دل على ان الاشتكاء
انما هو لما يشتكي الجمهور لذلك اسم سيبويه ان الواو بمعنى مع بوجه بمعنى المصاحبة وقال الاندلسي
يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كانه ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي
وابا الفروع اسم منصوب بلا يشتكي كانك قلت ما لك لا يشتك زيدا والواو دال على معنى لا يشتك
وانما اركبنا هذا تقديرا لما لزم سيبويه من نصب اسم بمصدر مقدر ويلزم ما نيابة الواو عن
الفعل ونصب اسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا
الى مذهب عبد القاهر في الجمع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه شعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا
وكيف انت وقصعة من ثريد وما الخمر والمتغوز فههنا العطف او حمل على اضمار وان قصدت
المصاحبة لعدم التناسب وضعف الدال عليه والواو حال استفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولها في

في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما
الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه
تخفيفا وصار كانه منطوق به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال المعنى لتخصيصه بالماضي وكيف
بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيل التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن
والتمثيل بهذا لا يجاوز وقول الذاعي اذا ما ذو مروة والجماعة كالذي منعا الرحالة ان تميل مميلا
اي زمان كان قوي والجماعة وقول بعضهم انا واياك في الحال اي كنت واياه في الحال ابعد منا نحو ما انت
وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع
كثرة وقوعهما بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه في الحال لما ذكرنا ان المفعول
معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورايك فالرفع فيه واجب وان
قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الفيري نصبه بالخبر المقدر وانكر ابن ابي اسحاق
ويحيى بن يعمر النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون بضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه
فالكلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله
اذا لم يمنع المطلوب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا اكرمت فمفعول اكرم
في الجماعة واياه كالذي وفي الحال وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف
من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت
وزيدا راكبا تحكم في مطابقة ما قبله فكما لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما
بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اهمال الواو
اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان ومن كون المفعول معه قيدا خلافا لابي الفتح وابو علي الى

كونه فيه وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الواو بمعنى
ان ينتصب شركاءكم على انه مفعول معه وقال يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم
اي واجمعوا شركاءكم وذكر لان الاجماع لا ينعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قال الحال ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضرب زيد قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما اقول قال المص
لا بد فيه من نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقوله
عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة خبر المبتدا
لا هيئة الفاعل بل انما علم كونه حالا في جاءني رجل عالم بيان لهيئة الفاعل من تقدم قوله جاءني رجل بخلاف
الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول
حتى لو قلت رجل قائما اقول لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان الحدود
يلزم ان يدل على كل ما ذكر فيه بل يكفي ان يكون فيه ما ذكر فيه وبعد التسليم فلا شك ان هذا الحد تكلف
معنى الحال وبيان ما هيته لانه يعلم بهم انه موضوع لبيان ما هيته الفاعل او المفعول مطلقا لا في
حال المجيء فيكون غلطا ويخرج من هذا الحد الحال الجامدة بلا ضمير ذي الحال نحو قوله تعالى وقد
نزل الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمهند وقد اغتدى والطير في وكناتها فيخرج قيد الاول
لئلا يخرج ايضا الحال من المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله
تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان خوافيه مدبرا
قصبا وان لم يكن تخصيصا قوله عز وبنيه بالشد وما عليهم حلق الحديد مضاعفا بلبيت واما قوله
تعالى النار مثواكم اي موضع مثواكم اي مثواكم خالدين وقولك اجيئني ضرب زيد قائما وهو حال زيد يجوز
فالمقصود منها حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال ما يضاف اليه شيء

غير العامل في الحال لا يجوز الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه
مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم فكانه حال من المفعول واذا كان
فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف كما في
قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقوله مصبحين حال عماد الضمير مقطوع وذلك لانه نائب
عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه هو الحال عن
المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين
وكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله خوافيه مدبرا او يشبه خوافيه مدبرا او يشبه
خوافيه مدبرا وكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى
ان يقول الحال على ضربين منتقلة وموكدة ولكل منهما حد لا فتلاق ماهيتهما فحد المنتقلة بنحو كلام
يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي ذكر الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري
مجراهما فيقولنا بنحو كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب يعني كونه غلاما اذا لم يجعلها
حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو بيع الفرس لان الرجوع يتقيد بنفسه
لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا
يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل او المفعول
المعنوي نحو انا يعلى شيخا وقوله كانه قارحا جنب صفحته على كيس والحال عن المضاف اليه الذي
لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما يدخل في الحد الحال في نحو قوله تعالى وقد نزل الوظيف
وفي قوله وقد اغتدى والطير في وكناتها وقد الموكدة اسم غير متصرف يجيء بمعنى المضمون جملة كما يجيء
فقولنا غير متصرف احتراز من المنصوب في نحو بيع بيوعا كثيرة ان الحال قد يكون عن الفاعل وهذه

كما في زيد راكبا وعن المفعول وهذا نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان
كان هناك قرينة حالية ومقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول
وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمها عليه لان الليس نحو لقيت راكبا زيدا فان
لم تقدمه وهو عن المفعول واما اذا جاءت حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى
الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت راكبا
راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف
ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرا وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت
زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا
منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين
وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ الاصل ان اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد
بجنب صاحبه يجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا
قال تعالى وما تلك بيمينك يا موسى قال هي عصاي اتوكؤا عليها وهي لي فيها مآرب اخرى وهو الحقيقي نحو لشيء واحد
احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الدار حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى انزلنا
منها ماء وما منه شجر كما يجيئان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال المتضادة كانت او لا
فيكسر على الزمان والمكان فيجعل نحو لقيت حالا من ضمير منه وما لا يشتركان فيه والمتضادة فيهما
مطلقا ولا وجه للتعكيس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست
خلفك ماشيا وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل
نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وماشيا

وامامك وسط الدار وما تقييد الحال بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مدهامتان وما يتضادان
في محلين غير متجهين كما في اشتريته ابيض اسود او متجهين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا
يكون به ح اعلم ان تكرير الحال بعدا واجب لوجوب تكريرها كخواضربا اقائما
قاعدا واما قائما وكذا بعدا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في كلام النبي نحو جاءني
زيد راكبا ولا ماشيا وبعد افرادها نحو جاءني زيد راكبا قوله لفظا او معنى حال
من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين
اما المفعول المعنوي فنحو هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدا وشيخا حال
لهذا لعلل هذا الى انه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله
كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوة عنده مقتاد اذ المعنى يشبه خارجا
سفود شرب ولا يفسره يا يشبه خارجا لان المشابهة هي المفيدة بحال الخروج لا
التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه
لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل اللفظي لان الفاعل المشتق كالملفوظ به
فهو كقولك زيد ضرب راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس
يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عن من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها
قال وعاملها الفعل او شبهه او معناه اقول يعني يشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى
الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور
وهي التشبيه نحو انا زيد قائما عند من جوز وهاء التشبيه من دون اسم الاشارة

كما يجيء حروف التشبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا زيد متعجبا واما حرف التمني
والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انها ليست بعاملين لان التمني والترجي
ليسا بمقيدين بالحالين بل الفعل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء لكون مضمونه هو
المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وتعني التشبيه من دون لفظ دال عليه
نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو هاك
واقوا فلان الشان بمعنى المصدر كاذكرناه المفعول معه ولم يجعل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي
قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التشبيه فانهما
لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان يشبهان لفظا ومعنى ولا
يعملان في الحال قال الاولى حالة ذكر الاستفهام وان لا تعلله قال وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها
معرفة غالبا وارسلها العراك ومرسله وحده ونحوه متناول اقول انما كان شرطها ان تكون
نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحكم المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك
فلم يتقيد وفي التعريف ضائعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرها
يميزه ويخصصها من بين امثاله اعني وصفها او ذكرها يقيد الحكم المنسوب اليها اعني حالها لان
الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحكم المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحكم وعلى هذا اولت المعرفة
حالا لان التعريف يخبث ضائعا ولم يؤول النكرة ذا حال لان غالبه انه على خلاف الاولى فقوله غالبا
يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيره لان تنكيره واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال
تعريف الحال بالظرف وتعريف الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام
نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ويرجع عوده على بدئه وفيها

وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع المنكر اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا
وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الطاقة والوحد مصدر وحد يحد
بفتح الحاء وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها
بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقوله على بدئه متعلق
بعوده او برجع والحال موكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه
ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه ان لا
يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون
من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعول به مطلقة للحال المقدر اي
ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك
ويرجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وهو باكسر باب المفعول
المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال فتنصبه على المصدرية كما ينتصب على الظرفية
ما قام مقام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعني ما قام مقامه وقوله وارسلها
العراك صدر بيت للبيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال بصفح الحال والاتي والدخال الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العشي الى
الحوض ويدخل بين بعير وبين عطشانين ليشرب منه ما شاء ولم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال
نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها من الماء ولم يخف
على انه لا يتم شرب بعضها الماء بالمزاحمة واما قوله لم يذد قضهم بقضيضهم فالاولى ان يقول
ان المصدر المضاف فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مقضوضهم اي كاسرهم

مكسورين لان مع لازم هام والا يجامع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا و
بعضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فيه ثم الحق بهما الجملتين اعني قضهم بعضهم وفوه الى فيه معنى
بحيث والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى فيه مشافها ومعنى قضهم بعضهم كافة فلما
قامتا مقام المفرد وكانتا اخص مما قبل الاخر منهما وهو الخبر الاول اعرب المفرد الذي قامتا
مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق فانهما لفيكم سواء وكذا ينبغي ان تقول في يدا بيد وبيدا بيد
على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاة شاة بدرهم اي شاة بدرهم اي كل شاة
بدرهم كقولهم رجل خير من امراة اي كل رجل كقوله تعالى شيئا نفس اي كل نفس وكذا قولهم بعت الشاة
ودرهما واو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مفردان اي كل شاة فنصب بهما الخبر ان
يقولها الاخر وقال الخليل يجوز ان ثاني به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم لزم
ما كان مبتدا النكرة قيامه مقام الحال وفاه الى فيه شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه لتنكير
لقيامه مقام الحال لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فالنعم قال المبني وقيل بني على حرف فالنعم حذف
المضاف اليه وابدل من الواو ويما لئلا يبقى على حرف واحد وذلك شيء قد عرض اضطرارا او تعدا الى ما
كنا فيه من ذكر حال قضهم بعضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاخر نحو قولهم جاء
القوم قضهم بعضهم ورايت القوم قضهم بعضهم ومررت بالقوم قضهم بعضهم اما على
التاكيد على ان يكون اصله بمنزلة فيعطى حكمها الاول اعرب بجميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال
او على البدل اي جاء قضهم مع مفعوضهم وقد ذهبنا الى كوفيتها ان النصب وقد على الظرفية اي لما يقع غيره
فواو المعية ضد معناه فوله جاء معا وكما ان في معا خلاف بل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرفية اي
في زمان واحد كذا اختلفوا وقد في نحو جاء وقد ابوه حال اي منفردا او ظرفا اي لما يقع غيره وجاء وقد يجوز

في مقطع عدين فربع وقد وسبع وقد اي انفرد وهو في الاصل ظرف لا يتبع عن قوله مثله
في سعة ملك شخص المنقطع النظير ويقال فلان يجشر وقد وعبيد وقد ورجل وقد في العجب برايه
ويقال جاء على وقد اي انفرد وعلى بمعنى مع فوقد لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المعرف ولازم
النصب لانه في المواضع المذكورة والمعرف خطا بمن غير المصدر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء
الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امراة جماء اي كثيرة الشعر على المرافق والغفير من الغفر
وهو الستر بمعنى الغافر اي الساتر بكثرتهم وهذا الاصل حذف الناء هذا للفعيل بمعنى الفاعل على
الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة
الساترة والدام في الاسم زائدة كما في قوله تعالى ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني
ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وسلم يذهب
الصالحون السلف الاول فالاول اي متتابعين والدام زائدة في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على
البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلثهم واربعهم وخمسهم
الى العشر هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم تنصب عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها
موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عوملت المعطوفة
العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب
العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اي جعلا فاه الى في وقال الاخفش
هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في ذلك يقال كلمته بين بين وكفى
خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في صفين فما كنا اسنى سندا العرب وما كنا
اليوم مشا انجف فعلى حذف المضاف اي مثل سند العرب ومثل مشا انجف ويجوز ان يقول لا يشجعان ضعفا

العرب والعرب تنادي بها وهي تجعله واصل العرب بها عند النحو

انجف والانجاف بالخوف كان لا يعلق الماء مستطيل متفاوت

فلا تقدم مضاف كما قال سيبويه في جهدك وطوقك قال فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم
انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابقة رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل
فلو فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل خير منك فاما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل مثالك او سيفه
نحو او شبهه نحو قوله فاصل سعدى غير ينا بلدة وقلما جاءني رجل راكبا او زي استفهام وذلك لانه يصير
النكرة بهذه الاشياء مستعرفا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدا او كانت معرفة مشاركة للنكرة
النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه لو من اذا التباس الحال
بالصفة اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي
الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فصار المنع رفعا وجرا واما التشبيه بالاسم لتقديم الحال على صاحبها المنكر
بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم عند من اشترط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش
من تجويز تعلق زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال
ومن جوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها جوز كون لمية عاملة في الحال وكون طلل ذا حال محل رفعا على الابتداء
فان قيل لا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتداء والعامل في الحال
ايضا فيجتمع عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل كما اشار اليه بكونه موحشا فكيف
يعمل في الحال ما ليس مبتدا به واعلم ايضا انه يجوز عند ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت يجوز ان زيدا
اي ضربته قال ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف والمجرور على الاصح اقول قد عرفت قبيل
العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه
ومن هذا اختلاف سيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجاز الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال
نحو زيد في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد الظاهر نحو في الدار زيد

في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز
قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش
ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صححناه عند المبتدا اما نحو زيد قائما في الدار فان
جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه فالحال متاخرة عن صاحبه وان لم نجوز
ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متاخرة عن
صاحبها اي زيد ما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا
او مجرورا فقد صرح ابن مالك بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف
حتى جاز ان تقع موضعا لا تقع غيرها فيه نحو انا اليك ابا بكر قالوا ومن ذلك ابن الكرب بيننا اي الكرب بيننا
فتحاكما الى العامل فيه بيننا والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد
ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شاكله وصرف النداء كالحارث وصرف التشبيه والتنبيه والمنسوب
ونحو شكر وغيرك وكسائر الافعال كل ذلك لضعف شبهه بالفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف
تقدم الفعل بعيم الظرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فاظهر
بمثل هذا الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف شبهها بالفعل وظاهر لفظ
جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقدم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل
الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه
رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه في فرب واجاز الزجاجي
ان تقول درهمك موزونا دريهم عبد الله لان معناه يشابه دريهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر
او من دريهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال قال اظهرت الكاف وقلت كدريهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا

العقل

من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع
اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله قلا يقال والشمس طالعة طلعت
من دارها لان اصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقدير بان الموصولة
وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام لحرف مصدري كما وان
لان تقدم الحال اذا على ان الموصولية لا يجوز وتقدمه على صلتها متاخرا عن الموصولية ايضا غير جائز لما يلزم
في الموصولية من امتناع الفصل بين الحرف المصدري واسم الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجيئه الضارب
هندا ولا مجيئه ان ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل انفاقا
اذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخر عن اللامين نحو ان زيدا
لراكبا سائر والله لراكبا سير كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وتقديمه على اللامين لا يجوز لانه لهما صدر
الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا اخلت هذه المواضع المذكورة فيجوز تقديم احوالها
عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجرور مضروب قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان شبيها
بالظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
الذي هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم
هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش
بشرط تاخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف
الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التمييز والتشبيه وغير ذلك انفاقا
اعتراض على ان اذا الكبرى ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال وفي الاصل وتوسطها
ما يجوز ان تعلق على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة

خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال
كما في الايتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية
راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذا يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر ويكون الظرف
الاول متعلقا بالخبر الذي بعد والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير مرغوب في كلام واذا كان الظرف
في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر لا يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذي يلي المبتدا
الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء
والكسائي نصبه على الحال نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك زيد راغب زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف
اي يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغبته في شيء مخصوص رغب فيك قوله ولا على المجرور في الاصح
الذي تقدم كان احكام تقديم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقديم الحال على صاحبه اعتراض
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال ماض عن العامل فيجوز جاء راكبا زيد ولا يجوز
راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت
وقد ضربت زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوز تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قال
وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود الى ذي
الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسرهما واما يوجد ذلك الصورة اعني
نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والفعل والحال والفاعل فلا يكون ضميرا
قبل الذكر واما البصريون فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا
لان النية في الحال التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمار قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم الخبر على المبتدا نحو

صح لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار

وذان زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى وحسن في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال
مجرورا فان الجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كقوله تعالى
اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءني مجرد اضافة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر
البصريين يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان والجرمي وابن برهان الجواز
لتقدم لا يقول تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر
معد للفعل كالهمزة والتضعيف وكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت بكبيه هند فكانك
قلت اذهبت بكبيه هند قال الشاعر لئن كان يدني الماء حب ان صادها الى حبيبا انه لحبيب وقال اخر اذا
المرء اعيته المروة ناشئا فطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة
وهو تعسف واما الفصل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير مشكل
في الحال كما في قصب زيد راكبا فقد منع جوازه اتفاقا لعامله في ذي الحال وفي صاحبها مشكل فيه
واما منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى
الفعل لان المعنى ملة تشبه لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا نبينا في هذا الفصل ان معنى الفعل قد
انطمس في ملة وقال بعضهم لما كان لا يضاف ما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزء نحو انظر
الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب
جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير المذكور
كانه المضاف وكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان عاملا
فلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يتحرك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه

لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعدا لا او معنا بها نحو ما
جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتعيين الحصر او تعكيسه
لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ما يصلح للحال نحو لقيني شاتما
زيدا فتى قال وكل ما دل على هيئة صحيحة يقع حالا نحو هذا بسرا طيب مترطبا اقول هذا مرفوع الانتهاء
فان جمهور النحاة شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا في تاويله بالمشتق فقالوا في الانتهاء المعنى
صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا طيب مترطبا هذا مبسرا طيبه مترطبا
اي كائنا بسرا وكائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم اية اي دالة قال المص وهو اي الحال لا حاجة الى هذا التكلف
لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذا الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا
يتكلف تاويله بالمشتق وكذا ذكر عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجري في بابها ومع هذا قد اشتهر
ان الاغلب في الحال والوصف اشتقاق من الاصول التي جاءت غير مشتقة فيها الحال الموطئة وهي
اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لها وحالا في الحقيقة
لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا عربيا ومنها ما
يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين فما بالنا امس
اسد العرين وما بالنا اليوم ثلة النعجة وقول المتنبي يدنو فمر وما لك خوطا بان وفاه عنبرا
ريق غزالا وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اي مثل اسد العرين ومثل قمر
والثاني ان تاول المنصوب بما يصلح ان يكون بينة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم
ضعافا وبك مبتدئ ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المحددة
لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى يصرفها اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء

نحو قوله تعالى الفصل الذي لا يقع خطوطا بعض خطوطها الواحد خطوطا بالنصب على الحال وفيه الشاهد الثاني الاول ان يكون

شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء الجملة قسطا وتنصب ذلك
القسط على الحال وثانيها بعد ذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت
البر قفيزا بدرهم واخذت كرا ماله درهما عن كل اربعين وقاس درهما في درهم اي بعلة في كل درهم
منه درهما منا او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا لدى كل واحد وكل واحد من هذه الا حوال
كانت جزءا اول من الجملة الابتدائية كما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا
وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان يؤتى
للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزء مكررا وكذا ان اتى للبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزء معطوفا
عليه بالفاء او ثم نحو فتلوه رجلا فرجلا وضعوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين
ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو بعتني الخاتم فضة والثوب ذرا او فرع له نحو بعتني الفضة
خاتما والحديد سيفا او تدعه له نحو بعتني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه
او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طوريه وكذا اذا شبهت شيئا
بنفسه او بغيره بالنسبة اليه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في
عامل الحال الاولى مثله فقال ابو علي وابن عصفور العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل
التفضيل والذي يشبه لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله ويشكل عليه ذلك مثل قولك زيد راجلا
احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل ومثل قولك تمخلي بسرا اطيب منه
رطبا والمشتري بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح
اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان الحال فضلة فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة
بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا يعني شيخا تقيدت وكم

ولم نرفع الاحال شيخوخته والجملة في قولك هذا زيد كبيرا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه
يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية ويستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في
اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال
في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بتلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد
المبتدا بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لانه وصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد
المبتدا والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعله ذكر المثال الخاص
ما لعلمه تقيدهما معا بالبسرية غيث واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المشار فيه ان المبتدا
مقيد بحال والخبر بحال اخرى ولو لم يتقيد في نحو هذا زيد قائما لامكن ان يتقيد بحال واحدة فيسلم ايضا
اطراد امتناع تقيد كل واحد منهما المبتدا والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه امتناع تقيد كل
واحد منهما بحال اخرى والحق اذا ان يقال العامل في الحال الاولى ايضا افعل التفضيل والذي يشبه
مع ضعفه في العمل كما تقدم وتقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا
يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يتعلقان معا ويتعلق كل واحد منهما
بحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر ويتعلقان
معا ويتعلق كل منهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذا العامل لا يتميز منصوب احد حدثيه
من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز حالا بها نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفا بها
نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكون حالا بها ولا يختلف زمانا هما لان الغرض وقوع
الحدثين معا ويتميز مستثناه ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا بعضهم واهل الكوفة الا الكسائي
وكذا ثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به الاخر ووقوعه

في وقت آخر ومكان آخر على حال أخرى وذلك أفعل التفضيل نحو زيد أضرب من عمرو ويجوز اختلاف
مضربيهما وكونهما غيره نحو زيد لعمرو أضرب من بكر خالد قال تعالى هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان
وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة أضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكان نحو زيد عندك أحسن منه
عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وكذا آلة التشبيه تدل على الحدثين فيجوز اختلاف زمانيهما
نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما كمثله قاعدا أما أفعل التفضيل فإنه
يدل على حدثين معينين أعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لأن معنى زيد أحسن من عمرو أن زيدا
الفاضل حسنا وعمرو المفضول حسنا وأما آلة التمثيل فلا تدل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل
بمعناها على حدثين مطلقين لأن معنى زيد كعمرو أن بينهما حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان
وأما أن تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت أي زيد
يشبه حاله وداب يوم الجمعة حاله وداب يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والداب
أي يعتبر بها عن كل لازم كالحسن والجمال أو غير لازم كالضرب والقتل الآتي كالتعلق بالجار
والظرف في قولك أبكر من أم الحويرث قبلها بابكر لما كان بمعنى تمنعك فكنى ولم يصرح وقد يقوم
مقام آلة التشبيه قرينة تدل على حدث المعنى فيتعلق بها جار كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس
بابكر ما كنى به عن التمنع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم أنت مني بمنزلة هرون من موسى أي قربي مني
قربي هرون من موسى قال الله تعالى فلا تظني غيرت مني بمنزلة الحبيب المكرم وتقول ما مولى مني بمنزلة الشيء
من المتناول أي بعيد مني بعدة منه إذا تقرر هذا فلنعد لما لم يتميز كل واحد من الحدثين منه أنا هو في أفعل
التفضيل وآلة التشبيه ويأتي فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد يجيئه
الزم أن يكون منصوب كل حدث يجيئه صاحبه المصرح به فقيل يفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وشاتم زيد

زيد قائما وعمرو قاعدا ومرامي زيد الدار عمرا في الصوف وكذا في أفعل التفضيل وآلة التمثيل نحو
زيد بني كعمرو منك وبكر الضيف أكرم منه الجار وعمرو قائما أحسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله
قائما وزيد يوم الجمعة أحسن منه أو مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل يجيئهما
ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به يجيئهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلا يقدم معمولا
بعامل عليهما مع تمغيرهما وأما الضمير المستكن في أفعل وفي آلة التشبيه فإنه وإن كان مفضلا وممثلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا أرى بأسا بأن يقال وإن لم يسمع زيد أحسن قائما منه قاعدا
كما قال علي عليه السلام في الجار والله لابن أبي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي أمه وهذا كما تقول
ضربي زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبأن يقال على ضعف زيد أحسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا
حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في أول الكتاب في نحو زيد قائما وقائما قاعدا حال من المتكلم
قال المالكي ومن الأحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد لام مراد به الكمال نحو أنت الرجل
علما أي أنت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا أو كونه حالا أي الخليل وقال الهرابي نحو
هو مصدر أي أنت العالم علما والذي كان المصدر في مثله غير لائق فاعل في المعنى أي أنت الكامل علما
أي علمه وهو الكامل شعرا أي شعره والدليل عليه أنك تقول هو قلما وكثرا والخليل عروضا وسيبويه
نحوا وهذه ليست بأحوال ولا مصادر ثم اعلم أن الأصل أنه لا يكون شيء من المصادر يقع حالا بل
يقتصر على ما سمع منها نحو قتله صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة وأتيته ركضا أو عدوا
أو مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه نحو أتاني راجلا وسرت
ويطا ونحو ذلك وأما ما ليس من تغيماته وأنواعه فلا فلا أنه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا
وبكا ونحو ذلك لعدم السماع ثم إنه وزيد لا تفسر والمبرد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر

على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي انتبه اركض كضا كالاسد يبادي على ان ارسلها العراك ولو
كان كما قال الجمل تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشبها كمثل او نحو
المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا نحو هم قاموا على ادعاء المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء
ولا يمتنعان يقال ان جميع ذكر على حذف المضاف اي انتبه في اركض الثانية لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدا
وما جاء الحال فيه غير مشتق سمعنا قولهم كلمته فاه الى فيه وهشام يقيس عليه كما مر وعته يعته بالبيد
وارسلها العراك وسائرها ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البرد قفيزا او صلتها قال او لان
المنصوب خبر جاء لا حال كما يجيء الا افعال المقاربة قال ويكون جملة خبرية فاسمية بالواو والضمير
او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وملحوظا بالواو والضمير وباحدهما ولا يبدأ الماضي
المثبت من غير قد ظاهرة او مقدرة اقول اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح
يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا
ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال
يشبه الظرف معنى والاثنانية اما طلبية او بغائية بان المنفرد والثاني في الطلبية ليست على تعيينها من
حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الابتغائية نحو بعت
وطلعت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت تحصل فيه مضمونها بل بمضمون مجرد ابتغاء مضمونها
وهو ناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالفعل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الابتغائية
وقت وقوع مضمونه قوله فاسمية بالواو والضمير ثم يربط للجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي
خبر المبتدا ثانية اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج الى الكثير الى فضل
ربط فقصدت الجملة التي اصلها الاستقلال اي هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من

مضمون المفرد ولا يوجد كون
خبرية فلان مضمون الجملة الحال
تخصيص ووقوع صحيح الغلط

من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والفصل والصفة فانها لا يجيء بالواو
لان يلتبس بالخبر ثم الكلام وبالصلة يتم بمجيء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها المعنى فيه
كانه بمنزلة فاكتفي في ثلاثتها بالضمير بلى قد تصدر والخبر بالواو اذا اتصل بها ادنى انفصال وذكر بوقوعها
بعد لا نحو ما حسبك الا وانت تجيء وعلى هذا رجل الا وهو قيم واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه
الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو قوله بالواو والضمير او بالضمير اجتماعا على الواو والضمير في الاسمية
وانفراد الواو منفردا بالتي الكثير لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال
الاندلسي ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب قلت ولعل ذلك لكون
مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذا المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون
الحال جملة وان كان في معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيها صالحا به
للجملة سواء كان مبتدا نحو جاءني زيد بن على مرسله وكلمته فوه الى فيه او خبرا نحو قوله ضربت صدرها
على عرادة فلا تحكم بضعفه بمجرد اعتبار الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل
تقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في الجملة كقوله نصف
النهار الماء غامره فقد اشار في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيفا
مطلقا على ما ذهب اليه المصنف قوله ثم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى متقرة عليه جبة وشي
يريد انه ليس جملة بل هو مفرد تقديرا فلذا دخلها الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ما قبله
جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر
لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحر في صرة لم تترك وقوله وان اقرا استرى
البلد ودونه من الارض موماة وبيداء كملك ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا تفعل

الهاديات السابقات والجواحر الدواخل يجذ والكسر والصرة الجماعة قال الصحاح الصرة الصيحة والصيحة

لفيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع
ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية
في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس
بمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية
معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية
من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله
قال والمضارع المثبت بالضمير وحده اي دون الواو وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل
لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا يصلح
للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاكتفي
عن الواو وقد يسمع مثبت واصل عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد
واما لانها بتقدير وانا اصله فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع
حالا خلوه من حروف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي
نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك
مثلا اضرب زيد اغدا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه
ليس في زمان التكلم لكنهم انزلوا بتجريده صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع
عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن
التناقض هنا حقيقيا ولمثله انزلوا لفظ قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي
اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم

التكلم فقط وذلك لانه كان يشبه في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول
وقد ركب فالمجيء بلفظ قد هنا لظاهر الحالية كما ان التجرد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك
قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي
المثبت والماضي المنفي يكون في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه ايضا الواو والضمير والاكتفاء
باحدهما فصار ستة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه
جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو
قد ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه هذا ما قاله المصنف وقال الاندلسي المضارع المنفي يلم لا بد فيه
من الواو كان مع الضمير او لا ولعل ذلك لانه لو لم يقدر ماض معنى كضرب لكان الضرب لمنافضته
للحال الظاهر احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يقدر محتاج الى الواو التي هي
علامة الحالية لما لم يصح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم المنفي واذا انتفى المضارع بلفظ
ما لم يدخله الواو لان المضارع على المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل ايضا من على الحال
وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع
المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده من الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب
اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكنه يستعمل لها
فلهذا جاز ان تقول لا ازورك ولا ازورك كما جاز ان تقول ان تزرني ازرك وفازورك وكذا تقول كنت
بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في
الحقيقة نحو لا يركب شبيها بالمفرد لفظا ومعنى كما شابه نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة
فلا تجيء الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا يكون لما ذكر قيل قوله ولا يدخل في الماضي المثبت من قد

ظاهرة او مقدرة قد تقدم عند ذكر الاخفش والكوفيون غير الفراء لم يجوزوا مجيئها في الماضي
المثبت ظاهرة او مقدرة مستدلا بنحو قولنا كما انقض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كالمضي والاول قريب وقيل ان الماضية نحو قولهم اضربه قام او قعد
حال وبتجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجيء في هو وفا العطف
ولو كان حالا لسمح معه قد والواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعدا لا فاكتفاء
بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا غلبا لا اكثر على السماع فهو شاذ بل
الا اكرمني فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع
الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو معها لا تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله
ما رجل الا وله نفس اتاني ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا
الموضع ينظر فان كان معها الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر مما تركها وقد جاء ذكر ايضا نحو قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد اكثر من انفراد احدهما وانفراد
قد اكثر من انفراد الواو وفي نحو جاء زيد وقد ضرب ابوه اكثر ثم قد ضرب ابوه ثم وضرب ابوه وان لم يكن
معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله تعالى وقد نرى الوطيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمولد
ولا يقال جاء زيد قد ضرب عمرو ولا وضرب عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي
المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بجيد لعدم السماع والقياس ايضا كونه قد للتحقيق وقوع الفعل
وما النفية قال ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر سالما مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي
اعني وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا
ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور

اقول يعني قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم

حضور معناه كقولك للمسافر سالما مهديا اي سر سالما او تقدم ذكره اما في الاستفهام كقولك
قائما في جواب من قال كيف حلفت زيدا او غير الاستفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازيد
ثمن او غير ثمن شيئا فشيئا معروفة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي
فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذ في الازدياد يقال هذه في ذي ابل يبيع بعضها بدرهم والبواقي
باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذاهبا في القراءة زائدة
اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال ثانيا من خبر مخصص نحو زيد قائما وقد تقدم وتقدم السماع
جامدة متضمنة نوعا على ما لا ينبغي من التنغيص في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقوله
اغيما من وقيبا اترى وقوله اي السلم اغيار بغاة وغلظة ومن لحن اشباه النساء العوامر
اي انتحي غيما وانتغلون اغيارا وتشبه النساء وكذا قوله اني الولايم اولادا الواحد في العيادة
اولادا بعلات وتقول في غير الهمزة غيما قد علم الله من وقيبا اترى هذا الذي ذكرنا مذهب
السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال وقد يكون مذهب سيبويه وابي الحسن ان انتصابها
على المصدرية قال المص لا نسلم المراد انك تنحي في حال كونك غيما وانكم تنغلون في حال كونكم اغيارا
بل المعنى تنحي هذا النحي المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت نوعا على ما لا ينبغي في الحال مع
الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد
الناس تقديره اتقوم قائما قد قعد عند السيرافي حال مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة
قائمة مقام المصدر اي اتقوم قيامها ويجوز رفع هذه الاسماء على انها خبر لمبتدا فتقول
اغيمي من وقائم قد علم الله اي انت غيمي وهو قائم وقد علم الله والعامة في وجوب حذف العامل في جميع

ما ذكرناه مما هو حال كثيرة تستعمل له ويجيء المؤكد اي يجيء حذف العامل في المؤكد هذا على مذهب من قال
ان المؤكد لا يجيء الا بعد الجملة والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله ولا تعثوا في الارض مفسدين
وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جاريا وقم قائما فان قائما والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في
الاربعة وقال الكسائي نصبت عن لها من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال اذا كان من توابعها
والاولى ان يركبان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو افعل
وذهب الكوفيون اما المؤكد فليس بقيد بتقييده عاملها كالمنقلة واذا جاء بعد الجملة وجب ان يكون
جزأها معرفتين جامدتين ويجيء لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما كالمدلول على مضمونه ومضمون
الخبر اما خبر كقوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل يدان ما للناس مما شاءوا وكقولك انا حاتم
جوادا وانا عمرو شجاعا اذا لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار
حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انا الرجل
كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله اكلا كاكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او
تهديد نحو انا الجائع شتاما الزاد او غير ذلك نحو هذا ابوك عطوفا فهذه ناقة الله لكم اية وهو زيد
معروفا فانه لما تبين انه لحق مصدرا فقولك كاملا ومرحوما ومصدرا كالمدلول على مضمون الخبر
وقوله مشهورا بها نسبي في قولك كاملا وشتاما الزاد وانه ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة
وتاكيده وقولك عطوفا كليهما واما تمثيل الحال المؤكدة وان لم يكن الفعل الاول اي الذي كالمدلول
على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدر فالان مضمون الحال لازم
في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق بالحال لازم حقيقة القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة
في الاغلب للمسكنة واختلفوا في العامل في المؤكد الذي بعد الجملة فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره

قال الشيخ رضي الله عنه الكافي
في القول بحذف العامل يريد ولا
بنا بمعنى شيئا فيه ثالث

تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال صفقت الامر اي تحققته وعرفته اي تحققه واثبته عطوفا بعد
نظر فالمعنى لقولك تبعت الكتاب وعرفته حال كونه عطوفا والتقدير المعنى عاملا عطوفا فهو مفعول
ثان لاحال وقال الزمخشري العامل في الخبر كونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم مخبرا وليس بشيء لانه لم يكن
مخبرا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه
ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المقدر لتضمنه
معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا او هو بعيد لان عمل المضمر والعامل في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره
في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر
المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك ويرحم مرحوما وحقه كذا مصدقا وذلك لان الجملة
وان كان جزأها جامدين يشهد احدهما فانه يحصل من اسناد احدهما الى الآخر معنى من
معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا وعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزأي الجملة ولا
على احدهما لضعف عمله في العامل وذلك لفقد معنى الفعل فيها بهذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته
في بيتي من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في خبر زيد قائما واذا تقدم المراد
على ذكرها كما تقول في الحصر لا يأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وخاصة وما يضاف
ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه قال التبريزي ما يرفع الابهام
المستغرق عن ذات مذكورة او معلومة اقول قال ما يرفع الابهام يشمل ما يرفع ابهام الخبر وغير الحال
والصفة وغيرهما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا
ان الحال يخرج عنه لانه يرفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا الخبر في قولك هو عمرو
الغرض يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الذهول لا عن نفس الذهول لان ماهية الذهول

الماهية معلومة
والابهام في
الذهول الاقرب تحقق
الحال فيه بعد
الحصول فان الماهية
هي الصفة مفهومة من
هكذا

ط بهذا اذا لم يرجع الضمير في به الى مذكور لكن صح ان يبين لان يبدل منه وان رجع الى مذكور فلا استواء الابهام

معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدئ التعجب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او
ظريف دخل فيه ايضا رجلا ذكر بعد ما بالوضع على الكلية من افراد الرجال فبذكر احدى صفاته غير عما
كالتمييز بطويل عن قصير فطويل فيه ابهام المستغرق الثابت وضعا على ما فسر المصنف الذات المذكورة
وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب نحو مررت به زيد لانه يرفع
الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وبه زيد سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو قام قصة
كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلثة
رجال وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في المعدود وهو تمييز والتمييز نفسه قد ينجر اذا كان
جزء اضافة من نصبه كما في هذا كما اعتذر في هذا المفعول عن العارض بنحو ضرب زيد بانه مفعول
مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي نسخة
قوله لابهام المستغرق قال اقتصر بالمستغرق عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام
عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام ليس بوضع الواضع فان الذي يوضع الواضع لغة
يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى به مصلحة لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا
لمعنى معين ثم اتفقا امام ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ المعين آخر فيعرض له ابهام
عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستغرق في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك
العارض قلت المستغرق في اللغة هو الثابت وهذا عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع
عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير
فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستغرق على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية و
الالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل التوضيح عن المميز المعين والمميز

عن النسبة قال فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي واما في غيره
نحو طل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع
في غيره ثم ان كان بنون او بنون التثنية جاز الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا
والخفض اكثر اقول فعلة فالاول يعني الذي رفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن في
مثله تفيد ان ما بعدها مسبب لما قبلها وسببه كما يقال فعلت هذا عن امر وعن تفيد كما ان
امر سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد ابهامه سببه او عن نسبة في جملة او شبهها
اي النسبة سببه لانه تنسب شيء الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذا سبب
لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد انه كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب
التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انه اسند طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع
اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم بنصبت
تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمام كل سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد
تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا
عن طبق فالاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا نقول التمييز على ضربين رافع لابهام عن ذات
مذكورة ورافعه عن ذات مشتقة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو
الغالب فمقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وبينها والمقادير اما مقادير شرعية
موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به
قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدانق والمن والرطل ونحو ذلك او مقادير
مما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقادير غير

مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى تحامل الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك
انسانا وسواه رجلا تجري على مذكر بالضدية وقولك بطولك رجلا ويعرضه ارضا ويغلظه خشبا ونحو ذلك
من المقادير ليس ايضا فيه المقادير اذا انفصلت عنها التمييز بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون
درهما وذراعا ثوبا وبرطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع على المذروع لا ما يذرع به
وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيره وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع حكم خاص بل اصله ويكون
بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على الفرع نحو قائم عبد وبيت ساج وثوب خز والمختصر في هذا اكثر منه
في المقادير وذلك لان المقدار بهم محتاج الى مميز وتصيل المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف
المجرد فانه علم الاضافة قوة غير المقدار وعلى ان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط
التنوين والتوبيخ بالاضافة وان لم يتعين تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز النصب
الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فاثبتوا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المائة و
الالف وما يتضاعف منهما كثرة استعمال العدد فانزلوا التخفيف بالاضافة معه فرجاء الشذوذ على
الاصل نحو ثلاثة اثواب ومائة عام وانما ذكروا الجزء العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف
كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب لم يجز والجزء من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان
جعلا لثلاثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى وامثلة ثلاثة عشر فحالة المضاف اليه معنى المضاف سهلت
الاضافة وكذلك ذكروا الجزء الاخير العدد الذي آخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا
وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرناه عند الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف في الاضافة حذف
نون الجمع فيها لمباينتها اياه ولم تثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها
وحذفها وقد جاء نحو عشرون درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك وقال سيبويه قد كثر في كلام

العرب ان يجري احد عشرك قوله واما غيرا في غير العدد وليس مراده بقوله مثل زيد وقوله كعشرين مثلا
زيدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم بارجعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وذكره
قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر فكم واما بنون التثنية كما في منوان
سمنا واما بالاضافة كما في مثل ما زيد والمبهم المحتاج الى التمييز ملؤه وتمامه هو المضاف الى المضاف اليه لانك
لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء
اي قدر ما يملأ به الشيء فرجعا بفسر مثل وتربيا يفسر ملء ومعنى تمام الاسم اي يكون على حالة لا يمكن اضافته معها
والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا
تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما فاتى بالتمييز الذي بعد المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول يجب ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله
لمشابهته الفعل التام بفاعله وبهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما فاتت تمام الفاعل الذي به يتم الكلام
لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الاثر كان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف
معها لا ينتصب التمييز عنه قلا يقال عندي الرقوة دخلا وقد يكون الكلام في نفسه تاما لا يشتمل آخره على الجزء
اضافة فينتصب عنه التمييز وذكره في ستة اشياء احدها الضمير وهو الاكثر وذكره الاخفش فيما فيه معنى المبالغة
والتفخيم كواضع النحو بخوبا له رجلا وبالله قصته وبالك ليلا وبالحافظة وما اصبحها مغالة ولله
دره رجلا جادا ويحه رجلا لغيره وكذا ويله وكذا تعرب رجلا وبسرعبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي
فيه التفخيم به رجلا لغيره اذا وجب في التعجب لمن قال ما لغيث رجلا وكانه قيل لعيشه رجلا واي رجل رد
عليه ولا يخفى ان التمييز في نعم وما بعدها من المفرد وهو الضمير واما قبله فلا اعني من وليه الى باله فينظر
فان كان الضمير فيه بما لا يعرف المقصود منه فالتمييز من المفرد ايضا كقوله رضي الله عنه في نهج البلاغة

بالامر اما ما ابعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة ويلمها
رفقة والريح معصفة والقبث مرتجز والليل مغبرة وان مرئ المقصود من الضمير يرجع عند الحسابيين معينة
كقولك رجلا زيد فيا له رجلا وويله فيا ويحه رجلا ولغيره زيد افلله درّه رجلا او بالخطاب لشخص
معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درّك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذا في الضمير
بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول
الشاعر ويلمّ ايام الشباب معيشة مجالكة بعطاء الغنى المتلف الندى ولله درّ زيد رجلا قال الله درّ انوشروان
من رجل ما كان اعرفه بالدهاء والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عزّ من قائل ولغيره زيدا
قال الله شاعرا او من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهر ومضمر كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به
ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله
درّ زيد رجلا لله درّ رجل هو زيد وويلمّ الشباب معيشة اي ويلمّ معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى
كفى بزيد رجلا كفى برجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما وداء فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه
لان المعنى طاب علم زيد وداء زيد وفي نحو لهذا من زيد مزيد في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة
كقوله تعالى فاذا اراد الله بهذا فيما قال انه تمييز للحال وكذا قولك جئني بزيد رجلا والعقل في التمييز
في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظنن ان الناصب
في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وبئس رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيغفر ان كان
جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غير ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة
اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى
كل الوجوه يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون تمرا او نخلا والثاني فيجب كونه مع

مع تاء الوحدة نحو عشرون تمرة او ضربة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الافراد ولا
يجوز ان تقصد الانواع اي البيانية فتقول عشرون ضربا اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا
بمعنى اختلاف انواعه لان الاعداد لا يثنى مميزه المنصوب والجمع كالجنس في بابها وان كان عن
عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد وان كان جنسا وقصدت
الانواع فيه ان اريد المثنى والجمع ان قصد الجمع والا فافراده نحو عندي مثله تمرا وغيره او نحوه
وان كان جنسا ولم تقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقه ما قصد
مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثلهم رجلا او رجلين او رجالا وقوله ويجمع في غير ليس بصحيح
ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس
بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جاز الاضافة انما جاز اتيان للتخفيف
وذلك نحو طل زيد ومنوسمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهو يجامعها
كم اسلمتهن ستة والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابها قوله الا قال
وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انه ليست بنون جمع حقيقة بل هي
مشبهة له واما في لهم في حسنون وجها حسنون وجه فليس من هذا الضعف لان التمييز فيه عن نسبة
وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولك مثلي ماء وممثلان ماء وملآن ماء وانا اكثر مالا ليس مما التصق فيه
التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امثلة
الانا ماء فهو اذا عن شيء تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معه لان الاضافة
مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضيف مع هذه المضاف
اليه كانه فعل في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانه زيد عندي رجل ولا زيد عندي شيء مثل رجل

وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملؤه عسل لان الملء يقدر بما يملأ به ولا معنى لقولك قدر بما يملأ العسل
قوله ومما غير مقدر فوذكرنا لم كان المميز فيه اكثر قال والثاني عن نسبة في جملة او ما اضافها نحو طاب زيد
وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او اضافة نحو يعجبني طيبا ابا وابوة ودارا وعلما وبه ذرة فارسا اقول
يعني بالثاني ما يرتفع الابهام اذا قدر مقدر قوله عن نسبة في الجملة اي نسبة حاصلة في جملة او في شبه جملة
وشبه الجملة اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد منفق عشرا والبيت مشتغل بالاكل اسم المفعول معه
نحو الارض بقوله عيونا وافعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وغيره مستقرا او اسم الصفة المشبهة معه
نحو زيد طيبا ابا او المصدر نحو يعجبني طيبا ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا ووليم زيد
رجلا وبالزيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو يعجبني طيب نفسا
وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة على ما اضافها واما قوله بذرة فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة
ان كان الضمير معلوما او كان ذرة مضافا الى ظاهر واما ان كان ذرة مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز
عن مفرد ولحقان التمييز في نحو بذرة فارسا وقيل لذات النسبة معنى نسبة في شبه جملة ايضا
لان فيه معنى الفعل اي يعجبني زيد فارسا ويعجبني من ذات النسبة معنى قوله ابا وابوة ودارا وعلما
تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفسه ما انتصب عنه لا غير نحو كفى بزيد
رجلا وبه ذرة زيد رجلا فرجل وزيد لا غير وبعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز
حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب
نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى بزيد رجلا
كان في الاصل كفى رجل بزيد واما ان لا يصلحان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب
زيد علما واما ان يصلحان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوه يجوز ان يكون المعنى

المعنى طاب ابوه لغيره وطاب ابوه ابيه واما ان لا يصلحان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون
متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة هنا ان نقول اما ان يصلحان يكون نفس
ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلحان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا او لا يصلح
نحو كفى بزيد رجلا والثاني اما ان يصلحان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلحان يكون
صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا
ان نصرح بالكل المقسم هنا قلنا في كفى بزيد رجلا كفى شيء بزيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء
زيد نفسا او علما او دارا فالكل المقدر هو شيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار بزيد وكفى
زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا
وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى الاصل حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه
ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان
التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل بزيد وطاب ابو زيد وان كان
التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب
ابو زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلقة حتى صح اضافتها
اليه قال ثم ان كان كلما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه
فيطابق فيها ما قصدنا ان يكون جنسا الا ان يقصد الا تواتر وان كان صفة كانت له وطبقه
واهملت الحال اقول يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون كلما او صفة والاسم اما ان
يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا
او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس

متعلقه ايضا كابلة طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون
ما صح ان يكون صفة لنفس صفة لمتعلقه ايضا كابوة طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد بها
ابوة زيد نفسه لاولاده وان تريد ابوة ابيه له وما كان يبتنى له هذا الاطلاق فان رجلا كنى
زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا عما صح ان يكون صفة لما
انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد ان قصد
المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع وقوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه
والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصدت اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب
عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب
عنه اي زيد فتثنيه ان تثنيه زيدا وجمعه ان تجمعه زيدا واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه
وحده افردته ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد تثنيه ابا فقلت طاب زيد ابوين لان
المقصود مثنى وان قصدت اباءه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس
الامر نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او
لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت واما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا
ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون ابوين او اباء
فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا
وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فالمبين حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه
ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا يطابقه ما يقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب
زيد دارا وقارا وذوقا هذا ما قاله المصنف والاولى ان تقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او

اعتبر المصنف العامل هو التمييز نفسه او الممدوح نفسه فكانه قال في سبيل الانشاء تميز منه فاس فان جعلنا تمييزا كان المعنى تميز من فروسيته
وان جعل حالا كان المعنى تميز منه في حال فروسيته فتنفيد انشاء التعجب بزمان الفروسية وليس بمقصود والشارح اذا اختيار معنى
الحسن وجعله ملاقي التمييز وذلك مقصان مال المعنى على الوجهين وانشاء هكذا

الحاصل سبب الزيادة المعنى على الوجهين الى التمييز والحالية وفعل ذلك كله

١٥٨

او لمتعلقه انه ان لم يلتبس قال والحال الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وفيها وطيبون عرضا
ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطيبوا
انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير نحو زيد طيب ابا وانت تريد اباه او ابوين و
كذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد داره او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما في الحظيرة
والاكرمين اذا ما يشبهون ابا فانما وحدك فيه لانهم كانوا انبياء واحد ويجوز جمع المثنى اذا
لم يلتبس نحو قرت زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصدع بامرك ما عليك
غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس وهنا نقول
طاب زيد ابوة سواء اريد ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط وابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول
طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما معكوسة على هو
الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين
اعمالا قوله وان كان صفة فسيم قوله ان كان اي ما يعني ان الصفة لم تكن صالحة لما انتصب عنه و
لمتعلقه كما جاز الاسم بل لم يكن الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذا ان تطابقه اذ ليس في الصفات
ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره او دره زيد فارسا
وكفى زيد شجاعا قوله ويضمن الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي ما يجيء في حال
فروسيته ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اقتضى المدح
وتقييد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عندي ما احسن فروسيته فلا تعدله
في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسن في حال فروسيته وتضمنهم
بمعنى لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن

وكذا ان كان من نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو بالك من ليل
وعزم من قائل وقائله امه من شاعر ومن رجل هذا من رجل وحسبك من رجل اي لك هو وحسبك
هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير مثله في جميع التمييزات
النسبة نحو طاب زيد اصلا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي
ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما
نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب
منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله
قال ولا يتقدم التمييز والاصح انه لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اقول اي لا يتقدم التمييز
على عامله اذا كان من تمام الكلام اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله بلغوك للمجد حولا
كميلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرنا وهي كونه تاما كان الفعل ثم بفاعله اما اذا كان من النسبة فان كان من الصفة المشبهة
وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله در زيد فارسا
وويلمه زيدا شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى
الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف المصدري وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو
الفعل غير المتصرف به بل هو الضمير وكلام الشارح كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل
غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيدا ابا او اسم الفاعل او اسم
المفعول نحو زيد المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومتعه الباقون قيل لانه في الاصل
فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو تفجرنا الارض عيونا اي

قال في الصحاح قد تضمر النسبة والتمييز كان الاصل فيها سكون تقدير ربك والمعنى امت قال ابن الفعل الرجل النصب بالفعل لانه مشابه الفعل بالتشبيه بالمفعول به والكسائي يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا كما يجوز تقديم المفعول به على الفعل بالاتفاق وقال الفعل من التفصيل صالحا فيه ضرح ما يعمل فيه وكان الاشتقاق فيه وكان حكمه ان يكون مفردا لكون تفضيلا لان التفضيل لا يكون الا بالمفرد وكذلك على الاضافة وتنصب تنصيبا بالمفرد يجوز عند المبرد تقديم لان المفرد تقديم

اي تفجرت عيونا او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء او ملأه
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ بما يخرج الشيء
عن اصله لا يبقى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على
الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا
صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييز ان يكون موصوفا
بما انتصب عنه سواء كان من مفرد او من نسبة وكان الاصل عندي هل رأيت ورجل مثله وسمنا منوان
وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما صولح بها لغرض الابهام او لا يكون
اوقع في النفس لانه تشوف النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا قرنه بعد الابهام فعند
ذكره ابهاما وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض
من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لحمله بما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام
وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه
نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووقف امن وشد امن وزيد الحسن الوجه وعند
البصريين بمعنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه ضمنا معنى شكا ووقف امن
وشد امن وبطر عيشه بمعنى في امن وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما جرى في باب
الاضافة واعلم ان الشارح قال انه لو قيل اي افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه
افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب بعده على التمييز فالمنصوب
سبب لما يجري عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد اقرب عبد زيد او العبد
وفي قولك زيد اقرب منك عبدا او مولى العبد اقول وليس هذا مطردا الا ترى انك تقول هو شجيع

قوله هم اشد عيطا وفي موضع وفي نفسه وفي قولنا الكوفيون

الناس رجلا وبما فيه الناس التبيين على ما اقره سيبويه اي هو الشجع رجل في الناس وبما فيه
والمنصوب على التمييز هو من يجري عليه فعل التفضيل بسببه والدليل على انه تمييز قولك هو الشجع
من رجل وبما فيه الناس من انثى كما تقول شبكين بزيد رجلا ومن رجل قال تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا
على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو المميز كقولك خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول
الاعشى تقول انثى من جد الرجل ابرحت ربا وابرحت جاك ابرحت اي جئت بالبرح اوصرت ذا
برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو كقولك زيد رجلا
اي ابرح جاك هو انت وكذا قوله اجارنا ما انت جاك لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى
الغارعة ما الغارعة اي كملت جاك فمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارة الناظم نحو قولهم شراهة
ذا تمرا ان شرا مبتدا لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدا لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدا
وكائن معناه فاعلا وقد كثر في كلامهم قال المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا
او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم ان قسم المستثنى قسمين وحد
كل واحد منهما يعرف من حيث المعنى قال في ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية
في حد وذلك لان الحد يبين الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يشتركان
في جميع اجزائها فلا يجتمعان في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج
بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال
المستثنى والمذكور بعد الا واخواتها هذا اكثر كلامه ويقال ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان
احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته
بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم

ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرط لازم تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع
داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا لمخالفته الحمار للمقوم المخرج قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله
لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا
نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها يخرج نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني
القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قيل استثناء
منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشبها بالقوم لاجماعه فالية
عن زيد او لم يكن او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس
كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو
قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل يخرج ولا اخراج
الا بعد الدخول فان جاز التمسك في مثله لم يصح في قوله علي دينار الا دانقا للعلم بانه دانقا يخرج
من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول
كان معناه جاءني زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء
عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا
خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عما يقول علوا كبيرا
فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاءني القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد
بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم
جماعة غير زيد وليس شيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولما اخراج الا مع الدخول
وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في قوله علي عشرة الا واحدا لانه واحدا داخل في العشرة

بلغظ — عبد الجبار — البغدادي

بقصد ثم اخرج والا لكان مريدا العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو
غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والمستثنى بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الا
واحدا بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير
مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة له لا مقدرة بل الاستثناء
وهو الحقيقة والا مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة
وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثله فيما فرقا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال
كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم
فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده
وقال آخرون وهو الصحيح المدفع عنه الاشكال كلها ما فرقا منها وما الزمهم ان المستثنى داخل
في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض يحيى زيد وانتفاء مجيئه
في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك
بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلاما
ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء
فاول كل واحد منهما للاسم اعني الجزء الاول منه ما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل
ذلك الموقع وما يجيء من اجزاء المنسوب اليه يجري الى المستحق الجر كالمضاف اليه ويتبعان المستحق
المعينة كالتوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى شبها بالمفعول
في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان
المجموع هو المسند اليه فزيادة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا ولغوا تها اي

قيل لكن يحتاج الى قيد اخر وهو كون المستثنى منه ايجابا فرسك الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء وفيه بحث لان
الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدد هس

١٦١

انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بقوله
في الكل القوم المخرج منهم زيد جاءني ولا في نحو قوله له على عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج
منها واحد له على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا
على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب كما يتقدمان على النسبة بينهما ضرورة ففي
الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة
قبل النسبة فلا بد اذا من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض قال وهو منصوب
اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وكان
بعد خلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون اقول شرع يبين احوال المستثنى فبدا
بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا
وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في المستثنى وما كان بعد الا التي
للوصف ليس مستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه
واختلفوا في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامه مقام الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي ولكونه نائبة عن المستثنى كان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب
اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان
زيدا لم يقم وليس بشيء اذ ينبغي الاشكال عليه بحالة النصب ان معها وخبرها لا زما في تقدير المفرد
واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقديره

كما يجوز اسم الموصول

واما تقديره بالحرف المصدري فلسيبويه والبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها
كالنائب عنها فاذا لا عند تكون كالنائب عنها ان المقدرة وقال الفراء الامر كذلك من ان ولا العاطفة
حذفت النون الثانية من ان واذغمت الاولى في لام لا فاذا النصب بالسلام بعدها فيان واذا تبع ما قبلها
في الاعراب فيدل العاطفة وكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم الا زيدا لا قام اي لم يقم فلما
لنفي حكم ما قبل الا ونقضه فيما كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيد السد الاصل عند بعضهم ان
زيدا كالسد فقدموا الكاف وركبوا معها وفيما قال من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردناه غير عاطفة
وعلى التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم
الا زيد ولانه فيما قال غير لا لان مرة ولما اخرى عن مقتضيها وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها
لما قبلها اخرى ولا يجتمع الكلمتان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف
عليه عند مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب بالمستثنى كما ان المنادى منصوب
بالنداء والا وهي النداء دليلان على الفعلية المقدرة فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض
عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقديره امتنع ولا يلزم ذلك لانا نقول ما ثبت ورد من كلام العرب
ولورد الرفع لكنا نقدره امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك واسد بتقديره بعد ونحوه
ولورد الرفع نحو انا واسد لكنا نقدره نحو ابعد انا واسد قال المصنف في شرح المفصل
العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا
اخوك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين واما ان يقولوا ان في اخوك معنى الفعل وان كان
من اخوة النسب نسبوه اليك بالاخوة وكذا في امثاله فيجب ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم
عليه لتقربه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لانه

لان اصل الواو للعطف فرعي ذلك الاصل ولم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى
اذا الجملة ليست بالقصر مشابهة للفعل التام كلا ما يفاعله من المفرد الذي هو بالنون والتنوين فينصب
التمييز والمستثنى مع تقديرها بالا المستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في موضع فيقول عمل فيه ما قبله
كما عمل عشرون في الدرهم هذا كلام في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منصوب
بما قبل الا من الكلام كما النصب للمتصل به وذلك قوله في الكتاب فحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل
العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا قوي وان لم يكن من عطف الا انها
كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني
الا انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب كان اسمها وخبرها
في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبره ظاهرا نحو قوله
تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب
المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا
واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول عليك دينار لا سوى الدينار الفلاني وذلك اذا
كان صفة وايضا معنى لكن لكن الاستدراك والمراد باستدراك فيها نفي بعدهم المخاطب قول ما بعدها
في حكم ما قبلها حتى انه ليدخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب للمستثنى
من الموجب لان التغريغ الموجب فيه كما مر والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك
لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التغريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او
مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بدلا او تقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب
فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل عنه

لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه حكى يونس ان بعض العرب تقول ما لي الا ابوك
احد يجعل المستثنى منه الموخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مر بي من احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان
تقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا ولي خبره وصديقا حال وتقول ما لي الا ابوك صديقا
فمن مبتدا ولي خبره وصديقا ابوك بدل من كان فكانك قلت الى احد الا ابوك صديقا حال وتقول ما لي الا زيد
صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو كذلك
واعلم ايضا انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه ناصر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني
الا زيدا احد وان تقدم على المستثنى وجب نصبه ناصر عما نسب الى المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
الا زيدا احد وان تقدم عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها
طوري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي
خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى معه الاستثناء
مقام المستثنى منه ذكره في الاستثناء المفرغ على التزم عندهم ناصر المستثنى عما عامله فلا يجوز الا زيدا
لم اضرب وزيد الا زيدا لم يضرب ويجوز الكوفيون في السعة تقديم المستثنى على المستثنى منه والحكم
معا نحو الا زيدا ضربت القوم وكذا يجوز وتقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب
والا فقد ذهب البصريون لعدم سماعه من هذا وعنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من
المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع ومن في الظاهر يخرج من الحكم ايضا
لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا
منه ومن ثم لم يجز ان يكون بعد المخرج منه وكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه
جوز لكثرة استعماله تقديمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوك وكم

ولم يجز تقديمه عليهما معا في المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقديمه عليه واعلم
ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم
الا زيدا اخوك وهذا عند من جعل العامل في المبتدا الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا او منقطعا
بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير معهود
في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم فسموا المنقطع فسمينا احدهما ما يكون فيه المستثنى متعددا
او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا حمارا فيصح ان يجوز
البدل ثم ان ذلك الحكم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا
فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب
فان تمس في دار بها قوم ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي عليك الا السيف فليس
في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل منه في المبدل
والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمارا ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها شيء الا حمار لكنه
خصص بالذكر من جملة المستثنى منه الحذوف المتعدد وما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد
المقدر له كانك تنظر ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفي كون
الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد بقيت ذكر المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاتصال بينهما
على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان
في الوجه الاول وذهب الحارثي الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاءوني
وهذا لا يطرد له في جميع الآيات نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله ان ليس عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الحكم مجازا فليس فيه الا الوجه

الثاني من ثلاثة سيبويه وذكر نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال وكقول لا
يبغي بجاهه الخيل والمراح الا الفتى الصباح الجعد الوفاح وقال عنترة لا يغني الرماح
مكانها ولا البيض الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون فيه المستثنى بصحة حذفه
فبنو تميم هنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اي من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالمستثنى متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم
الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا يكون من فلان في شيء الا ما
بسلام اي متاركة وودعا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع
سلام متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي نسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه
ولا تخالطه كثير من هذا ومنه قولهم ما زاد الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما متصلتان وابو سعيد
وابن برهان يقدران الخبر اي ولكن النقصان امر ولكن النفع امر ومذهب سيبويه ان ما بعدها
الا في المنقطع مفرد كما مر قبل وانما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه اول وجهي سيبويه المذكورين
وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي انه كامل ولا بد من العيب فيهم عيب
واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جود مالك المنزل لماله
يعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كانت في الحقيقة غاية في الكمال من جملة العيوب
غلوا في الثناء كما قال البديع الزماني عيبه ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال عنه بما يليه قوله او كان بعد
غلوا في الكمال قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد الا الا خفش فانه قرأ في بعض ما
ذكره بخلاف في جواز الجر بها وقال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب به

بها اكثر كما ذكره سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بنحو خلت الدار من الانيس
وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلا ذم والزموها هذا التضمين في باب
المستثنى ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله
وفاعل عدا ولم يظهر معهما فيدعي كونهما في محل النصب على الحال وهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون
واما عدا فمتعد في غير المستثنى ايضا كما لهذا ليكون هذا الكلام كلفظ الا واخواتها وما بعدها كما بعد
وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفسد لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا
ان زيدا لم يكن معهم ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم من مجاوزة الكل وخلو
الكل قال الاولى ان نضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاء القوم خلا مجيئهم زيدا
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسرا لضمير سياق القول والنصب في قولهم ما اتاد
وذكر هنا بعد مضمرة وقال بعضهم ما قول بالا ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب
بعدهما لان ما مصدرية ولا يدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا
وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت
ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذكر ان الجر كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر
شارق ونحوه وبقي الجر في الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون
هما ايضا في محل النصب على الحال اذ اضمنا معنى المستثنى ولا يستعمل موضع لا يكون غيره ونحو
ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير
المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار
هنا كاف قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله هي نوالك بالحجاز بخلاف ذكر واجاز الخليل ان يوصف بليس

او معرفة ولا يكون منكرا

النظرية ما طرأت من الصيد وبحث والنظرية الوسيقة وهو ما يسرح من الابل هكذا

بالالام الخسيسة نحو جاءني الرجال ليسوا اولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اشتهى امراة لا تكون
فلانة وليست فلانة فيلحقونها اذا ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول
ما رايت رجالا لا يكون عمرو زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذكر في خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال
في الاستثناء المفرغ على انه قال الاخفش فيما تركت الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما
اي الا جلدا ولا تستعمل هذه الكلام الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع
ايضا كقوله وكل ابي باسل غير انني اذا عرضت اولى الطرائد ابسل قال ويجوز النصب في اختيار البدل
فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اقول اعلم ان
ان الاختيار البدل في المستثنى بشروط احدها ان يكون بعد الا ومتصلا وموجبا ان المستثنى منه
المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يراد
المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء
بالاعلى اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربه الا زيدا
يجوز لك الابدال منها ضربه لان المعنى ما ضرب احد الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير
من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير صفة المبتدا نحو ما احد بعينه كريم الا زيدا ومثال
دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيدا بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول
ذلك احد ظني الا زيدا والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير
الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال والاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت
احدا يقول ذلك الا زيدا بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا
قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصبه المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا

هذا قوله وانا لا ارى بالسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال
منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد
كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وترى من رؤية
العين وفي جعله من رؤية القلب كما في سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت قال الانصاف والحكاية
متغايران معنى نعم لو قلت لا اوذي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد
ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا
لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي حكمه في وصف معمول غير الموجب نحو ما اتاني غلام احد
الا زيد وقولنا او معمول به يدخل نحو فكما رجل يقول ذلك الا زيد وقلما رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل
يقول ذلك الا زيد وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما
سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان لا نفيا لجاز الرفع كما يجوز في نواصب الفعل قال ويجوز بمعنى
اثبات الشيء القليل كقوله قلما عرس حتى هجنه بالبنات الصبح اول والا قليلا لا اول ولكن
اقل رجل مؤول بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا تدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف
اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جهة لم يحسن
على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعطائه
معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز هكانه نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما
لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور بربت قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره
وهو بالاستغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال لان لانه لا معنى لقولك اقل
رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال او تقول هو مبتدا

هو النصف الذي وفيما شيء
كل شيء ما خلا الله باطل
يهيج بها اوتاد وبيانه
غير منصف ذا لا ينقضي
هكذا

لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقولان ذلك الا زيد
خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجل منا يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون
ذلك الا الزيدون قال وانما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجوز في بابه اذا
اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهي مثنى او مجموع بخلاف ما
اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والخلاف بين المذاهب ثاني قولي على لا تكن تقول
اقل منا يقول ذلك الا زيد وقل منا يقول ذلك الا زيد ومن تكن لا يدخلها من وصف واقل رجل يقول بمعنى
اقل منا يقول فالجملة اذا وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل
رجل لان اقل اذا يكون في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما يفي
الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابدال من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته في التقدير فينبغي يقول ذلك الا زيد
ولا يصح فالمراد بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كانا او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى
الماول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظ لا
وما اشرنا منه مجرى النفي قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يكون في الموجب
الا نادرا نحو لا يجوز نحو لي القوم ان يأتوني الا زيدا اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي
في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليلا اي لم يستطيعوا الا قليلا ولا يجوز
ما اتاني الا زيد اي لم يعش اتاني الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والنهي الابدال والتفريغ نحو ليقم
القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت
فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله التحضيض بالنفي لان معنى هلا آمنت قرية اذ اللوم
على ما قال دلالة على انتفائه وقرئ النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون

ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء
من نحو ما قام القوم الا زيدا اعلم قال قام القوم الا زيدا اذا النصب ههنا اولى لقصد التطابق
بين كلاميهما وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد جئت جالسا
ههنا الا زيدا فان البدل ليس باولى ههنا من النصب لكونه مختلا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى
منه ومع تراخي ما بينهما لا يبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الباب على بدل عند البصريين لان
غيره يجوز حذف المبتدا وهو ههنا جائز وقال الكسائي والفراء الا حرف عطف بهذا الشرط ولا
خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء فانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى
من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام الا زيد ما قام القوم
وقام زيد وللجواب ان اتحاد اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض
وجب الضمير وليس من بدل الكل والاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح
الكلام وللجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى
بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب وللجواب
انه لا فرق منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاء في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم فجعلت حرف
النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والا عمل على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد
قولنا الا زيد بدلا والا عمل على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المنون كمعناه
مع ثبوته اذ ذكر من احكام البدل لا من احكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان
المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في ما جاءني القوم
الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه

معرفة فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس شيء
لان انتفاء ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر
ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة
الا واحدة وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب
بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيد فكما لا يجوز الابدال في الموجب
لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل لقوله تعالى فما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان
البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو
فانه يجوز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيد حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب وما فعل
القراء والذي قال فيه قياس غير الموجب على الموجب فمن اين لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الاصل
مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك
جاز انه لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب
مستثنى من قوله تعالى فاسر بأهلك بقطع من الليل لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فانه غير مرضي عند المص
بلزوم تناقض القراءتين اذا ولا يجوز تناقض القرآن لانها كلها قرآن ولانا نقرأ القرآن
وقال وبيان التناقض ان الاستثناء من الاسرى يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد
يقتضي كونها مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسري بها غير مسري بها وكيف ان الاسراء
وان كان مطلقا في الظاهر الا انه المعتبر عند عدم الالتفات اذ المراد اسر بأهلك اسراء لا التفات فيه
الا امرأتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فالاستثناء على هذا ان شئت من اسر ومن لا يلتفت ولا تناقض
ولله كانه قول اشر والا تتخسر اي اشر مشبها لا تتخسر به واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل الفعل نحو

نحو ما جاءني رجل الا عمرو غير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه هو
الموجب متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان
الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال مما يشعر على
الاستغناء عنه والغاية ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء
عنه بعيد **قال** ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد
مثل ما مر في الزيد الا انه يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زيد الا عالما **اقول**
هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغة الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشغل مستثنى
منه فعمل في المستثنى واعلم ان المسند اليه الفعل او شبهه كالمذكور ذكره والمستثنى منه
مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المسند دون المستثنى لانه لجزء الاول والمستثنى
صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى المستثنى منه في الاعراب
فهو اولى كما في قام القوم الا زيدا اذ يكون تمام المسند اليه وحينئذ امكن اتباعه اياه بتجويز
خلاف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز فذلك في الموجب
لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما على انتفاء حذف
المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت
المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين الا المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون
لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى جاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الاصل لان
الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا
قام عليه دليل والدليل المستمر دال على الخروج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المخرج متعدد

مع جنسه بعد وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس
غير معين لانه لا يتحقق اذ دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل
فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق
دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان استثناء جميع افراد
الجنس انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد ياباه ذلك مما يكثر ويغلب اما استثناء كما في
وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد ياباه ذلك مما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل
في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم الفعل العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيلات
وقراءة اليوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال وتمكن ان يقوم
في بعض المواضع على بعض بعين من الجنس يعلم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لبثت
صناعا البلد فتقول لبثت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في موجب
مؤول بالمنفي كما في قوله تعالى قل اكثر الكاذبون فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف
لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والمستثنى وكان المستثنى منه كالمقدم
او لحيان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا او لصلة المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل
من الاعراب اذا لم يبق من افراد المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض
بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وفي العمل منه لانه ليس تمام
المسند اليه الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل
كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجري في جميع
معمولات الفعل في المبتدا والخبر اما الفاعل والمفعول فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس

منطلقا الا زيد والمفاعيل ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظرة الا ظنا وما لقيته الا
يوم الجمعة والاقدام وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجوز بعد الا لا يقال ما سرت
الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا
فالا مؤذنة من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين
مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو
كما يقع الصفة واما وقوعها والحال بعدها نحو ما ضرب زيدا الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل
لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا ايضا المفعول به والمفعول لاجله نحو ما جاءني زيد الا راكبا
والتمييز نحو ما امتلاء الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب الواو والحال
لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة والواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته
الذي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالمجيء بالواو رابطة
ونحو ذلك قولهم في خير ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك
ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل
وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي رضي الله عنه فكنت وما اهدف بالنحر منيتها بالخالية
واما التفريغ في المبتدا والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد والا غلام رجل
الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيد فزيد اسم ان
تقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا تقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيد
اخوك واين الا زيد اخوك لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما
اخوك وكذا تقول من الا زيد اخوك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيد احد وما عندك

او موصوف بصفة

لم اعلم ان الا زيد فيها او زيد الا زيد فيها او فيها زيد لما تقدم ان الا لا تحول الكلام

الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا يدل الا زيدا عندك احد لتقدم المستثنى
عليها وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الاستثناء كقوله تعالى ان نظن الا ظنا
وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرف باعلام المستثنى مستغرق لذلك الجنس
كالتقدم حتى يدخل فيه المستثنى بعين ثم يخرج بالاستثناء وليس هكذا نظرة محتملا مع الظن غيره
من بينه وحده اتقول انه محتمل من حيث توهم المخاطب ذي ما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير
الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك
التوهم كانك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاءك من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد
لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في
ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا
قال وما اغنت الشيء الا اغتراره قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي
ان نحن الا نظن ظنا وما اغنت الا الشيء اغتراره وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل
نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا يمنع من كون سائر انواع البدل
مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد
شيء من الا ثوبه وما ضرب زيد عضوا الا راسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف
البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد لا وايضا عطف
بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم
يوضع الفاظه عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيره حتى تقدرها
وتخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه

وفيه في خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا لان المعنى يكون
اذا ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني
زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا الحال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من
الاتصاف بغيرها ولو لم تكن الا الغير ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف حده وجهين
احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم والثاني
انه نفي لما يمكن انتفاؤه وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف
ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزم ان يجوز النصب على الاستثناء
كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب
على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر المستثنى الا بقوله بطا البني عمي ثمانين ناقة وما لي بها عظم
الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرهم في غير المنادى ضرورة وما اجاز مرد ولو بوقيام
المستثنى مقام المقدر في الاعراب والاستغناء الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قائم مقامه وهو
يجيز ما قام الا زيد قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب الذي والاستغراق والنفي
الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد وقد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس
الا زيدا وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع
الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ
الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرا في جميع الايام الا يوم
المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله وما تم اي وما
يجيء ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لانه ما زال موجب اذ النفي اذا

قوله واذا اهمل لو لتاكيد الاعلم على المبالغة كان معناه ان يجعل الصفات قد انتفى عنها الاصفة العلم ويلزم من ذلك ان يجعل سائر صفاته الموجودة
لدى حكم العدم نظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا معنى تقبيله الطباع السليمة واذا اهمل ان يزيد الا عالما على المبالغة
كان معناه دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعدومة عنده حكم الموجودة له نظرا الى ان
ثبوت تلك الصفات له اقرب من ثبوت صفة العلم وفيه ما فيه تحقيق

دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع
الصفات الا على صفة العلم وهو محال وللقائل ان يقول احمل الصفات المستثنى على ما يمكن
ان يكون مثله عليها مما لا يناقض ما يستثنى من جملتها العلم كما قيل في ما زيد الا عالما الصفات
المتغيرة واهمال ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات
الا صفة العلم كما اهملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المص وبه اشعر هذا فتح
نحو ما زيد الا عالما وذكر ان ما زال لا يثبت خبره والا للنفي بعد ذلك لا يثبت فيكون خبره
منتفيا وللقائل ان يقول ما زال لا يثبت خبره ان لم يعرض ما يقيده الى النفي لا مطلقا كما ان
ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قال واذا انتفى البدل
على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد الا شيء
كالشيء لا يعبأ به لانك لا تريد بعد الا كذب ولا تنتفي عاملين بعد الا ثبات لانهما عملا للنفي
وقد انتقض بالا بخلا وليس زيد شيئا كالشيء لانها عملت للتعليق ولا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر
العامل اي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اقول اعلم انه يتعذر البدل
اللفظي اربعة مواضع في المجرور من المستثنى به والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد
او ليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام
رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور من المذكورة لانها وضعت
لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بالسواء بمباشرة المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان
تابعا بمباشرتها نحو ما جاءني من رجل او امرأة والا لانتفى بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان
عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت

وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم
اي فيما عداه ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا لانتفى بعده مبطلة لعدم
الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا تعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل
الحرفين انما كان لاجل تقويتهما كما ذكرنا قبل والا لبطل النفي الذي عملا له فكيف نعملان مع عدم سبب
العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور من المذكورة وان كان مذهبه بجواز
زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من المستغرقة ولا يمكنه
ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والذي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو
الحق بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من جواز
زيادة الباء في الحق بيده اعني في الموجب اهمال الباء فيما بعد لا فان زيد شيء كالشيء وقد جاز الكوفيون
اهمال من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد لا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من
احد لا رجل فاضل وما زيد بشيء كالشيء صعيد واما اذا كان معرفة فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب
وان زال بلا الا ان من المستغرقة لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة
لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان يدخلانه وان كان
في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرورين والا فلا المنع من ذلك لان العلة المذكورة
قبل في امتناع جرهما لما بعد لا نعم المعرف والمنكر والمنكر وما ذكرته كان يمكن ان يعتذر لو ثبت
في النقل جر المنكر بعد لا بهما وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد لا زيد ونصبه
في لا رجل لا زيد لامتناع دخول من المستغرقة على المعرفة وحمل لا التبرئة فيها ولا يطرد
هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد لا رجل صالح وانه لا يجوز هذا اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل

في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابدال على اللفظ اجماعا ولنا ان قولنا انما لم يجز
الابدال على لفظ اسم لا وخبرها المذكورين لان اعمالهما فيما بعد لا يقتضي بقاء تقسيمهما
بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ومجيء الا يقتضي زوال تقسيمهما بعدها فيلزم التناقض
فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس
وما سواء اجماعا منهم قلت كلتا تساوي معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال
ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء تقسيمها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا و
وفعليتها لا تزول بالا كما يزول تقسيمها فان قيل فقد ثبت لها معنيين احدهما يزول
بالا وهو النفي والآخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون
في ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك لكونها
علامات الافعال اياها نحو ليست وليس ثم كليت الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة
لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى
ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمغزى وان كان في نفي الكون
معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد
اي في الحقيقة والمغزى وربما يشتبهان معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت
هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي
بحاله كما في مكان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر
وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا وان لا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها
عارض وان كان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال

التامة

التامة فافادتها لكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان لكون المثبت في غيرها كما في عاصفة كثير دعني
ويسمى الزمان كاسيتي اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر والنصب فيما بعد الا في نحو
ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع
قلت المبتدأ والخبر يرتفعان كما في هذا الاعمال الا النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر
غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا ضعيفا فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المقدر بلا فرق نحو ان زيدا قائم وعمرو وان تغير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا
اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه فانه لم يبق طريق الى اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار صحة
ما لجاز في العمل لعدم لزومها اصل الفعلية كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس
ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد هذا وهذا لم
يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان
الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد الحمل ظاهر مرجح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو
وحتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا اقتضى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء
او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد كما في خبرها فاكوا حد الحمل عليه جائز لداعي الضرورة
هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو الا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل الا احد والابدال من الضمير
المستكن في قوله فيها كما قلنا في نحو ما زيد احد يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء مطلقا اقل من
لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من
البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيد ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا
رجل ولا يلتبس بالبدل غير الجائز في ما جاءني احد الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز وعلى هذا

+ وقال القليل ضيعتها او جاز تنكيره في الحال لكونه عاما كانه قال للعصا امر مضيعا صح الغلط

يكاد يحس النصب في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر مهما يهما وخروقا لا ايسر بها
الا الصوائح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي لا مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا
فتى الا علي وسيبغا الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد
لان العامل فيه وهو تقدير الحذف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو تقدير
لا وما يغيره مما مر مما يهمه الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول
ذلك الا زيد فتبدل زيد من الضمير في تقول ثم قعدا ومن احد فتنصبه واما ضعف لان لفظ احد
لا يستعمل في الواجب وانما يقع بعد ان اوجب واما غفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى
لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت زيدا يومن هو فيه زيد لما كان المعنى علمت ايومن زيد
على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في غير النفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ
احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع
في غير الموجب فلا يجوز ان تقول جاءني القوم ما ايتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم
وان كان القوم في المعنى في غير النفي ايضا اذا المعنى ما اتى القوم الا زيد ولا باس بان نذكر
بعض ما اتى به المص من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا
لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف وانواعها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها
فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه
لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا على ان
كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد
ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين يقال له علي عشرة

عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة السبعة او ثمانية وفاقا لكوفيين
ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم يجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به
البعض ويعود الى التخفيف فيخرج ما توهم المخاطب دقوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى السبعة مثلا
عشرة ثم يرجع الى التخفيف فيخرج الواحد الذي توهمه السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا
على ما يغيره من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل
على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور
في تخفيف معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى
بيان باقصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه
لم يجئك زيد ولو قلت يجيئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وقد يجاءني القوم الا زيدا الفاضلين
وكذا في لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لك علي عشرة
فقلت له علي عشرة الا درهما كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه له علي
ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو منصوص في استثناء النصف والاكثر
فلا مانع فيهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة له علي عشرة
الا خمسة او الا ستة لم يستريبوا بلا ريب اما لو كان جوابا لمن قال لك علي عشرة او حصل هناك داع
آخر الى تخصيص العشرة لم يستريبوا وان يعني واحد نحو قولك له علي عشرة الا تسعة وسر ايهما
انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان
تغايرا وامكن استثناء احدهما في ذكر الاستثناء بلا يعد استثناء كافيه نحو جاءني اب وابن الا زيدا اي جاءني
اب وابن وابن فان لم يكن الاستثناء نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب

احد هذا الا زيدا فان الاغلب غاية الفاعل للمفعول نظرا فان تعين دخول المستثنى في احدهما
دون الآخر فوجب استثناء منه وليه اولا نحو ما قدري يحيى نبيا بنعمة الا علينا عليه السلام وان احتمل
دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو مما الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل
ابا ابن الا زيدا لان اختصاص بالاخير اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان
احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالمستثنى منه لان مرتبته بعد الفعل فكان المستثنى وليه بعد
وذكر نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما
فضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم
اقرب لما اصل المستثنى انه من المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير
عامل وان لم يتغايرا معنى مشتركا فيه وان اختلف العامل ان قدرهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا
لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم ابدا كما يجيء وفاعلهما
الكل اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف
النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا او هو اما
بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا
الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو
واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد
فاما ان يمكن استثناء كل ثان مما قبله او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره والذي في غير
العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا في الموجب في كل وجه الا النصب على الاستثناء
لانه غير موجب والقياس انه يجوز في كل مشتعل الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب وكله

والمستثنى منه مذكور ونعني بالوجه الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي
عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها وكل وجه منفي خارج وكل شفع
مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا
وتقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريشا لا هاشميا الا عقيلا فالقياس ان يجوز كذلك في كل وجه
النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا
النصب على الاستثناء لانه غير موجب فكل وجه مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا
قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشميا والذي في العدد نحو له علي عشرة الا ثمانية
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وجه منفي خارج
وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة
من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما
ستة صار ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صار سبعة اخرجنا
منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صار ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب
في الشفع والوجه كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد له علي عشرة الا
التسعة الا ثمانية الا ستة فالقياس ان يكون كل وجه داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة
مثبتة داخلة تسقط منها ثمانية بقي واحد تضم اليه سبعة تصير ثمانية تسقط منها ستة بقي
اثنان تضم اليهما خمسة تصير سبعة تسقط منها اربعة بقي ثلاثة تضم اليها ثلاثة تصير ستة
تسقط منها اثنين بقي اربعة تضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الكل
الشفع والوجه كما في غير العدد الذي هو غير موجب لانه هو القياس الا انه اغفلها قالوا اذا

قلت فالله على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى فالله
على عشرة مستثنى منها تسعة اي فالله على واحد واذا قلت الا تسعة
بالرفع على البدل لزمك تسعة لان المعنى فالله على الا تسعة وفي الفرق
نظر لان البدل هو والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء وله فرق بينهما
اتفاقا نحو ما جاءني القوم الا زيدا او زيد وانه يتوا ذكر على مذهب الجمهور على وجهه وهو ان
الاستثناء من النفي لا يكون موجبا فكما يخرج اصلا الا بقاعدة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع
القاعدة صلاة بجواز اختلال سائر شروطها كان عليه لا يفرق بين البدل والنصب على الاستثناء
اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري بحجة ما قالوا وانه لم يكن استثناء بل من مثله فان كان في العدد
نحو قوله على عشرة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الواو اي الثلثة منفي خارج
والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة
وفي ذكر بعد ذكر الاربعة تدخل به الاربعة وتريد بها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان
الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذكر المنفي وقوله الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة
فهو اما من العشرة كان الثلثة منها او من السبعة اليها فيه بعد الاستثناء الاول وكلاهما باطل
فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناء
من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه
او مساويا له بطل الاستثناء فلو قال واحد نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا قال له على عشرة الا خمسة
الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند عامة القراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند
الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان

فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تعلقت الكلمة من المستثنى فالجميع منصوب
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا واحدا ذا يمكن ابدال احد من المستثنى منه
وان تاخرت عن المستثنى منه فلا احد المستثنيات سواء كان الذي في المستثنى منه او غيره النصب
على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه متى لا يبدل منه اخرى
اذا صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاءني احد الا زيدا او الا زيدا الا عمرا الا خالدا
الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتاخرين
جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا
الا عمرا احدا الا بكرا او الا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها اهملا كان
ونصب كلها على الاستثناء وهو بالاستثناء شغل الفعل باكثرها واحدا وامتناع الابدال ايضا
فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وتخلل الاخفش
بجواز اضمار حرف العطف في مثله فتعطفه على ما شغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالغاشي المشاهد
واعلم ان جميع هذه الاقسام من المفرغ وغير مستثناها نحو جاءني من متعدد واحد
ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا زيد مخرج
من احد ومخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالدا مخرج مما
بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول
فيكون الكل مستثنا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد
المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا
نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد

من جملة القوم الا عمرو وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنى ههنا منفي
وان كان المستثنى منه اثبات واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء
نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل
احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر المستثنى منه المستثنى
الاول كان ذكره المستثنى العامل فيه كان ايضا وان ذكره جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء
نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب
لا يفرق على ما تقدم تقول اكل القوم جميعا الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين
لانه من موجب واما في الثاني فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى من غير موجب
بسبب نقض الا المعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيدا لا زيدا وان كان القوم في اللفظ في
حيز الايجاب وسادسها ان الجملة المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح
للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الاية فما يقتضيه مذهب محققي
البصرية وهو ان الجملة يكون لها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم وان العامل معنى الفعل فيها ان
الجمل الاخيرة اولى بالعمل فيه ويكون من باب تنازع عاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل
جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوز وبه جعلا للعوامل على
المؤثرات الحقيقية واما اذا كانت الجملة الاخيرة مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في القراءة بالنصب
كقولك اكرم بني تميم والنحاة يعلم البصريون الا فلانا قال ومخفوض بعد غير وسوى وسواء ويعد هكذا
في الاكثر اقول قوله ومخفوض عطف على قوله ومنصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه
بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى ايضا لعلة بحسب القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع

مع القصر وهو المشهور ثانيه وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله بعد هكذا في الاكثر لانهم سيبويه
حرفيه هكذا لقولهم هكذا اي مثل ذلك ولو كان فعلا لم يجز ذلك والمشتق وقوعه صلة
لما المصدرية فطرد لكثرة وعدا يمنع فعليته على انه روي الاخفش قول الشاعر اتاني الناس هكذا
قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما يحكى ان ذا من قول بعضهم اللهم اغفر لي وارحم هكذا الشيطان
وانا الاصبع يعني الشيطان اي جانبا الغفران الشيطان زائد عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل
لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة استعماله وهو بعيد لان الكاف مجرورة
اثبات فعل لا فاعل له وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون ثانيه فعلا و
وثالثه حرف جر واذا وليه اللام نحو هكذا لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام
سلم لجيئه معها منونا كقراءة ابي السماك هكذا شيء لله فنقول انه مركب بمعنى تريها سه كما قالوا في سبحان
الله وهو بمعنى هكذا شيء سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقيلنا سبحان كذا وذا لا يجوز على هذا ان
ان يركب يكون هكذا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تريها وتنزيها واما حذف التنوين في هكذا في استكراههم
للتنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم في قوله سبحان من علقمة الفاخر
ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء
في باب سوى ويجوز ان تقول ان هكذا الجار هو وما بعده نحو هكذا الله سلم بني الحارث لفظا ومعنى
هكذا الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو هكذا يهكذا زيدا اهكذه قال النابغة وما اهكذا
منا الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ هكذا هو اي سما اقوام لو ليت
اي قلت لو ولا ليت اي قلت لا لا وسبحان اي قلت سبحان الله وليت اي قلت ليتك وهذا هو الظاهر
لان المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم

قوله وليه الكاف للتعليل الدرقي
عن ابن عمر عن ابي وقوله
جعل بالنصب لجزء هكذا
وقيل جعل بالرفع بتقدير
الجعل والتيه صفة
له فلا تكرار ١٢ ح

قوله بعد سيبويه
يريد تعين فعليته

كلمة قوله بمعنى قول لا قوله
الا قول الا بالله هكذا

قول لام عليك والبسملة بسم الله وكذا غير ومعنى حاشى لله ليس يفتوى لان الحرف الكلمة استعمالا
فيحذف منه نحو سوا فعل في سوى افعل وكغير حاشا ان الحذف في الاطرف اكثر واذا
استعمل حاشا في الاستثناء وفي غير فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكره في غير او فيه فلا يستثنى به
الا في هذا المعنى وربما اراد وانزيه شخص من سوء فيقولون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرؤن
من اراد وانزيه الله على معنى ان الله تعالى منزه عن ان يلطخه ذلك الشخص بما يصمه فيكون اكد وابلغ
فان قلت حاشى لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قيل ما خلا وما عدا لا قيل غيرها فيكون
تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشا الجارة قال وغير صفة حملت على
الا في الاستثناء كما حملت اي عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء
مثل لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا صفة غير اقول قوله غير مبتدا وصفة خبره اعلم
ان اصل غير الصفة المفيدة المغايرة مجرورة لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفة
نحو فوكه ذهلت بوجه غير الوجه الذي ضربت به والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي
تبين فيه الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا في حد هو
هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد الا الاستثناء في معنى المغاير
لما قبلها حملت ثم ادق الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء
في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر
مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا
ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير
اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغير والموجب وغير

والموجب وغير والمنقطع وغير موقعها في المستثنى منه ومعطوفا عليه وبالجملة في جميع محال الا
انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي تذكرها فاذا
دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا يحمل الاعراب وعلى اصلها فجعل اعرابها الذي كانت تستحقه
لولا المانع المذكور على ما بعده عارية واذا دخل غير على الا واصل غير منها حيث كونه اسما جوز حمل
الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه الا الاصل
جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا
التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه دون
وسط كلمة المستثنى بالا وهو انه انما انتصب لواسطة حرف لئلا يتوهم الظرف المبهم بابهامه
وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان
غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف
على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد قال
الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرفة او منكرة لكونه بمعنى الحرف يعني الا
ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا
خلاف في جواز بنائه على الفتح كلمة قوله لم يمتنع الشرب منها غير ان نطفت كما يجوز في باب
الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير انني قد اسعى على الرغم اذا خفت بالثوى التجاء من هذا الكلام
اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا
لكونه مستثنى منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها
قال صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يقال ببنائه لاضافته

الى ان وان يقال منصوب لكونه في الاستثناء المنقطع قوله كاهلت عليه في الصفة اي حملت الا على
غيره في الصفة قوله بجمع اي ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما يشترط هذا الشرط
ليوافق ما لها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا يدخلها الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا
كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز
في غيره وذلك لتكون الصفة كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال
او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرفها
ان فيهم زيدا فلا يتعين ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء
فاذا تبين كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول الا فيه فيضطر السامع الى حمل الا على غير
الاستثناء ويشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعين الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل
رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وبما كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله
قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فتبين الصفة لا غير وكذا في المحصور الاخر نحو
ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان
من الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من
الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فيه فاذا الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا
كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب
المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال

وقال الاندلسي والمالكي لا بد لها اذا كانت صفة مما يشعر ظاهرا كاذكر المصرح بجمع منكر
او معرف باللام الجنسية قال الاخفش فالفت بلغة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها يجوز
في البيت ان يكون الاستثناء وما بعده بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه
يجوز وقوع الا صفة صحة الاستثناء قال الجوهري قولك ما اتاني احد الا زيد لا يكون الا زيد بدلا
وصفة وعليه كلام المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلام
الناس كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون
الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو
مردود لان الحرف المصدري لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المص في البيت
شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذا هو المضاف وكل
لافادة الشمول قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاء له وصف المضاف اليه وهو ان يقول
الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز هنا الا الوصف
لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز بمعنى البدل لما يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط
وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المص ولا يجري النفي المعنوي
كالنفي اللفظي الا في قلما وقل رجل وابي وغيره فانه كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث
يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء هنا لان الله غير واجب الدخول في الهة المنكرة لانه غير عام
ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المعرفة
منه كما تقدم واجاز المبرد رفعه على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع

من انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيد على انه استثناء متصل هكذا

غير فكانه قيل ما فيهما الهة الا الله وبذلك اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلو كان
فيهما آلهة الا الله مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص
في جواز البدل والتفريغ معهما مجرى النفي اذا لم يثبت واما عدم وجود دخول الا في الهة فلا يضر
المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غير ضعيف يعني جعل الا
صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله تعالى وكل اخ مفارقه اخوه البيت
ضعيف هذا عند نص ولا يضعف عند سيبويه وابتاعه كما تقدم قال واعرب سوى سواء النصب
على الظرف على الاصح اقول انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى
مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطعه النظر عن معنى الوصف
اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ
مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد
المبدل منه وكان مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد
افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا المطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان
مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه
كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم
سوى زيد فهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين لا يلزم النصب على الظرفية لانه في
الاصل صفة ظرف والموصوف صفة الظرف اذا حذف وصوفها النصب فنصبه على كونه ظرفا
في الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وفي عدم صلته بخلاف غير
نحو جاءني القوم الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا

ونصبا وجرا كغير وذلك نحو وجاء معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وقال الجعفي عن فوق اليمامة ناقتي وما عدلت عنا انملها السوائكا وقال عبد الله بن
شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سوى اذا اضيفت عن الظرفية ايضا نصبت
استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا استنكار الرفع فيها غلب
انتصابه على الظرفية قوله تعالى وقد تقطع بينكم وتقول لي قوت التسوي وقوت
التباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف ما الا وغير الكائنين بعد ليس وقط كما يحذف
ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغاية
حين حذف المضاف اليه كما يجوز في الظروف المبنية وغير خير ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش
يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله فالطف ما تعلمي بهم
وفاؤه وضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء
على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد المضاف اليه وقد ينون
غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غيرا وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف
اليه وحكى الاخفش ليس غيرك وليس غيرك وهذا ما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف
الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله
في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي الجائي غيرك واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش
ان يأتي بعده لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيرك وغيرك بالرفع والنصب على التقديرين المذكورين قال ويبقى
حتى ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما اسما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور
بعده مبني على اولويته بالحكم المتقدم وانما عدهن كلمات الاستثناء لان ما بعدهن مخرج عما قبله

من حيث اولويته بالحكم المتقدم وان جر ما بعده فباضافة شيء اليه وما الذي ويحتمل ان يكون نكرة
غير موصوفة والاسم بعده بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي
او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل من الجر لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة
كقراءة من قرا تماما على الذي احسن اوصفة قليل وليس نصب الاسم بعد سيما بقياس لكنه روي بيت
امرئ القيس وسيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة
غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب
بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصبه المعرفة وبهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا
على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا اذا لو كان باضمار فعل لسوى المعرفة والنكرة
قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم سيما ان اتيته قاعدا ما هنا زائدة عوضا من المضاف
اي ولا مثل ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على سيما في بعض المواضع كقوله
وسيما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما في قولهم فانت طلاق والطلاق اليه اذا اي مع ما بعدها
بتقدير جملة مستقلة والسيء بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم وسيما زيد اي ولا مثل زيد موجود
بين القوم الذين جاؤني اي لو كان اخصهم وشذ اضافة لي وخبر لا محذوفا وتفرق
في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا وسيما بتخفيف الياء مع
وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول
مطلق وذلك كامرئ باب الاختصاص نحو انا افعل كذا ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص
لجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره
على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك سيما هنا يكون باقيا على نصبه الذي

الذي كان له في الاصل حين اسم لا النبرئة معكونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا
فاذا قلت احسن زيد وسيما كبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا كبا وكذا في نحو اعجبني تركبا اي من
المفعول المفعل المقدر اي واعجبه بزيادة المحبة خصوصا كبا وكذا في نحو اعجبه وسيما او هو راكبا وكذا في
اعجبه وسيما ان يركبا اي خصوصا ان يركب جوب الشرط مدلول خصوصا اي ان يركبا نصب بزيادة المحبة ويجوز
ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا كبا اي ويختص بفضل يجيء تركبا
وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعني قولهم ان فلانا كريم سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة
الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها
الا ان يجيئها اكثر وهي اكثر اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى وقد يقال
سيما وقام سيما واعلم ان اصل الا ان تدخل على الاسم وقد يليها في الضرورة فعل مضارع
اما خبر المبتدا كقولك ما الناس الا يعرفون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة
نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التغير لكون
الاستثناء من العمل على قول او من التوصل بها الى العمل على قول آخر فيه رد وفيما يقتضيه من الاسم لا شكال
شرطها بالا لغاء وشرط كون الفعل مضارعا مثبتا بانه لا يسلم واما الماضي فيجوز ان يليها في الضرورة ما يعد
قيدين وذكر ما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عرفوا وذكر التقريب له من الحال الشبيه بالمستقبل وما تقدم ماض
منفي نحو قوله ما انعمت عليك لا شكرا ولا ثنيا وقوله صلى الله عليه وسلم ما ابيض الشيطان اي بني
آدم الا انهم من قبل النساء وذكر اذا قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما كان يليها
الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء الا غلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في
الاغلب لانه قد يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هذا كان

كان اضراف وان كان بناء على اضراف فهناك تاء وان كان الانسان ناطقا فالحال تابعة لكن التعقيب
المذكور هو الغالب فلما كان تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا
يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ
ما قبل الا وما بعدها صورتي الشرط والجزاء وذلك اي كونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين
نحو ما ازورك الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فان كون
الماضي الذي بعد الا بمنزلة الجزاء اعني قد واو مع انه حال كما ذكرناه في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء
فيكون ما بعد الا على هذا المعنى ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما لا يخفى وجاز ايضا ان ينظر الى كون
مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته
الا واكرمني وما ازوره الا واكرمني وانما انظر الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال اخبر مقترن مضمونه بمضمون
عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاء زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان ينظر مطردا
في ربط مثل هذا الحال بعامله لفظا بحرف الربط اي الواو فيقال اطرد نحو ما ازورك الا واكرمني وتدر فت واصك
عينه كما مر في باب الحال ويجوز الماضي مع الواو وقد يضاف نحو ما زرتك الا وقد زارك ولا يجوز الا فيما صار على قد
فلا يقال ما زرته الا قد زارك لان نظرك الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال في الجزاء لا يخرجه
عن القاعدة اذا كان مع قد كما يجيء بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فيسر فيه حرف الربط المذكور وانما
قلنا ان الغالب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولك ضرج الامير معه صقر
صائدا به غدا اي شاهرا على القهد وكذا معنى الخبر انما ابن الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما
من قبلها بعلى المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد تدخل الا وما بعدها على الماضي اذا تقدمها
قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رضي الله تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كا

كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر رضي الله عنه وكتب من ابي موسى فقوله نشدتك الله
من قولهم نشدته كذا نشدا اي ذكرته فتنشد المتعدي الى واحد مطلقا وعلى اول المتعدي الى اثنين والمعنى
ذكرتك الله بان اقسمت عليك وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدتك الله كقوله تعالى
ايبغيكم الها اي يبغيكم اي طلبت اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لما اقسم به تعالى عليك ومعنى
الا فعلت الا فعلك والا لتفعلن معنى النفي الذي دل عليه نشدتك لتضمنه القسم لما لو حلفت غيرك بالله
فقسم الطلب فقد ضمنت عليه الا مرة فعل مطلوبك وكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فتفعل بمعنى الفعل
مفعول به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب
حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انك تخبر عنه وهو مثل قوله تعالى وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا
النار في قولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك وعلامة الطلب الا بعد
النفي ظاهرا او مقدرا كما لا يخفى والا لا يجيء الا مع نحو قوله تعالى وان كل لما جميع قال ضمير كان وان زائدة هو
المسند بعد فيها نحو كان زيد قائما ومن على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة اقول لما قال هو المسند دخل فيه
خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد فيها يخرج به كلها وقد ذكرنا انه يدخل في ذلك نحو قائم في
قولك كان زيد يوم قائم معه انه ليس بخبر كان قوله ومن على نحو خبر المبتدأ اي فيما يجوز له من كونه معرفة نكرة
ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقديمه على ما سيعلم اذا كان ظرفا وسيعلم نكرة
نحو كان في الدار رجل وكاشتماله على الضمير اذا كان جملة او شبه ظرف وغير ذلك من الاحكام المذكورة
في باب المبتدأ وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام تذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة
فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وابن مالك من جواز كون الماضي خبرا كان قولا بان كان
زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيصير المعنى وقت لفظ فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم

زعم العرب ان لقمان هو الذي بعثه عاد في وفدها الى الحرم يستسقي لها فلما اهلكوا فيه لقمان بما بقاء سبع بقرات سمر من اطعمة عفرة فيل
وغير لا يمسها القطر وبقاء سبعة انسر كلما هلك نسر خلف بعده الذي فانقضاء النسور فكان اقصر نسور يسمى لبدا وهو منصرف لانه
ليس بمعدول هكذا

وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون ليد بقوم لمثل تلك العلة وجمهورهم على انه غير مستحسن ولما يحكمون بمطلق
المنع قال وفيه لما يدل فيه من ظاهر او مقدر لتقييد التقريب بالحال اذ لم يستفد بما يجري كان وكذا
البواقي قال وفيه اصبح وامسى وضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنع نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى
والاولى كان بيانه بما مالك يجوز ووجه بغير ماضيا بدا فرقا تقدير ثلاثة في نحو شتى وتقدير كانوا عاهدوا الله
وان كان فيصدقوه قوله الشاعر كان اطوي كشحا على مكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا قوله فصحت
خلاء واضحى اهلها قد اظعنوا الذي اضفى عليها الذي اضفى على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي
ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي غير صار وليس وما دام وكرما كان ماضيا من ما زال وما زال ومراد قاضيا
اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمونه غير نحو كنت فقيرا فصرت
غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت منذ ايام ثم تكنت
وكذا ما زال وما فتئ وما برح مضمون اخباره في الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو
اسم الجامد كزيد اسد والصفة كزيد قائم او غني او مضروب او الفعل المضارع نحو يزيد يقوم الحق
وسيجيء بيانه اي هذا عادته لانه وان كان في الاصل فعلا دالا على حدوث الا انه لما صار عنه اسم
الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله ولذلك اذا قلت كنت زيدا زيد لا يدل على الاستمرار
واذا قلت كنت اكرم فظاهر ان الاستمرار فيما عدا الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيته للاستمرار
ان تمنع اخبار الصار وما زال وما فتئ وما برح بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم
يمنع خبر هذه الافعال واما ما دام فلم يمنع خبره ماضيا لان ما المعينة لهذه نحو ما ذر شارق تغلب
الماضية الا غلب معنى الاستقبال كما يجيء في محله الا فعال فلهذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد
يجيء بمعنى الماضي كقوله تعالى قالوا ما دمنا فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يجيء في

في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع
لشبهه باسم الفاعل بخلاف الماضي جاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم
لعدم السماع في قوله وتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقديمه على المبتدا اذا كان
معرفتين ولا قرينة للالباس اما هنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف احديهما
رافع للبس ويكفي ظهور احدهما نحو كان زيد اخاه وينبغي هنا ايضا اذا انتفى الاعراب
فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قال ويخرق عاملة مثل الناسخ يجريون باعمالهم
ان خبر الفتى ويجوز في اسمها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اذا انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
اقول قوله عاملة اي عامل فيه كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يخرق هذا
الافعال الا كان واعني انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا علم
من غائبا او حاضرا نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو صبيا اي
ولو كان الدفع صبيا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان صفا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان
صفا وتقول لا تخلو ان قائما او راجلا اي ان كنت وتكون وكذا لفظا نحو اركب ولو راجلا وان
راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي المعنى ان يكون بعد ان اسم وخبرها الفاء
وبعد الفاء اسم مفرد نحو المراد مقول بافتل ان سيفا فسيف وان فخير فمخير فتقول
ننظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقديرها فيه او بعد او نحو ذلك كاف في قوله الناسخ يجريون
باعمالهم فانه يصح انه يقال ان كان معدا فهو عمله غير جائز في الاول مع التصيل لرفع ايضا وكما
على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معدا وهين سيفا وان كان في عمله خير معنى غير مقصود
لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما فتل به سيفا لانه لا اعمال في تلك الاعمال

خبر ولا انه زيدا او صحيحه وقد الفعل سبقا هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى واما من حيث
اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبرها الذي هو صورة المفعول الفضلة حذف شيء
كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمها الذي هو جزء ولا سيما اذا كان ضميرا
متصلا فان قلت فقد قدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير استعمالها
للتخفيف ولكون الشرط دالة على المحذوف وان لم يجز تقديره مثل ذلك نعم نصب الاول نحو ايما راكبا
راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فان راكب وربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فانهما
صحيحان ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدا بحرف جر نحو المرء مغتر بما قل به ان يسبق فسبقا اي ان كان
قتله يسبق فقتله ايضا يسبق وكقولهم ايوش مررت برجل صالح ان زيدا وان عمرا وذلك لقوة الدلالة
على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء
فرفعا في لان رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه بتقدير كان بعد الفاء اي
فيكون ما يقبل به سبقا او بتقدير فعل لائق نحو فيجري خبرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد من حذف
الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان يجيء الفاء
مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان يجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل
ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا يلزم الفاء نحو ان ضربني فزيد اضربه فاذا ثبت ان نصب الاول
ورفع الثاني اصل فعكسه فيجب الوجهين لمخالفة الاصل في الموضعين ونصبهما ورفعهما متوسطان لمخالفة
الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله اما انت
اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور والمفعول له
ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان

الطلاح عند الصلاح ح
ان الاصلاح فطلاح اي ان كان
كان المرء يصالح بطالح فالمرء
صالح لا محالة

ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع عن العرب اذ عم الفوه الساكنة في الميم وهو يا فتى الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد فانا قائم وقال الكوفيون
ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوز ان المفتوحة شرطية قالوا القرآن في قوله تعالى ان
تضل احديهما اي فتذكر احديهما وكسرت بمعنى واحدى بمعنى الشرط واما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف
ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت
ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت في قوله اما انت واما انت بكلا
فالله يكلاك ما تكره وما تذر معطوف اما انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو من شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفيون يجوزون الجزم بان
المفتوحة الشرطية ويجوزون الرفع مع كونه جوابا للشرط لكون الشرط مجزوما حذفا لازما ولما كان معنى الشرط
هنا ظاهرا قال سيبويه دخلت ان معنى اذا فاما بمعنى اذا وما زائدة شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين
من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى ان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك
هو الكلام لان معمول فيه لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فصحيح الكلام عليه
في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا معنى الشرطية اما ظاهرا كما في قوله تعالى
واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فيجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اي اما انت ذا
نفر تنكر وتفخر وينبني على هذا ان يكون قوله فالله يكلاك جوابا اما انت والعامل في اما انت رجلا
محذوفا اي يكلاك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرا ما تستعمل
مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سبقا فسبق
وان هفا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع تفسيرها فان زيدا كان منطلقا وان حذف

ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع عن العرب اذ عم الفوه الساكنة في الميم وهو يا فتى الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد فانا قائم وقال الكوفيون
ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون ان المفتوحة شرطية قالوا القرآن في قوله تعالى ان
تضل احديهما اي فتذكر احديهما وكسرت بمعنى واحدى بمعنى الشرط واما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف
ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت
ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت في قوله اما انت واما انت بكلا
فالله يكلاك ما تكره وما تذر معطوف اما انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو من شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفيون يجوزون الجزم بان
المفتوحة الشرطية ويجوزون الرفع مع كونه جوابا للشرط لكون الشرط مجزوما حذفا لازما ولما كان معنى الشرط
هنا ظاهرا قال سيبويه دخلت ان معنى اذا فاما بمعنى اذا وما زائدة شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين
من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى ان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك
هو الكلام لان معمول فيه لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فصحيح الكلام عليه
في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا معنى الشرطية اما ظاهرا كما في قوله تعالى
واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فيجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اي اما انت ذا
نفر تنكر وتفخر وينبني على هذا ان يكون قوله فالله يكلاك جوابا اما انت والعامل في اما انت رجلا
محذوفا اي يكلاك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرا ما تستعمل
مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سبقا فسبق
وان هفا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع تفسيرها فان زيدا كان منطلقا وان حذف

شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغييره صورتها ما كسر الهمزة الى فتحها لان بقائها على الوضع
الاصلي مع قطعها وجوبا مما يقتضيها الاصلي بلا مغير هو كالعوض منكر فاذا تغير
فاعلها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب. لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف
الشرط ولا بد اذا ما ليكون كالكافية لها عما يقتضيها اعني الشرط ثم لا يخ حالها عند ذلك من ان
تحذف منها كان مع خبرها وخبرا او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب ايضا ان يؤتى بها الفاء ليؤذن بان
الكلمة الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية فجيء بها لما تغير صورة حرف السببية اعني وسط
على سبيل الوجوب. جميع لهذا السبب اعني كان مع خبرها وخبرا وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي اما ان يكن
في الدنيا شيء فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجود او يوجد انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلا بد
اذا ما اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجوز في حروف الشرط وان كان الثاني
فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما اذا انفرد فانه في
واما فتح لهمزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بشيء وقد يحذف كان مع اسمها
المكنوف قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اسمها المكنوف قال ابو علي لان ما التي بعد الشرط
اللام في التاكيد لفعل قسم ثم جاز في اما تخافن ومن عضة ما يبنين شكيرها النون كما جاز مع الكلام
في نحو لتفعلن كما يجوز في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكد وقد جاء كان الناقصة
محذوفة بعد لما لدن واخواته نحو ابتغ لدن فاما اي لدن كنت قال فما لدن لا فاني لك بها
اي لدن كانت شولا والا فلا ان لدا لناقة قنصيرة ذات ثلو اسم ان واخواتها هو المسند بعد
دخولها بنقض مثل اخوتها فو كان زيد قائم اخوه المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه
بعد دخولها يليها نكرة مضاف او شبيه به مثل لا غلام رجل ولا غير ذي درهم له فان كان مفردا فهو

فهو مبني على ما ينتصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير نحو قضية
ولا ابا حسن لها قال لم يقل اسم لا التبرئة التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه
في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المص المنصوب
احتاج الى التقييد المذكور لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باحد امرين وهو ثلثة كونه نكرة وكونه
مضافا او شبيها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الى قيد اسم من حيث
كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافا
احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل له مضاف
وقوله لا غير ذي درهما له مضاف غير له وقد بينا معنى المضاف غير المضاف في باب المنادى قوله فان
كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يجز ذكر اسم لا لقرينة لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود
الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر
في باب المنادى من قوله لم يبق على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين له ولا غلامين له ويعني بالمفرد
ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والمضاف الى رجل عند الزجاج والسيرافي
اعرابه خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الخلاف بينهم لاجمال في كتاب سيبويه وذلك
انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها بعلت
وما تعلق فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر قال المبرد قوله تنصبه تنصبه بغير تنوين انها
نصبه اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا
وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما قال
ابو سعيد انما يركب مع عامله لافادة التبرئة لا للتعريف كما افادته من المستغرق فيه في هل من

رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا محل للنكرة كان من مركب معها تركيبا
يجوز بالتولد ثم حذفت التنوين لثقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه البصرية
والنحاة لان هذه التنوين في حالة الوصل من اسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا
التركيبين لا والمنفي ليس عندهم منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور وليس حذف التنوين
من الثاني في المضعف وفي سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لانه لا يعمل الا في النكرة ولا و
معمولها في موضع ابتداء فلما خولفت بها عن حال اخواتها خولفت بلفظها يعني ان اختصاصها
بالنكرة وكونها مع ما بعدها بمنزلة اسم بناء معمولها على ما ذهب اليه سيبويه حذف تنوين معمولها
عندهم قال الشارح لانها بمجموعها على التركيب خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف معمولها سائر
المعمولات وهذا طريق اعني بناء المعمول وحذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته والمحققون يقولون
انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نصه في نفي الجنس عن الرجل لا من رجل بخلاف
لا رجل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصا بل هو
الظاهر كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز لا رجل في الدار بل
رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما اراد التنصيص على الاستغراق ضمن النكرة معنى
فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف والمضاف اليه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه
في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه وما قال المنفي يعني
حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا معها قال لم يركب المضاف والمضاف اليه لانه لا يركب الا من
كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمة ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال به لانه

لان التنوين كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فينقض بنحو يا زيدان ويا زيدون وبما بيناه من وجود
التنوين اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والتنوين ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر قول
الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه
مضاف الى المضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة ولا ان
يقول امرؤ به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في التداء
في نحو ثلثة وثلثين وسئل ان المثنى والمجموع مثل هذا المنون لكنه ينقض بيا زيدان ويا زيدون
وانما قال اذ كذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع ويجاب انه لم يتم دليل قاطع
على ان لا مركب مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن
نقول حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت كما يجيء في باب المثنى وانما جمع سلامة الموت
فبعضهم بنيه على الكسر مع التنوين فيما سلما نظرا الى ان التنوين المقابل للتمكن بدليل قوله
من عرفات ومنفوص ينجو بامكنة مجردا عن التنوين انفاقا والجر وبكسرته بدلا التنوين لانها وان
لم تكن للتمكن فهي مشبهة للتنوين التمكن فيكون على مذهب الفراء داخلا في عموم قوله يبنى على
ما ينصب به والمازني يفتحه بدلا التنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه ولذا
لذات للشباب حذفا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعدها التي هي ما كان معربا بالحركة فقيل حذفها
وهذا اولى فانه قيل حذف الكتاب على نسق واحد واعترض ان الجمع اذا دخل على النكرة
منع من بناء المنفي بعده نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من الجفاء وذلك لتغيره من بعده اذ لا يجوز
بلا مال وايضا فان على ما انما كان لتابعتها اياه كما يجيء وبتوسطها يبطل الشبه لانه لا بد لها
من التصدر وبالفتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني معها النكرة نظرا الى

لفظها كما انشد الاخفش لو لم يكن غطفان لا ذو يلها ... الى لامت ذو واصابها عمر قول الله وقد
اعتبرت فبنى اسمها فاما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب
عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضافا الى المضاف
فانتصب كلمة لا فهو اما زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قوله عليكم تثريب واليوم
معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان بعده
اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم
من امر الله فلا تظن ان فعل الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان توهمت ذلك في الظاهر بل هذا متعلق
بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف مصدر في الحرف يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا
كما تقول لا تكال عليك وليك المصيب وتلك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الا النجاة
وهذا لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر هنا اعني ما يتعلق به الجار في معنى المبتدا لتضمنه
ضميرا وليس مثل ذلك اسم الفاعل فلا تقول بك ماش على ان يكون خبرا عن ماش فلذا قدر ناقد دل
لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصلي في الجامع اذا انتفت الوجود من يوقع صلاته في
الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع اي ثبت هذا وحكى ابو علي
عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله
متصلة المنفي المبني وفيه لان المضارع المضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع
معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبينها لا وجب الفتح
والتكرير اعتبر ... ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة
في الاثبات اذ معناها التحقيق لا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلت في القرينة

اعني في النفي والاثبات شابهتها فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما
اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر
ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقارنة فعلى هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة
لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة
لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها
ولانها تدل على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤها ايضا لان الموجب
للبناء تضمنها من استغراقه ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن
ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب فلا تنفي التركيب
بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانها لما لم تعد البناء مثلا الى المنفي بسبب التركيب فاذا
انتفى التركيب انتفى التعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغى مع كون
المنفي نكرة غير مفصولة وبعد المواضع الثلاثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول
واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود
قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض فلا يكون الا
مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل التكرير مبنيا على كونها لنفي الجنس في النكرة لان نفي
الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير يجيء لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن
ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلاثة اما مع المعرفة
فنحو لا زيد الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال لكنه نكرة
وهو خبر مبتدا محذوف تقديره اذ ذلك ذكاؤها ان لا التبرئة بنوعيها واما مع المكرر المنفصل فنحو لا رجل في الدار

قال وانت امرؤ ما حلفت يمينا هو يكر لا نفع ومؤكد لا جمع ومثله قولهم سواء وقوله فانا ابن
قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال يعيش وحين بهن زمان الناس وكلها واجبات في قولهم لا يكر
ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي بكر ان تفعله وهي المعنى الداخلة على المضارع وذلك لا يلزم تكريرها والاول
مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس منا وكذا وما فوذكر هذا الفعل اي لا ينبغي بكر
ان تاخذ وتناوله ويشذ قوله ان لا اليتار جوعهم ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال
وقولهم سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكر نا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال
عمل ليس فالاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ وعلى هذا تقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة
الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان يكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت
على منصوب بفعل مقدر نحو لا صبيا اي لا الفيت صبيا او لا رجل موضعكم صبيا ولا الهدا اي لا
ابيت الهدا ولا سهدا اي لا وطيت سهدا ولا نعمة اي لا تعمة عينك نعمة وكذا لا سرة ولا كرامة
واذا دخلت على تحية بمعنى الدعاء نحو السلام عليك ولا يكا لسؤال لان الدعاء بالفعل او دلالة في
الاصل امر او نهي فكانه قيل سلمت سلاما كما ذكر نا في باب المبتدا ولا اصابك لصوا واذا دخلت
على نحو كان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم يكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب
تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجي في قسم الحروف
وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير معلى احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء انجر
بالاضافة نحو هذا لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت
الا كلا شيء وتلفت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيء سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها
ان ينجر ما بعدها بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الي بها من حروف الجر ولا يجب انجرار

انجراره بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد العلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين
فالاولى ان لا الذي كلا في قوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي علاك الشيب وقد وقت الشيب اي لم يشب
قبل اوانه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والوقت الاول من الثلثين الحاقي فيما مثلا فاضاف
الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت الدهر كما في الثلثين
واما قول الشاعر حنت فلو صحت حين لا حنت فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل
وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقولك لا في غير المقصود عليهم ولا الضالين وقولك
زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ويجوز ان غير زيد ولا عمرو
قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام
فان التعريف فيه غير مقصود فصدر في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قيل جعلها بمعنى غير
نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا النبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا
الرجال في الدار ولا امراة واستضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير اضعفها ايضا هذا
الخروج فيجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قيل حرص فيه على تقوية
هذا وان كان لا بمعنى غير فيجوز ان هذا الشرط لا يلزم تكريرها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب
لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا فارس وجاءني زيد لا راكبا ولا فارسا واما قول
العوام انا لا راكب والا انسان اعم من الذي هو حيوان فغير مستند الى نحوه ويجوز تركه التكرير مع
الشرط الاول لعلل يكثر استعمالها لا مع شيء وهو مع الشرط لعلل يبعد لا عن اصلها اعني كونها للنفي
وذلك بتقدير من الاستغراقية بعد لا لتقدير دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد
من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث لعلل يكون لا كالمكررة لان غير بمعناه ونعني بكون لا بمعنى

الفلوس من الترف اثانية وهي بفتح الجاء من النساء هكذا

بمعنى غير كقولنا النفي والسلم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام ويكون النكرة انما النفي
مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يأتي العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينصب
وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعفة في الصعف او مضافا
اليه نحو لا امرأ قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذا المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذا الله والرحمن لا يطلقان
على غيره تعالى هو بقدر تنكيرهما قال لا مسيئ الليلة للمطي وقال ارى الحكم عند ابي خبيب نكدا ولا امية
في البلاد والتأويل بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لنوعه في الباب تام
وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة بالاضافة هو المضاف المذكور الذي
لا يتعرف بالاضافة الى اي معرفة كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل
يمتنع الصفة لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما
ان يجعل العلم المشهور بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لا انه معنى قضية ولا
اباحسن لها لا فيصل لها اذ ابو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم
اقضاكم علي فصار اسم رضي الله تعالى عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى
هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار فرعون فيصرف فرعون وموسى
لتنكيرهما بالمعنى المذكور ويجوز القراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم
الاشارة ايضا نحو لا اباك هذا او لا هذا وهو بعيد غير مسموع قال وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
ثلاث اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني
اقول يعني اذا كررت لا مع اسم عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع ثلاثة اوجه الاول فتحهما
ووجه ان يجعل لا مع اسمها للتبرئة فيبنى اسمهما كما لو انفرد كل منهما عن صاحبه ويجوز على مذهب سيبويه

سيبويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودة لنا لان مذهبه
ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر فلا في مبتدأ معطوف على مبتدأ والتقدير
مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبرا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا
عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين
واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها
فيجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين
الا انهما مثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء
واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد فيكون في اثناء
حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني فيجب الاول
ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاولى كما في قولهم ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك
قلت لا حول ولا قوة كقوله فلا نسب ولا لبنا شمل مرقال وابنه عمي ما يحل فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما
خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة
لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل
منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذا اتحد
يجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا الثانية كلا في الوجه
الثاني الا ان العطف هنا على المحل كما يجوز في نسب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا
واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر متقدم لئلا
يجتمع الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل النفي ليس لكن تلغيها عن العمل

لما ذكرنا قيل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل هنا شرط
الالغاء كما تقدم وهو تكريرها لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة
او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعد او الغيت الثانية دون الاولى كما في
مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا النبرئة مثله مع جعلها لا زائدة سواء
ولا نقول ان لا الثانية هنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس
لم يرد الا كون اسمها بعدها مرفوعا والخبر محذوفا كقولهم لا بأس ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة
عمل ليس والحق انها لا النبرئة ملغاة للضرورة والرابع رفعها على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا النبرئة
لضعف عملها ويلزمها التكرير كما تقدم فيكون اسمها مرفوعا بالابتداء ولا الثانية اما زائدة
كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى وهذا مذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه
واحد اذ لا عمل هنا لا الا بالابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان
او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة والخامس رفع الاول ونصب الثاني على ان لا الاولى النبرئة لكنها
ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها
ان يتوافق اسماها بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا
فلا حاجة بنا الى ما ذكره المص من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فان لا تضعف
هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير ونظائر الاسماء اعرابا بليس
بشرطها ولا في الجمع للنبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوصية على الانفراد وتقدير الخبر في هذا الوجه
كما في الوجه الثالث سواء على المذهبين قال واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناه الاستفهام او العرض
او التمني اقول قال الاندلسي لا اعرف احدا يفعل بالحرف الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام

الاستفهام او العرض او التمني

هي الغواص وعادة من العدو والاستفهام للتقرير اي لا طعانكم ولا فرسان كلكم تنتفعون بالتفريط في الاكل الحال يحصل لكم
البقاء فاعرفه اصول الثاني وهو في الباب ٢

الاستفهام بل لا بد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر
قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر ثم ذكر قول
الاطعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم وسط الثنايا وفي المثل الا قاصرا بغير بها ذل
بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص
وذكره الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف
التحضيض فيجب نصب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى نصر
فاشتريه الا سبيل الى نصر ما يجاح فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم الجحد فيجوز عندهما العطف والوصف
على الموضع نحو الا مال كثير انفقه والا ماء ونحمه اشربه وغيرهما عندهما اما ظاهرا ومقدرا كما في الجحد
واختار المص والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التمني يغنيها عن الخبر
ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر
فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما بقي لا اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه
قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضاف اليه والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
يدل على محصلة تبيت والبيت مضمن فعال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الامر في تحضيض كهلا و
مسندة نسم الحروف والفعل محذوف اي هلا تنزل رجلا وروى الالغاء في الا للتمني نحو الا رجل جزاه
الله خيرا وروى الا رجل بالجر اي الا مر رجل قال ونعت المبني الا والمفرد اليه مبني ومعرب رفعا ونصبا
نحو لا رجل ظريف وظريفا والا فالا كمر والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا رجل وانيا
اقول قوله ونعت مبتدأ والاول صفته ومبني خبره وقوله مفرد اليه حال من الضمير في مبني والعامل
مبني اي يبنى النعت اذا ولي مبني لا وكان مفردا واما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا

نص الفصيح وغيره يقصي
فقصاه وقاصيا اي منشرة
وهو اسم يرمى به ويطرحها
يقال العصر من قاصر على الطاير
بغير لحاقه بل بعد ذل هكذا

هي لا يجوز حمل التابع على الموضع
لعصمة البدن الى غيره
ليس المعرفة الوقت تقولها
الا بالذي يليه والمضمن من البيت
هكذا

التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن ما اجتماع ثلثة اشياء فيه احدها
كونه في المعنى هو المبني الذي يليها اعني اسم لا وهو اللفظ متصل به والثاني كونه النفي في المعنى داخلا
فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكانه لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف
لم يبق صفة المنادى في بابها لظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب
البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا وهو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعتا للمبني بلا
لا نعتا للمعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا
يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا
غلام رجل ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت
المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه من الثلثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد منها
ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من
المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمقترن له لانتفاء الثاني اذ اولها
لا اسمها فكيف يشبهان بجزئها مجرى كلمة ولا تعتد في هذا النعت المبني انه مركب مع لا
المنفي بخمسة عشر لانه يحتاج اذا في دفع الاعتراض الواردة في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة
الى تكلفات مستهجنة وقال ابن هشام والسيرافي تقصيا عن هذا البيت لا في هذا الموضع
خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلها كما تعمل في خمسة
عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولتامته وهذا على ما ذكرناه اركان تركيب لا مع التي في هذا
الموضع وفي غيره وعدم تركيبها لتنفي هنا مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة
مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معطي صفة المبني المضافة منصوبة لا غير

نحو

نحو لا مثل كريم الحسب ولعله في اسمها على صفة المنادى المبني مضافة ولقائل ان يفرق بانها
لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز في المضاف
الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كثر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب
لما وقع صفة ما باشرته وايضا القسم في المنادى بناء فكان هل وصفه المضاف الذي يجب نصبه
لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعراب وايضا بخلاف المبني بلا فانه الفتح فيه بناء
على قول واعرابي ضعيف على قول آخر والرفع لعرابي فكان هل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه
لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة الاعراب جائزا وذهب بعضهم الى ان رفع وصفه مبني لا
في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر
المفرد مرفوع بكونه خبرا للمبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام كانت
كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف
اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بينها وبين
ليت ولعل ونحوهما بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها
على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير وما دونه ايضا ان اراد المبرد فهي
عامل ضعيف يعمل بمشابهة المشبه اعني ان مشابهة ضعيفة فلا جرم
يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او غلام
غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا
او مضافا كان الوصف او مفردا هذا او الاعراب في النعت المذكور اكثر
من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان النداء مع

تتبع مبنيا تابعا في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب
حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروضها وزوالها فكانها عاملة حركة
لها كامية في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان تقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تحل
محل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز كما قلنا في الصفة سواء
بهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر
روابع المنفي المبنية قال الرضي شاه وسحلها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف
نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء ولا
ما ذكرنا مما اجتمعا على الاصل الثالث فلا يجوز لا ابا وابنا كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعفها
عن الثاني لانها بالبناء كالنعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف
وقياس قول من جعل العطف في غير المبني نعتا لا لا النافية ان يجيز رفع العطف حملا على المحل
الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي يغير من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظي قلنا نصلهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع لا حكمها مع المنادى
المضموم فعلى البدل يجوز البناء ان كان نعرة النكرة نحو لا رجل صاحب وقال ابن مالك البدل ان كان
نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل البدل
المفرد المنكر من المنفي المبني لانه لا يفصل من النعت الذي يبنى جوازا اذا اجتمع الشرائط يبنى عليه
من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك قوي بنية البدل والوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف
واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط
ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على

على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجيء وذكر
في البدل انه يجوز اعتبار البدل ثانيا مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا البتة وباب المنادى كما تقول
لا تلمه احد ولا تزيد رجل ولا تكرم احدا قال امرؤ القيس ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي
في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف هملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان
والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احد ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل النصب مثل هذا على
التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤ عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا وزرا فقيل
انتصاب زائرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية زائرا كما تقول ما رايت
كاليوم رجلا وذكر ان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية
اليوم زائرا تابعا صار الناصب هو الاول كما في قولك كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا
على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد ذكر التاكيد كما يجيء
في باب التاكيد وانه كان لفظيا قال الرضي كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز
الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وانه كرر مبنيا لا بلا فصل بينهما اسم وذلك المكرر عن صفة الثاني نحو
لا ماء ماء بارد فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه مكررا لفظا وان شئت اعربته رفعا ونصبا
وذلك لانه لما وصف صار مع صفته كانه وصف الاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرآنا عربيا فالمكرر في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من المكرر في المكرر غير الموصوف
واما وصف المكرر اعني بارد فليس فيه الا المكرر قال وقال لا اباله ولا غلام له جائز لشبهه بالمضاف
لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس مضافا لفساد المعنى خلافا لسيبويه بمعنى ان
الكثير لا يقال لا اباله ولا غلام له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاز ايضا على قلة لكن لا الى

هذا الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم في اب والخ من بعض الاسماء الستة اذا وصل اليهما
لام الجر ان تعطى حكم المضاف بجواز نون المثنى والمجموع واثبات الالف في اب والخ فيقال
لا غلاميكما ولا تلمي كرما ولا ابا له فيكون معربا كما اعتمد ابن الخليل وسيبويه
ويجوز الحاقا ان هذا المذكور مضاف وحقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف
والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام هنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة
كقيم الذي في تميم تميم عدي على هذا يرد ما قال ان تميم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل
بين المضاف والمضاف اليه كالفصل فقيل لهم ما الذي هو اهم في هذا الاضافة على الفصل بين المضاف
والمضاف اليه المضاف اليه باللام تاكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم
قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحذف المقارن المتقدم بلا الزم
مع التكرير لا فصلوا بين المضاف والمضاف اليه فاضطروا بصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا
يستنكر نصبه وعدم تكريرها والدليل على قصدهم هذا الغرض انهم لا يعاملون هذا المعاملة
المفضي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل
على انه مضاف قوله وقد يضاف سماح وصابر وفي كريم لا ابا لك يخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ
لا يقاس عليه فلا يقال لا اخا لك ولا ابيك وفي جاء الفصل باللام المخصصة بين المضاف لان هذا الغرض
في المنادى وهو شاذ كقوله لا بوس للجاهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة
اذ لو كان كذلك لكان معرفة فوجب رفعه وتكريرها والحال لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة
والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال
ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا ابا لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك

ابا لك

ابا لك اذ المعرفة لا تعارض النكرة معنى وبحق انهم اتفقوا على ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا اب لك
سواء ولم يتفقوا ان لا ابا لك ولا اب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا لجواز
المسند اليه احدهما معرفة والاخرى نكرة فالمنادى غير لا في لا ابا لك نكرة وفي ابا لك معرفة وانما
في اب لك فرق كما ترى بين الموجود لك في الجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك
وتحوي الجملتين واحدة مع كون المسند اليه احدهما معرفة والاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه
في هذا ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف
من اثبات الالف في ابا واضافة النون في غلامي وصلحي ولا يرد بحث بانه للمضاف انه مضارع
المضاف بالتعبير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب
الله وايضا ان ابا لك ولا اب لك عند بعض واحد من حيث المعنى ونكرة اب لك اما ضمير لا اي حقه سلمها
وهم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام
ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا فهو لمشاركته اي لمشاركة نحو
لا ابا لك لا يا لك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله
اب لك كان تخصيصا لاب بالمخاطب فقط ثم حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة فقولك تخصيص
اصلي وتعريف ثاني بالاضافة كما في باب الاضافة وبه صرح ابو البقاء التخصيص الذي هو اصل
معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة ان اعطاه حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا
مرقبي عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى وعلى قوله لفساد المعنى بمعنى ان المعرفة لا يكون بمعنى
النكرة كما ذكرنا تقريره ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في النكرة لا ابا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف
ولم يختص هذا الحكم بالمعرفة فاذا قلت لا غلامين ظريفين لم يجز التنوين من غلامين اتفاقا واما

على مذهب الكوفة فلا مانع من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب البصريين فالفصل
بين شبه المضاف بما لا يفصل بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور والناقص دون الظرف
المستقر نحو لا يدري ما هو ولا غلامي اليوم مكرم فاجاز يونس اقتضاء لان الفصل به كلا فصل لكنه مما يتسمح
في الظرف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من
ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الملبس يصرخ ويجوز في مثل لا عليك اي لا بأس عليك اي يحذف اسم لا
في لا عليك ولا يحذف اسم لا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر لا مع وجود اسمها لئلا يكون اجحافا وفي نحو
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسمها جاز ان يكون كزيد اسمها والخبر محذوف اي لا احد موجود وجاز ان يكون خبرا
اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا كان اسمها محذوفا اي لا احد كزيد خبرها ولا المشبهة بليس
هو المبتدأ بعد دخولها وهي مجازية فاذا اتصلت بها ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل
العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع قوله هو المبتدأ بعد دخولها اي دخول ما على مثلها ولا على مثلها
الا انهما يجتمعان معا ولا اعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهي مجازية اي بنت اللغة وهي اهمال ما ولا
عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن تميم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع
فاللغة الحجازية اذا اهملت ما وحدها دون لا عمل ليس بشرط بحري وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا
قوله واذا اتصلت ان مع ما بنت شرط عملها عمل ليس احد بالك لا يليها ان كقوله وما اعطينا جبنا ولكن
منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان
تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل لكونه متمكنا بثبوت ذاته مركبها وما مشتركة بين الفعل
والاسم الجائزين فانهم اهملوه مع عدم الاختصاص لقوة شبهها بليس لان معناها كمعناها وهو النفي
كما ذكرناه في باب الاستثناء وعند الحجازيين ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انها مطلق النفي كما يجيء في النافية

الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف

الايغال السير والمضي في الارض والسير في الليل والمطر والسحاب والمطر والسحاب

١٩٢

الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انقلبت لادنى عارض فمن ذلك يجيء ان بعدها وانما غير
لنسبها الى ان وان كانت ثلاثية لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي
والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالنافية لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق
ويجوز ان يقال انما انقلبت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاء ان بعدها
غير كافية مزيدة او لتوهم المبرد فيما انشده ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صفرا
وكنتم انتم الخزفا وان العازلة عند الكوفيين نافية لان الله ولعلهم يقولون هي نافية
تزيد لتأكيد نفي ما ولا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب والمعنى في قوله وما ان
طبنا جبن نفي ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما
في ان زيدا القائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد علم الله مع ان في كليهما معنى
التحقيق وفي اللام ان معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان اخران وهو
التقريب والتوقع فلم تكن لبحت التحقيق وكذا في اللام معنى التشبيه ايضا وانشد الفراء
الا اواري لما ان لا ابينها بالجمع بين ثلاث احرف نافية والرواية الا اواري لما ابينها وما
يعزل عن العمل بانتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت
ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض
نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا ما تجنون باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا واجيب بان المنفي محذوف من الاول اي دوران مجنون وكذا معذبا
مصدر كقوله تعالى وقرآنهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما
مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم

زيد وعلى الدار زيد وذكر لضعف عمل العامل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور
وضعف العامل لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان
واخواتها قال ابو علي ترى ان في ما يجوز اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال
عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما
مثلهم بشر فانه سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف
اي اذ ما في الدنيا بشر مثلهم حال من بشر تقدم عليه ويجوز الكوفيون النصب على الظرف اي مثل حالهم
وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مثلهم اذ اعتبت قالوا وكقوله لو انكما بالخير جئتما فلقد هرا وما بالحر
انتما ولا تخلف دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذا الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع
وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجاز الاخفش وهو الوجه لانها
تدخل بعد ما المكفوفة بان الكافة نحو ما ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بصعيف قواه
ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع
دخول الباء في خبر ليس عند انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه
وقد تدخل هذه الباء على فعل المبتدا بعد بل نحو بل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننت
بخارج وقد تزاد في فعل النعم نحو اصبح بخير بعد النار وقيل معنى وهي زائدة في الحال المنفية
نحو ما جاءني زيد راكبا وفي خبر ان الناسخة يعدي ايضا منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي
خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد ليت قال اتعدت على لسان كان مني
فليت بانني بحوت عكم وما يبطل عملها ان تقدم ما ليس بظرف على اسم المتقدم على الخبر فلا يجوز فالبا
عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون ان تقدم

بعد ما مبتدا وخبر والنصب الثاني بتعمل الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة اذ لم
تثبت لها حكم بكونها مجرورة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف
الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت استدبنا وذكر ان الناصب ليس بتعمل الخافض بل الناصب هو
الفعل وشبهه ينصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار
ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعد ايضا ليس بقياس الا مع ان واجاز
الاخفش حذفها مع الاستغناء ببدل موجب نحو ما فانا الا زيد اي ما احد فانا الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا
ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المفعول المقدر فيكون قد عمل ما على هذه الاسم مع تاخره عن الجر
وانتقاض النفي واحد مما يبطل عملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى
المفرغ ولا يجوز ايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله
واذا عطف عليه اي على خبر ليس وكان مجرورا او منصوبا بالباء الزائدة فيجوز ذلك اذا عطف
عليه بل او لكن لانهما لا يكان بعد النفي كما يجوز في باب حروف العطف في المرفوع اي الرفع واجب وذلك
لزوال علة العمل وهي النفي وذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده قال عبد الغالب
هو خبر مبتدا محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس لنا عند مما نحن فيه اي مما يعطف
المجرور على المجرور ولا يمكن ان يكون منه كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه
كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينفي عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس هذا بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد
ولانه بعد الكلام واذا عطف على خبرها او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد
جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال المعاوي اثنا عشر الف حجة فلما بلغ الجمال

ولا لمخالفتها ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي لا هو قاعد
وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا وذكر
بن هشام البادي فيه كثرة دخولها على خبرهما وذكر كلمة قوله مثال يحكم مصلحون البيت واما في غير خبرهما
نحو ما زيد خارج او داخل بالجر ضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت
وقد يعامل هذا المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم
اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرفوعا بالو
من سببه اسم نحو ما زيد قائما ولا قاعد غلامه جاز كذلك الوصف وجه اخر وهو ان ترفعه على عطف جملة
ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية
ويجوز مثل ذلك نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون
المعطوف عليه هنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس نفيا على مكان
بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف
الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا
ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي واذا رفعت
فالقيام منتفي في الماضي والقعود في الحال واما ما زيد او ليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان
حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصبت فلعلك في المواضع الثلاثة اعني ما كان وليس وما على
عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما
وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على اسم
والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا لان ذكر

ولا في ليس اذ لا يبطل عملها ما يتقدم خبرها على اسمها بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية
ويجوز نصب قاعدا على ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون للحال عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز
هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون ابوه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه
في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على اسمهم توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد
على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير
جواز العطف على عاملين مختلفين على ما يجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على
تقدير جواز دخول الباء على خبرها المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة
في قائما نحو ليس زيد او ما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب
والجر الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان النسيب المذكور اعني ابوه اسم مكررا
فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اوجد من النصب والجر لان الكلام مع الرفع
جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف
غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان
يكون في موضع التفخيم نحو القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا
كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع
النسيب اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابوه زيد لم يجز
لانك لم تجعله في المنظوم بوطابه بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد
فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابوه
زيد ذاهبا ولا مقيما امامك يجز نصب مقيما لخلوه مع المرفوع بعد ما عن

العائد الى اسم اى ابو زينب وان جعلت موضع السبيل جنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعدا عمرو
فليس مع ما نصب قاعدا لان عمرا ولا يصلح ان يكون قاعدا لقاعدا على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وفي وجه المعطوف عليه ان يكون فيه ضمير معمول ضمير يرجع الى اسم
ما لكونه مشتغلا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو قرع ولا معمول له فاذا لم يجز عطف
الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب ما رفع قاعد لتقدمه على اسم او يجوز ان يجوز
دخول الباء على فيه ما المتقدم على اسم على ما هو مذهب الزجاج لهذا ما واما في ليس فيجوز نصب قاعد
على عطف اسم ليس والخبر على اسم ليس والخبر ويجوز الرفع على عطف اسم ليس على الفعلية ويجوز الجر على ما
ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط
المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد
قائما ولا عمرو قاعدا ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف
ولا يجوز ما لا عمرو ذاهبا وتعض سيبويه عليهم ذلك يجوز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجمعا والعامل في المعطوف
عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس
مستشهدا بقوله ان هو مستولبا على احد الا على اضعف المجانين وليس مشهور وجميع النحاة يقولون
اعمال ما عمل ليس وفيه النظر الذي ذكره قال الاندلسي يشترط لما العاملة عمل ليس مراعاة الشروط
المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم للاشتراط
الا واحدا وهو كون معمولها نكرة سواء كان اسما او ضميرا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه
الشروط وقد يحذف الخبر لان فيختص بلفظ الحين مضاف الى نكرة نحو ليس حين مناص وقد تدخل
على لفظه اوان ولفظه ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد وليس ساعة مندم ولات

التفع ان تذهب دبر الانسان بيدك او بعصا قدمك حين

والتاء في ليس للتانيث كالتاء في ربت وثمت قالوا اما التانيث الكلمة اي لما او لمبالغة النفي كالتاء في علامة فاذا
وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون كما محذوفا وحينا خبرا اي ليس الحين حين مناص ونحو عمل ليس
لمشابهتها له بكسر التاء لدفع التقاء الساكنين على غير حده وقد سكنت اوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها
كما يجيء في نحو عبيد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه ولا شابه الفعل وان رفعت حينا على قلة فهو اسم
لا والخبر محذوف اي ليس حين مناص حاصلا ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند
الاخفش ان ليس غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل اي حين مناص اي لما ارى حين مناص
والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له
مواضع معينة ولا يمتنع دعوى كونه اي لما التيمة وبقوله لزوم تنكير ما اضيفت حين اليه فاذا
انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول فاذا ارتفع فالاسم محذوف اي ليس حين حين مناص
كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيدة ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون بحين ما من عاطف والمعطوف
زمان ما من قطع وفيه ضعف لعدم شرط حين في الكلام وشهادة ليس حين وايضا فانهم يقولون
ليس اوان وليس هذا ولا يقال لا اوان ولا هذا ولما ليس اوان بكسر النون فعند الكوفيين ليس حرف جر
كما ذكر البرقي عنهم وليس شيء اذ لو كان لجر حينا وان واختصاص الجار ببعض المجرورات ثابت ولم يسمع
ليس حين مناص يجر حينا الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان
عند البرقي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا وليس اوان فاجبنا
ان يرجع بغاد اي ليس اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف
اليه كما في يومئذ فكسر النون لالتقاء الساكنين كما كسر في اذا ونحوه حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون
لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتي بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبني من المضاف اليه الا اذا كان الجملة

قلت حين مناص
اي ح

فلا يبدل في نحو من قبل وقبل ان اوان مجرورين بمن مقدرين بعد بيت اي بيت من اوان فكذا يكون وبيت حينا مناص
على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اي الا من رجل واما الا هنا فهنا للكائن في الاصل المستعمل للزمان وقال
هذا نوار وبيت هذا هذا هذا وبدي الذي كان نوار اجتنت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع
الاضافة قال في انزال الاضعاف عنكم ذلك نعم بيت هذا ان قلبكم ينبح اي ليس هذا ثابتا ورفع ما بعد الا في
نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحملهم ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها
خبر ولا يطرد ذلك الغدر لورود كلام هو الطيب ليس الا المسك بالرفع ويجوز ايضا ان يكون
الا المسك اما بدلا من الطيب وصفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف
خبر ليس اذا وصلت اذا ولم يثبت قال المجرور اسم يتصل على علم المضاف اليه اقول يتبين شرحه
بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى للمثنى الكسر والفتح والياء قال المضاف اليه كل اسم
نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا بني الامر اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف
اليه وقد سماه سيبويه مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا
اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة
واما من حيث اللفظ فكقولك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيفا اليه المجرور بواسطة حرف
الجر في لفظا نحو زيد في مررت بزيد وفي تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان
النصب لفظا او تقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة و
العامل معنى وواسطة اي يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وفي نحو اراد حال بعد حال اي مقدرا مرادا
قال المص اضمرت بمرادا من المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد
وقال ابن الحاجب ان ارادة غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا

ان تعرب بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ المعنى له الا لهذا وان اريد انه غير مراد لفظا اي
يتلفظ الملفوظ به حيث لم يجر والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر بان كان كاملا فلنا المضاف
اليه كل اسم صفته كمجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما ذكرت من اصلهم المعرب بانه ما يختلف
آخره ويفضي الى الدور كما ذكرنا من كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه
حتى اذا عرفت حقيقته صار بعيدا كما قلنا في الفاعل انما نحكم بمعرفة فيرفع ثم جعلنا في حد معرفة حقيقته
محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا بانه عامله اي الجر واعلم ان المضاف
اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير
حرف الجر بل هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر
كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حينما نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه الى حال الاضافة
ولا قبلها الى حرف جر بل قد يتم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه
نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا في العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في
اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر
وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اراد ذلك لوجب انجرار
الفاعل والمفعول وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا العامل
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الكتاب لا يعمل الجر الا نيابة عن الحرف العامل فاذا لم يكن
حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر ثابت للمضاف الحقيقي بتجرد عن التنوين
او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية
للنصب وهي غير العوامل بمعنى ان العامل ما يقوم به هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب

وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضي اما لفظيا معنويا وما يقوم به المقتضي اما ظاهرا جليا في الاغلب
قال في التعديل شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا من التنوين لاجلها قوله قال المص في الشرح الغرض ان يندرج
فيه اللفظي والمعنوي ثم ينفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها وفيه ان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه وغلام الكرام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا
فكيف يندرج في التعديل وانما قال انما يخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو من زيد فان المضاف
فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل فوله مجرد التنوين اي التنوين او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع وكذا
ما يلي فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كالذي كم رجل وهي خوارج
بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانها دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا عن المثنى
والجموع فلما اراد ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف بها الثانية اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام
وايتاء الزكاة وفي ابي هريرة ولا يقاس على ذلك وقال الفراء يقاس عليه قال وهي معنوية
ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس
المضاف وظرفه وبمعنى في في جنس المضاف وظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم تفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما ابان
الكوفيين من الثلثة الاولى وشيء من العدد ضعيف قوله اعلم ان لا يلتبس المعنوية الا باللفظية
فسر المعنوية بمضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا
يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد
او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو صارع مصر والله خالق السموات الارض

لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة
اقسام ما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في فوله فيما عدا جنس المضاف كناية عن المضاف اليه اي
مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه وبمعنى يكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه
على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك
تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يريد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال
بعض منه ونصف منه وبدعته لان من التي تضمنها الاضافة هي التبيينية كقولك خاتم فضة واربعة
دراهم وشرط من البيانية ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان واما في كقولك ثلثة دراهم وان دخل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد
فالثلثة هي الدراهم والدراهم هي الخل ومنه تقول دراهم ثلثة وخل درهم ونوبه ذراعان وان كان
المقدار في اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم
وعين زيد وطوبى سناد ويوم الاحد فجميعها اذا بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على
ما يجيء التاويل لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع
في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هي بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك طوبى سناد ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله
قال الرضي اذا قلت نحو ضرب اليوم وقتل كريلا بمعنى اللام كما قاله بانى النحاة ولا تقول ان اضافة
المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقولك هذا حامل
الخشبة لصاحبه فخذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة
فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة

كان المضاف اليه فيها جنس المضاف وهو بتقدير من ولما ثالث اما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة يعني ان اضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها التقييد
ان لو آمد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوص صفة ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد
راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان يشير الى الغلام من بينهم غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه
اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له دون غيره او بكونه غلاما معهودا بينكم وبين المخاطب وبالجملة
بحيث يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن
عباس قبل العلمية بهذا اصل وضعها ثم قد يضاف جامد غلام زيد مثلا غير مشتق الى واحد معين وذلك كما
ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل لا مشتق الى معين كما في قوله والغلام على
اللئيم يستبقى وذلك خلاف وضعه فلا نظر من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ومعناه
ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين
من غلمانه لكان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع
النكرة نحو في كم غلام رجل اذا تخصص من غلام امرأة في كم شرطا اي شرط الاضافة المحضة بحرية
المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك
اللفظ نحو قوله علانية يوم النقا كم زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف
من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعند الاخفش يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذا منع من اجتماع
التعريفين اذا اضفنا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد
صدى يجوز ذلك وان لم يكن الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانما الشاة وزيد المتيلفات
الاضافة فيها ليست لاشتراك المتصف اذ يجوز زيد الشجاعة وان لم يكن في الدنيا الا هو وانما يجوز

يجوز اضافة العلم

يجرد المضاف في الاغلب من التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل
للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرفة
التخصيص مع زيادة وهو التعيين واعلم ان بعض العلماء قد نوعا في التنكير بحيث لا ينعرف
بالاضافة الى المعرفة اضافة صفة نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشريكك وسواك
وشبهها وانما لم تعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تختص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما في الوجود
الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تختص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية
ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما
لا يحصى قال ابن السراج اذا اضيفت غير الى معرفة لا ضد واحد فقط تعرفت غير لاختصاص الغير بكونه
عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس
لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرفت غير المغضوب عليهم بتخصصه بالمرضي عنهم
وكذا اذا اشتهر شخص بما ذلك شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء ذلك
كان معرفة اذا قصد الذي بما ذلك في الشيء الغلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص
لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله تعالى نعمل صالحا
غير الذي كنا نعمل معناه معنى غير الذي كنا نعمل اي الصالح لان عملهم كان صالحا ويقول
الشاعر ان قلت غير اقل شرا غيرت والجواب انه على البدل لا الصفة او هما غير على الاكثر مع كونه
صفة لان الاغلب فيه عدم التخصص بالمضاف اليه وقد جاء قليلا غير محمول لما اضيف اليه
غير نحو انا زيدا غير ضاربه معناه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول
انا زيدا لا ضاربه وما بعده لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا النافية من عمل لا

كونه في لا المنصوب عليهم ولا المنصوب حتى

على غيره والدليل على تأخيره العطف على غير يكرر لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وصح سيبويه الى عمرو بن عليهم ولا الضالين مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع
عمرو بن غيره ومنعهما الفراء والسماع لا يرد وأيضا اذا اعتضد القياس وكلهم متفقون على جواز يا رجل
واي رجل لعدم التمانع وان لم يتفق القياس قالوا ولفظ شبه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه
في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبهك اي من
يشبهك في جميع الوجوه وقال ابو سعيد مثلك وغيرك وما في معناهما انما لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل
مضاف الى معرفة اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل
انما تكون لفظية اذا اريد الحال او الاستقبال قلنا انما تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال او الاستمرار كما يجيء بعيد والا طلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك
ونهيك وتهالك انها انما لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا الثواني
وانما بني قدك وقطك ويحلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل
بخلاف حسبك واخواته ويدل عليها من نواصب المبتدا ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها
لا تغير معنى الكلام ولا تغير اذا جاءت هذا الموضع الا موضعا يصح وقوع الفعل فيه لما انها بمعنى
الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك
وشرعك مصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الامر. فلم تجمع لمثابة قدك وقطك
غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من
رجال وبامرأة كافيك من امرأة اصله في عدم التصرف يجري قدك وقطك وقد استعمل نا بهذا على
اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت

وقالوا مررت برجل بهذك من رجل وبرجلين بهذك من رجلين وبرجال بهذك من رجال وبامرأة بهذك ومعنى
بهذك اي اتفكك صفة كلمة فاجرى مجرى قدك في عدم التصرف لافادة فائدته وربما جاء فعلا متصرفا
نحو برجلين بهذان وبرجال بهذون وبامرأة بهذتان وبنسوة بهذون
ويجوز ان يقال في حسبك وبهذك ونهيك وتهالك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل
مصادر وبعض العرب يجعل واحدا منه وعبد بكر بن قال حاتم اماوي اني برب واحدا منه اقدت فلا تلم عليه
ولا تلم وليس العلة في تنكيرها ما قال بعضهم ان واحدا مضاف الى اتم واتم مضاف الى ضمير والله فلو تعرف
بضمير لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم
عليه من صاحب ذلك المضاف نحو مررت برجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا في قولك واحد امه اي
رجل واحد امه وسيجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك مررت بامرأة وسخلتها
فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو مررت بزيد واحد امه وكذا
ان كان نكرة مختصة بشيء نحو مررت برجل واحد امه وكذا ينبغي ان يكون في كل صدر بلد وبئر فيطلق
وابن امه وناد ودرب ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فيكسى المضاف الثالث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام
الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال قطعت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال قطعت اصابعه بمعناه
قال تعالى اني خير لزيد تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة
قال اذا بعض السنين تعرقني كفى الايتام فقد بالي اليتيم وقال مر الليالي مسرعات في نقضي اخذن بعضي
وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقني والليالي اخذن ومنه قوله فما حبت الديار شفعن قلبي وكن

حتى من سكن الذبان في كسر المثانث والجمع وقد يكسر المضاف البناء من المضاف اليه كما يجري في الظروف
المبنية قوله وتجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما جاء الكوفيون من الثلثة الاول
يشهد من العدد الضعيف نقل الكوفيون تعريف المضاف في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلثة الاثواب
الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف
يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانه نقل عن قوم غير فصحاء
والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المختص
بالنسبة وانما جيء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا
من حيث ذاته لا تعريفا مستفادا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من
اي نوع هو كما لك كنت ذكرت اولا انه عندي ثلثة ثلثة ولم تذكر من اي نوع هو ثم رجعت الى ذكرها
فقلت بعد الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال
الثلثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية
ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان
نوعه لا للتعريف وهذا الاعتذار نظرا الى قلة المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز
وانما جيء بالعدد لتخصيصه كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على
التخصيص لم يأتيا بالعدد وايضا الاغلب كون المضاف لا يضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان
واما ما قيل فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة
قال واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد التخفيف
في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد خلافا للفراء

للفراء وضعف الواسطة المجيان وعيدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن
الوجه والضارب وشبهه فيهما قال انه مضاف حملا على ضاربه قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف
صفة اشارة عن نحو غلام زيد وبابه كالخاتم قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها
وهو اشارة عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وقاتل السمان وزيد مضروب
عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص وما ذلك مالك يوم الدين
على الاصح وهذا منه عجيب في ذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يقال للص في ضرب اليوم فيكون
المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى ويكون معمول اسم الفاعل فيه صفة مضافة الى معمولها وليس
كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته تخفيفية واما ان يكون مما كان
مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فيكون ايضا
معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال ربه ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكسرى زاد
الكسل ولعل المص جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كضارع مصر قلنا اولا من ذلك مالك يوم الدين
لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قيل او بمعنى في في ظرفيه والوجه في تعرفه مالك يوم الدين حتى وقع صفة
الله انه بمعنى اللام نحو قيل كربلاء صلوات الله عليها وعليه وعليها وانه بمعنى الباء كانه قال مالك يوم
الدين اي امر يوم الدين فيكون كناية السموات وابراهه ماضيا على طرز قوله وكيف الذي وناد اصحاب
النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين تكرير جرى على الله على وجه المدح
والاول اولى والمنتفع عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجيء واسم
المفعول المضاف الى مفعوله ما لم يسم فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى
ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها ان شاء الله تعالى المختلفة

بل هو لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه
صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيء بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم
الفاعل والمفعول فلفظية وتوضيح كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة
في محل المضاف اليه مرفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر يكون مرفوعا
لحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة
اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل التفضيل واما افعل
التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما
الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع او سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال
او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضارب ابوه ومضروب
وجهه ومنوره قمره وذلك لان ادنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل
وخاصة اذا كان سببيا الا ترى الى رفع الظرف والمشبه في نحو زيد في الدار ابوه على قولنا زيد في الدار
مرتفع بالفعل وكذا زيد رجل مصري هما وكذا زيد رجل مصري صفة لزيد واذا كان كذا فاضافتهما الى سببهما
لفظية اما الاولى من حيث اللفظ واما الثانية من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى
انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا قولك الكريم وحسن الوجه والنعت هو
المعين للموصوف المخصص له المميز عن المختص فلم يكن تعيين هذه الثلثة مما اضيفت اليه ولا
تخصيصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف
لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السببي بمعنى الاطلاق
كانا او بمعنى الحال لان هذه الثلثة نحو مررت برجل ناصر دار عمرو ومضروب على ابيه بكر لكن لا يضافان الى

صفة الدار وهو المرجع والضمير للصفة

الى مثل هذا المرفوع اذا لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بالمرفوع في الظاهر
ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سبق وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف
يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل هما في الدار امس ومضروب اولئك امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون
الحال الشابهة بالظرف وكذا المفعول المطلق لانه اجنبي ولا اسم الفاعل والمفعول في المفعول به
وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط كونها اجنبية وهو شابههما للفعل بمعنى ووزنا ويحصل
بهذا الشرط هما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذا شابهان
المضارع على الصلاح لهذه المعاني الثلثة الموازية على الاطراد اسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان
العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم
الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يستحق موجود اي هذه عادته فاذا ثبت
ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذا الى
ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم وانتفاء المبالغة لما كانت للاستمرار لا للاحد
الازمنة الثلثة عملت نحو انا منجار بوالكها وضروب بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل
واسم المفعول لا يضافان من مطلوبيا نهما الا الى الفاعل والمفعول والمفعول فيه لشدة طلبهما
لهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء موولا باسم الفاعل المستمر فكانت اضافته لفظية
كقول بشر يحمد قبل الاوابد هيكل اي مفيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة هجير الهواجر اي عادتها
كقولهم سار في الليلة اهل الدار واما اذا كان بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي
فلم يعملا عمله لا عند الكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى

الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل
صفتين للمعرف بالاضافة من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت
في الماضي والمستقبل في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام
زيد حين استقر بملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة
المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المنون يصح
ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان التنوين
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه به او تخصصه قال سيبويه تقول هو ضارب بعبد الله ضاربك
كما تقول هو ضارب بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول يريد يشبهك اي المعروف بشبهك فاذا اضمرت
هذا المعنى لم تعمل الفاعل في محل الجر وهي نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من ضرب يضرب
بل تقدره كانه جامد قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب
وكذا اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنصوب في نحو زيد معطي الدراهم اي يعطي الدراهم وعمرو مكسو
الجبة اي يكسي الجبة وهما كالحال اسم الفاعل المضاف لا الى المنصوب كما مر واعلم ان حال
المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى
اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميره وهو ان
بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميره تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول
ضارب عمرا اي يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر
كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرد
عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكانت تقدير

تقدير الانفصال فيها اظهر فمتى كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة
فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله اشتباه به كاختصاص الغلام بزيد وتعرفه بزيد
فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر
بالعكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سبق في اولهما
قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المنعدي اطلبهما لفاعل ومفعول من الصفة لانه يطلبهما
لكونهما من ضروريات عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل
واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان
الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط متى يعملا عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول
قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلذلك كانت
المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى
فلهذا اذا جرت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن
في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها
بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا
لا على طلب الفعل والمفعول قوله ولا تفيد التخفيف في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتهما
للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسم الفاعل
والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف النون اما والنون نحو ضاربا زيد

ومعطي الابن وضارب عمرو ومكسو الفقراء واما اسم الفاعل والمفعول المضافين الى الشيء والصفة
المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف معا نحو زيد قائم الغلام وهو حسن الوجه فالتخفيف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير المستتر في الصفة وقد يكون في المضاف
وحده كقائم غلامه وهو حسن وجهه عندنا يجوز ذلك كما يجوز في ابوابها
وقد يكون في المضاف اليه وحده كقائم الغلام وهو حسن الوجه فان قلت كيف اجتمعت
انما لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام
رجل ان لم يزد عليه وكون التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب
من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بما نصبه وجر ومقصودنا ان الاضافة
غير مخصصة ولا معرفة قلت ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة انه لم تفد تعريفا بل كانت
تخفيفا من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذه المسئلة وامتنع مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا
لم يجز الاول لتزوم كون المعرفة صفة للنكرة ويجاب الثاني بكون المعرفة اذا صفة للمعرفة
ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضارب زيد لحصول بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم
التخفيف لان التنوين الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال المص جاز القراء نحو الضارب
زيد ما لانه توهم ان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرفا باللام وانما لانه قاسه على الضارب الرجل والضارب فانه جاز الاضافة
فيهما مع عدم التخفيف فلجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لانه لام التعريف
دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب واما قوله ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان
امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما انشئ بعد الحكم بتنكير

بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع والظاهر مرجح
واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة
الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف شبيه وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك
لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب
في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا
الضمير المستتر في الصفة وجيء باللام كما كان معرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من
الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحاقي لحاق الضبع اليربوع
بردة فالاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة
اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا
ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب
الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه
اذا الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى انه في نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة
المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء وفي
اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كالاضافة
الوصف الى موصوفها فتنبه مما هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه شبيه
به بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه بحذف الضمير المستتر ثم تقول كما شبه الحسن
الوجه في النصب بالضارب الرجل معلوم ان هذه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه

الضارب الرجل على سبيل التقاصر في الجر بالحسن الوجه بمعنى حقيقة النصب وليس للفراء ان يقول
فليشبه الضارب زيد بالحسن وجهه وذلك لان الحسن وجهه لا يجوز لما ذكرنا ان الفظيه يجري
المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية وشبه بذلك
الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول
الضارب يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر
ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد
وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الذي ضارب زيد وهذا الذي ضارب رجل اي هذا الذي هو
ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة
الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن
وجهه على تقديره هذا الذي هو حسن وجهه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المص
واما قياسه على الضارب فلا يجوز وذلك لان في الضارب قولهما كما يجيء عن قريب احدهما انه ليس
بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء عليه مندفع من اصله والثاني انه
مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضارب فانه اضيف بلا نظر
الى التخفيف واما قولنا ان اضافة ضارب ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان
الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيد وانما الزم نحو
ضارب لاضافة لازمة اقتضاها تنوينها او نونا وهما مطرحان بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
تتمة الاول فلم يخل فاولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما
التزموا الاضافة في ضارب من غير نظر الى التخفيف حمل الضارب عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانها

لانها باب واحد لا فرق بينهما الا اللام المذكورة في كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول
اذا جاز حمل ذي اللام في الضارب كذلك وجوز الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام
وهي اشتمال على النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما باب واحد فهلما جاز في حمل ذي اللام في الضارب زيد
على المجرد منها وهي ضارب زيد صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول
التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن
اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين
الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واسمي الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي
المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان
يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان في المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان في
المقرون باللام جاز الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف
بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام
وان كان الوصف المقرون خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربان الرجل
والضاربو الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها والمص جعل نحو الضارب
وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه
وذلك لجري ضمير المعرف باللام عند يجري المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضارب على
الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام وقد بينا ان الضارب ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف
باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يجعل في التابع مالا
يجعل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان وكل المقرون باللام المجرد عن النون غير ما ذكرنا من المقرون

لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان وفي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون
والنون فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربيك وضاربيه في الشعر
وانشد ويسرها ملني انا ابن جلا وقيل بل النون للوقاية تشبيها بجعلني وان كان شاذا ايضا
وقيل الرواية جعلني لا هاملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا من محدث
الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وانما
المعنى ورفقة قال سيبويه هذا ضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الآخرة
محتضرونه للسكت لم يحذفها اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير ما يشبه هذا
ثم ان الضمير بعد المجرد موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما للاضافة
في موضع النصب لكونه مفعولا وهذه النون والنون ليس عندهما للاضافة بل للفصل بينهما
وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى
او مجموعا بالواو والنون فهو منفصل لا غير نحو الضارب لا عنيات المضمر بالمظهر فالضارب
عندك انت زيد لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون
ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة بالنصب
وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجاز الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا
مجرورا بالاضافة بذلك كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه
فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد
على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدر البدل قائما مقام
المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدر كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد ونحو

اي قائما مقام المبدل منه

وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فتقول انا ابن الكاتب
البكري بشرا بنصب بشرا لا غير حملا على المحل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون
في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه
الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها عذيذ وعبدا ما له قال فاما اذا عطفت عليه
نحو زيد او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور وقد اجاز سيبويه في اذ يجعلني في
التابع ما لا يحتمله في المتبوع لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتغيير الذي اجاز قولهم
يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون
مجردة عن اللام او مقرونة بها فان وفي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد
نصبه كما ذكرنا وجاز نصبها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او فكر كذلك كقولك
حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن وجه الغلام او مضافا الى ضمير
ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يعطف
الظاهر المضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال فاما على
ربعيهما جاري نا صفا كميت الا على جوانبها مصطلا بهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذكر الضمير
كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا منعت النون من جيب
ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلا بهما للاعالي لان المعنى
كميت الاعالي فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة
عكس ما تقدم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب
بالتنوين وان وفي المجردة ضمير يفسره وفاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام

الرحيب الكثير والقطاب من القطب وهو الجنب والرفيقة التي ترفقك اي تلاينك والجس الصوت الخفي والندامى جمع ندمان وهو الجليس والبضة الرقيقة الجلد والمتجرد الذي تجرد ثيابه

كريم خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه
ويحذف التنوين والنون للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من قبل لا اخفش وهشام في اسم الفاعل
الجاري مجرى الفعل ولذا ذكر الكلام مطلقا سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة
او بدرجتين نحو الحسن الوجه اي الغلام اذ لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجهه كما يجوز في باب الصفة
المشبهة ويجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المقرون باللام نحو الحسن الاخ والجمل وجهه غلامه
وليس بوجه اذ لزوم الاضافة اذا تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز
اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او الجمع على اي ضمير كان والى
المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلاميهما والجميلة
وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجري في باب الصفة المشبهة هذه الوجوه مزيد
شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب
في داره نوكد لئلا يبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول
قوله المائة الجمالة اي مائة الناقة والجمالة البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك
على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذ ابن رجي
ضلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج ورجي اي ساق قال ولا يضاف
موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها نحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى
وبقلة الحمقاء مثاول وشيء جيد قطيفة واخلاق ثياب مثاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص كليث واسد وبيع ومتع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء
فانه يخص وقولهم سعيد كرز ونحوه مثاول اقول اعلم ان اسم الجنس اطلاقه على شيء واحد على

الصفة

على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف واسم الجنس والعام والخاص
او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر انفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى
الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر
اما ان يحتاج ذلك الى التأويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظ الحي واسم الجنس
اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد
ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس لما مر لا يضاف
الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال غلام زيد نفس لانه المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه
لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى اسم المضاف الى لقبه
نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذو اصباح وذات يوم وكذا لفظ
اسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب لفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود
بالنسبة نحو فالهم حي رباح اما اسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع اسم مع اللقب وجب
تأخير اللقب لانه ابهم واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر
ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وانه اذا كان مفردين
او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي اكثر وظاهر كلام البصريين انه اذا لم تقطع الثاني
رفعا ونصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف
بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وانه كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب
اما القطع لتضمن اللقب معنى الذم او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا
تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ

مع اللقب وجب تأخير اللقب

وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ
الدال نحو قولك مثلا جاءني زيد والمراد ذاته وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز
اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضرب سعيد كرز
وقال سعيد كرز فان قلت لم لم يقدموا اللقب مضافا الى العلم او غير مضاف قلت قد تقدم ان
المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن العلم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده
العلم بزيادة صفة يمدح به الذات او يذم فالذات بالتلقيب اشهر منها بالعلم واما ذو وذات
وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتاويلها في بيان التاويل المذكور اذ معنى جئت
ذا صباح اي وقتا صاحب هذا العلم فذا من اسماء السنة وهي صفة موصوف محذوف وكذا جئته
ذا يوم اي وقتا صاحبه هذا العلم واختصاص ذا بالبعض وكذا باليعض الآخر يحتاج الى سماع
واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانا بل ما يشرب فيهما
فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت
نوازع من قلبي ظماء واليب اي اصحاب هذا العلم وجاءني ذو سيبويه اي صاحب هذا العلم كما يجيء باب
الجمع واما قولهم آل حم وآل طس في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ
كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما في قولهم هذا هو زيد فتاويله تشخصه الحي فكانك
قلت تشخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة
فاذا قلت فعله حي زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو
معدوم وهذا حي زيد اي هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه
وانه كان ميتا فقال لا بعجالة الا بغنة باد وحي اليهم فتح الجناح وقال يا فرات اياك حي على الذي قد كنت

فتح الله اي فتحه من غير تعب
نجالة وفجاءة ايضا هكذا

فدكنت فائقة على الاعماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي من زيادته مثل هذا الموضع
المذكور كما حكموا بزيادة لفظ العلم في قولهم الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد
اعتذر وفي قوله ندعى باسم الشيخ مثلم جوابه من بصرة وسلام وفي قوله لا يفعل الظرف
الا ماخونة دائم تنادي باسم الماء مخوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ ذعرت به القطا
ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان العلم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم
السلام اي لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيباني صوت الماء وصوت
الشيباني اسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة العلم
في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون
لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو ندعى وينادي واسم السلام من باب عين
زيد لا السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيباني صوت الشيباني فان الماء والشيباني صوتان واما
قوله مقام الذئب فهو من باب الكناية تقول كانك مني بعيد اي انت مني بعيد لانه من بعدك فقد
بعد هو واذا بعد الذئب فقد بعد مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما الى
الآخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس استشهادا بالاول
نحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني نحو جرد قطيفة واضاف ثياب وقالوا ان الاضافة
فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذا اصلها قطيفة
جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى موصوفها عندهم اذ ذاك لا
تخصص ولا تعرف بخلاف هذا فان الاول هنا هو والثاني هنا هو حيث المعنى لانها موصوف وصفة
فتخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما كون هذه الوجه في الحسن وان كان هو

الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غير فيعد شيئا
اللفظ المجرور بغاية البعد وعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب فجعل الصفة
البصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا
اريد الاضافة البتة نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد
فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه
مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء ولو لم يجوزوا ايضا لجاز لهذا لان في احدهما زيادة
فائدة كما في نفس زيد وقال المص لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في التعريف واجب وليس
بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو مرجوح
النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف
هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوه الى الحمق لانها تنبت
في مجاري السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك لوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم
جامع للكافة مسجد الصلاة وجانب المكان الغربي وصلاة الساعة الاولى اي اول ساعة
بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة كخاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف
الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان
خاتم يحتمل ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون امثلة اضافة
الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا وله الغربي جانبا
مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف
المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه المخصصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى

الاولى كصلاة الوتيرة وبقلة الحمقاء كبقلة الكبريت وجانب الغربي كجانب اليمين واما الكلمات
اللذان يشرح احدهما زيادة فائدة كشحط النوى وليت شعري فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الاخر
للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت اجز عنها
نجاء الجلد انه سبر ضبكما ينهاكما سنام وغارب وانجاء الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه
كما في نهج البلاغة لنسجن الرجال منهم شفقتي وجلهم وقوله وسالك الهوى ورضاء الله ولو قلنا
ان بين الكلمتين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة وما اختلف فيه هل اضافته محضة
ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل
صاحبه على كل واحد من امثاله الذي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء
ذكر امثلته بابه والمقصود هاهنا ان اضافته بالمعنى الاول فيهما مختلف فعند ابي الزجاج وعبد
القاهر والي علي والجرجاني هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بالمفعول
افعل كالظرف فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل
فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف
الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتفاع
والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد ما كان منهم لانه اصل الفضل الا انه لنقصان درجته
في مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرط ثان
في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا والمشبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا
في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه الى امد بعيد كما في عشرون درهما
نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر فكفى اضلعا ابية لا توجد فيها لما لديه كفاء وقوله

ولم أر قوما مثلنا خير قومهم أقل به منا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه أن إضافة أفعل التفضيل
صيغة مطلقا وذلك أنه في حال الإضافة على ضربين أحدهما أن يكون بعض المضاف إليه الذي قبل
قيد قول أي فيما أضيف إليه والمعنى فيه أن هذا متفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق منه
على كل واحد مما بقي بعد من أجزاء المضاف إليه فإن زيدا في قولك زيد أفضل الناس متفضل
في الفضائل على كل واحد واحد مما بقي بعد زيد من أفراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الفضائل
على كل واحد مما بقي منهم بعد ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لأنك لم تفضله على جميع أجزاء
المضاف إليه بل على ما بقي من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضل منه فالإضافة في هذا المعنى
بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم وأحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز
زيد أفضل تمر كما يجوز زيد أفضل من تمر ولو كان بتقدير من البيانية كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف
إليه مقدرا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا أفضل القوم فإذا كان إضافته
بهذا المعنى كإضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك
الله أحسن الخالقين وقوله أضلعا الآية خبر مبتدأ محذوف أي هو أضلع وخير قومهم نصب
على المدح وثانيهما أن يكون أفعل مفضلا على جميع أفراد نوعه مطلقا ثم يضيفه إلى شيء للتخصيص
سواء كان ذلك الشيء مشتملا على أمثال المفضل نحو زيد أفضل إخوته أو لم يكن نحو زيد أفضل بغداد
أي أفضل أفراد نوع الإنسان وله اختصاص ببغداد فالإضافة فيه لأجل التخصيص كما في غلام
زيد ومصارع مصر للتفضيل على أجزاء المضاف إليه فهذه الإضافة محضة اتفاقا بمعنى
اللام ثم نقول أفعل بالمعنى الأول إما أن يضيفه إلى المعرفة أو النكرة فإن أضافه إلى المعرفة
لم يجز أن يكون مفردا نحو أفضل الرجال وأفضل زيد إذ لا يمكن كونه بعض المضاف إليه بلى إذا كان ذلك

ذلك الواحد من أسماء الأجناس التي يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البر والتمر
جاز والرجل ليس هذا بهذا المعنى فتقول زيد أفضل الرجلين أي أحدهما المتفضل على الآخر وأفضل
الرجال أي أحدهم المتفضل على كل واحد من الباقين وأما إذا أضيفه إلى النكرة فيجوز إضافته إلى الواحد
والمثنى والمجموع نحو زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال فيطابق أفعل
والمضاف إليه إفرادا وتثنية وجمعا ويجوز إفراد المضاف إليه وإن كان صاحبه أفعل مثنى ومجموعا قال
الله تعالى ولا تكونوا أول كافر به وحكم أي في الإضافة حكم أفعل بمعنى كذا إذا أضيفت أيا إلى المعرفة
فلا بد أن يكون المضاف إليه مثنى ومجموعا وإذا أضيفت إلى النكرة جاز كون المضاف إليه مفردا
أو مثنى أو مجموعا والعلة في ذلك أن أيا استخبارا كان أو شرطا أو موصولا موضوع ليكون جزءا من
جملة معينة يعد مجموعة منه ومن أمثاله وكذا أفعل المضاف بالمعنى الأول فقولنا جزءا من جملة
يخرج نحو الفرس أفره البغال وهو أحسن إخوته فإنه لا يجوز مثله بالمعنى الأول إذ ليس جزءا من جملة
بعد وقولنا معينة ليخرج نحو زيد أفضل رجلين أو رجال فإنه لا يجوز إذ لا فائدة في كونه أفضل رجلين
جملة غير معينة من بعض الرجال وكذا يخرج نحو أي رجلين زيد وأي رجال هو فإنه لا يجوز إذ وضع أي
للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجموعة منه ومن أمثاله يخرج نحو وجه
زيد أحسن ونحو في الدار أي زيد أحسن أو بهلم بن أم رجله فإنه لا يجوز لأن زيدا لم يجتمع من الوجه
وأمثاله وكذا لا يجوز أي بغداد أطيب أي دورها لأن يقدر المضاف أي أحسن أعضائه وأي
أعضائه زيد وأي دور بغداد فأي موضوع لتعيين بعض ما كل معين وأفعل بالمعنى الأول للتفضيل
بعض ما كل معين بعد على سائر أبعاضه فإذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد أفضل الرجل أي الرجل
هذا لأن الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البر خير طيب التمر وقولك أي التمر هذا لكون

أي في الإضافة

الثم جميعا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة
بعد وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء ان كان هذا الجمع معهودا معينا او جنس الرجال
اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور
فى جميعها لفظ الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس متفرقا مجتمعا
من المعقول ومن امثاله فيكون فى الحقيقة جملة معينة منقسمة واما مثاله كما شرطنا فنحو اى رجل اى قسم
من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجالا رجلا واى رجلين اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا
رجالا رجالا وكذا افعل نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا منه رجلا
والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال
اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضيفت الى المعرفة او النكرة لتفضيل
صاحبه على كل ما هو مثله من افراد ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين
لان الرجلين لما لم يكن افرادا مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال
والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين
كالزيدين ورجال رجال كالزيدين ولا تظن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف
اليه فتقول زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل
معناه انه افضل من كل رجل رجل هو من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء وكذا اى التعيين قسم
من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد
منها مثنى حتى يعينها احد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا او اى الرجال هذان او هؤلاء لان
الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا وتثنية وجموعا فان قيل كيف جاز التعبير عن استغراق الجنس

الجنس باحد افراده فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك فى
المعرفة قلت لان المنكر لا يختص اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعبر عن كل واحد
واحد على البدل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها تختص بعض الافراد وتعينه فلا
تطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان
الى ما يكون بحرف بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر الجرور بالعطف
فيهما قيل اجل تكرر المعطوف عنه اى والمفضل فى افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة
هذا وهند واما قوله اى ايك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب
اذ كان لا يدل عليه الضمير فى اينا فصرحوا بالضمير فى جيء عاية لحق المعطوف والمعطوف عليه
اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اى لمحافظة
على اللفظ لا المعنى كما فى لكم بينى وبينكم وجاز مثل هذا لا يكون الا فى الضرورة قال اى فاى وما ايكما
شرا فعيد الى المقامة لا يراها وجاء مثله فى الضرورة اظلم واظلمه واى معرب وجاز فيه ما معنى الشرط
او الاستفهام او هو موصول المزوم للاضافة المبهمة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب وليكون
المضاف اليه لازما قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اى اسم وتجريده
من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجوز الموصول قال تعالى بايكم ايكم ايض تمون قوله ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه العموم اى لا يقال نحو كل الجمع ولا جميع الكل لانهما مماثلان فى العموم قوله
ليس مسلم وجس منع مثالا لان المخصوص الا ان الاول عينا والثانى معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء
اشياء معينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد والا فالشيء اعم من العين وقد اخل المص ببعض
احكام الاضافة فلا بأس ان نذكرها احدها ان المضاف اذا امن اللبس وجاز بضلة الشعر

معنى البيت قال فهل لكم فيما الفراق أيها الشامتي طبيب بما أعيى النطاسي حذيما اي بما حذيم فاذا حذف
فالاولى والكثير قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك
عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة اعد لا كل بيضاء قال ولم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول
لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول
ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك
قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون حاذفا المضاف اليه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان
اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثل ما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى
ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل
يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيد معطوفا
على غير مناسب له لكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني غلام زيد
ولا عمرو بجر عمرو اذا اريد ليس منفيا عن زيد بل عن غلام واجاب المص عن الاستدلال بكلامه بان مثل
هنا كناية وليس مقصودا فكانه معدوم يقال لمن يفعل كذا لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل
كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع ح ان يكون
المعنى لك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخوك لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ
مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجوز الفساد المذكور قال
بعضهم انه هذا الجواب نظر وذلك لانه وان كان المثل يجيء من حيث المعنى والمقصود هو المضاف
اليه لكن المخاطبة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول وكذلك لا تقول بالتاء

بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اداء لفظ المفرد بمعنى المثنى والمجموع غير
جائز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع ولذلك استعمل الجزء
من علامة التانيث مجرى الموتث كثيرا فعلى هذا لا منع من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية
والجمع من المضاف اليه اي حسب المعنى في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه
اما التانيث فكما مر من قوله من اللبالي ترعث واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك
يقولان ذلك واما الجمع فكقوله وما حية الدهان تعقف واما اداء الفاظ الغيبة بمعنى الخطاب
فلم يجيء الا مع حرف الخطاب نحو ما زيد فمن لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى
مثل اخيك وابيك يقولان وفي التانيث كقوله صلى الله عليه وسلم ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد
يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال تعالى ويصنعون ما ورد اليه بعض علمهم يردي يصعقه
بالرجيف السلسل اي ما يردي وهو نثر فقال يصعقه بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث
نحو قطعت السارقة فاندملت اي قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها
بأسنا بياتا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التثنية ان كان معرفة اضيف
اليها مثل نحو هذا رجل اخوزيد اي مثل اخي زيد واستضعفه سيبويه وقال الوجه تنكيره
فصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فالجعل
العلم المشهور بمعنى كالجنس الموضوع له ذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكر في لا البتة
وقد يحذف المضاف بعد مضاف ويقام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله ولقد يعلقني
منه حزيمة اضيعا اي ذا اضيع وثانيهما حذف المضاف اليه فان كان المضاف
ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد وفي الزمان وامام وخلف في المكان او مشابه في الابهام كغير

العلالة سير يعد سيرا البداية اول سير الفرس والسابح الذي يديه الارض والجزاء بضم الجيم عظيم الاطراف هكذا

وجنب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظرف
غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجري الظرف المبني مجرى احكامها وان كان عطف على ذلك
المضاف مضاف الى ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظرف المذكور كقبل وبعد نحو اوما
غيره كقوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح
نهد الجزاء فما يبدر من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسر الثاني
هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة
الى ضمير والتقدير لا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني هنا المضاف
الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرناه في باب المنادى في باب ثم
عطف وقد يبنى سيبويه زيد وعمرو قائم ان ضمير المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه هنا و
مذهب المبرد فيه لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في التعدد وانحو يا تيم ثم
عدي فيما يقتضي ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف
من الظرف المذكور ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض
واي وان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وقرعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل
وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين والمنع دخول اللام فيهما وبعضهم يجوزه وقد
ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه
بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلتها وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضاف اعني
ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير غريب كقوله لما رأيت
ساتيذما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج

ساتيذما جبل وبعده تذكرت ما بين العذيب وبارق اطلالها وانعامها ايام تذكرت هكذا

الفراريج ويغتفر بما غير جائز نحو قوله تمر على ما تستمر وقد شغفت علا بال عبد الغير فتاة هدى
وحكى ابو الحسن الاعرابي هو غلام ان شاء الله تعالى ان افيك وقد يفصل في التعدد بينهما قليلا بالقسم
نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في التعدد الفصل بالمفعول
ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل
قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده وقوله تنفي يداه الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد
الصياريف عند من روى ينصب الدراهيم وجر تنقاد والكوفيون اجازوا الفصل بالمفعول
وغيره في التعدد ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وفيه والفصل بغير
الظرف في غير الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند
يونس قياس كما مر في باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل بمفعول كان الفاعل
اولا بمبتدا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليس بذلك ولا لم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض
الاصوليين ص واذا اضيف الاسم الصحيح الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان
كان في آخره الف انقلبت وبدل بقلبها نحو التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء
وادغمت وفتحت الياء لسكونها ش الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما مر في اعرابه صحيح
كعمرو وعمد وزيد ويعني بالمحقق به ما آخره ياء او واو قبلهما ساكن كظبي ودلو وعمد عمرو وكرسي
وآي ومعنى الحاقه بالصحيح اجراؤه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما اهملها لان هرب
العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كان يخف النطق به اذا سكن ما قبله نحو قوله كسر
آخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولئلا يتوهم بذلك قلب الالف
المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا في الفتى والفتيا الفصيح في تغليب

الواو والياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والمخفف واما
لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى للخلاف في ان اصلها السكون او الفتح
ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان اخر الفا يعني ان لم يكن
اسم صحيحا ولا مخففا به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت في اللغة المشهورة
الفصيحة للتثنية كانت كعصا او لا كفتاى وحبلاى ومغزاى وتبدل بحيز قلب الالف التي ليست
للتثنية ياء كانهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والمخفف وراوا ان حرف
المد من جنس الحركة وهما ناشئ عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروه
الى الياء ليكون كالكسرة قبله واما الف التثنية فلم يغيروه لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب
الالف ياء واما الف المقصور فلتصحيح الرفع والجر ليلتبس بعضها ببعض كما لا يلتبس قلب الالف
ياء بدليل لو انقلبت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان
لا يقلب واو الجمع جارى مجرى ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل
الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز بدل قلبها
لكسر ما قبلها لا يوجد عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى الالتباس بخلاف قلب الواو في مسلمون
فانه لا موجب للقلب عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك لهذا
الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر
في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال
يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنفرين بيضنا فيكا قوله وان كان اخر الاسم ياء وذلك المنقوص نحو قاضي في المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو

عنيتنا بيان

مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في الجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء
لان فيها كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكن اولهما قلبا الواو ياء وادغام
ياء الثانية وانما لم يقلبا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام
اما اي الواو الى الالف اي الياء وسهل من الادغام تعرضها لسكون الاول وتقلب الواو
الكلمة اولا كسيدة اصلها سودة وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل
الياء فتحة يقلب على حالها لخفتها نحو مصطفى واعلى في مصطفون واعلون وان كان
ما لم يؤد الى التباس وزنه بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك فرارا من الالف
لتغيير فلهذا لم يقلب سيل وقيل وايضا فانهم لم يلتزموا في التخفيف نحو مسلمي بالادغام
ثم كسرة بخلاف قيل وان ادى الى التباس فانها تجيء في قبلها كسرة وابقاؤها نحو في
تثنية فعل بفعل قوله وفتحت الياء للتناسب يعني اذا كان قبل ياء الضمير الفاء
ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والمخفف وذلك لاجتماع الساكنين
لان معه الالف فرارا من التقاء ساكنين نحو عصاي ومعاي وذلك لان الالف اكثر مدا من اخويه
فاقام الحركة مقامها جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا
فهي لغة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر بعد الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء
بالهاء بعد الياء كما في عليه وليه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهي عند النحاة ضعيف
قال قائلها هل انت باعث دينار لعلي اقضي حاجتي وارجع وانما اطلقوا السنة فاني واخي واجاز المبرد اخي واخي وتقول عصي
وعصي ويقال في الكثير فعي قوله هذا حكم اطلاق السنة عند اضافة الى ياء المتكلم وهي اعني الياء
الاضافة على ضربين احدهما ما لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وذا فالكلام

الواو والياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء الملفوظة للصحيح والمخفف واما
لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح
ويجوز حذف الياء قبلها في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان اخر الفا يعني ان لم يكن
سليم صحيحا ولا مخففا به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت في اللغة المشهورة
[illegible] كحبلاى ولا كفتاى وحبلاى وفتاى وقد يحذف قبل الالف التي ليست
[illegible] ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتخفيف في الصحيح والمخفف وما وان حرف
[illegible] يث عن الحركة في الاخر جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فقدروه
[illegible] واما الف التثنية فلم يقدروه لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب
[illegible] التصحيح الرفع والجر يلتبس بعضها ببعض كما لا يسبب قلب الالف
[illegible] ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان
[illegible] تسلموى ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل
[illegible] الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز تبديل قلبها
[illegible] ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلبها واوا في مسلموى
[illegible] عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا
[illegible] الالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر
[illegible] معقول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال
يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنفرين بيضنا فيكا قوله وان كان اخر الكلمة ياء وذلك المنقوص نحو قاضي في المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي

مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في الجمع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء
لان فيها كسرة كما جرت التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلبت الواو ياء وادغام
اولاهما في الثانية وانما لم يقلبا كراهة الاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام
فقلب الثقيلهما اي الحاق الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضهما لسكون الاول وقلب الواو
ياء سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد اصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل
الياء الاولى فتحة يثبت على حالها لخفتها نحو مصطفون واعلون وان كان
قبلها ضمة فانه لم تؤد الى لبس وزنه يوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الاخر
الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلبوا سهل وقيل وايضا فانهم لم يلتزموا الخفة في مسلمي بالادغام
نحو يقلبوا الضمة كسرة بخلاف قيل وان ادى الى اللبس فانه يجب قلبها كسرة وابقاؤها نحو في
جمع الوي اذ يشبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الفا
ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والمخفف وذلك لاجتماع الساكنين
وقد جاء ساكنان مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك لما ان الالف اكثر مدا من اختيه
فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا
فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء
بالهاء بعد الياء كما في عليه وبه وعند قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف
قال قائلها هل لك يا تي في قوله واما الاسماء الستة فابي واخي واحماي الميم ابي واخي وتقول هي
وهني ويقال في الاكثر فمي قوله هذه حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي اعتبار
الاضافة على ضربين ما ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وهذا الكلام

فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم في المضاف الى ياء المتكلم وهو يضرب ويضرب يقطع ويضاف الى مضمر
وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه في عين الكلمة ولامها محذوفا وهو فوك وضرب اعرابه
لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني اخوك وابوك وحموك وهنوك اما فوك فحالاته ثلث فقطع
الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما
لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد وهو لا يجوز لان الاعراب
انما يدور على اخر الكلمة فلا بد من كلمة اخرى اولها واما الابقاء فلما دائه فنونا الى اجتماع
الساكنين فيؤدي الامر الى ابقاء على حرف وذلك لان اصله فو بفتح الفاء وسكون العين اما فتح
الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على
التحريك والاصل السكون فحذفها لانه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدل الاعراب على العين
كما في يدودم في جيب فيها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فيحذف
الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونها
شفوية واما قوله فالطم من سلى هكاتيم وفا فقيل منه البيت ضرورة واصله فاها قال ابو علي
يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفى بالنأي
من اسماء كافي وقال فاخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش قال الف عين الكلمة
فلا يبقى الا حرف واحد واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين مشهورتين في الاحوال
الثلث وقياس اصله فوي كفدي ثم فاي بتحريك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة
فيما اتصل بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب وكان العين
العين هنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في

في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم فكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة الغريبة
بالغريب والابناء عند المص او للكسرة البنائية في باني بد بالاعرابية فجريد لها بالواو والالف في باني
وباني بدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فجريد لها بالياء فقيل لا رجليت
ولا معلميت كذا ذكر للعرض فلما صارت الياء التي هي عين في مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء
الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في في وقد يقال فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات
الاضافة قال الكلوتي لا يرى بشيء يلقمه يصبح ظمآن في البحر فمه والاول افصح واصح
لانه على الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي فوق سقوط العين لالتقاء الساكنين
والساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين
الميم والواو وقال كما تعشاه في فمه فوه على الناجح العاوي سنة رجام وهو جمع بين البدل
والمبدل وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام فوجد على العين
واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما
الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لامها
وقد يثبت في بعضها كما يجيء ذكر لغاتها وثانيتها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذا في ابوك
واخوك جعل لامهما اعرابا وهم وهما حذف اللام كما يجيء لغاتها وثالثتها الاضافة الى ياء
المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللام اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض
جعلها اعرابا والاعراب لا يطرد في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لرد ما معها واجاز المبرد قياسا
على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ
واب فقط كما نقل عنه جار الله والمص ذكر انها لزم الياء لما قلنا في على الاصح وشبهه قول

الشاعر وابي ما كرذ الجان بدار واهبيانه يحتمل ان يكون ابي جمعا مضافا الى الياء اذ قال
في ب ابون قال فلما تبين اصواتنا بكينا وفدينا بالابينا كقيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر
بني الاقيشا والمذهب لا يثبت بالمحتمل ص فاذا قطعت قيل اب واخ وهم وهنا وفم وفتح الفاء
افصح منها وجاء هم مثل يد وجيد ودلو وعصى مطلقا وجاء ابن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى
مضمر ولا يقطع ش اعلم ان الاب والاخ ابن لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان
يكونا بحذف اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع
ابون واخون كامرء والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مثدى العين
مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي مشهورة حذف اللام والخامسة على العين مقطوعين
واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا وهم ست لغات ابدأ منها
بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال
القطع عنها واعرابه على العين وثانيتها ان يكونا كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكونا كعصى مطلقا والرابعة ان يكونا كيد مطلقا والخامسة ان يكونا كجرو مطلقا والسادسة
ان يكونا كمرشاد مطلقا ولغاتهن فيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعد الاسماء
بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم تكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل
انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيهما وثالثتها تشديد نونه مطلقا واما سكان
الثاني في الاضافة نحو قوله رضت رجليك فيهما وقد يدهنك من المغرة فللضرورة وليس
بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم وفتح الفاء
مع فتح الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم

في اخ ولا ابن لغات

في فم ست لغات

وفي فم ثلاث لغات

فم مثلث الفاء محذوف اللام نسبا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو
التي ابدل منها الميم تغلب حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الكلمة الثلث اذا مثلثا للاجزاء
فجوز تثليثها في الافراد لغير الاسماء ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مفصولا
مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام فوقعت على العين كامر فيكون
قوله فيهما مثنى فا والثانية والثالثة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال في
اذا ما خرجت من فمه قال ابن جني هو للضرورة وليس بلغة وكان الميم بدلا من العين واللام
والجمع افواه العاشرة ابناء الفاء للميم في مركات الاسماء نحو هذا فم ورايت فما ونظرت الى فم وكانه
نظر فيها الى حالة الاضافة بل هم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فا مرء ايضا في اعرابه فيقال
هذا مرء امرء وعليه امرء وابنم تابع لحرف الاسماء. اتفاقا في دم ثلث لغات القصر كعصى والتضعيف
كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما
لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل الاسماء الاجناس صفة وذلك انهم
اراد وا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يمكنهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب في يده
فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجب لم يتوصل
بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل بصيغة الوصف او المضاف دون المضاف اليه واما اسماء
الاجناس التي هي نحو البر والقطن فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة
اي لم يجز كضارب. وقائل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم
لم يجز قيامهما مقامه لاشتباه الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه
عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعرفن بعدك سعد بكم وكنى ايديه الذوبة

شاذان وذلك لا يطرد بل يجري صاحب واما قولهم ذو زيد وذوي الى البني فلفاجات لتاويل العلم
بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء
والعين الا ترى كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها و
وصل اعرابها مع ما بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر بقرينة
على حال الاضافة اما كونه اخ وهم مفتوحة العين فلجعلها على افعال كاياد واخاد واعماد
لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في ذواد على فتح عينه لان
قياس فعل ساكن العين مفتوحها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه
اعني ذات واصلها ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذوا لحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت
ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية وقال الخليل وغيره ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في
جميع منصرفاته ذو الاة ذوات وذوا وذا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة
اخاء واما اخاء فانه لم يسمع فيه ابتداء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهي اخت بالتحريك
لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها كما لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث
لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا
اذ لا دليل على حركتها وافواه لا تدل عليها كما لا يدل اذواه ولام فوهما هاء لقولهم افواه وفوهة ولام ذو
ياء لان عينه واو بدليل ذوائا وذوات واذواء وياء طويت اكثر من الفوه والحمل على الاكثر اولى ولام
اخ وهم واو لقولهم ابوان واخوان وهمو ان وهنوان واخوة واهوة واما ابنة فهمزة عينه
فلان لامه ياء وكذا لام هن فيكون الهمزة كابنة والتوابع لكل ثان بامر سابقه من
جهة واحدة نحو قوله كل ثان تشمل التوابع وضمير المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا كخبري كان واخواتها

واخواتها ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله بامر سابقه اي معاملة سابقه يخرج الكل
الاخير المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والخبر عن المنصوب
نحو رايت الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال يخرج بهذا الشيء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا
وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبرا للمبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما
وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب
الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب
الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه ان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام
كما تقدم في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلة وان قلنا بتغير الجهات
بسبب تغير معمل كل واحد من الاول والثاني قلنا ان تفعل ارتفاع زيد في جاءني زيد الطريق من جهة كونه
فاعلا وارتفاع الطريق من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الانصاب المتعددة لمبتدا نحو
نعم الفتى الرجل وداء الابل وكذا المتعلقات في نحو علمت زيدا عالما قائما للطريق وكذا الاحوال المتعددة
فتنعقد منه ما يحذر ولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا لا يتغير بحسب
ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل هذه التوابع وقوله كل ثان بامر سابقه لا جله اي لاجل
الثاني لاجل الامر الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه ايضا لان المقصود في الحد بيان ما يهتم
الشيء لا قصد جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف
النسق المتكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع فقد تفصيل اما
الصفة والتاكيد وعطف البيان فقد تقدم اقوال في ان العامل فيها هو العامل في المتبوع
وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل

الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المنسوب في قصد المتكلم منسوب اليه مع
تابعه فان الجري في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا
في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما استحق على التابع حكم العامل المنسوب معنى صار التابع و
المتبوع بمنزلة منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى استحقاق عمل المنسوب عليهما
معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام وحده زيد
الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كاذ يبايه الاخفش
خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه
المتنازع فيه وتقدير خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر
الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس
الاول مستدلا لا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى يجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير
ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته
للمبدل منه تعريفا وتنكيرا ويجاب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل
وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم
هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر
وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم من آمن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل
من الكلام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور
ولا يكثر في اللفظ في البدل من العامل الا حرف الجر لكونه كبعض حرف الجر ويجاب عن
القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا بالذات بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لانه

العامل مقدر
مقدر العامل
خلاف الاصل

لان المتبوع اذا كان ساقطا فكان العامل لم يعمل في الاول لم يباشر بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والبرد
والسيرافي والزمخشري والمص ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل
الاول يباشر الثاني بهذا وستعرف في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكم فيما ذكرنا حكم البدل
واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال
الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول
كعوامل بان زيدا وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف
عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد والحاث اعني الدال وانما كان الدال مانعا لانتفاء
جامعه لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف الندا يباشر التابع لا ان هناك
له حرفا آخر ويستدل ايضا بانه لم يقام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين ويجاب
ان القيام هنا ليس بعرض واحد بل هو متعدد والمتعدد يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد
والمراد هنا القيامان بغرضه فيك وعمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن
للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد
وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة في سخلتها بدرهم وكل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم
والمراد هو ما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما والعمرو قاعدا وليس زيد
والعمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واياه اذ يبقى خبر
المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم
لزومه لاحد العاملين كما هو شأن العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون
التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول

تقدم التجاوز كتقدم الزيدين
في كون القيام بمعنى القيامين

وانما قدم المص النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر ص النعت تابع يدل على معنى في متبوعه ش
قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية
جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاءني رجل راكبا اذ يقال انهما صفتان وبمعنى
بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال صدر العلماء ما دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود وينتقض حده باسماء الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع
باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود منه وضع هذا اللفظ على ما فسرتم سال نفسه وقال ان اسماء الالة
كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية
قال المحشي انا اخترنا تاويله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات
المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول لم لا يجوز
يقول في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا تم اذ قصد الواضع بوضع
رجل ذاتا معها معنى الرجولية بلا خلاف وان اريد ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا
معها او لا فلا ينفعكم لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة
على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب يشتمل ان
معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان
الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولكم في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض
لقولكم في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود
بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد
بالقصد القصد الاتم فان نحو ضارب والدال على الذات الا ان المقصود الاتم به الحدث القائم بالذات المعبر

المطلقة التي دل عليها بهذا اللفظ فلما منع ان يمنع ان المقصود الاتم من هذا اللفظ بيان المعنى
بل المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب فلم يضع بعد منه هذه الصيغة المخصوصة الا للدلالة
على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب
والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل فيه جميع التوابع
ويخرج منه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه
يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه
او متعلقه لكان اعم ليدخل نحو مررت برجل قائم ابوه فيه ثم تقول اما خروج البدل وعطف البيان
وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظ او معنى فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل
في هذا الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي
يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما
قلت ان ذكر هذا الشرط ليس في حد كم معناه يلزم منه ان لا يكون واحد واثنين في قوله تعالى تعجبه
واحدة واربعا اثنتان نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا
حال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله
تابع بزعمه لانه ليس بالحد سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف
القائم ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم
وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه
فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعهما نعتا تابعا في
نحو جاءني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد

في نحو جاءني رجال ثلثة لانه قد يراد بمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيد رطل ويخرج اسماء
الاجناس سواء وقعت صفات نحو مررت برجل اسد او لا نحو رجل اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك
بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات
العامة بل يدخل في هذه الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة
وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان
نحو نفسه لا يدخل على معنى في شيء بل يدل على نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ
الشمول في التاكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاتها وجاءني القوم ثلثتهم عند التحقيق
كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول كما يدل اي جميعهم او جميعهم وقولنا صاحبه يخرج المصادر
ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذا الاسماء لانها لم توضع
صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مغيث فليس ذلك من حيث الوضع
كما مر مرت برجل حمار وقولنا لكلما يختص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع
بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فرق بين اسماء الاصناف
علمه وكذا يخرج كم الاستفهامية لخصوصه كما يجيء ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية
الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم
تتبع بشيء لكنها يصح تبعيتها صفة ونقول في حد الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال
على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل
اي رجل وبرجل عالم وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه
ص وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة ش معنى

معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في الذكر وذلك ان رجلا في قولك جاءني رجل
صالح كان يقع على واضح محتملا لكثرة من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك
والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم
والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع وذلك بيان لمجيئه
لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليلا وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند
المخاطب سواء كان مما لا يشارك فيه في ذكر مسلم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا يشارك الله تعالى في اسم الله
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما يشارك فيه نحو اتاك زيد الفاضل العالم او الكاتب
الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الذي قبل صفته وان كان يشارك في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد
اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالنص نحو نفخة واحدة والحيوان الثدي فان كان ذلك
المعنى المصرح به في المتبوع كليا واحاطة فالتابع تاكيد للصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال
كلهم وان لم يكن في صفة كلا في قوله تعالى الهنا اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع
معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد نحو مررت برجل نفسه وزيد زيد وقد يكون لمجرد
الترحم نحو انا زيد البائس الفقير ص والافرق بينه وبين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان فيه لغرض
المعنى عموما مثل تميمي وذو مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وزيد هذا ش
قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كان دالا
كذلك صح وفيه نعتا ولا فرق بينه وبين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى
في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحاة بينه ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بهذا
كلامه اعني سيبويه ان بعضهم وتجاوزوا طولة الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه

معنى التوضيح

والتاكيد قد يجيء للتخصيص والتوضيح

مررت

فيه في رجل

نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف يزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق
وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا
على معنى في متبوعه مشتقا كان اولا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض
المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو والمضاف الى اسم
الجنس فانها موصوفة في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما
الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي
وفروعهما وذو والطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة
على معنى في متبوعه في بعض استعماله وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذا
وضع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته
صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه
لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع
في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس بانها معناها
على ما وضعت لمسمياتها التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل
ويشبه كما يقال هذا الرجل وبذلك اسد فان شخصا وشبها هما كاسم الاشارة قلنا
ليجرد الموصوف في مثله عما فانه دال على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفة اذ في قولك مررت
برجل يفيد التشخيص واسد يفيد التشبيه بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول
يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله يا ماء
سماء لا ماء ارى تعلقها الا السماء والكلا والسيل والماء في الحمام والماء طلق في الدلو

و الغبراء والخضراء في الارض والسماء واما في نحو هذا الرجل فالموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا
وفي يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموصوف للدلالة على معنى
في متبوعه خصوصا عليهما قال المص اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فانه انما
يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع صفة للعلم والمضاف الى المضمر
والى العلم وذي اسم الاشارة لان الموصوف اخص اوصافه واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة
والذي يدل عليه ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو مفعول ثان اي استفهامية
وذلك ان استفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند الجهالة المؤكدة
فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى المدح والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية
الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما اصنع بزيد
ان ما استفهامية وهذا المعنى شرطه اي الواقعة صفة ان يكون صفة للنكرة حتى تضاف الى
النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من يعين
بين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد الجنس كما في باب
الاضافة واذا اضيفت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز الحال بين الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا اتفقا معنى نحو مررت بجاريتك اي امة وانتما امة واما اسم الاشارة فانما يقع
صفة للعلم الى آخر ما ذكر واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلهذا عدمنا الموضوع للدلالة
على المعنى خصوصا وجميع ما ذكر مما لي آمد فيما سمي عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام
وذو والطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الاشارة لجنس التابع واسم الاشارة التابع
لما ذكرنا وقد يقع بالجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المص وهي على ضربين ما يسمى وسماعي

ثم القياس كل وجد وصف تابعة الجنس مضافة الى مثل مبتدأ لفظا او معنى نحو انت الرجل كل الرجل
وجد الرجل وصف الرجل هذا هو الاغلب لا حسن ويجوز في صفتها انت المراد كل الرجل وجد الرجل
وصف الرجل ولا يتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد
اللفظي فلما لم يجز انت المراد كل الرجل وليس زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل وهي صفة بها
التكرير ايضا نحو انت زيد كل كل رجل وصف رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير
ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان مملوك حر ووصف الرجل اي كان سوك باطل وهما مثلان
جرى قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وصف اللئيم وانت لئيم جد لئيم ووصف لئيم
وتنه فوك كما شئت من كذا مقصورا على تكرير نحو فوك جادي رجل كما شئت من رجل وما اما تكرير موصوفة
بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شئت
او شيء شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان
ما للمبهم من وان كان من اولي العلم كقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا
وما نحن فيه موضع الابهام وفي معنى فوك كما شئت من رجل عندي رجل شئت من رجل ورجلان حسبك
من رجلين ورجال حسبك ونهاك وكفيك من رجال ورجل حسبك من رجل وحسبك من رجل كما مر في باب الاضافة
والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور للخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا
صنفوا رجلا ورجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل
رجال ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح من بين اقسام هذا الجنس والتعجب نحو يا لك من
ليل ويا لله در زيد من رجل وقاتل الله من شاعر وقال الله من قائل والمعنى في الجميع واحد اي هو
الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التعميم وقولهم حسبك من

من رجل مصدر بمعنى المفعول اي محسوبك اي مقصودك او من رجل اذا اذا اي يتبيك
وصف محاكمة كقولهم حسبك اي يشمل عليك عدة مناقبه من هذه المصيبة اي او حسنه وكثرته
ومن المغيث ايضا ان تكرير الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وتوء نحو عندي رجل صدق
وحمار حمار توء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك
لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صار وابتعملوه في مطلق الجودة فيقال
زيد صدق وقول صادق الجوهرة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بشيء
قالوا الكذب عليك قال عمر وبن معد يكرب لما شكا اليه المعض كذب عليك العسل اي العسل
بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف وقال ذو ثبابة اوصيتهما بانه كذب
الغراطف والغروف اي عليكم بها والاضافة في رجل صدق ودائرة السوء للمبالغة وهم كثيرا ما
يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خير السوء اي الخير التي فمعنى رجل صدق رجل صادق
اي جيد ذكاء فلت عندي رجل صادق فلما كان المراد من ذكر الرجل الثاني صفته صار رجل مع
صفته صفة للاول كما مر في باب النكرة في نحو لي ماء ماء بارد او يجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول
كما قيل في نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يمنع
كونه صفة وهي الغباني الوصف بالمفرد نحو عندي رجال ثلثة قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيز وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير
ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والشمائل على ضربين اما شائع
كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى
المفعول نحو رجل رضى اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاول

ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه
واما غير شائع وهو ضرب واحد ما جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت
برجل اسد قال المبرد وهو بتقدير مثل اي مثل اسد ويقوى ذا بدل قولهم مررت برجل اسد ثرة
او يشابه اسد ثرة فانتصب ثرة على التمييز من نسبة مثل الى الضمير مذكور كما في قولك الكوفة
مثلي ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل لا اسد ثرة وهو بدر عند
سيبويه ويكون عند الخليل ان يكون صفة بتاويل مثل اسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار و
يقولون مررت بنار حمرة اي مثل مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد ثرة ونار حمرة بمعنى كامل ثرة
وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب
في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غيره لم يرد بل بتاويل الجوهر في مثل هذا
بما يليق بهذه الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جوهر وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد
ثرة على هذا التاويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلمانه سواء صحيحات العيون وعورها
كانا لنا منه بيوتا حصينة مسوفا اعاليها وكنا نسورها اي نرود اعاليها وكنا نسورها وثانيها
جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية وراية
سد اسد اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال
سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة خز صفته وخاتم حديد وكبا سراج في الشعر ايضا قال السيرافي
اذا قلت مررت بسرج خز صفته طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار سراج بابها واردت
حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بداية اسد ابوها وانت تريد به اسد
السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان يتعت بها وقال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى

مررت برجل رجل

رايت رجلا اسدا

مررت برجل

على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها
فضة مصنوعة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على فرض الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل معمول
من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بفاع سرج كله اي كائن من سرج في ومررت بقوم
عرب اجمعون اي كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى سرج خز صفته كالخز وليس
بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرفة وان لم تكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد
ومن غير الشائع قولهم مررت برجل ابي عشرة واخي لك واب لك **قال** ويوصف النكرة بالجملة
الخبرية ويلزم الضمير **اقول** اعلم ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف
والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مستشارا بها الى خارج اشارة و
وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة
واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فيخص قولهم النعت بوافق المنعوت
في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم
جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لما تشبه النكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة
كما تقول في ذا رجل ذا ابيه ابوه او ابوه ذا ابيه فاذا رجل ذا ابيه ابوه وكذا تقول في مررت برجل
ابوه زيد الذي معنى كائن ابوه زيد او كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلذلك الجملة توقع
موقع الاسم اي خبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع
هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها قائمة مقام المفرد لان ذلك
دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك
كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارة

الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لو قوعل الكلام لغوا نحو السماء
فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما
ذكرناه الا ان اعني كون الذكر غير مشار بها الى خارج معين وقد عينا ايضا ان كون الشيء
مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذكر المجهول المنكر ليس لغير الخبر والصفة حتى كونها نكرتين
بل المجهول انما نصبه لغير الصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد
هو العالم انما نصبه العلم الى زيد ولو بين تنكيره لم يجز جاءني زيد العالم وانا زيد وجواز قطعه
به وانما وقع في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانه لما يجيء بالصفة والصلة لتعريف المخاطب
الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما
بمضمون الصلة والصفة فلا يجوز اذا الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين
للحكم المعلوم المخاطب حصوله قبل ذكر الجملة وهذا هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما
انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا
للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما في بابه وتبعا لهذا وجب كون الجملة
اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف
بالجملة معرفا باللام كالرجل لا يشار بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه
لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا تقدر على ما قال الالف واللام في الوصف لتطابق الموصوف
لفظا في التعريف وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا
وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك وخير نعتان على تقدير الالف واللام وانما لزم هنا

على ذكر ايضا في تبيين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى محضا فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله
مثلك وكون الوصف مما يمنع جعله مطابقا للموصوف بالالف واللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيهك
لانك لا تقدر فيه على ما قال الالف واللام نحو ما بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذكر في كل جملة بل في الجملة
المضافة الى المضاف اليه فلا تقول بالرجل قال لي بالرجل ابو قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق
الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك او في المضاف نحو كل اسم نحو يقول ونحو وقال
ابن مالك خير منك ومثلك بدلان لا صفة لان وبالزم الضمير لاشتراط الضمير في الصفة والصلة ليحصل
ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذكر الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون
الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فقولك مررت برجل قام ثم لم يكن الرجل
متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به واذا قلت قام عمرو في دار صار الرجل متصفا بقيام عمرو
في دار وقد يحذف الضمير كما مر في ضيل المنيب وقد يقع الصلة بعد صفة كونها محكية بقول محذوف
او النعت في الحقيقة كقوله تعالى وقيل يا رب الذين قط اي يحذف مقول عند هذا القول كما تقع حالا نحو
لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول وتقع حالا ثانيا في باب ظن نحو وظن الناس انه
تقلبه ص ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول
وفي البواقي كالفعل ش قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل حال
الموصوف اي هيئته وصفاته وهو اكثر كما في رجل قائم ومضروب وصفة وقد يجعل حال متعلق الشيء
وصفا للذكر الشيء المتعلق منزلة حاله نحو مررت برجل مصري همام في حصول الفائدة بذكره وهذا الشيء
ان كان منويا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضاحك ابوه زيدا

وضارب اياه زيد ولا يكون اذ هما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من
انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخ من ان يكون صفة مشبهة او غيرها
والصفة المشبهة اضافتها الى فاعلها نحو زيد حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغيرها الصفة اما ان يكون ماضيا
او غير ماضي الماضي اللازم مضافا الى الفاعل نحو زيد قائم الغلام ولا ينصرف لاضافته الى معموله ولا يجوز
اضافته الماضي المتعدي الى الفاعل لانه اضافته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو زيد ضارب الغلام
البتة الفاعل بالمفعول فلا يعلم انه هم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان هم الفاعل الماضي
لا ينصب مفعولا به وانما اضافته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو زيد ضارب عمرو غلامه
امس ويزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان هم الفاعل غير سببي وينصرف بالاضافة لانه
مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كالمنون سواء
كان حالا او مستقبلا نحو زيد ضارب غلامه زيد الان او غدا وسواء كان عاملا جاريا وهو ما كان محققا
يرى كالضارب والقاتل او غير عامل كالعالم والعارف والخالط والملازم وقال يونس لا يخ من ان
يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان من نكرة سواء كان عاملا جاريا او لا نحو مررت
برجل ضارب عمرو ويزيد في الطرداد والزم سيبويه نحو زيد النصب على الحال مع كونه معرفة لان المانع
عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز زيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب
على الحال واما نصبه في نحو زيد الخالط داره فربما يلزمه لانكاره انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا
في المضاف بل يقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل
عنده يوجب رفعه عاملا جاريا كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده بجملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت
برجل ضارب عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوب ما بعده

مررت برجل ضارب عمرو الماضي فلا يجوز فيه الا الرفع على الاضافة لانه كلمة المنون مستقبلا هنا

وما اذا يجوز الابدال فان النصب على الحال وان كان من المعرفة لانه ما عمل فيه ثانيا

مستشهدا بقول ابن مقبل ونظرت من خلل السور باعينها مرضى مخالطها النعام صحاح والسم
الفاعل هنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال الفراء مخالطها بالجر
وانشد غيره نعيمة العراقيب العصو تركته بنفس عال مخالطه بهم وليس ان يحمل نصبه على الابتداء
وقال سيبويه مما ان كان عاملا جاريا وجب نصبه على الابتداء حالا او مستقبلا واما غير العامل فان
كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب بناء على الاول وسيبويه يقول انه ايضا لو كان
لا في الجواز والرفع سيبويه ما لا يحصى اما عنه وذكر انه قال المضاف اضافة تقطيع كالمنون عند العرب
وعند النحاة والمنون سببيا كان او غير سببي يجوز فيه على الاول عاملا جاريا كان او لا حالا كان او مستقبلا
وكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا وسيبويه الاضافة عارض لا يجب الرفع او النصب فيجب
احدهما بالمرصيحكم هذا كله اذا اريد اعمال هم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم يرد ذكر ويعلقه
اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمه رجل يعلقه ملازمه
بمنزلة ما لم يؤخذ الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان
وملازمو بنو فلان وما يقع سببيا فكما مر غير هم الفاعل وهم المفعول والصفة المشبهة هم
المسبب نحو زيد رجل مصري هما كونه بمعنى نسوبه فيعمل عمله وما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء
نحو زيد رجل سواء هو والعدم وسواء ابوه واقد اي مستوي والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى
هذا يقبح كون الانذار هم ام لم تنذرهم في محل الرفع فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء
درهمه اي تمام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستوفي ثمنها فصلا ومن هنا سماعا
الفصيح قولك برجل حسن فضله وبرجل ابوه كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه بجيبه

ينبغي ان يجعل بدل او عطف بيان للعشرة لا مضافا اليها العشرة لانه يستضعف ذلك فيما من حسن

ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسيج من صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور
بمعنى المعاني برجل سعد غلامه اي خبري وكذا الموكب برجل شكر ابوه وبرجل احد عشر ابوه وهذه كلها من الجوامد
التي تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكره قوله فالاول بتبعية اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة
اشياء من جملة العشرة المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع
وامارة اعشار واكسار وتوبيخ كمال وتطفة امشاج فلان البرية مجتمعة من الاكسار والاعشار
وهي قطعها والتوبيخ مؤلف من قطع كل واحد منه كمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها
مشبع فلما كان مجموعا الاجزاء ذكر الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجرأتهم على ذكره افعال الجمع
قوله فحكم حكم الواحد قال تعالى يسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا يجمع وجاء
قميص زرادم ولحم قراديد وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة
فيما قيد بمدح او ذم مستشهدا بقوله تعالى وهذا ذكر مبارك الذي يجمع والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع
رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاولبان لا تهرنه
يقعدان مقامها والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد
من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما تبعته هذه العشرة لكونها ابا في المعنى قوله
والثاني يتبعه الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول
اعني واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل اي هذا السببي
في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان
الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر ان كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا فصل

مفصولا كالفعل ولو نظرت حقا النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة
البواقي منظورا الى فاعله وكانت كالفعل لان فاعله ح الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون
في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن ومن ثم حسنا في رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون
ويجوز قعود غلمانه اي من جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسنا قاعد غلمانه كما حسن
يقعد غلمانه وحسنا ايضا قاعدة غلمانه لان الفعل المؤنث غير حقيقي كما حسنا تقعد غلمانه و
وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي التثنية والجمع
في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون
غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب لا كثير ويجريهما
علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثنى مسلم ومجموعه فانهما هرفان
وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يغلبا في حالتي النصب
والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل يجعلان في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له كزيدان
والزيدون واما كلا فاعل فيعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كثرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود
غلمانه كثير اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل الظهر بدلا من المضمر ويجعل

الفعل فيه اقدر ما على المبتدا فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيف يقعد ابواه بل الوجه
برجل قاعد ابواه او برجل كان قاعدا ابواه ص والمضمر لا يوصف ش اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به
اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح
وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد المدح والذم فلم يستعمل فيه لانه انما يصح فيه ما هو
الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لانه مفسر في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج
الى التوضيح المطلق وصف المعارف في الاغلب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما لانه لا
يوصف به فلما بين من ان الموصوفة للمعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له
حتى يقع صفة له وفي بعضهم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه بل انما يدل على ما يدل عليه مفسره فهو بمعنى
الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانا هو واجاز
الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون
مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يفهم ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه
يقتضي اخصية المضمر ولما تناوله ص والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف
الى مثله ينبغي اولا ان يعرف انه يشترط فيه هذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف مما لا افراد
اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف
فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيئا
ابيض وهذا كذا وكذا وواجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الجنس عن المضمرات والاعلام والمبهمات
وذا اللام والمضاف الى احدها ولا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون
الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثله في التعريف فقولهم الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من

اجاز الكسائي وصف ضمير الغائب وجوز صاحب الكشاف وصف ضمير المخاطب ص

من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلولهما الوضعيين متساويان
وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى كل ما يشار اليه كان
يكون التعريف الاشارة اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة
فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه لا مرية في ان الموصوف اخص
او مساو فالمقول عند سيبويه وغالبية جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام والموصول وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان اشياءه
الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول
العلم كان معينا مخصوصا عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع
اي ذات معينة كانت ونعينها الى المستعمل بان يقرن به اشارة حسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه
اشارة حسية فلذلك كان اكثر مما اشارات موصوفة في كلامهم ولذا لم يفصلوا بين اسم الاشارة ووصفه
لشدة اشتباهه اليه واما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم
الاشارة بالعين والغيبة معا ومدلول ذي اللام يعرف بالغيبة وتعيينه فما اشتبه فيه معرفة بالعين
والغيبة اخص مما عرف باحدهما ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر كما يجيء باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه
مثل تعريف المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف
المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف
المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة
لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام والعلم نظرا الى ان

العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق
مشاركة فيه وضع واحد ثان بخلاف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف وعندنا كيف ان الاول المضمر
ثم العلم ثم المشار ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين
والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق
له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشبه مفسره ثم المشار به
والمنادى ثم الموصول وذو والاداة والمضاف بحسب المضاف اليه قول المشهور الذي عليه الجمهور
فاذا تقرر ذلك فان وجد الاخصر في مذهب تابعا لغير الاخصر فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة
وكلام سيبويه في كتابه يدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فسروا فما لم يجز ان يكون النعت
اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى
نعت والا زاد عليه من النعت ما يزيد ادبه المخاطب معرفة فاذا انتهى ذكر ربعنا الى التفصيل وبينا
على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى وشهر فتقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم
والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا المعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية
بالتسمية بالمصدر دال على معنى نحو ذكر المعنى بالتسمية نحو احمد وشمر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصوف
وصفا الا ما اولته نحو الذي والتي والذين واللاتي وما بها المشابهة لفظا للصفة المشبهة في كونه على
ثلاثة فصاعدا بخلاف ما ومن واما اي الموصولة فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام
ووقوعه موصولا قليل فترك ذكر الكثير واما يوصف بذو والطائية وان كانتا على حرفين كلمة قوله
قوله الا ذا المال ذو كلا ايما تدلم فاة المشتق الفاظ لشابهته لذو والموصوف للوصف بالمصدر دال الا جاس
نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموصوف صفة

ولا يقع من الموصول الا وصفا الا ما

وقوع الموصول موصوفا قليل

صفة لمن آمن كما يجيء والظاهر انه مستغنى بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بجميع ذي اللام
وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من
العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه وكلام الشارح يشعر ان الذي يوصف الا بذي اللام والموصول
لم يجز وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو
اللام لا يوصف الا بمثله وبالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف
بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحبك قال وفي المنع منه نظر وعلى مذهب سيبويه لو جاز
مثل ذلك فهو بدل لا صفة قال وجعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت
بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي
اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور
ولم يعلل عرفة مذهب غيره ان نصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير
ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد بينا مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف
ذو اللام الا بمثله وبالمضاف الى مثله وبوصف بالموصول ايضا كقوله اهذا المرء ذو كلا ايما
وانما التزم وصفه بهذه الاسماء اللام للابهام ومن ثمة ضعف مررت بالرجل الا بعض وجعل العالم
كالمسمى فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وبهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل
وهذا الذي قام كذا وهذا ذو قام كذا على اللغة الطائية وانما يقول الابهام اسم الاشارة بهم الكلام
وانما يتعين الكلام المشار اليه اما باشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن

تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام او المضاف
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والا لبقي ما يمكن ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي
اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي
اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام الذي هو بمعنى المضاف وايضا
الموصول الذي يقع نعتا ذو لام وان كانت زائدة الا والطائية وقد ذكرنا طرفا في حال المبهم الموصوف
بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك انه يعتصم بقولنا اذا اللام عطف بيان
سيلم سيأتي في له ومن ثم ضعفا اي من هذا ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار
اليها ضعف بهذا الا يبقى لان الا يبقى عام لا يختص بنوع دون آخر كالانسان والفرس والبقر
وغيره بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان وكما لك قلت هذا الرجل العالم ولا يأس
ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تعرف الموصوفات
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في المعنى بسبب عطف احدهما على الآخر فان
اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف
وعمرو الظريف والثاني نحو زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت
الذكر على الثاني كما رأيت والفعل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المغيلين وكذلك ضمير المبتدأ والخبر
ونحوهما نحو الزيدان والبحر مغيلون وجاءني زيد وهند والحمار مسرجين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما
في وصف واحد فلا تقول بهذا فاقر وفصيحها المرتفعان ولان تعالى لا تشاجر تخالف النعت والمنعوت
تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين
وان اتفقا اعرابا لا بالعطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف

جمع الاوصاف

اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان

او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون له واحد معمولا اولا وثانيا فان
كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد
كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افرد قال اولا ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو
لقي زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريفين نعت الثاني بجنبه ونعت الاول
بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من
فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو صاحب زيد عمرا واجاز
هشام وتعليل جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى لانه اشار
بتغليب جانب الفاعل لانه عمدة الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وتغليب
يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا الاول
في الاول ان كان العامل مكررا للتأكيد فانه كان العاملان من نوع واحد اي كانا فعلين او اسمين
او كان اسمين جاريين او مبتدأين او خبرين فكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين
في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في
وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضرب زيد واكرم بكرا الطويلين
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة
للمبتدأين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك لان اذا اتفقا العاملان
معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذكر امرأة
منطلقان لان ذلك يسمى الكلام قربا وبعدا فما فاسيبويه فانه يجعل ضمير ما كنايتين على الفعلين المختلفين
فان لم يعطف احدهما على الآخر ولم يشترك المعمولان في اسم ظاهر ولم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما

للتأكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقعد الظريفان وان لم يكن مكررا لتحقق الكفاية

في وصف فلا تقول هند جاريتا اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي والابنين معا بل تقول
كرما على القطع وكذا تقطع نحو هند فرس اخوي ابنيك العقلاء وذكر لان احدهما يسر معطوفا على الناصر
وكذا لا تقول هند جارية في الدار اخوي كريمان لان المعروفين لم يشاركا في كرم فلا يصلح لان احدهما مبتدا والاخر
خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجلا كريمان بل القطع لاختلاف المعروفين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض
المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على
الصحيح فيلزم كون الصفة مجعولة لعاملين وان لم يكن العاملان متاثرين واحد نحو ضرب زيد وانا عمرا
قائم ونحو هذا غلام زيد فالجمهور منعوا اجتماعهما في وصف واجاز بعضهم نحو غلام زيد الظريفين وان
اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على الجواز قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما
في وصف عند تعدد المعنى نحو ضربت زيدا واهانت عمرا الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم
انه لا يجوز نحو مررت بعبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا ما اثبته وعلمته ولا يجوز
ان تخلط من تعلم بما لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تعريف الصفات مع جمع الموصوفات اعلم
ان الموصوف اذا كان جمعا متغايرا الصفات فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز
الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف او مبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال
شاعر وكاتب وبزاز واذا تعددت في التقدير بعضهم شاعر وبعضهم بزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم
بزاز او لم تختلف تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف فقط اولى لانه لم يكن هناك الحال معنى نحو بالرجلين قصير
وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال لانه كالمعنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في
الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع في خبر نواسخ المبتدا نحو قوله فلا تجعلي
ضيفي ضيفا معربا واخر معزولا من البيت جانبا اي منهما ضيفا معربا ومنها اخر معزولا قوله فاصبح

لا تقول صلى زيد وذهب رجلا كريمان

ان اختلف العاملان

نعت الصفات مع جمع الموصوفات

فاصبح في هيت الغنا شريدهم طليف ومكتوف اليدين ومرتعد منهم طليف وقيل مرتعد
اي ارتعد منهم وفي الثاني اي فيما كان الصفات قبل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة
رجال كاتب وشاعر وفلاحا بعضهم وصفا لبعض دون البعض مجيئا بقوله كان هؤلاء ثلثة
ثلثة اكلب ينطاردان واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز
فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب
وثالثها قطع النعت رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع شروط بان لا يكون النعت
للتاكيد نحو امس الدابر ونحوه وان لا يكون قطعا للمدح مما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك
نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع للتاكيد نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط
الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذكر النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت
محتاج الى ذكر النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا كان الموصوف بوصف لا يعرفه
المخاطب لكثرة ذكر الوصف يستلزم وصفا اخر فلا قطع في ذكر الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم الجهبذ
ومعاني العالم الاغلب يستلزم الجهبذ ومعهما على الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله
تعالى قل اني اخاف عذاب يوم عظيم وفي كتاب الله المجيد وشرط الزجاجي في القطع كون النعت والا يزيد عليه
عليه فتقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت مسمى الشان لما ذكرنا ان اسم
الشان محتاج الى نعت يبينه ما ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت اخر يبينه والا لم يكن النعت الثاني
ايضا مجردا للتخصيص لانه اذا احتاج النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع
مع الحاجة والاخفش يجيز نعت النكرة المقطوعة بالواو والدلالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة
النكرة يحتاج الى الوصف فاكد القطع بجرة الواو نصرة القطع اعني الواو فالواو باق الى نوع عطل

شرط القطع كون النعت

الحول التحصيل الحال التي عليها الشيء كقولهم كانت فيها النساء اولا وبمعنى تحولها النفع والمنفعة الابل بحمل هي

وشعنا من اصبح نيل التعالى ويكون في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخنساء لا يبعدن قومي الذين هم
سم العداة وآفة الجزر النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الازر والواو في النعت المقطوع عن اضافته
نصبه او رفعه ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت نعتا وتنكيرا كقوله تعالى قل لكل امرئ منهم ما اكتسب
جمع مالا واذا اكثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعضه وقطع بعضه بشرط تقديم الاتباع
اذا الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله
ومررت بزيد الكريم وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو زيد الفاسق حتى وقد ذكرنا في النداء حال بعد
المنصوب والمرفوع ويوسف اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيهما ايضا واما على البدل فيهما لم يذكر
نحو اللهم اغفر لي ومررت به المسكين والقليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن
النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك يزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل وكما فانه
يجوز قطع ما بعدها على الرفع فقط المعاني المذكورة اولا وسواء كان المقطوع عليه نعتا او بدلا او
خبرا فانه للاضراب والتدارك فيهما فوقتان بالقطع نحو مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت نحو
قائما بل قاعدا ولكن قاعدا وربما قطع النعت الاول بالواو واذا طال ترك المنعوت كما قال الزجاج في وكما
ابرمنا امرا الى قوله والموفون بعهدهم اي الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شرط النعت
المقطوع انما يعتبر اذا جاء الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كالامثلة المذكورة في القسم
الاول اي في جميع الاوصاف مع تعرف الموصوف فاقلا ورابعها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف
يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين فان وصف بهما
جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة
مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح ولهذا يكثر حذفه

حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعضا مما قبله من المجرور او بفي قال تعالى وفيهم من ذكر وقال
وما منا الا له مقام معلوم اي ما منا احد الا له مقام معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما
اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت فيها وهي سببها ما منهم تارة الا تارة
وقال الكلبي اثنتين كالمارتين واخرى على نوح اصبر منا الجمر وقال لو قلت ما في القوم الا زهير لصدقت
حسب وتبسم فان لم يكن كذلك لم يعم الجملة والظرف مقامها الا في الشعر قال الا جلا وطلل على قنا يا
متى اضع العمامة تعرفوني وقال مالك عندي غير صرم وهجر وغير بدء شديد الوتر كانه يكفي كان
من اي البشر وقال كالكرمة بجمال ابي قبيس يفصح فلعفر عليه بشر والمالك بالشرط المذكور لقوة الدلالة
بذكره ثم عليه قيله فيكون كالمذكور ثم اعلم ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز
تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال في الاوضح العائد الضمير يجمعها كيان فكذا
بينا الفعل والسند وقريب منه قوله تعالى وهل يستوي لان هذا عزيز ان يتبع لو وكونه تاكيدا نحو
الحمد لله وان لم يصلح لمباشرة العامل اما لم يقدم الا ضرورة والثانية الثانية كما تقول في الدار رجلا
ضربك في الدار ان ضربك رجلا واذا وصف النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد وفصل اصلا بينهما
في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك تقديم المفرد بواجب خلافا لبعضهم والدليل
عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف ياتي الله بقوم يحبهم اذلة وقال الشاعر
وليل اقاسيه بطيء الكواكب وربما نوبت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطيف المزيه بالضحى
على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واذا وقع النعت لا اولا وجب تكريره كما ذكرنا في الحال
قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وفي وصف المضاف اليه نعتا والنعت
للمضاف اذا لم يلبس ويقال له المجرى بالجملة وذلك لاتصال الخاصل بين المضاف والمضاف فيجعل ما هو

نعت الاول معنى نعت الثاني لفظا وذكر كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه
المضاف نحو هذا جحر ضبي وهذا جب ماء والذي هو كالجحر والجب لا الظب والرماء والقليل يشترط
في جر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجوز الا هذا
جحر ضب خرب ولا يجوز خرب خلافا لسيبويه والمشهور سيبويه بقوله فاتكم وقيعة بطل واد
همو. الكاف ليس كم شيء بجر همو وقال البصريون ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف
المضاف الى الضمير واستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع
فيكون اصل قوله همو الناب همو ناب حية ثم حذف المضاف اي حية فبقي همو ناب ثم لما اضيف
اضيف همو الى الكاف استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه العطف تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه بتوسط بينه وبينه احد الحروف العشرة وسياتي نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود
بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد عليها قال لان المقصود في هذه الثلثة هو المتبوع
وذكر لاكد تبعا بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه ولو صح بعطف البيان المتبوع بذكر اسمه عليه
وبيانه اكد اذ ابينت شيا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا التاكيد اما البيان
ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لانه لم يقع غلط ولا حاجة في نسبة الفعل
اليه واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ونعني بالنسبة نسبة الفعل
اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الكلام اليه اذا كان مضافا في السمع متبوعه يخرج
البدل لانه هو المقصود عندهم دونا متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه وذكر ان عطف البيان
هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله بتوسط بينه الى اخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف

عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولم يستغن في الحد بقولي العطف تابع بتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام
وليث الكتيبة المزدحم وقوله بالامس قد رايته الجواد الصالح فالقائم فالليث ويجوز ان يعترض
على حده بمثل هذه الاشكال فانها يطلق عليها انها معطوفة الا انه يدعي انها في صورة العطف
وليست بمعطوفة واطلاق اسم العطف عليها مجاز ص واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد الا ان يفصل فيجوز نحو مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور
اعيد الخافض مثل ما مررت بك وبزيد شرح اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كاجزاء الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد
اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذكر المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل به بتاكيد فيحصل له توكيد استقلال وليجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكما يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو
محال فانه كالضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
متصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف
نحو ضربت انت وزيد انا قوله الا ان يفصل فيجوز نحو سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله
وليست بنازل الا المنايا برجلي وفيها انها الكذوب وبعدها كقوله ما شركنا ولا ابانا فان
المعطوف هو ابانا وقوله لانه لتاكيد النفي ومحل الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله فكيدوا فيها
جميعا ولا تنظرون فما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا ابانا وقد يؤكد والا مرات مثل وبك فلذا

فلا يجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيجوز طلبا للاختصار نحو قولك
نصر القاضي امرأة والحافظ عورة بالنصب فكيف لا يغني عما هو ليس بواجب بل الاولى وذكر ان مذهب
البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز عطف العطف بلا تأكيد ولا فصل كما في قوله لا انهم حضروه
اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير احتياج
قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذكر لان اتصال المضمر المجرور يجري مجرى اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جار سواء
كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف
المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس المجرور ضمير منفصل
كما يجوز في المضمر الذي يؤكد به او لا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المنفصل فلم يبق الا اعادة العامل
الا وهو اذا كان كما في المال بين زيد وبينك او مرفوعا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الا اذا لم يشرك
انه لم يجب لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون بينك وبين
بين بالنسبة الى زيد وهذا بين بالنسبة الى المخاطب وهذا لان البينية امر تقتضي طرفين فعرفنا
ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان الرجل يجوز في غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا
بينهما لم يجز بل يجب تكرير لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت لم لا نقول بعد اعادة الخافض انه الجار
والمجرور عطف على الجار والمجرور لم نقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم
يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بين وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف
الثاني كما مر فلما امكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان
يكون للمبادر الثاني فيه اذ يمكن ان يكون مستوفيا معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاشتراك للمبادر الثاني

يجوز العطف بلا تأكيد ولا فصل

الثانية معنى ولم يكن ذكره بين الثانية الا انا لما عرفنا ان المبادر الثانية بعينه وبحكمه يكون المجرور عطفا
على المجرور هنا كانه مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرير العامل اما كان
مجرورا به قبل تكريره اعني بالعامل الاول لا الثاني وجوه الثاني لا مرفوعا وبين حيث المعنى كالمضمر كما قال سيبويه
في نحو ايا لزيد ان جره بالاضافة لا بالام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المكرر اذ ليس
باقل من الحروف الثلاثة نحو كغير بدفانها لا تلغى معنى زيادة فيها وبهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار حال
السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالسماع ولا دليل
فيها اذ الضرورة حاملة عليه والاخلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب
بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في الله لا اقسم وايضا
لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذا اقسم السؤال لانه قبله
واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كالجر والظاهر ان
حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا يسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وجمع
الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد توكيد بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك
انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذكر معمول تكرير المجرور
بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب والحق فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو
جاؤني كلهم والابدال منه نحو اجبتني هما كما من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد
الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اجبتني بهما كما من غير اعادة الجار ولم يجز العطف
في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار والجواب ان التأكيد والبدل اسباب يجب

الجر في المجرور بعمل مقدرا

قسم السؤال لكونه الا مع الباء

منفصلين ثابت متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب ما كان المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كالعطف
النسق فلم يكن جريا مجرى ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لترافق التابع والمتبوع من حيث كون
كل واحد منهما كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل من متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان
المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فلم يكن جريا مجرى ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف
التابع والمتبوع فان قلت قد لا يطرد والحكم على هذا الوجه في جميع التوكيد اذ كل ما يتصل بمتبوعه اذا كان
قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد في
ذكر بعد الحرف وذكر لان النفس والعين كثيرا ما يليان الفعل ويفعلان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان
وتفجرت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني
نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في اليواقي معللا بانه نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس
واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو اكلت كله لانه كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول
جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد يستعمل مبتدا لا غير اما لانه العامل معنوي كما هو مذهب
الجمهور او لان مرتبة الناصر اعني خبر المبتدا كما اشرنا في اول الكتاب هذا وقد علل المص اختصاص
النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكد بهما بالمنفصل بالمضمر هو ان يؤكد والجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس
يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك قال الاولى
ما قدمناه ص والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا اذا زيد عمرو
الرفع والنصب الذي يظهر في بعض ضروب الطلب لانما قال السببية شبلا يريدون يعني ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة

عطف النسق

على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس
بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف
كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة كالضمير العائد اليه كونه صلة لزم مثله
في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كجزء مركب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا
ضعف الوجه الثاني الرجال وعبدها وتقول في ترجمته وسخلتها ان المعطوف نكرة كالجزء في باب
المضمر وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز ما زيد ولا عمرو لوجود حكم المعطوف عليه عنا الكلام بالنظر
الى ما يكون لما كان المكروه هو ابتناء على اللام وصرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جائزا
في ما ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف
ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر
الى صرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل ولا رجلا كما في المثال
لكن العلة في نفس المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه
لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس
لحق النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد
عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى ما قبل النصب وهو المنكر المضاف والمضاف اليه لا بالنظر الى
وحده فتقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد امرؤ رجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق
الواقع خبرا لم يجب كونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يتجرد ايضا حتى الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر
الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف
يجب ان يكون لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا

ذا ابيه عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير كونه خبرا مع كونه مشتقا وجب
ان يثبت مثله للمعطوف مع مشتقا وهو قولك ذا ابيه عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر
الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذا ابيه عمرو بل هو ولاة ذا ابيا عمرو فان قلت
يجوز ولا ذا ابيا عمرو على عطف اسم على اسم والخبر قلت ليس الخبر نفس كمال المعطوف عليه حتى يكون مثله
في حكم الاعراب لان الاسم الاول يقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة
على الجملة مثل الغلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذا ابيه على عطف
اسم على اسم والخبر على اسم والخبر ولا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا
وجوه هذه المسئلة مستوفاة فلنرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابواه ولا قاعدا وان لم يكن في
قاعدا ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه في حكم ما يثبت فيه الضمير وذلك لان
الضمير المستكن المثنى قاعدا راجع الى المضاف مع المضاف اليه على ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى
الموصوف وكذا قولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال كذا اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير
الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي
هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كالمعطوف عليه وهو فاعله فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق
واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المص والذي يقوى
عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى
متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى مترتبا اولا او بغير ذلك جاز تجرد
احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها كما اذا كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية

الثانية كما في مسئلة الذباب اولا كما تقول مخبرا عن زيد جاءني زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت
الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت
الشمس ويسمى زيد سببا للغروب وكذا يجوز معه ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان
كان متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذا المعنى الذي مترتب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا
التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام
لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير سواء كان خبرا نحو زيد ضربته
وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة الدالة على الضمير الخالية منه نحو زيد ضربته عمرا واياه وانما جاز
ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذا المعطوف المعرى عن المعطوف عليه لا جل عدم الاستقلال
فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها
مضمونها صحت كما هذا جزائها فاكتفى بالضمير في احديهما واما ان لم يكن الجملة المعطوفة تعلق معنوي
بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعد هند لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول
الذي قام وقعد هند في تلك الحال زيد والذي تناول الجبال ولا يزول انا والذي تقدم الغلامة
ولا يتبعه انت لان الافتراق معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن معه الواو قرينة الافتراق لم يجز
لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الافتراق وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين
المضمونين هذا وقولك هند لعبت زيد وابيها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام
الواو الفاء او ثم او اوخلافا لابي بكر فثم لان الانضمام ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى
تقدير فعل آخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدا بخلاف الواو فانها للجمع
فلا يحتاج الى تقدير فعل ويبقى لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما بينا في هذا الواو ولكن كلمنا

ايضا جاز على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان حرف العقل
في الثلاثة مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اياه فان قصد بالتكرير التاكيد جاز المثلث وان قصد الاستيناف
اشتمل الاولى خلو الجملة الخبرية عن الضمير واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الثاني
نحو الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه شرح معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولي
مختلفين كائنة الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا
ضرب عمرا وبكرا خالد فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا
اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل معمولهما فهذا القول منهم على حذف المضاف
واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالد
وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف
كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعتبر
ان الاخفش يجيز بعض الكوفيين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل
زيد في عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم مما جوز العطف على عاملين ومما لم يجوز اما عندنا جوز
فللفصل بين العاطف الذي هو كالجاز وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين
وليس الامر كما زعم المص من قوله يجيز بعض الكوفيين مطلقا فان كلامهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا
لما ذكرنا فانه في المجرور نحو المثال المذكور حرف العطف نحو في الدار والحجرة عمرو واجاز الاخفش
على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجاز وبين
المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بابدال المجرور للعاطف
فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من

نحو العطف على عاملين مختلفين

ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين نحو قولهم مررت الى الغزو بعيش وبخير ركب
ليجوز اجماعا اي اللهم اولبث حرف العطف اذا الاخر يعني مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو الجار
ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان تقول وامس بعمرو
واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي وابو علي
والفراء السعد وذكر اذا لم يكن الفاصل معطوفا قابل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع
او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف
انعرف ام لا سم دار معطلا من العام بغشاه ومن عام اول فطار وناب خريف كانها مضلة
بوفي رعيل فجحل فان كان الفاصل ايضا معطوفا على فضلة لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب
وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت
اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما يجوز الفصل بين العاطف والمرفوع
او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين المعطوف
كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غير سيبويه والسعد لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما
واشتراط ذلك في الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد
ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذا جوابا
للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذا عطفت
على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمني عمرو بالظرف نحو ضرب محمد او
اطرق عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما
ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة بليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما سيجيء في حروف

الفصل بين العاطف والمعطوف

يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف

عطف قوله الذين كسبوا على الذين اصنعوا وعطف جزاء سيئة على المعنى فان سيبويه الآية الثانية بعض والذين كسبوا سيئات وجزاء
سيئة سيئة مثلها غير محذوف صح

العطف وان هو الى العطف على عاملين فتقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه
الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا لا غير وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق
سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي سيبويه والفراء يجوزان الجائز في كل صورة توهم العطف على عاملين
نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
اي والذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله لآيات وآيات على القراءتين
بان الآيات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام لكن ولى وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا
كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتأخرون
فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ومع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه
ليس في اخر الكلام واوله قال اذا قدرت المعطوفة عليه الخبر على الخبر عنه نحو في الدار زيد و
والحجرة عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلتزم نحو نحو مثل قولنا
زيد في الدار وعمرو واخوه وان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره
وهو لا يجيز والمص صرح بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوفة
وبناء المنصف اولا المرفوع ثم يأتي المعطوفة على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان
في الدار زيد والحجرة عمرا لكن للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي يثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء
من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فيجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ
العطف على عاملين مخالف مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها
فلم يلزم المص ما لزم الاعلم من تخطي الصورتين المذكورتين لكنه ينبغي ان يشكل عليه علة تخصيصهم
للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهذا اعتذر باختلاف الخافض

الخافض كما فعل سيبويه والفراء هو لما يكون تحكما قوله فلا فالفراء يعني ان الفراء يجيز مطلقا وهذه
الحالة نظرا على ما قلنا في قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع
الضابط المذكور قوله فلا فسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور وتذكير بعض احكام
العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي شتمك هو وزيد
فان شتمك عمرو اي شتمك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الآية
وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا في الليل تصلي اكثر يعني النهار وقد يحذف
الواو مع ما دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وكي اوتر
اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف اوكما تقول لمن قال كل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا وذكر لقيام
قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى وقد انها تقول لمن قال ما قام زيد
بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانا صرح بتصديق فدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت
كما يحذف بابها وكذا تقول لمن قرب بلى عمرو بلى زيد وبلى لانه لان بلى لا يجاب بعد النفي فيكون
التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن
قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء قصر
العطف وتقول لمن قال اشتم الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو
اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان
العاطف ام ولعل ذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة وما تقتضي سبق
اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى افمن هو قانت آناء الليل
اي الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر

قال يحذف الواو مع معطوفه

ام لانها لا تقتضي بلى لانها صريح نعم سواء كان النفي بلى لا يجاب بعد النفي صح

على المعطوف عليه نحو ضرب وعمرا وقعدا او ثم عمرا او وعمرا او لا عمرا زيد بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مرت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بتوسط
العاطف وهو كالآلة للعمل وتابعه الآلة بعد المستعمل لها وللتشاغل كون التابع مقدما على متبوعه
وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمتى لم يتقدم على معمول التزم اضمار عامله فلا يقال
واكلد آباك لانه يكون اذا متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به
فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخرا لخبر
دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا زيد قائمان وما زيد وعمرو قائمين لضعف الحرف فلا يعمل
مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول انا وعمرو زيد فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل زيد
عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد ناملان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما المبتدأ او الخبر على
المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخر عن العامل
على المذهبين وشرط ايضا لتقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مفردا بالا او
بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك كون ما بعد الا في حيز
غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز
ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقه مطلقا
نحو جاءني زيد وعمرو جاءني وبك الناس حتى الانبياء وقنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه
واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة والخيل ولا ينفقونها في المعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة
يكنزون على الكنوز والله ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوه احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء
الآخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو

وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بالاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا
على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما يعم المعطوف
عليه فهي مطابقة لهما ظاهرا قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد وعمرو قام وزيد
ثم عمرو قام اي زيد قام وعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام وعمرو اي وعمرو قام او وعمرو وكذلك قالوا لا
يجوز المطابقة لان الفاء وثم في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاقتران سواء جاء الباقي مطابقا للضمير
وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يتناقض الفاء وثم
اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب فيهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلا
في اقتران ايهما عن الغيابة وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد
وعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وعمرو بما صدر بهاي واما لا وكنا وبل وام واو واما مطابقة الضمير
معهما وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصد احدهما وذلك واضح الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف
عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد وعمرو اخاك وكذا تقول زيد
او هند جاءني ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للمذكر وتقول الخبر جاءني
اما زيد واما عمرو فاكرمته وان هل ضرب ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصد
بالضمير كليهما وجب المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني معا اي دعوتهما وزيد او عمرو جاءني وقد جئتهما
واكرمتهما وتقول او الى لا ياخذ جالس الحسن او ابن سيرين وياخذه ويجوز وياخذهما وكذا
وكذا تفعل هذا اما جهرا او عرضا او اما عرضا تقول وهما جهرا فان قال الله ان يكن غنيا
او فقيرا فالله اولى بهما وليس في معنى الواو كما قاله بعضهم بل تقول جواب الشرط محذوف والمعنى
ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال الله تعالى واذا

سرحت الماشية سرحا والسرح المال السائم يقال سرح وقيل سرح وناقة سرح اي سريعة هـ

واذا راو انجاز او اهو انفضوا اليها بافراد الضمير معان الانفضاض اليها كان لان الضمير راجع
الى التجارة المدلول عليها بقوله راو ولا ينكر عود الضمير الى ثانيهما الى المعطوف باو مع المعطوف عليه
وان كان المراد احدهما لانه مما يستعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن
او ابن سيرين صاحا كالواو واذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوا بها واغبرت الارح
فقال مع سيان او يسرحوا والمعنى يسرحوا ونقول ان هذا ضربه ام عمرو وهما مستحقان للضرب وما جاءني
زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد عرفتها ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى
الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى
صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال ابن يعيش يغضب بالرفع يقصد الموقف وجابرا اي ويجوز
ولا يجوز مررت برجل طويل ويقصر على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع
وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة وان الذين كفروا ويصدون
وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد
على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابو كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد
اولى من العكس لكونها فرعا عليه ولكونها اشبه من الاسم فالاولى كونها تابعة له في الاسم فنحو مررت
برجل ضارب وابو كريم اولى من نحو رجل ابو كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين
لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين
يطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثالث فقولك جئتك اتاق ومراجيا وعنده ابو كريم وشريف ليس
في القبح نحو رجل ابو كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك
بالواو دون الفاء واخواتها الاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا

غضب الرجل بالتوسط اذا اضيف به هـ

يجوز المخالفة في الاعراب

عطف الاسم على الفعل والماضي على المضارع والمفرد على الجملة والاسمية على الفعلية جائز

المصحح المذاهب والجملة الماضية الجواب الذي يغيث منه بغيثه فقوله مجلف صحيح الغلط

اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي عمرو كذلك ولغيث زيد وعمرو اي عمرو كذلك قال في عنصر
زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف اي حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا
لم يبق من جوهر الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف او منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء
في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عنصر كما في قوله تعالى فمهل الكافرين امهلهم رويدا التاكيد
تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير هنا ان يكون مفهوم
التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى تقرير ثابتا في زيد
في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم منه ان زيدا نفسه وكذا كان معنى الاحاطة الذي كان في كلهم
مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم مشارا الى جماعة معينة فيكون صفة
مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر ويجعله مستقرا مستحقا بحيث لا يظن به غيره فيه لفظ
دال وضعا على معنى حقيقة فيه فظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم
الغلط او لظنه التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم
ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين
فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا
نحو ضرب زيدا وضرب ضرب زيد ولا يتجه هنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه
فيما ظن بك انكار ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة
عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما كثر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة
السامع ولدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا
ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في المصدر لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة

ولانه الشمول ولا يضره ذلك لانه قصد التاكيد اللفظي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه
ظن السامع به يتجوز او يتوهم انه اعلى حده بان يظن به يتجوز في ذكر المنسوب فربما نسب الفعل الى
الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عينا ذلك الفعل منسوبا اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضربه
ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه مقصودا
نحو قوله عليه الصلاة والسلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل والثالث ان
يظن السامع به يتجوز في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب
اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذا ما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيدا
اي ضرب زيد غلامه او امره فيقوم مقامه او تكرير معنى وذلك بالنفس والعين ومترادفهما لا غير والثالث ان يظن
السامع به يتجوز لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى
بعضها لان العموم الخصوصية كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما و
ثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله من المتبوع اي ما يتعلق به من
نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة والتكرير لفظا يعم ما يتعلق بالمتبوع من الاضافة
بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تعم ما يتعلق بالمتبوع من الاضافة بكونه مانسبا اليه
عاما لا خاصة شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان الامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شاكر
في العلو اعظم من ان يوصف وامر في الفقر طامة اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى تقرر امر المتبوع
في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه في باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد
التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحدا وان تقرر وصف امر متبوعه وهو الوحدة لكن
لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة لفظة واحدة لم تقرر امر

قال المص في الاصل ... لا يبقى شك في كونه مقصودا ... ضربه ... ضربا شديدا

قال المص في الاصل ... الشمول ... الشمول ... الشمول

مع قصدك ايضاحا لمذكورك باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب
فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد
وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا وكلتا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل
مضافا الى مظهر الفصيح لتغنيه بكلا ويستعمل العوام نحو يا لزيدين اثنيهما واجمعون ومنصرفانه واخواته
مثل كلا لا يجئ الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كما في النسبة
جمعاء والغبائن جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بشرط ان تكون جاءني القوم
باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رايته عينه
ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا
كقوله تعالى ان الله يامرك ان تذبحوا بقرة جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال الجمع
وان كان ذلك المعنى فعلى ان يا بشيء بهم معا بل معناه انه لا تخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان واقترنوا
كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو من جميع القوم ورايت جميعهم
واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد
ومرة حالا وتكون من الثلثة وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاءوني ثلثتهم
ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن
تاكيدا بخلاف الوصفية جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا الكلام تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة
لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التاكيد والحال وهما بمعنى واحد
هذا واحد وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد
فاذا قصدت بها الوصف لم يكن هذه الالفاظ نظرا الى نسبة الفعل الى مبنى عاملها واذا قصدت بها التاكيد

اشرح المفصل الصفة والعطف والبدل على حد التاكيد بقوله بغرض امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجه جامعه واما الصفة
فلان قصد البدل على معنى متبوعها وانه هو المقصود بالنسبة بعض المواضع ليست بالوضع ولما عطف البيان فهو في الوضع
متبوعه فهو تقريره امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول لذلك حصلوا بالذكر حصر

التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعاتها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع
والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فالمتبوع
هذه الالفاظ صفات على حد التاكيد الا بقوله او الشمول قال المص بدخل عطف البيان في قوله لتغيير
امر المتبوع وخرج بقوله لتغيير النسبة او الشمول اقول لما كان معنى التكرير ما ذكرنا وهو تحقيق ما
يثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف بيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع فاني العالم
زيد والفاضل عمرو واذا دلا لتلك العالم على زيد بل بما دل بعض متبوعاته عليه وذكر مع قوله الاخر
نحو اقسم بابي حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك مسمى بابي حفص الا اثنان او ثلثة فان كان المراد
بالتغيير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيء آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود
من مثل هذه المحذورات وهو لفظ ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري
في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع
وابصع فالاول لا يجري باختلاف صيغهما وضميرهما نحو نفسه نفسها انفسهم
انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلاهما والباقي يجري باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم و
وكلهن والصيغة في الباقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اجمعين ان التاكيد اما لتقرير شمول
النسبة وهو بان تكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم
واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل
عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظ النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي
يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او افعالا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر
اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا

يجوز فيه ذكر كالضمير المنفصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويجوز معه في الغالب وهي لا
ونعم وبلى فانه يجيء بعدها بصحة الوقف عليها مع الابتداء بما فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف
وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرور
بعدها او بآخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وهذا الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا
والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء وقوله ... كلما يوقنني والكاف واللام على حرف واحد
مع وجوب اتصاله بما يجر وبلى يكرر مع عماده نحو مررت بك بك والكاف وضربت ضربت وان كان الواو
في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمد الثاني بضمير لا بظاهر نحو لكن زيد قائم في الدار فيها
وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجبا لاتصاله جاز تكريره وهذا نحو ان زيدا قائم والاصل
الفصل بينهما نحو انه في الدار ان زيدا قائم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اقتضى عمد الثاني بضمير
نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا لنيه قائم ويجوز عمده بظاهر ايضا وقد جوز في تكرير الضمير
المنفصل وجها آخر غير تكريره لعماده وهو ان يكرر منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو
من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه وهو
لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المنفصل فاصله ان لا
يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال لرأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم كما
اجازوا تأكيد المنصوب المنفصل كما اجازوا تأكيد المرفوع المنفصل بجواز تكراره وهو انه
فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا
دون المنصوب المنفصل لقوة اصالته اذ المرفوع يمثل المنصوب والمجرور فيضعف قيد كثرة ومتى لم يقع الفصل الا بصفة

المرفوع المنفصل كما يجوز في باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور
بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المبني ويجيء التصحيح وباب ما لا ينصرف
وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيد في ضربتك لا بدل وهذا عجيب فان المعنى واحد وهو
تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدا لاتحاد المعنى والفرق بين البدل والتأكيد معنوي
كما نظر فيه حد كلامهما وقال الزمخشري في نحو مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكرير
لفظا ومعنى فهو تأكيد لا بدل وهذا مثل قولهم في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك
تأكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيف اكلتها
اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجوز في باب البدل ولا يجوز اذا تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول
اكلتها هو كما جاز كذلك في التأكيد لان المنصوب في البدل هو الثاني وكانه بالنصب فلا يجوز فيه
الا ترى انك تقول في باب النداء يا زيد اخ فتجعله كالنداء المستقل هذا كله في غير المستقل واما المستقل
فتكريره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال الكافي الى انما التجاء يبعثني انك انك الداء فعوذ انصب اهبر
وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثينة انها اقذى علي موثقا وعهودا وبغير فصل كقوله تركها
من ابل تراكها وقال ... وهم بالاقرب هم كافرون ويجيء التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لها
له ذيل فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لنحبينه بالنار الذي يغرقون بما آتوا
ويجيء ان يحذف عامله فلا يحتاج بالتاء ايضا فمن ذلك فانه حال المفعول
الاول يصلح ثم التأكيد اللفظي على ضربين لا كلما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد
وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه معناه في الحرف الناصب وسمي ابتداء او هو على ذلك اخر
لانه اما ان يكون المثاني معنى ظاهر نحو هيهات هيهات وهو سريع اولا يكون له اصلا معنى بل ضم

وقعوا في حيص بيص اي في فتنة تموج بالناس مناخيرها وينقلبون اركبوا البلاد حيث بيث اي تشربوا سرعتها هس

الى الاول للتنبيه الكلام لفظا وتعويله معنى وان لم يكن له حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن
فسن او يكون له معنى وان لم يكن له حال منكلف غير ظاهر نحو حيث بيث من بست الشرى اي خرقه وقولهم
اكفعوت ابصعوت ابنعوت قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول
كبنع اي تام ومن بصع الظبي اي سال ومن بصع اي روى ومن البنع وهو طول العنق مع شدة تعترض
وعلى الوجهين يمكن ان يحمل على ما قال الجمهور ان هذه الالفاظ تاكيد لا اجمعون للتوكيد الاول فكانه
جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كحيث بيث وباب
الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وحيث بيث كما يجري في المركب ويجيء تابعا على تجانس اللفظين في باب
الاتباع بما يكون قلبا قليبا او ويوص بياء واصله حيص بيص وقد يكون مع التاكيد اللفظي
عاطف نحو والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن لخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض
الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون
ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه
مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه بناء على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ
التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم
والترحم فتقطع ولو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء من نفسه واما
جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال
معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضربت زيدا ظهره وبطنه ويده ورجله وابو البدل
البعض من الكل في الاصل مستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كلي فيجوز ان يكون انتفاعهما
على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا نزرعنا وضرعنا والمراد بالقرش الكثير

لانفصال جاءني القوم كلهم اجمعون

تبصيع

الموسى ومطر فوق ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل اشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى
مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرنا اوقاتهم كلها على حذف المضاف من مبدئها فيجوز ان
يكون انتفاعهما على التاكيد فيجري مجرى الجمع بان حذف الضمير منها ولم يطرد ذلك في بدل البعض
واشتمال فقيل ضربت زيدا الظهر والبطن وضربت عمرا اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا
النزر والضرع ومطر فوق الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كذا يوم صيد يوما على
اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضربت بزيد ظهره
وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه او من قومه
او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو ضلت اليد ومشيت الشام ظهرا وبطنا نصبه على الظرف او
المفعول الثاني او البدل وكذا نقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف اذا قال
الخليل يقال بصا مطرنا النزر والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر
فوق الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاول ان يعني نفسه وعينه قوله
يعمان اي يعمان على الواحد والمثنى والجموع والمذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغيير الضمير
الصحيح فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغيير الضمير مع الصحيح في مثنى المذكر
والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما
حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لانه نحو قولك اولى من قبلكم كما يجيء في باب المثنى وتقول
الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا المثنى المذكر وكلتا المثنى المؤنث
تقول كلانا وكلتانا وكلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كله والجمع الى اجمع يعني المثنى اي المفرد والجمع
باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وهذا جميعهم وان لم يذكر المص

الضمير مع الصحيح

قال الجوهري يقال ضربت زيدا على ظهره وبطنه وضربت زيدا اليد والرجل وتقول مطرنا السهل والجبل صح

وباختلاف الصيغ في البواقي يعني الجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع كنعج يصعج ينعج
وللواحد جمعاء كنعاء يصعاء ينعاء وجمع المذكر العاقل اجمعون كنعون يصعون ينعون وجمع
المؤنث جمع كنعج يصعج ينعج عاقلا كان او غيره ويجوز لك اجراء ما للواحد اعني جمعاء واخواتها على كل جمع
الا جمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالغصون او بالرتب او بالدور
كلها جمعاء كنعاء يصعاء ينعاء لتاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر
السالم يجري جمع المؤنث نحو بالغصون والدور كلها جمع كنعج يصعج ينعج كما تقول بالنسوة وبالرتب
جمع كنعج ويجوز الا تذكيره جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلها جمع كنعج
عونا وبل على كان مستشهدا بقول جرير قبلنا من رجال او وادي خيم على قداص مثل قيطان السلم
ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي طوائف الصافات وليس
لانه ذكر انما جاء نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنثا اللفظ كما ذكرنا وفراجات الكوفيون
والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان ابصعاوان
بتعاوان وهو غير مسموع ص ولا تؤكد بكل وجميع الا واجزاء يصح افتراقها او كلها نحو اكرمت
القوم كلهم واشتريت العبيد كله بخلاف جاءني كله ش يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حاتحو
القوم والرجال فان له افراد ايتميز الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما
مفرد متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى
والبيع فيجوز اذا اكدت بالكل نحو اشتريت العبيد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق
اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالبيع والذهاب فلا يجوز اذا اكدت بالكل فلا تقول جاءني العبيد
كله وذهب العبيد كله فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى مجيئها بل يجيء البعض والباقي فعلى هذا

قال الاخفش جاءني القوم اجمعون اي جميعهم

هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام
اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وعمرو واجاز الاخفش اختصم
الزيدان كلاهما والامر في ما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبيد واشتريت
العبيد من افتراق الاجزاء ما احتمل المفرد اعني اشتريت العبد لكنه لم يكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيد
اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما بالنسبة برفع احتمال الاجزاء
والاحتمال الثاني اظهر لكونه الافتراق الثاني اكثر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا
اكد رفع اول الاحتمالين فلت اشتريت جميع اجزاء العبيد وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم
نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبة الفعل
المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر واتى اي شيء هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد
معرفة ذاته اذ الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتميزها عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم
المذكور اعني منع تاكيد النكرة شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة محكوما عليها
كقوله صلى الله عليه وسلم فنكاحها باطل باطل باطل ومثل قوله تعالى وكان الارض دكا دكا فهو مثل
ضربت زيدا واما تكرير المنكرة نحو كررت الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا
فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول بمعنى والمعنى
جميع السور صغرى مختلفة وفراجات الكوفيون تاكيدا لمنكر اذا كان معلوما المقدار موقتا كدرهم
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس اذ يعود اليه ببعيد لاحتمال
تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عند هم
خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس معلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده وستشهد الكوفيون

هذا يصح على ان جاء رجل لم يصح تقديم النفي لانه تاكيد لمضمون الكلام وقد يقال تاكيد الحكم وتاكيد مضمون الكلام كتاكيد الحكم الذي هو مضمون الكلام حكم عليه بمضمون الكلام

يا ابتي كنت صبيا يجوز ذكر بقوله

الألف صفة للاثنين وسكنوا الا ترى تعالى رجل ذو لفا وامرأة ذو لفا وبه سميت المرأة فالك انما الالفاء بالفوائد اشرفيك مع كبيرة العقاب حسن

تجلى لالفا وهو لا اجمعا وقول الآخر فرضي اليكن يوما اجمعا واما قوله واكل بنو خير وشر كلهما
جميعا ومعروف الم وتنكير فجعل كلهما على البدل عند اهل المصريين او الاداة خير وشر لبيان عوفيهما ويجوز
مجيء كلهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على
احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا
على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذكره الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها
الصفة نحو جاءني في مضربي كلهم اجمعين وبعد غير المبتدأ نحو الغبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك
لما يرفع في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وغير المبتدأ ومن الصفة
اولى منه في خبر المبتدأ وبعضهم منع حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا
وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تاكيد ولعله نظر الى ان العطف عليه الا على انك لم تغلط
فيه والا وجه الجواز نحو ضربت زيدا وعمرا لانك مما يجوز في نسيه الضرب الى زيد او ربما غلطت وذكرت زيدا
واردت ضربت بكرا وعطفت بناء على ان المذكور بكر ص واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد
نحو ضربت انا نفسك ش فرضي شرحه في باب العطف ص والكل والبعض والجزء انواع للجمع فلذا تقدم
وذكرها دونه ضعيف ش اعلم ان الكل لو ان الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس
ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من النعوت الى ابتعه اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة
صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس
لفظ موضوع لما بينها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة لكونه المختص عند الاكثر
في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق
للجامد اولى وكلاهما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يجيء مبتدأ دون اجمع

اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المراد من اجمعين
واما تقديم اكتعين الصحيح على اخويه فلكونه اظهر افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم هو كتيع
اي تام وبهذا المعنى ضاف فيهما وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فكذا الاقتصار على اربعة
ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل كما ان تذكر العين من دون النفس والكل
من دون العين واجمع ومنصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الفارسي
عنهم جعلوا النهاية ابصع ومنصرفاته ولم يذكروا ابتع ومنصرفاته قال وبهذا يدل على قلته و
البغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجوهري والزمخشري
قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري ما محله والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة والمشهور انكاذا ان ذكر اخوات اجمع وجعل المبتدأ باجمع ثم يجيء باخواته على هذا الترتيب
اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن اخواته وقال ابو علي ان تاكيد المبتدأ
بانها تاكيد بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجود بقية النعوت المذكورة الثلاثة
الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم
اكتعون وسمع ايضا اجمعون ابصعون وابتعون وابصعون وايضا اجمعون ابتعون وايضا اجمعون ابصعون ولا
خلاف انكاذا ان ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجعل الترتيب قال ابو حيان اذا قلت
جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم
وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية
وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون
على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس شيء لانكاذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا انما غلبهم

تقديم مع تكذا يكون في وقت واحد

لفظ كلام فكانهما كررهما لفظا لمعنى واحد واى مخرج في ذكر مع قصد المبالغة ص
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف
وعطف البيان كما قال قوله ودونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع ما وطفق
بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله نحو جاءني زيد بل عمرو فان
المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين البدل
الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم
يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت
او ظن انه يقال له ذكر فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى واهدنا الصراط المستقيم
صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله
وزيد وخالد قال تعالى ان تغفر لهم فانهم عبادك وتدخلهم فانهم لا يزالون عمرو وعبد
مناف والذي عليه بعض عن ابي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دونه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يوجد
فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا
في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني قيد هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك
لان الاولية في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا يدل يكون في ذكره فائدة لم يحصل لولم يذكر
كما يذكره كل واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه
فاذا كان غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان
تنسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة تذكر بعد احد ثلثة

اشياء بالاستقراء اما كون الاول مشهورا والثاني متصفا بصفة نحو زيد رجل صالح او كون الاول
متصفا بصفة والثاني مشهورا نحو العالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني مجردا للتقرير بعد الابهام
حيث ليس في الاول فائدة بينة في الثاني وذلك لان الابهام اولا والتقرير ثانيا وفعلا وثانيا ليس للاثبات
بالمقرر اولا وذلك نحو جاءني رجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التقرير لكن التقرير
ما ذكرنا وليجوز العكس نحو زيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التقرير ثم يسمى عطف البيان من جملة بدل
الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشيء يسمان به واحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه
نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان يعرف بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس له الا
من اسمه عمر ولا كنية ابو حفص لما اياه واما بان يكون كلمات مطلقات على ذات ثابتة جامدة وهو بعض
افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افراد اولا كما اذا كان له خمسة اخوة احدهم زيد وبنا كر رجال
مسمى بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق
عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليه اسم زيد فالثاني
في الصورتين اخص من الاول عند الافتراق واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد
منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول استقل الثاني الى متبوع قبله
في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا واليك غير فكر اني لبوذي التحكم والتعبيل قدر الموصوف اي فلا
واليك برجل غير فكر بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاختلج الثاني الى نعت قبله
لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العالم الطبيب بدل في الظاهر لا صفة
وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كونه معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتبار
استقلاله ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما اختلج الوصف ولم يفهم معناه

صحيح الضرب وصحيح اذا صوت لطيف العلق والصهيل صوت الفرس

ت المتبوع كما فهم ذكره في التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صلحا لان يقوم مقام المتبوع وملكا
اعرابه بتبعيته الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد انت ويا انا زيد بينهما والثاني
نحو يا غلام بشر وبشر امرر يا لوهين ويا انا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا
المتبوع يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم
يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشر في البدل لان العاطف كحرف النداء
والمعطوف صالح بمباشرته له والفائدة في بدل البعض وبدل الاشتمال البيان بعد الابهام والتفسير بعد الابهام
لما فيه من التأثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول نحو اكلت الرغيف
ثلثه فتقصد بالرغيف ثلثا الرغيف ثم تبينه ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب
ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك تقول اعجبني زيد اذا
اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه
وقال سيبويه في قولهم ابن فوك اكثر منهم وصرفت وجوهها اولها اكلا كان ابن اكثر فوك وصرفت وجوه
اولها ولكنك تثبت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله فيه ان انه
بالتغيير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الآخر ان البدل في حكم تكرير العامل فيه ظاهرا فيما شيء
يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما نحو عطف البيان مع التسليم في البدل وفرق
ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان ولكن يجوز التخالف
في المسمى عطف بيان ايضا وهذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي ويعد بدل الكل من وبدل البعض وبدل الاشتمال
وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني هو والثالث بينه وبينا مدلولا بينهما بغيرهما والرابع ان تقصد
اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك زيد اخيك لو كان بينهما

+ ولو سلمنا ذكر فيها تكرير العامل حتى يعرف وكذا بقيات الكلام فان كان الاول فان كان الثاني للكلام المبالغة في الاثبات ولكن يتكرر على تأكيد تكرير العامل وان كان الثاني للتوضيح حمل على عدم القصد حتى

قوله والفعلان متغايران هذا اعتراض بين القول ومقوله اي القول السابق اعني قول ابن جعفر والقول اللاحق اعني قوله البدل متغايران حتى

عين مدلول زيد لكان تأكيدا والفوك تدل على افواه المخاطب ولم يكن بدل على ان مراده انهما يطلقان
على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر قوله والثاني بعضه اي بدل البعض جزء
الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينا ما بينه بغيرهما اي بين الاول والثاني ما بينه بغير
الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولعيت زيدا فاه
وبدل الاشتمال كونهما من بدل الغلط وانما قيل هذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول
مشوقة الى ذكر ثان منتظرة ليفتح الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متغايران
سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وبيانه لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد
حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به منه لان المعنى لانه لم يعجبك لمجرد حسنه بل المعنى فيه وكذا سلب
زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قولك سألتك عن
الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا قتل اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد
الا لفعلهم بذلك الاخدود ما لحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لا يضرب زيدا
مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا نقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان
شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان
للاجمال الذي فيه وههنا الاول غير مجمل اذ يستفاد منه ما فوقه فقتل الامير لانه القاتل سيافه وكذا
في امثاله قوله لم يجز مثل هذا الابدل مطلقا وقيل هو الابدل الاربعة انه لا يخ مدلول الثاني من ان يكون
مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض
والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول

بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اما ابداء وهو ان تذكر المبدل
منه ثم تصدر وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معهود الشعراء كثيرا للمبالغة
والتفنن في الفصاحة وشرطه ان ترتقي من الادنى الى الاعلى كقولك لمن يتجم بدرهم كانك وان كنت
متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدرهم
واما غلط صرح كقولك اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط
فقلت حمار واما نسيان وهو ان تتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود
ثم يعود ذكر ذلك بذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء
وما يصلح به وفصاحته فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول
المغلوط فيه بل وسمي بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه
لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمبدل منه في الافراد والتثنية
والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل
منه في الافراد والتذكير وقرينهما ايضا ويكونان معرفتين ومختلفتين وان كان نكرة
من معرفة فالتعلق بالتاصيل تاصيل كلا بد ان البدل والمبدل منه في
الابدال الاربعة يتفقان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وبالعكس والرابعة في الاربعة
ستة عشر فامثلة الكل من الكل زيد اخيك ورجل اخ لك يزيد اخ لك ورجل اخيك امثلة البعض
يزيد رأسه يعجبني رجل يزيد يعجبني رجل يزيد علمه امثلة الاشتمال يزيد علمه يعجبني رجل علمه يزيد علمه
يعجبني رجل علمه امثلة الغلط يزيد الحمار يعجبني رجل حمار يزيد حمار يعجبني رجل حمار قوله واذا كان نكرة مبدل له
من معرفة فتعين تنكير المبدل واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل وان وبدل نكرة
نكرة الثاني بالنصب

نكرة بالنصب في المعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز تنكير
النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من المبدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى انا لوادي المقدس طوى
اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل قطع وضلع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس
وقول الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي اذي طول ولا اذي قصر
وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم تفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد
التعيين نحو مررت برجل وقد مر لا فائدة فيه ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا ثم قد سمعت اخرى مستانفة للابدال وهي بهذا الاعتبار
ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار واما وكانت باعتبار التعريف والتنكير
فامثلة الكل من الكل وهما ظاهران يزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياهما اذا تقدم لفظا
الزيدين واخوك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون واخوك والتخاء يورد وفي هذا
المقام نحو يزيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد تقع وكلاهما مثل لكن انت
قرو بك الجفنة اي انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو كذلك هنا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيته زيدا
اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو جعل اياه اي زيدا عوضا عن الهاء لكان تاكيدا ايضا لا يكون كقولك
رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا
كما ان مررت بك والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته
اياه والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياه والتخاء يورد في مثله نحو يد زيد قطعته زيدا
اياه ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه بجملته واحد ونحن ذكرنا جملتها لئلا يتوهم التكلف ان
كان من اجله والمظهر من المضمر نحو يزيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهله والمضمر من المظهر

كرهت جمال الفرس وابغضت زيدا اباها والمظهر من المظهر زيد كرهت جماله واما الغلط كرهت زيدا
اباه مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وبرهن بعضهم بدل البعض من الكل بدل
الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا
بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول واذا
لم يكن ببدل الغلط يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار
ذات الوقود قصدهم وانهم مدلول الاخدود والنار قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا
السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله تعالى في اعناق القصيف والبرق
يزدهم قال اي الخليل ليجزي زيدا الخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن مطرنا السهل والجبل فقد مضى
في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى اخره اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا
ظاهر يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض وعدني بالسجن والاداهم رجلي
ويحي شثنة المناسم وقال في الاشتمال اذ يرضاه محمد الرب نطاعا وما الغيتني حلمي مطاعا بخلاف بدل الكل
من الكل فانه غير الاخفش لا يجيز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قال لان البدل ينبغي
ان يفيد ما لم يفد المبدل منه ومن ثم لم يجز زيد رجل وافاده بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهر
لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدل الظاهر
من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب لما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون
انقص في الافادة فاذا المدلول واحد وفي الاول زيادة تعريف وقول الاخفش يمنع اتحاد المدلولين
في بدل الكل كما ذكرناه هذا كلامه ولو اتحدا كان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة
من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل

رجل عاقل فرق لكن افاد ما لا يفيده المعرفة وان كانت في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في النكرة
وتنزل الاخفش يقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم والباقون يقولون
هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع على الموضع ومنصوب ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح
اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى وقيل لكل امرئ منهم الذي جمع مالا وقال ابن
مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاشتمال وهو في افعل امر وتفعل في الخطاب وافعل وتفعل واذا وقع
ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يجنني جمالك اي يجنني جمالك ولعل ذكر استغناها
لا يبدل الظاهر مما لا يفعل لا ظاهر ولا ضمير بان راه واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران
الهمزة بالمبدل نحو من لقيت ازيدا لم عمرا ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون
عن النبا العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال الكوفيون انه في حكم
الطرح يعني بناء على المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه
يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح يعني الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا
لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت
الذي مررت به اخيك وطلبنا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيد كريم وفي بعض الاولة اللفظ دون الثاني
قال الكاتب لم يفلسرا كانه ما حاجبيه معنى بسواد ولم يقل معيناه وقال ابن السيرافي غرو بها ومرواحها
ترك هو انه مثل قرن الاعضب ولكانه في حكم الطرح لفظا لم يعتبر دون الثاني وفي بدل الفعل
من الفعل اذا كان الثاني رجع البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
وكقول الشاعر ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان
تاكيدا لا بدلا نحو ان نصرتني انصرك ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكور ان كان وانما علة المذكور من الاعداد جاز

رفعا كقوله تعالى فوكان اكم ابنة في فتنة الثقافة فقد تقابل الابنة اي عنهم فقد قال الشاعر وكر
رجليه رجل صحيحة وافرى مني فيها الزمان فشلت يروى رجل رفعا وجرا وان لم يقع نعت
نحو مررت برجل جالس فاضل او مع مركبهم وقد جاء نصبه الواقي وغيره البدل باضمار اعني كما مر في باب الو
ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت فـ
فلما مر في تقليل في اسم ان النكرة لا تؤكد وان كان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يعتبر
الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول مبنوعته
التاكيد مدلول مبنوعته واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه
بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من مبنوعته عطف
تابع غير صفة يوضح مبنوعته نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا قيل ان ا
البيان قوله يوضح مبنوعته يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحققه اصل نسبته
لا بزيادة وعدم ايضاح المنسوق لمبنوعته ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم
في حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والا
بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويخرج بدل الغلط بما حده
البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته ان اعرابيا عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد وا
دبر فجعل ذفاره فحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البعير
يقول وهو يشتكي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من ذنب ولا دين اغفر له اللهم ان
وعمر مقبل فاعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا با
بيده فقال صبح عمر ما دلك فوضع فاذا هي نعجة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه

الى المرتبة الدنيا وانا ادعوه من المرتبة الدنيا الى المرتبة العليا التي
اعلى عليين والطريق الى الله تعالى من بغداد ومن طوس ومن كل الموانع
واحد ليس بعضها اقرب من بعض قال الله تعالى ان يوفقني من نومي
الغفلة لينظر في يوم لقده قبل ان يخرج الامر من يده والسلام
حررت للتبرك والنفع

رسالة حجة الاسلام الغزالي

في حبيبة شاة

[illegible]